

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



2022

حالة أسواق السلع الزراعية

جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية
والزراعية نهج السياسات من أجل
التنمية المستدامة

هذا المنشور الرئيسي هو جزء من سلسلة **حالة العالم** التي ترشها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الاقتباس المطلوب:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2022. حالة أسواق السلع الزراعية 2022. جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية تُهجّج السياسات من أجل التنمية المستدامة. روما.
<https://doi.org/10.4060/cc0471ar>

إنّ الأوصاف المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنتج الإعلامي لا تعرب عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعين حدودها وتخومها. ولا تعرب الإشارة إلى شركات محدّدة أو منتجات بعض المصنّعين سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.
ولا تعرب الأوصاف المستخدمة وطريقة عرض المواد الإعلامية في الخرائط عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو إقليم أو مجال بحري، أو في ما يتعلق بتعين حدود كل منها. وتشكّل الخطوط المنقوطة أو المتقطعة على الخرائط خطوطاً حدودية تقريبية قد لا يوجد بعد اتفاق كامل عليها.

ISBN 978-92-5-136458-1

ISSN 2663-8681 [مطبوع]

ISSN 2663-869X [عبر الإنترنت]

© FAO 2022



بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب ترخيص المشاع الإبداعي - نسب المصنف - غير التجاري - الترخيص بالمثل 0.3 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية
(CC BY-NC-SA 3.0 IGO; <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo>).

موجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محدّدة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصاً بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة الإنجليزية الأصلية هي الطبعة المعتمدة.

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية <http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules>، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعاً المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون ملوك لطرف ثالث في العمل عمل عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة العالمية على الموقع الإلكتروني للمنظمة:

<http://www.fao.org/publications/ar> ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org.

أما تقديم طلبات الاستخدام التجاري فتقدم عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request

وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

2022

حالة أسواق السلع الزراعية

جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية
والزراعية نهج السياسات من أجل
التنمية المستدامة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، 2022

المحتويات

73	الفصل 4
73	بيئة سياسات تجارة المنتجات الزراعية
73	الرسائل الرئيسية
73	مشهد السياسات التجارية
79	في قطاع الأغذية والزراعة
86	المكاسب المستمدة من التجارة: تحرير التجارة
90	المتعددة الأطراف واتفاقات التجارة الإقليمية
	التجارة والعوامل الخارجية البيئية:
	الحلول السياساتية الإقليمية والمتعددة الأطراف
	التنمية المستدامة والتفاعل بين تعددية الأطراف
	والتعاون الإقليمي

92	المراجع
-----------	----------------

31	الجدول 1
41	1.2 فروق الإنتاجية في القطاعين الزراعي وغير الزراعي
65	بين الشريحة المئوية العاشرة والشريحة المئوية التسعين
70	من توزيع الدخل في العالم، 2019، بالقيمة الثابتة لسعر
81	الدولار الأمريكي في عام 2015 لكل عامل)
	2.2 قوة الميزة النسبية في أسواق المنتجات الغذائية
	والزراعة
	1.3 تصنيف الصيغ الشكلية لإدراج الأحكام
	المتعلقة بالبيئة في اتفاقات التجارة الإقليمية
	2.3 أمثلة مختارة على اتفاقات التجارة التي تتضمن
	إشارات إلى خطط إصدار الشهادات الطوعية
	1.4 الفرضيات المتعلقة بالسيناريوهات

2	الإشكاليات
3	1.1 أنماط العولمة في مجال السلع
	والخدمات، 1995-2020
	2.1 تطور تجارة المنتجات الغذائية والزراعية
	في العالم، 1995-2020

v	تمهيد
vii	المنهجية
viii	شكر وتقدير
ix	الموجز

1	الفصل 1
1	شبكات التجارة العالمية والإقليمية
1	الرسائل الرئيسية
8	عولمة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية
9	التغيرات الهيكلية في الشبكة العالمية لتجارة
	لمنتجات الغذائية والزراعية
	من العولمة إلى إضفاء الطابع الإقليمي؟
	ما مدى قدرة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية
	في العالم على الصمود في وجه الصدمات
	على مستوى النظام؟
17	

25	الفصل 2
25	الدوافع الأساسية لتجارة المنتجات
26	الغذائية والزراعية
30	الرسائل الرئيسية
37	لماذا تمارس البلدان التجارة؟
	الميزة النسبية والسياسات التجارية
	وتكاليف التجارة
	تحليل تأثير الميزة النسبية وتكاليف التجارة

49	الفصل 3
49	تجارة المنتجات الزراعية والبيئة
50	الرسائل الرئيسية
52	الموارد الطبيعية والميزة النسبية والتجارة
53	دور التجارة في استخدام المياه والأراضي
57	العوامل الخارجية السلبية للتجارة
67	التجارة والبيئة: الاستجابات في مجال السياسات
	تأثير اتفاقات التجارة الإقليمية على البيئة

35	3.2 التعريفات الجمركية المطبقة في الزراعة، 1999-2016 و2020	3.1 متوسط الترابط بين البلدان في الشبكة العالمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية، 1995-2019
35	4.2 التعريفات الجمركية المطبقة في قطاعي الزراعة والتصنيع، متوسط الفترة 2016-2020	4.1 تطور روابط تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، 1995-2019
38	5.2 التدفقات التجارية الثنائية والأسعار النسبية	5.1 كثافة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، 1995 و2019
40	6.2 القدرة التنافسية للبلدان في السوق العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية، 2018	6.1 متوسط الترابط الوثيق بحسب مجموعة البلدان، 1995-2019
42	7.2 تكاليف التجارة الثنائية وفقاً لتصنيف البلدان حسب مستوى الدخل، وشركاء تجاريون مختارون ومتوسط التكاليف لكل مجموعة تصنيف للبلدان حسب مستوى الدخل (معادلة حسب القيمة المكافئة)، 2017	7.1 شبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية والمراكز التجارية في عامي 1995 و2019
44	8.2 تكاليف التجارة الثنائية والمتوسطات داخل الأقاليم (المعادل حسب القيمة المكافئة)، 2017	8.1 اللامركزية في روابط تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، 1995-2019
46	9.2 انفتاح التجارة، 2018	9.1 اتجاه تجارة المنتجات الغذائية والزراعية ضمن الأقاليم وفئات الدخل، 1995-2019
47	10.2 حصة الواردات والإنتاج المحلي من إجمالي استهلاك الأغذية، 2018	10.1 المجموعات الإقليمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية، 1995-2019
51	1.3 العلاقة بين الإجهاد المائي والمركز التجاري الصافي، 2018 و2019	11.1 عدد اتفاقات التجارة الإقليمية بحسب البلدان، 2022
52	2.3 العلاقة بين الأراضي الزراعية والمركز التجاري الصافي، 2019	12.1 اتفاقات التجارة الإقليمية بين البلدان بحسب الأقاليم (نسبة مئوية)، 2022
56	3.3 تطور المناطق الحرجية في بلدان مختارة، 1900-2020	13.1 تجارة المنتجات الغذائية والزراعية ضمن الأقاليم وفي ما بينها، 1995 و2019
62	4.3 الاتفاقات التي تتضمن أحكاماً متعلقة بالبيئة، 1957-2019	14.1 توزيع الترابط عبر البلدان، بعد المعايير، 1995-2019
64	5.3 اتفاقات مختارة تتضمن أنواعاً مختلفة من الأحكام المتعلقة بالبيئة	15.1 توزيع كثافة التجارة عبر البلدان، بعد المعايير، 1995-2019
82	1.4 تحرير التجارة والتكامل المتعدد الأطراف: الآثار على الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي وتجارة المنتجات الغذائية والزراعية	16.1 توزيع الترابط عبر المنتجات والبلدان، بعد المعايير، 1995-2019
83	2.4 تحرير التجارة وتحقيق التكامل في أفريقيا: الآثار على الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي وتجارة المنتجات الغذائية والزراعية	17.1 الترابط عبر المنتجات والبلدان على المستوى القطري، 2019
84	3.4 تحرير التجارة وتحقيق التكامل في آسيا وأوسيانيا: الآثار على الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي وتجارة المنتجات الغذائية والزراعية	1.2 الإنتاجية في القطاعات الزراعية وغير الزراعية، 2019
85	4.4 الصادرات من المنتجات الزراعية والغذائية داخل أفريقيا والصادرات الأفريقية من هذه المنتجات إلى الأقاليم الأخرى، 2019	2.2 الإنتاجية الزراعية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2019

الإطارات

55	1.3 التجارة والتنوع البيولوجي: أهمية التنظيم	5	1.1 تحليل شبكة التجارة
58	2.3 اقتراحا المفوضية الأوروبية لتنظيم المنتجات التي لا تترتب عنها إزالة الغابات وبذل العناية الواجبة المؤسسية المراعية للاستدامة	14	2.1 دور اتفاقات التجارة الإقليمية
60	3.3 القضيتان البيئتان لمنظمة التجارة العالمية: الأربيان والسلاحف، والإطارات المعاد تجديدها في البرازيل	20	3.1 الحرب في أوكرانيا وقدرة شبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم على الصمود
75	1.4 الاقتصاد السياسي لحماية الأغذية والزراعة	27	1.2 الميزة المطلقة والميزة النسبية في التجارة
78	2.4 اتفاقات التجارة العميقة	28	2.2 التجارة والأمن الغذائي والتغذية
81	3.4 تحليل سيناريو التكامل الاقتصادي وسيناريو خفض التكاليف التجارية	34	3.2 تكاليف التجارة وكيفية قياسها
85	4.4 منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	38	4.2 نماذج الجاذبية الهيكلية والمحركات الأساسية للتجارة
87	5.4 الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة	45	5.2 آثار انفتاح التجارة: النمو والإنتاجية وعدم المساواة

تشجيع التقارب في السياسات والأنظمة المحلية بين الجهات الموقّعة عليها. ويتناول إصدار عام 2022 من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية كيف يمكن للجهود الإقليمية والمتعددة الأطراف المتعاضدة أن تتصدى لتحديات التنمية المستدامة حاضراً ومستقبلاً.

وتقرّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالتجارة الدولية كمحرك للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر وباعتبارها وسيلة هامة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للتجارة أن تساهم في بناء عالم أفضل خالٍ من الجوع وسوء التغذية.

وبإمكان التجارة نقل الأغذية من أماكن إنتاجها بكلفة منخفضة نسبياً إلى حيث تبرز الحاجة إليها. وبهذا الشكل، يمكن للتجارة أن تعزز الأمن الغذائي العالمي والأنماط الغذائية الصحية - إذ أنها تساعد العديد من بلدان العالم على تلبية احتياجاتها الغذائية من حيث الكمية والتنوع بمستويات تفوق تلك التي يسمح بها إنتاجها المحلي. ويمكن للتجارة أن تساعد الزراعة في جميع أنحاء العالم على استخدام الموارد الطبيعية، مثل الأراضي والمياه، بقدر أكبر من الكفاءة. ومن شأنها أن تكون أيضاً وسيلة لنشر المعرفة حول العالم. وتتيح سلاسل القيمة العالمية فرصاً لنقل التكنولوجيا ويمكنها أن تعزز تحسين الإنتاجية الزراعية. وتعتبر زيادة الإنتاجية أمراً هاماً بالنسبة إلى البلدان النامية.

ومما لا شك فيه أن الأسواق العالمية المفتوحة والمستندة إلى القواعد والتي يمكن التنبؤ بها وتعمل بشكل جيد تعود بالفائدة على جميع البلدان. وفي المجمل، تعمل الأسواق العالمية على تحسين كفاءة قطاع الزراعة وتوفير للمستهلكين مجموعة واسعة من الأغذية بأسعار معقولة بقدر أكبر. وفي الوقت ذاته، يمكن لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية أن تؤدي إلى نتائج بيئية أو اجتماعية سلبية. ويمكن أن يسبب الإنتاج من أجل التصدير المزيد من التلوث وإزالة الغابات وانبعاثات غازات الدفيئة. ويمكن أن تجرّد واردات الأغذية الأرخص ثمناً صغار المزارعين في البلدان النامية من قدرتهم على المنافسة. وقد تتأثر المزارعات اللواتي يعانين من وصول محدود إلى رأس المال والمدخلات أكثر من غيرهن. ولا يمكن، ولا ينبغي، أن نتوقع من السياسات التجارية لوحدها أن تعالج بشكل كامل المقايضات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويجب استكمال هذه السياسات بتدابير أخرى محددة الأهداف بقدر أكبر.

منذ إصدار الطبعة الأولى في عام 2004، تناول التقرير الرئيسي الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) حالة أسواق السلع الزراعية التطورات الناشئة والاتجاهات الطويلة الأجل والتغيرات الهيكلية في أسواق المنتجات الغذائية والزراعية. وفي حين لا يزال هذا الهدف قائماً وتعززه التطورات الجديدة، إلا أن العالم شهد تغيرات كبيرة على مدى السنوات الـ 18 الماضية.

وشهدت الأسواق العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية توسعاً منذ عام 1995. وعلى الرغم من تعزيز جميع البلدان لمشاركتها في الأسواق العالمية، إلا أن الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية باتت تؤدي دوراً أكبر. وأصبحت التجارة التي كان يُنظر إليها في الأصل على أنها مجرد تبادل اقتصادي بحث أداة أساسية في يومنا هذا تُستخدم للنهوض بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وأظهر تفشي جائحة كوفيد - 19 في مطلع عام 2020 كيف أنه بمقدور نظام زراعي وغذائي عالمي قوي ومتكامل أن يساعد البلدان على مواجهة تحديات غير مسبوقه. وفي الواقع، أثبتت تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم قدرتها على الصمود بشكل ملحوظ في وجه الاضطرابات التي سببتها الجائحة. وكانت الاضطرابات شديدة ولكنها لم تدم طويلاً بشكل عام، مما يثبت أن عملنا معاً يزيدنا قوة.

وتؤثر الحرب في أوكرانيا على إقليم يُعتبر بالغ الأهمية للأمن الغذائي والتغذية في العالم. ومع استمرار الوضع القائم، يخيم قدر كبير من عدم اليقين على قدرة أوكرانيا على زراعة المحاصيل وحصادها والاتجار بها في المواسم الزراعية الحالية والمقبلة على حد سواء. وبالنسبة إلى التجارة، يفرض الخطر الوشيك المتمثل في تشتت أسواق المنتجات الغذائية والزراعية في العالم تهديدات إضافية على الأمن الغذائي العالمي.

وتؤكد مثل هذه الأحداث الحاجة إلى مزيد من البحوث المتقدمة، واكتساب فهم أعمق لشبكات التجارة، واتباع نهج أفضل لتيسير الإدماج والترويج لأسواق المنتجات الغذائية والزراعية التي تعمل بشكل جيد. وتتسم بيئة السياسات التجارية حالياً بوصول المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية إلى حائط مسدود وانتشار اتفاقات التجارة الإقليمية الأعمق التي تهدف، بالإضافة إلى الوصول إلى الأسواق، إلى

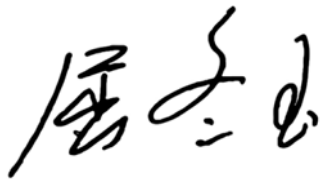
التي تعتمد على الأسواق العالمية من أجل تحقيق أمنها الغذائي. ويمكن لهذه القيود أن تولد تأثيرات عكسية على المدى المتوسط أيضًا.

وينظر تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022 في النهج المتعددة الأطراف والإقليمية لسياسة التجارة الزراعية من حيث قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود، والنمو الاقتصادي والنتائج البيئية. وبإمكان التكامل التجاري الإقليمي والمتعدد الأطراف أن يدعم أحدهما الآخر من أجل جعل تجارة المنتجات الغذائية والزراعية محركًا للنمو. ولكن عندما يتعلق الأمر بتحديات على مستوى العالم مثل تغير المناخ، سيكون التعاون المتعدد الأطراف هو العنصر الفعّال لتحقيق انتشار عالمي، إلى جانب السياسات التجارية التي تساعد جهود التخفيف من آثار تغير المناخ. فالتحديات العالمية تتطلب حلولاً عالمية.

ويجب أن تهدف سياسات تجارة المنتجات الغذائية والزراعية إلى حماية الأمن الغذائي العالمي، والمساعدة في التصدي للمقايضات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، وتعزيز قدرة النظم الزراعي والغذائي في العالم على الصمود في وجه الصدمات، من قبيل النزاعات والجوائح والظواهر المناخية المتطرفة. ويقدم هذا التقرير رؤى ثابتة قيمة في الوقت المناسب لوضع السياسات والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى من أجل مساعدتهم في اتخاذ إجراءات ملموسة.

وتُعدّ كيفية اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات التجارية والتدابير التكميلية القادرة على تعزيز النظم الزراعية والغذائية المستدامة هامة أيضًا. وتوفر قواعد التجارة المتعددة الأطراف الركائز الأساسية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم. وفي كثير من الأحيان، يستند بناء اتفاقات التجارة الإقليمية الأكثر عمقًا واتساعًا إلى الإطار المتعدد الأطراف لتشجيع مزيد من التكامل التجاري. وبإمكان هذه الاتفاقات أن تعزز سلاسل القيمة الغذائية والزراعية على المستوي الإقليمي من خلال إتاحة معايير إضافية للتعاون وتنسيق الأنظمة والمواصفات الخاصة بالأغذية. ولا تتبع أهمية الاتفاقات التجارية من المكاسب الاقتصادية التي تحققها فقط. ويمكن للتكامل التجاري أن يقلل أيضًا من احتمال نشوب نزاعات. فعلى سبيل المثال، كانت السوق الأوروبية المشتركة، عندما تم إنشاؤها في عام 1958، تتطلع إلى توحيد أوروبا والحفاظ على السلام في قارة مزقتها الحروب المتتالية.

وأصبحت الأسواق العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية أكثر تكاملًا اليوم من أي وقت مضى؛ غير أنه في ظل التحديات المتزايدة التعقيد التي تواجهها، يجب أن ينصب تركيزنا الأساسي على حماية الوظائف الأساسية والمفيدة لتلك الأسواق. ويمكن لتشتت التجارة العالمية بالأغذية أن يهدد الأمن الغذائي في أجزاء كثيرة من العالم. وفي أوقات الأزمات، يمكن للقيود على الصادرات أن تزيد من التقلبات الشديدة في الأسعار وأن تضرّ ببلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، لا سيما تلك



شو دونيو

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

المنهجية

بدأ العمل على إعداد تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022 في يناير/كانون الثاني 2021. واجتمع حينها فريق مكلف بالبحث والتحرير وضم ستة من موظفي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) الذين اضطلعوا بالمسؤولية عن تحليل البيانات والبحوث وتحرير التقرير.

وأجرت المنظمة عملية نمذجة اقتصادية قياسية من أجل تحليل العلاقة الإحصائية بين التدفقات التجارية الثنائية الأطراف والأسعار النسبية والحوافز الجغرافية، ولتحديد الدوافع الرئيسية للتجارة مثل الميزة المطلقة والميزة النسبية وتكاليف التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إشراك مجموعة من الخبراء الخارجيين لدعم فريق التحرير في إعداد هذه الطبعة من التقرير. وأجرى الخبراء الخارجيون عمليتين تحليليتين إضافيتين: تحليل لشبكة التجارة، ومحاكاة لنموذج التوازن العام القابل للحساب من أجل تقدير آثار مختلف سيناريوهات تحرير التجارة وخفض تكاليفها. وأعدّ خبير خارجي أيضًا استعراضًا نقديًا لتأثيرات التجارة على البيئة.

وفي أبريل/نيسان 2022، تم إرسال النسخة الأولية إلى مراجعين خارجيين أبدوا تعليقات ونصائح جوهرية حول تحليل التقرير. وقام العديد من الخبراء عبر المنظمة باستعراض التقرير أيضًا، كما قدموا تعليقات قيّمة.

واستعرض فريق الإدارة التابع لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنظمة التقرير وناقشه في أبريل/نيسان 2022. وسيُعرض مضمون تقرير حالة أسواق السلع الغذائية لعام 2022 والنتائج المنبثقة عنه على لجنة مشكلات السلع في اجتماعها المزمع عقده في شهر يوليو/تموز 2022.

شكر وتقدير

تولّى إعداد تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022 فريق متعدد التخصصات في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) بإشراف السيد بوبكر بن بلحسن، مدير شعبة الأسواق والتجارة في المنظمة، والسيد George Rapsomanikis، كبير الخبراء الاقتصاديين ومحرر تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. وقُدّم السيد Máximo Torero Cullen، رئيس الخبراء الاقتصاديين في المنظمة، والفريق المعني بإدارة مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، توجيهات عامة.

فريق البحث والتحرير

ضمّ فريق البحث والتحرير في شعبة الأسواق والتجارة في المنظمة كلاً من: Clarissa Roncato، وAndrea Zimmermann، وMałgorzata Karolina، وحسام عطا الله، وGeorge Rapsomanikis، وEdona Dervisholli، وCosimo Avesani، وBaldin Kozłowska.

المراجعون الخارجيون

تلقى فريق تحرير التقرير تعليقات قيّمة من مراجعين خارجيين، مثل Carmel Cahill (نائب المدير السابق لشعبة التجارة والزراعة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وStefano Schiavo (جامعة ترنتو)، وValeria Piñeiro (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية)، وYaghoob Jafari (جامعة بون).

المراجعون الداخليون

يعرب فريق التحرير عن امتنانه للتعليقات القيّمة التي وردت من المراجعين التاليين في المنظمة: Aikaterini Kavallari، وAndre Croppenstedt، وAngélica Jácome Daza، وBenjamin Davis، وDavide del Prete، وEkaterina Krivonos، والمأمون عمروق، وEmiliano Magrini، وGala Dahlet، وGeorgios Mermigkas، وGuenter Hemrich، وJakob Rauschendorfer، وJamie Morrison، وJippe Hoogeveen، وLauren Phillips، وLourdes Orlando، وLynnette Neufeld، وMarco Sánchez Cantillo، وMáximo Torero Cullen، وMonika Tothova، وNancy Aburto، وPiero Conforti، وSergio René Araujo Enciso، وTomislav Ivancic.

المساهمون

ساهم المؤلفون الواردة أسماؤهم في ما يلي عن طريق تقديم وثائق معلومات أساسية فنية لهذا التقرير: Andrea Zimmermann (المنظمة)، وDavid Laborde (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية)، وGeorge Rapsomanikis (المنظمة)، وHelena Engemann (جامعة بون)، وMałgorzata Karolina Kozłowska (المنظمة وجامعة وارسو)، وStefano Schiavo (جامعة ترنتو)، وValeria Piñeiro (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية)، وYaghoob Jafari (جامعة بون).

الدعم الإداري

قدمت Angela Towey وMarika Panzironi وMartina Guerra الدعم الإداري.

وقدّم فرع خدمات اللغات التابع لشعبة خدمات الأجهزة الرئاسية في المنظمة خدمات الترجمة.

وقدّمت المجموعة المعنية بالنشر في مكتب الاتصال في المنظمة الدعم التحريري والخدمات في مجالي التصميم وتنسيق الشكل الخارجي، بالإضافة إلى إنتاج نسخ التقرير بجميع اللغات الرسمية الست.

الوصول إلى البيانات السريّة

تتوجه المنظمة بالشكر إلى برنامج المقارنات الدولية التابع للبنك الدولي على إتاحة الوصول إلى قاعدة بيانات أسعار المنتجات الغذائية والزراعية لبرنامج المقارنات الدولية 2017 لأغراض استخدامها في عملية النمذجة الاقتصادية القياسية.

المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية بحائط مسدود وانتشار وفرة من اتفاقات التجارة الإقليمية الأعمق التي تهدف، بالإضافة إلى الوصول إلى الأسواق، إلى تعزيز التقارب في السياسات والأنظمة المحلية لدى الجهات الموقعة عليها. وقد تطور تحرير التجارة المتعددة الأطراف واتفاقات التجارة الإقليمية بصورة متوازنة منذ نهاية القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى تحقيق مكاسب من التجارة وعزز التكامل الاقتصادي.

ويتناول إصدار عام 2022 من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية الطرق التي يمكن من خلالها للسياسات التجارية القائمة على الجهود الإقليمية والمتعددة الأطراف على حد سواء أن تتصدى للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة اليوم بموازاة تعزيز قدرة النظام الزراعي والغذائي العالمي على الصمود في وجه الصدمات، مثل النزاعات والجوائح والأحوال المناخية المتطرفة.

جغرافيا التجارة

يبحث هذا التقرير في نُهج التعاون المختلفة في التكامل التجاري من أجل النمو المستدام عن طريق توفير إطار منهجي لتقييم جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية. ويركز التحليل على أنماط تجارة المنتجات الغذائية والزراعية عبر الحيز الجغرافي، ومحركاتها ودورها في تشكيل بيئة السياسات التجارية في يومنا هذا.

ويؤرّ النظر في جغرافيا التجارة العديد من الرؤى الثاقبة القيّمة من أجل تحليل التنمية المستدامة. أولاً، يجعل وضع خرائط تجارة المنتجات الغذائية والزراعية من الأسهل فهم تطور الاتجاهات مثل العولمة والتكامل الإقليمي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. ويمكن أن تساعد هذه الاتجاهات أيضًا في تقييم قدرة أسواق المنتجات الغذائية والزراعية في العالم على الصمود في وجه الصدمات، مثل الحرب الراهنة في أوكرانيا، وانعكاساتها على الأمن الغذائي والتغذية.

ثانيًا، تسلط جغرافيا التجارة الضوء على الفجوات الكبيرة القائمة عبر البلدان. وقد شهدت الثروة العالمية نموًا، غير أن الحصة التي تطالب بها البلدان المنخفضة الدخل من هذه الثروة لم تتغير كثيرًا. وتُعدّ الفجوة في الإنتاجية الزراعية هائلة أيضًا. ويمكن للاختلافات النسبية في الإنتاجية

وضع تفشي جائحة كوفيد - 19 في مطلع عام 2020 والتدابير المتخذة لاحتوائه عبر البلدان أسواق المنتجات الغذائية والزراعية في العالم أمام اختبار صعب. واضطرت النظم الزراعية والغذائية الوطنية إلى استغلال أقصى قدراتها ولكنها استمرت في توفير أغذية كافية ومغذية وأمنة في جميع أنحاء العالم. وواصلت التجارة الدولية، رغم القيود الكبيرة المفروضة على حركة الأشخاص وعدم اليقين الذي خيم على العالم، ربط المناطق التي تتمتع بفائض غذائي بتلك التي تعاني من عجز غذائي، الأمر الذي وفّر حماية للأمن الغذائي والتغذية على نطاق العالم. وعلى عكس ما حدث خلال أزمة أسعار المواد الغذائية العالمية لعام 2008، استمر التعاون العالمي، وسمح ذلك لسياسات تجارة المنتجات الزراعية بدعم الأسواق العالمية التي تعمل بشكل جيد.

ويهدد الصراع القائم اليوم في إحدى سلال الخبز في العالم الأمن الغذائي العالمي بطرق متعددة، بما في ذلك من خلال الإخلال بأسواق المنتجات الغذائية والزراعية في العالم. ولم تؤد الحرب في أوكرانيا إلى أزمة إنسانية حادة والتهديد بتفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي فحسب، بل أدت أيضًا إلى حدوث اختلال محتمل في التعاون التجاري العالمي.

ويمكن للتعاون العالمي في سياسات تجارة المنتجات الزراعية أن يتصدى للتحديات العالمية، مثل الأزمات الاقتصادية والجوائح والصراعات وتغير المناخ، ويمكنه أن يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية للجميع. ومنذ عام 1995، شجّع إنشاء منظمة التجارة العالمية وقواعدها التجارية المتعددة الأطراف بيئة تجارية أكثر حرية وإنصافًا وأكثر قابلية للتنبؤ بها، جنبًا إلى جنب مع عدد كبير من اتفاقات التجارة الإقليمية، تجارة المنتجات الغذائية والزراعية والنمو الاقتصادي.

وأدت في الوقت عينه العولمة المتزايدة لأسواق المنتجات الغذائية والزراعية إلى مخاوف بشأن الآثار المحتملة للتجارة على البيئة والمجتمعات. ويُنظر إلى التجارة الدولية بالمنتجات الغذائية والزراعية على أنها تساهم في استنفاد الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي، وتسريع التغيرات في أنماط الحياة والأنماط الغذائية، وزيادة عدم المساواة.

وتتسم حاليًا بيئة السياسات التجارية باصطدام

تعثرت العولمة في عام 2008 غير أن مزيداً من البلدان تربطها علاقات تجارية مع بعضها البعض وأصبح سوق المنتجات الغذائية والزراعية في العالم أقل تركيزاً وأكثر توازناً اليوم مما كان عليه في عام 1995.

أصبحت السوق العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية أقل تركيزاً وأكثر لامركزية. وفي عام 1995، هيمن عدد قليل من الجهات الفاعلة الكبرى على السوق العالمية. وبمرور الزمن، زاد عدد كبار التجار، في حين ضعفت هيمنتهم. وتعكس هذه التغييرات الهيكلية التكافؤ النسبي في الفرص واتسام السوق العالمية للأغذية بطابع ملائم للنمو الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، تُعتبر احتمالات أن تربط علاقات تجارية البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بالاقتصادات المرتفعة الدخل أعلى اليوم مما كانت عليه قبل عقدين من الزمن. ويُعد ذلك هاماً كون التجارة تيسر نشر التكنولوجيا والمعرفة وتعزز الإنتاجية والنمو بشكل عام.

تُعد كثافة التجارة أعلى ضمن الأقاليم وليس عبرها، ويُعتبر إضفاء الطابع الإقليمي على تجارة المنتجات الغذائية والزراعية أكثر وضوحاً نسبياً

غير أن الأسواق الإقليمية لا تزال تؤدي دوراً هاماً ضمن هذا السياق العالمي. وبات إضفاء الطابع الإقليمي على تجارة المنتجات الغذائية والزراعية - وميل البلدان إلى التجارة ضمن إقليم ما عوضاً عن التجارة مع بلدان واقعة خارج الإقليم - أكثر وضوحاً. وتشكل البلدان مجموعات تجارية قد تكون إقليمية أو تتوسع لتشمل بلداناً عبر الأقاليم وتميل إلى التجارة فيها بشكل أكبر. وغالباً ما تتشكل مثل هذه التجمعات على أساس القرب الجغرافي والتكامل الاقتصادي الذي تقوم بصياغته الاتفاقات التجارية. وتُعتبر العديد من هذه المجموعات مستقرة نسبياً، مثل إحدى المجموعات التي تضم بلداناً في أمريكا الشمالية واللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتميل مجموعات أخرى إلى أن تكون أقل استقراراً؛ وعلى سبيل المثال، يبدو أن البلدان الأفريقية تقوم بالتجارة بصورة أكبر مع شركاء من خارج القارة

زادت قدرة سوق المنتجات الغذائية والزراعية في العالم على الصمود، لكن العديد من البلدان لا تزال عرضة للصدمات التجارية وينبغي عليها تنويع مصادر وارداتها لحماية أمنها الغذائي

مع قيام البلدان بزيادة عدد شركائها التجاريين، زادت كثافة سوق المنتجات الغذائية والزراعية

الزراعية عبر البلدان أن تحدد تأثير الميزة النسبية في أسواق المنتجات الغذائية والزراعية وأن تحدد معالم أنماط التجارة. وتعتبر تكاليف التجارة، التي تصوغها الجغرافيا أيضاً، كبيرة ويمكن أن تعزل البلدان المنخفضة الدخل جزئياً، مما يحد من فرص النمو والتنمية.

ثالثاً، يبيّن النظر إلى التجارة من منظور جغرافي التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية. وتعتبر الأراضي والمياه من العوامل الرئيسية للإنتاج التي تساهم أيضاً في تحديد معالم الميزة النسبية. ومع أن التجارة تساعد المناطق التي تتمتع بثروات قليلة من الموارد، مثل البلدان التي تعاني من الإجهاد المائي، على ضمان الأمن الغذائي، إلا أنها قادرة على التأثير على البيئة أيضاً. ومع تزايد استهلاك الأغذية بعيداً عن مكان إنتاجها، بات بإمكان التجارة أن تولّد آثاراً بيئية خارجية في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن يؤدي الإنتاج لغرض التصدير إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية المستنفدة بالفعل والتأثير على الغابات والتنوع البيولوجي.

ويلقي هذا التحليل لجغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية الضوء على المقايضات بين مختلف أهداف التنمية المستدامة ويساعد في مناقشة البيئة السياساتية المعقدة. وقد تعثرت تعددية الأطراف، كما انعكست في جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية في الدوحة، فيما التكتلات التجارية الإقليمية الأعمق أخذة في الازدياد أيضاً. ويهدف كلا النهجين إلى تعزيز التكامل التجاري والنمو الاقتصادي بموازاة معالجة آثار التجارة على البيئة. وضمن هذين النهجين، يدرس تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022 فعالية السياسات التجارية في مواجهة تحديات العالم في يومنا هذا.

العولمة وإضفاء الطابع الإقليمي

توسعت تجارة المنتجات الغذائية والزراعية بسرعة في الألفية الجديدة مدفوعة بتحرير التجارة على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي. وبات عدد أكبر من البلدان اليوم تربطه مبادلات تجارية مع البلدان الأخرى. وأصبحت الاقتصادات الناشئة من الجهات الفاعلة الهامة، كما تم إدماج البلدان المنخفضة الدخل بشكل أفضل في الأسواق العالمية. ومع أن عملية العولمة هذه قد أحدثت تغييرات هامة في هيكل السوق العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية، إلا أنها فقدت زخمها منذ الأزمة المالية في عام 2008.

في السوق العالمية، كلما زاد التباين في الإنتاجية النسبية عبر البلدان، كلما أصبح تأثير الميزة النسبية أقوى

تؤدي الاختلافات النسبية في الإنتاجية، بالإضافة إلى التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية، إلى اختلافات في أسعار المنتجات الغذائية عبر البلدان، وهي تحدد تأثير الميزة النسبية في السوق العالمية. وفي المتوسط، كلما زاد التباين في الإنتاجية النسبية عبر البلدان، كلما أصبح تأثير الميزة النسبية أقوى وكلما زادت التجارة. ويعني مبدأ الميزة النسبية أن جميع البلدان تستفيد نتيجة التجارة.

يمكن أن يَضْعُف دور الميزة النسبية في تشكيل تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم بفعل السياسات التجارية وتكاليف التجارة

إلا إن ذلك ليس هو الحال دائماً. وتؤثر السياسات التجارية على العلاقة بين الميزة النسبية والتجارة. وعلى سبيل المثال، قد يؤدي دعم الصادرات الذي ألغاه المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لعام 2015 في نيروبي في حالة المنتجات الزراعية إلى عكس العلاقة بين الميزة النسبية والتجارة، مما يؤدي إلى تصدير السلع التي كان من الممكن استيرادها، والعكس صحيح. وتعيق تكاليف التجارة تأثير الميزة النسبية أيضاً.

يمكن لتكاليف التجارة أن تكون باهظة – وبالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل، يمكن أن تعيق التكاليف العالية للتجارة التكاملي التجاري وأن تؤثر على التحول الهيكلي للاقتصاد

يمكن للتجارة أن تكون مكلفة، كما تزيد المسافة على وجه العموم من تكاليف النقل. وهناك أيضاً تكاليف أخرى تتعلق بإجراءات التأمين والتصدير والاستيراد والتأخير عند الحدود. وفي المتوسط، يواجه المنتج الغذائي ثمانية إجراءات غير مرتبطة بالتعريفات الجمركية ومعايير مختلفة، ويزيد الامتثال بشكل كبير من كلفة التجارة. وتقدر تكاليف التجارة في البلدان المنخفضة الدخل بما يصل إلى 400 في المائة على أساس القيمة المكافئة. وتعيق هذه التكاليف العالية التكاملي التجاري.

وعلى سبيل المثال، يؤدي ضعف تأثير الميزة النسبية وارتفاع تكاليف التجارة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى تدني كثافة التجارة

في العالم. وأدى ذلك إلى تعزيز قدرة السوق على التحمل والصمود في وجه الصدمات مقارنة ببداية القرن الحادي والعشرين. إلا أن هناك عدداً قليلاً فقط من البلدان التي لا تزال حصتها تمثل معظم القيمة المتداولة، ويتلقى عدد قليل من البلدان فقط مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات الغذائية والزراعية من العديد من جهات التصدير المختلفة. وتتركز واردات معظم البلدان على عدد قليل من المنتجات من عدد محدود من الشركاء التجاريين، مما يجعلها عرضة للصدمات التي تحدث في الأسواق المصدرة. ويجب على البلدان أن تسعى إلى تنويع المنتجات التي تستوردها وزيادة عدد شركائها التجاريين من أجل تعزيز قدرتها على الصمود وضمان الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية.

الدوافع الأساسية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية

شكلت تجارة المنتجات الغذائية والزراعية جزءاً أساسياً من تاريخنا وهي تؤدي دوراً هاماً في المجتمعات. وتتخبط البلدان في التجارة من أجل تصدير ما يمكنها إنتاجه بكلفة أقل مقارنة بالبلدان الأخرى، كما تستورد ما يعتبر إنتاجه محلياً أكثر كلفة نسبياً. وبالنسبة إلى بلد ما، يمكن لعوامل عديدة أن تؤثر على تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، ولكن العامل الأشد تأثيراً يكمن في الميزة النسبية – أي قدرة بلد ما على إنتاج سلعة معينة بكلفة فرصة بديلة أقل بالمقارنة مع شركائه التجاريين.

يمكن للفروق في الإنتاجية الزراعية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أن تكون كبيرة للغاية، حيث تواجه الاقتصادات المنخفضة الدخل قيوداً كبيرة في اعتماد تكنولوجيات أفضل

تعدّ الفجوة في الإنتاجية في قطاع الزراعة هائلة. وفي المتوسط، ينتج أعلى 10 في المائة من البلدان الأغنى قيمة مضافة زراعية لكل عامل تزيد بمقدار 70 ضعفاً تقريباً عن تلك التي تنتجها البلدان التي تقع في أدنى 10 في المائة من توزيع الدخل. ويواجه العديد من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل قيوداً كبيرة في اعتماد التكنولوجيا والوصول إلى المدخلات الحديثة. وتساهم العديد من العوامل الأخرى، بما في ذلك صغر متوسط حجم المزارع ومحدودية الوصول إلى التأمين والائتمان والتعليم، لا سيما بالنسبة إلى النساء، في تدني الإنتاجية الزراعية في بلدان العالم النامي.

به الإنتاج المحلي. وعلى الصعيد العالمي، تعزز التجارة والميزة النسبية كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. وتساعد التجارة في تخصيص الإنتاج الزراعي للمناطق التي تعتبر فيها كمية المياه والأرض المستخدمة لكل وحدة غذاء أقل نسبيًا. وعلى سبيل المثال، تقدّر إحدى الدراسات أن تجارة المنتجات الغذائية والزراعية يمكن أن تولد ما بين 40 إلى 60 مترًا مكعبًا من مدخرات المياه السنوية للفرد الواحد.

على الصعيد العالمي، يمكن لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية أن تعزز كفاءة استخدام الأراضي والمياه ولكنها قد تؤدي أيضًا إلى آثار بيئية سلبية

مع أن الأسواق العالمية المفتوحة للمنتجات الزراعية والغذائية يمكن أن تساعد في تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية، إلا أن الإنتاج من أجل التصدير يمكن أن يؤدي آثارًا خارجية بيئية سلبية، مثل عمليات سحب المياه العذبة غير المستدامة، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، وإزالة الغابات وانبعاثات غازات الدفيئة. وعلى سبيل المثال، شكّل الإنتاج الزراعي للماشية وفول الصويا وزيت النخيل - وجميعها منتجات عليها طلب عالمي مستمر - 40 في المائة من نسبة إزالة الغابات الاستوائية بين عامي 2000 و 2010.

تنشأ معظم العوامل الخارجية البيئية المتصلة بالتجارة بسبب الظروف المحلية، وستعزز استكمال السياسات التجارية بتدابير بيئية محددة للتصدي لها

تنشأ هذه التأثيرات البيئية السلبية في كثير من الأحيان بسبب الظروف المحلية وضعف الأنظمة الخاصة بالبيئة. ويعني ذلك أن السياسات التجارية غير قادرة بمفردها على معالجة العوامل الخارجية البيئية بسهولة. ويمكن لقواعد التجارة المتعددة الأطراف، مثل إطار منظمة التجارة العالمية، إلى جانب الأنظمة الوطنية، معالجة المقايضات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية. ويتطور كذلك نطاق الاتفاقات التجارية ليشمل الأحكام البيئية. وبين عامي 1957 و 2019، ومن بين 318 اتفاقًا تم إبرامه، تضمّن 131 اتفاقًا حكمًا واحدًا على الأقل من الأحكام المتعلقة بالبيئة، فيما تضمّن 71 اتفاقًا أحكامًا أظهرت التفاعل بين البيئة والزراعة. وتوفر مثل هذه الاتفاقات حوافز للمنتجين لاعتماد ممارسات مستدامة من أجل تحقيق إمكانية الوصول إلى الأسواق والحفاظ عليه.

داخل الإقليم. وترتبط علاقات تجارية أكبر بلدان الإقليم مع بلدان خارجة أكثر منه في ما بينها. ويمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف التجارة أيضًا إلى عدم قيام بلد ما بالتجارة بقدر ما كان سيحدث في ما لو كانت تكاليف التجارة أدنى. وعلى وجه الخصوص، وبالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل التي تتميز بإنتاجية زراعية منخفضة نسبيًا، يمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف التجارة وتراجع التجارة إلى توسع القطاع الزراعي مقارنة بقطاعات الاقتصاد الأخرى، وهو أمر ضروري لتلبية احتياجات السكان من الأغذية. ويمكن أن يعيق ذلك التحول الهيكلي للاقتصاد.

يمكن أن تؤدي زيادة الإنتاجية وخفض الحواجز الجمركية وتكاليف التجارة إلى زيادة المكاسب المتأتية من التجارة غير أن السياسات التكميلية ضرورية للحد من أوجه عدم المساواة الممكنة

لا يجب على السياسات أن تسعى إلى تحسين الإنتاجية الزراعية فحسب، بل أن تعمل أيضًا على الحد من تكاليف التجارة لجني فوائد التجارة. وستؤدي التدابير المتخذة لزيادة التكامل التجاري في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية دورًا هامًا للنمو الاقتصادي والتنمية في الإقليم. وسيزيد انخفاض تكاليف التجارة من انفتاح البلدان على التجارة وسيتيح الاستفادة من الميزة النسبية، مما يؤدي إلى جني مكاسب من التجارة. غير أن الانفتاح التجاري يمكن أن يؤدي في البلدان ذات الإنتاجية الزراعية المنخفضة إلى خسائر، لا سيما بالنسبة إلى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة العاجزين عن زيادة كفاءتهم والمنافسة في أسواق أكثر انفتاحًا. وستبرز الحاجة إلى سياسات تكميلية من أجل تحسين الوصول إلى التكنولوجيا والمدخلات الحديثة، بالإضافة إلى تيسير إعادة توزيع العمالة على القطاعات الأخرى من خلال أسواق العمل.

الآثار البيئية لتجارة المنتجات الغذائية

والزراعية

يساهم توفر الموارد الطبيعية، مثل الأراضي والمياه، في الميزة النسبية في مجال الأغذية والزراعة. وبالنسبة إلى البلدان التي تنخفض فيها الموارد الطبيعية والتي تكون الظروف المناخية فيها غير مواتية للإنتاج الزراعي، تساهم التجارة في الأمن الغذائي والتغذية من حيث كمية الأغذية وتنوعها بمستويات أعلى مما يمكن أن يسمح

تراعي قواعد التجارة المتعددة الأطراف واتفاقات التجارة الإقليمية المتزايدة الأحكام المتعلقة بالبيئة، والتي يمكن أن تساعد، عندما تكون ملزمة قانوناً، في التصدي للتأثيرات البيئية للتجارة

يشير عدد من الدراسات بشكل عام إلى أن الأحكام البيئية في اتفاقات التجارة الإقليمية لها تأثير إيجابي في معالجة العوامل الخارجية البيئية التي تولدها التجارة عندما يعود السبب فيها إلى الظروف المحلية. وتعزز الاتفاقات التجارية الأعمق التقارب في السياسات بين البلدان الموقعة عليها على صعيد العديد من القضايا، بما في ذلك البيئة. وغالباً ما تنشئ هذه الاتفاقات آليات محددة لمناقشة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالبيئة والإشراف عليه.

ويمكن للاتفاقات التجارية أن تشجع الشركاء التجاريين على تبني ممارسات مستدامة عندما تكون الأحكام البيئية ملزمة قانوناً وتكون التجارة بين الأطراف الموقعة مجهزة بمؤسسات تم تطويرها بشكل جيد، مثل إجراءات تسوية النزاعات وعمليات تقييم الأثر البيئي.

السياسات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية من أجل النهو المستدام

منذ بداية الألفية الجديدة، تطورت العولمة بالتوازي مع إضفاء الطابع الإقليمي، حيث تكمّل كل عملية الأخرى. وأدت بيئة السياسات التجارية الحالية في مجال الأغذية والزراعة، كما صاغتها منظمة التجارة العالمية، إلى تثبيط الممارسات غير العادلة، والحد من عدم اليقين، وتسهيل التنسيق بين البلدان. ويُسكّمل هذا الإطار المتعدد الأطراف أيضاً بالعديد من اتفاقات التجارة الإقليمية. وساهم تحرير التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف على حد سواء في توسيع نطاق التجارة العالمية.

وصلت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إلى حائط مسدود، في حين أنّ اتفاقات التجارة الإقليمية المكثفة، والتي تشمل بصورة متزايدة الأغذية والزراعة، أخذت في الازدياد

رغم اتفاق البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على إلغاء الدعم للصادرات الزراعية عقب المؤتمر الوزاري العاشر الذي عُقد في

نيروبي في عام 2015 وإنشائها لاتفاقية تيسير التجارة التي دخلت حيز النفاذ في فبراير/شباط 2017، من بين أمور أخرى، إلا أن عدداً من المجالات المتعلقة بالزراعة، مثل التعامل مع الاحتفاظ بمخزونات حكومية للأغذية والدعم الزراعي المحلي ساهمت في تعطيل المفاوضات. وفي الوقت ذاته، تضاعف عدد اتفاقات التجارة الإقليمية السارية من أقل من 25 اتفاقاً في عام 1990 إلى أكثر من 350 اتفاقاً في عام 2022. وأثار ذلك مخاوف بشأن ما إذا كان التمييز في السوق العالمية قد تزايد ويؤدي إلى تجزئة التجارة العالمية إلى كتل متنافسة.

تعزز اتفاقات التجارة الإقليمية المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والنمو، ولكنها قد تستبعد البلدان المنخفضة الدخل

تُنشئ اتفاقات التجارة الإقليمية علاقات تجارية بين الجهات الموقعة ولكنها قد تؤدي أيضاً إلى تحويل التجارة بعيداً عن غير الأعضاء. وبالنسبة إلى الجهات الموقعة عليها، تعمل اتفاقات التجارة الأعمق على تحسين الوصول إلى الأسواق عن طريق التعريفات التفضيلية وتقليل تكاليف التجارة من خلال تقارب الأنظمة المحلية وتنسيق المعايير. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز تطوير سلاسل القيمة الإقليمية وتحفيز النمو. ومع أن اتفاقات التجارة الإقليمية يمكن أن تولد في المتوسط مكاسب على الصعيد العالمي، إلا أن بعض البلدان قد تخسر. وعلى وجه الخصوص، قد تُترك البلدان المنخفضة الدخل ذات القدرة المحدودة على التفاوض وعلى تنفيذ أحكام تجارية معقدة خارج عملية التكامل التجاري الإقليمي. ويمكن أن يؤدي تحرير التجارة المتعددة الأطراف إلى مكاسب أكبر على الصعيد العالمي، كما أنه يمكن أن يكون أكثر الطرق فعالية من أجل تعزيز الوصول إلى الأسواق والنمو الاقتصادي للجميع.

يمكن أن يؤدي تحرير التجارة المتعددة الأطراف والتعاون المتعدد الأطراف في معالجة العوامل الخارجية البيئية في العالم إلى تحقيق النمو، وضمان الأمن الغذائي والتغذية الأفضل للجميع، وجعل التجارة مجدية لتحقيق التنمية المستدامة

مع أن الميزة النسبية تبدو أكثر ملاءمة على الصعيد المتعدد الأطراف، إلا أنه سيكون من الصعب معالجة المقايضات بين الأهداف

لا يمكن التصدي للعوامل الخارجية البيئية في العالم بشكل فعال إلا من خلال تعددية الأطراف بالترافق مع قواعد تجارية تساعد على توسيع نطاق السياسات التي تأخذ بعين الاعتبار التكاليف الاجتماعية لهذه العوامل الخارجية. ■

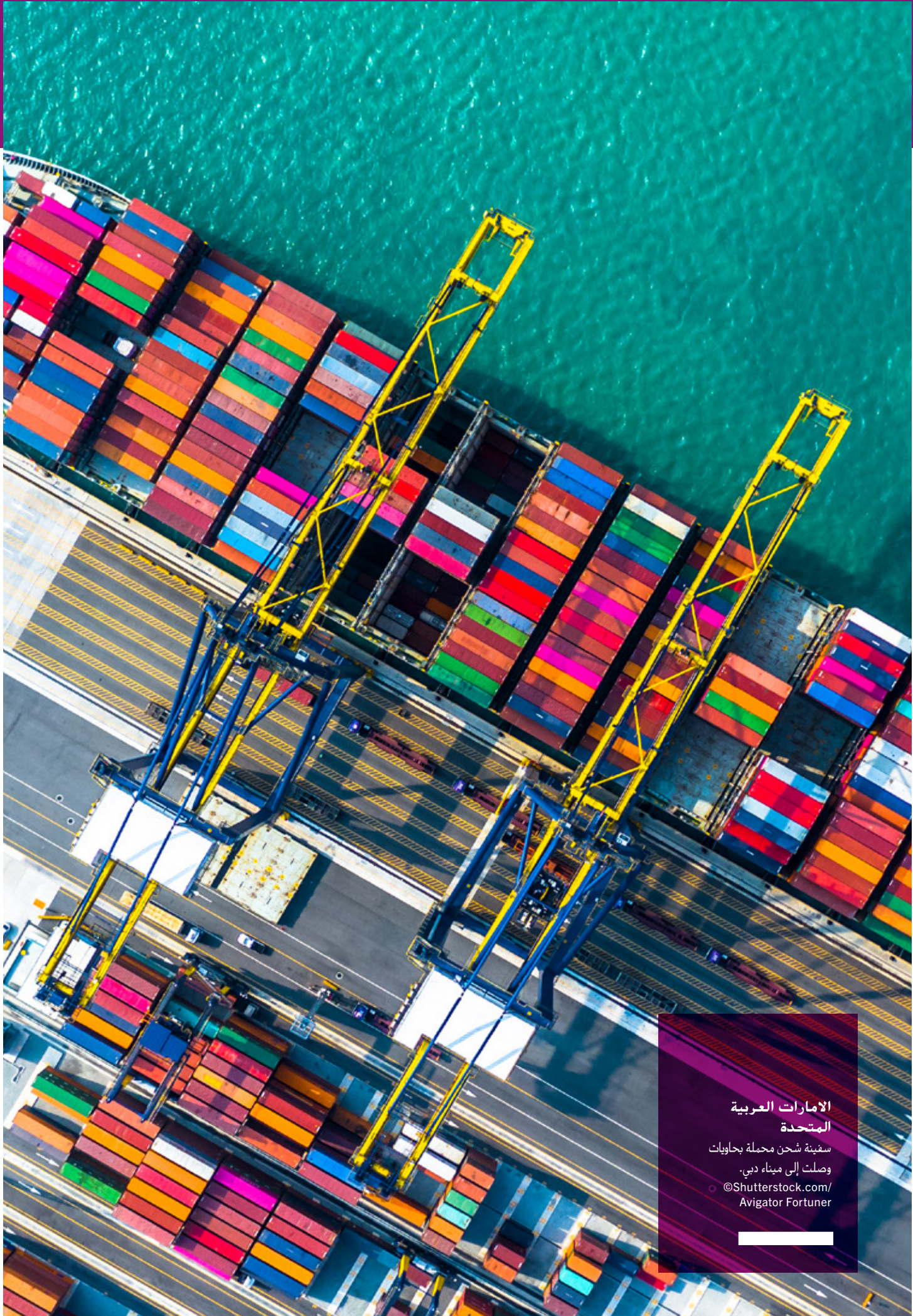
الاقتصادية والبيئية بالطريقة نفسها. ويمكن التصدي للعوامل البيئية الخارجية التي تولدها التجارة، عندما تكون محلية الطابع، من خلال سياسات تجارية تكملها الأنظمة على المستوى الوطني أو الإقليمي.

ولن تكون الإجراءات الأحادية أو حتى الإقليمية فعالة عندما تكون هذه العوامل الخارجية عالمية، كما في حال تغير المناخ. وسيكون الاتفاق المتعدد الأطراف ضروريًا، ولكن قد يكون من الصعب بلوغ توافق في الآراء بسبب اختلاف وجهات نظر البلدان حول تأثير انبعاثات غازات الدفيئة وكلفتها على المجتمع. غير أنه



ملصق للفنانة Christine Park من
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
يمثل مسيرة الغذاء الحاصل على
ال جائزة الأولى لفئة ما بين 16 و19
سنة في سابقة الملصق ليوم الأغذية
العالمية 2021.

©FAO/Christine Park



الامارات العربية المتحدة

سفينة شحن محملة بحاويات
وصلت إلى ميناء دبي.

©Shutterstock.com/
Avigator Fortuner

الفصل 1

شبكات التجارة العالمية والإقليمية

العناوين الرئيسية

← توسعت تجارة المنتجات الغذائية والزراعية بسرعة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وزادت كثافة شبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية مع اتساع المداولات التجارية بين عدد أكبر من البلدان وزيادة مشاركة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وتمثل أحد العوامل المحفزة لهذه العولمة في تحرير التجارة على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي. ومنذ الأزمة المالية التي طرأت في عام 2008، شهدت عملية العولمة حالة من الركود.

← أصبحت الشبكة العالمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية أكثر توازنًا. ويوجد اليوم عدد أكبر من البلدان التي ترتبط بعدد أكبر من الشركاء التجاريين، مما يسمح بتعزيز قدرة الشبكة على استيعاب الصدمات والصمود. غير أن عددًا قليلًا فقط من البلدان لا يزال يمثل معظم القيمة المتداولة، ويتلقى عدد قليل فقط من البلدان مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات الغذائية والزراعية من العديد من جهات التصدير المختلفة.

← اتسع إضفاء الطابع الإقليمي على تجارة المنتجات الغذائية والزراعية - أي ميل البلدان إلى التجارة بشكل أكبر ضمن إقليم ما بالمقارنة مع البلدان الواقعة خارجه - بين عامي 1995 و 2019. وضمن الشبكة العالمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية، تميل البلدان إلى تشكيل مجموعات تجارية محددة وإلى التجارة بشكل أكبر ضمنها. وقد تكون هذه المجموعات إقليمية أو قد تتوسع لتشمل بلدانًا عبر عدة أقاليم. وغالبًا ما تتشكل هذه المجموعات حسب القرب الجغرافي والتكامل الاقتصادي الذي تعززه الاتفاقات التجارية.

← أصبحت الشبكة العالمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية أكثر توازنًا. ويرتبط اليوم مزيد من البلدان بعدد أكبر من الشركاء التجاريين، الأمر الذي قد يعزز قدرة الشبكة على امتصاص الصدمات والصمود. غير أن حصة عدد قليل فقط من البلدان لا تزال تمثل معظم القيمة المتداولة،

ويتلقى بعض البلدان فقط مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات الغذائية والزراعية من عدة جهات مصدرة مختلفة.

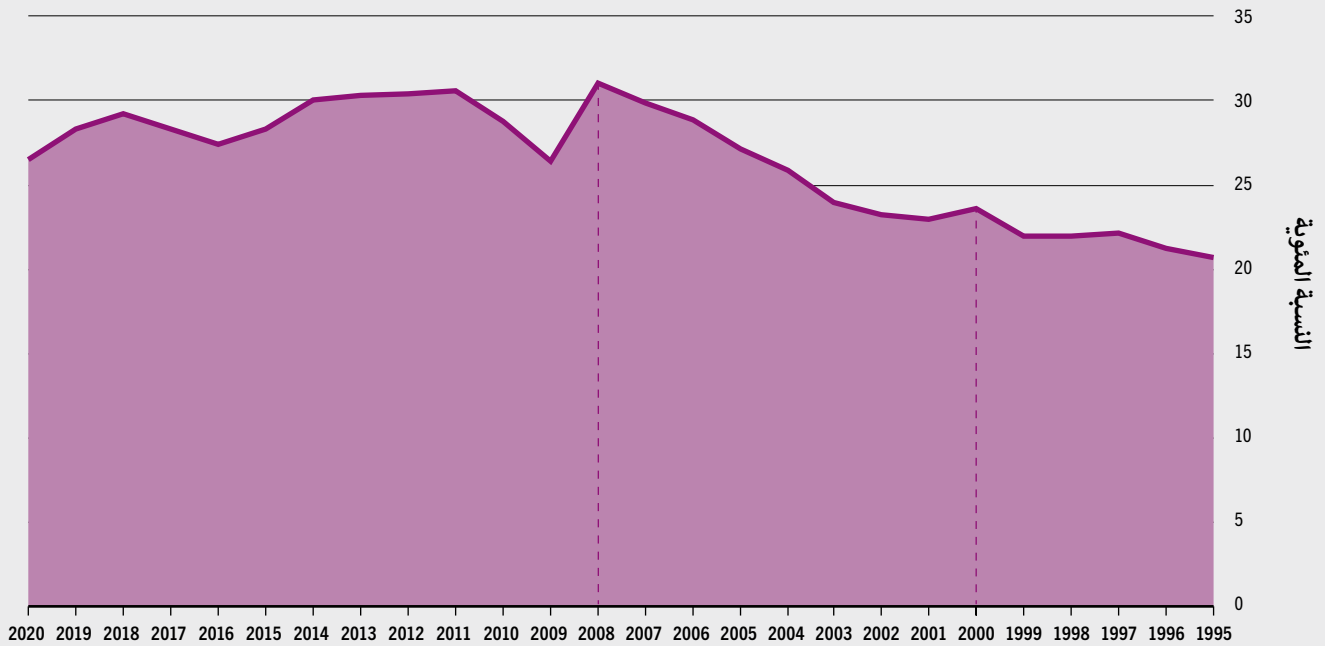
← تتركز واردات معظم البلدان في عدد قليل من المنتجات الواردة من عدد محدود من الشركاء التجاريين، ويجعلها ذلك عرضة لصدمة أسواق الجهات المصدرة. ولتحسين قدرتها على الصمود وضمان الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية، يجب على البلدان أن تسعى إلى تنويع المنتجات المستوردة وزيادة عدد شركائها التجاريين.

عولمة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية

تربط التجارة بين النظم الغذائية والأشخاص. وهي تؤدي دورًا هامًا في تزويد المستهلكين حول العالم بأغذية كافية ومتنوعة ومغذية، كما أنها تولد الدخل وتهيئ فرص العمل لصالح المزارعين والعاملين والتجار في صناعة المنتجات الزراعية والغذائية بأسرها عبر البلدان. ومنذ عام 1995، تضاغت تجارة المنتجات الغذائية والزراعية من حيث الحجم والسعرات الحرارية. وزاد كذلك استخدام الموارد الطبيعية لإنتاج وتصدير المنتجات الغذائية والزراعية، مثل الأراضي والمياه.^{1, 2, 3, 4, 5, 6}

وبشكل عام، زادت أهمية تجارة السلع والخدمات في الاقتصاد العالمي، كما شهدت حصة الإنتاج المتداولة ارتفاعًا سريعًا بين السنوات الأولى من الألفية الجديدة وعام 2008. ولكن عملية العولمة هذه، عند قياسها بحصة صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، توقفت بعد الأزمة المالية في عام 2008 (الشكل 1-1).^{7, 8}

الشكل 1-1 أنماط العولمة في مجال السلع والخدمات، 1995-2020



ملاحظة: يوضح الشكل تطور نسبة صادرات السلع والخدمات إلى إجمالي الإنتاج المحلي في العالم. المصدر: مجموعة البنك الدولي.

وفقاً لأنماط مماثلة، وبقيت عند مستوى 35 في المائة من القيمة الإجمالية منذ عام 2008.¹¹

وتم تحفيز العولمة والتوسع في تجارة المنتجات الغذائية والزراعية وتطور سلاسل القيمة العالمية عن طريق سلسلة من الاتفاقات التجارية على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي، ما أدى إلى تخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية (الإطار 2-1). ورغم تحرير تجارة المصنوعات تدريجياً بعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في عام 1947، إلا أنه لم يتم إدراج الزراعة كقطاع بصورة صريحة في عملية التحرير على المستوى المتعدد الأطراف إلا بعد جولة مفاوضات أوروغواي (1986-1994) واتفاق منظمة التجارة العالمية اللاحق بشأن الزراعة في عام 1995.¹²

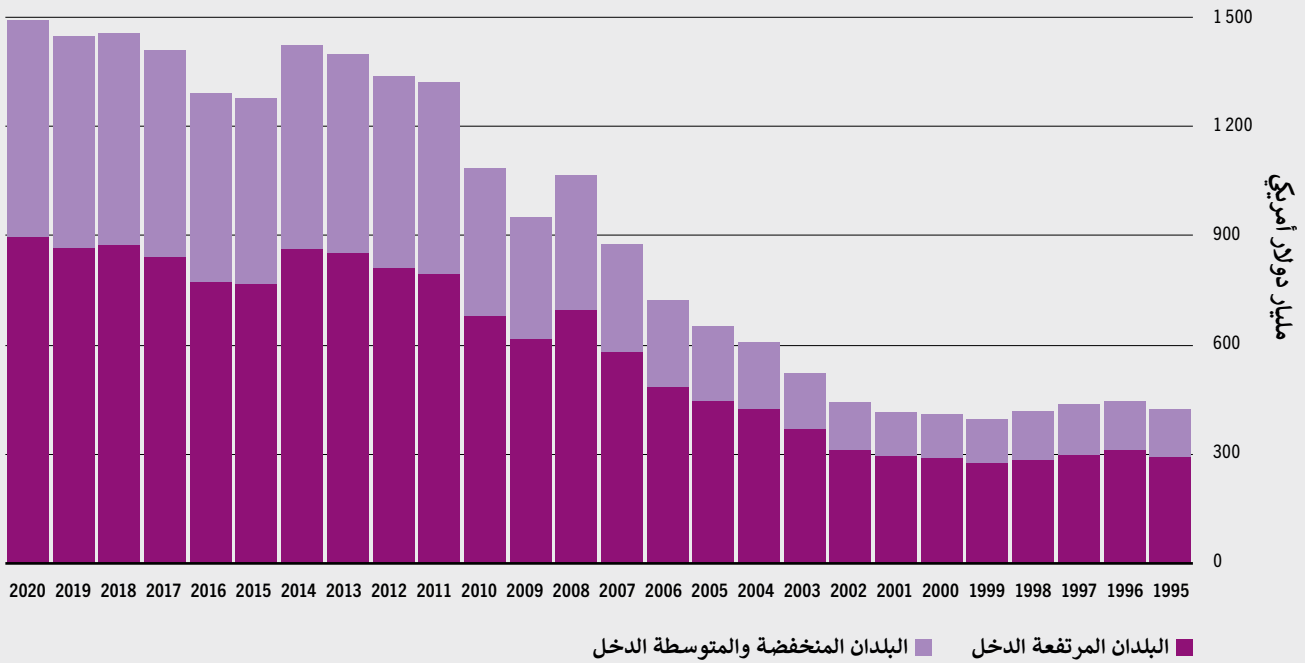
وجرى تداول المنتجات الغذائية والزراعية بصورة مكثفة أكثر بعد عام 2000، مما يعكس فترة تنفيذ الالتزامات الخاصة بكل بلد بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة وانضمام الصين إلى

ومع أن تداول المصنوعات لا يزال يتم بصورة مكثفة أكثر قياساً بالمنتجات الغذائية والزراعية، إلا أن العولمة في مجال الأغذية والزراعة تماثل الأنماط الإجمالية للعولمة.⁹ وشهدت القيمة الإجمالية للمنتجات الغذائية والزراعية المتداولة نمواً كبيراً بين عامي 2000 و2008، ولكن هذا الاتجاه توقف بصورة مفاجئة في عام 2009 نتيجة الأزمة المالية. ورغم استئناف نمو التجارة في عامي 2010 و2011، إلا أنه بقي في حالة ركود منذ ذلك الحين (الشكل 2-1).¹⁰ وتطورت التجارة ضمن سلاسل القيمة الغذائية والزراعية العالمية

أ في عام 2019، كانت الصادرات العالمية من المصنوعات أعلى بثماني مرات من صادرات المنتجات الغذائية والزراعية مع أن مساهمة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي كانت أعلى بأربع مرات فقط من مساهمة الأغذية والزراعة فيه. وتعتبر هذه العلاقات بخطوطها العرضية قابلة للمقارنة بتلك المسجلة في منتصف تسعينيات القرن الماضي (انظر أيضاً الجزء 2).

ب يتبع تعريف تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في هذا التقرير تعريف تجارة المنتجات الزراعية في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة، أي أن إجمالي تجارة المنتجات الغذائية والزراعية يشمل بيانات التجارة للمنتجات الغذائية والزراعية كافة، باستثناء منتجات مصائد الأسماك والغابات.

الشكل 2-1 تطور تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم، 1995-2020



ملاحظة: يوضح الشكل تطور قيمة الصادرات من المنتجات الغذائية والزراعية. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وساهم تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي وضعف الطلب الكلي في أعقاب الأزمة المالية، إلى جانب حالة الجمود في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الرامية إلى تحقيق مزيد من التحرير على المستوى العالمي، في تباطؤ العولمة^{14، 15}

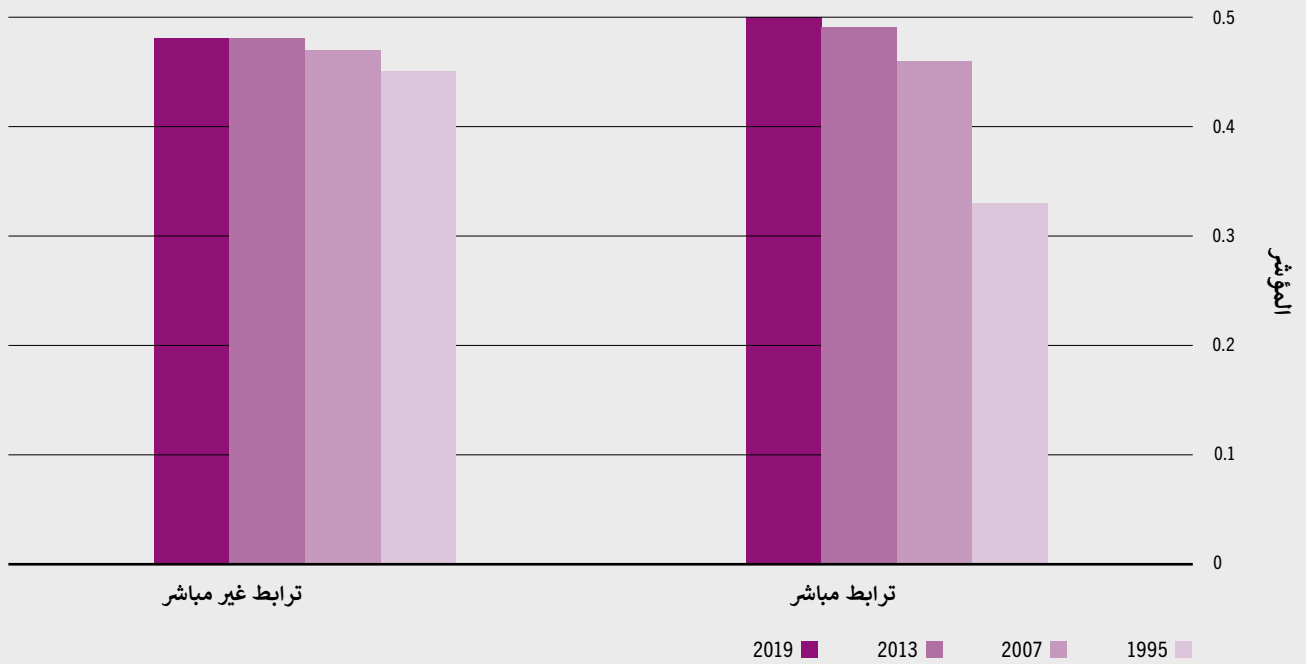
ويُعزى أيضًا النمو في تجارة المنتجات الغذائية والزراعية خلال العقد الأول من الألفية الجديدة إلى زيادة الترابط بين البلدان. ووسّع عدد أكبر من البلدان مشاركته في تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم وتغير مشهد التجارة والجغرافيا الخاصة بها. وتؤدي الأنماط المحددة التي تتداول البلدان مع بعضها البعض من خلالها إلى ظهور «شبكة» من التجارة تعكس الوضع النسبي لكل بلد وتعبّر أيضًا عن سمات هامة للسوق العالمية. وتوجد البلدان التي ترتبط بالعديد من الشركاء التجاريين وتتداول بكثافة عالية بالقرب من مركز هذه الشبكة التجارية. وتوجد البلدان التي لديها عدد قليل من الشركاء التجاريين وتنخفض فيها كثافة التجارة على

منظمة التجارة العالمية في ديسمبر/كانون الأول 2001. وزادت اقتصادات ناشئة، مثل البرازيل والصين، حصصها في السوق منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما يكتسي دورها في أسواق المنتجات الزراعية والغذائية في العالم أهمية متزايدة¹³. وارتفعت حصة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من الصادرات العالمية من 30 في المائة تقريبًا في عام 1995 إلى 40 في المائة في عام 2011، وبقيت منذ ذلك الحين ثابتة في الوقت الذي شكّلت فيه حصة البلدان المرتفعة الدخل 60 في المائة من الصادرات (الشكل 2-1).^د

ج بلغت فترة تنفيذ الالتزامات الخاصة بكل بلد بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة ست سنوات للدول المتقدمة ووصلت إلى عشر سنوات بالنسبة إلى البلدان النامية.

د جرى الإبلاغ عن مستويات مماثلة بالنسبة إلى الواردات. وشهدت حصة الواردات من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل زيادة من 29 في المائة في عام 1995 إلى 40 في المائة في عام 2020. ويعني ذلك أن 71 في المائة من جميع الواردات في عام 1995 كانت موجهة إلى بلدان مرتفعة الدخل. وفي عام 2020، انخفضت هذه الحصة إلى 60 في المائة.

الشكل 3-1 تطور تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم، 1995-2019



ملاحظة: كلما ارتفع مؤشر الترابط، كلما زاد عدد البلدان التي ترتبط ببعضها البعض (ترابط مباشر) وبلدان ترتبط بدورها بالعديد من البلدان الأخرى (ترابط غير مباشر). ويتم القياس على أساس عدد الروابط التجارية.

المصدر: Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

أن الشبكة العالمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية قد تطورت بشكل رئيسي بين عامي 1995 و 2007، وحدثت تطورات هامشية بين عامي 2007 و 2019 تبعاً للأنماط الإجمالية للعولمة.⁹

وعلى مستوى العالم، زاد عدد الروابط التجارية، أي عدد التدفقات التجارية بين البلدان، من حوالي 11 000 في عام 1995 إلى أكثر من 17 000 في نهاية العقد الثاني من الألفية (الشكل 4-1). ومع مرور الزمن والاستفادة من الانفتاح المتزايد في السوق العالمية، زادت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من ترابطها بسرعة أكبر من البلدان المرتفعة الدخل،

أطراف الشبكة. ويمكن استخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات من أجل تحليل شبكة التجارة وتطورها (انظر الإطار 1-1).¹⁶

وفي عام 2019، كان احتمال قيام بلد ما بإقامة رابط تجاري مباشر مع بلد آخر أعلى بنسبة 50 في المائة مقارنة بعام 1995 (الشكل 3-1 - الترابط المباشر). وزاد كذلك احتمال قيام هؤلاء الشركاء التجاريين المباشرين بالتجارة بشكل أكبر مع بلدان أخرى (الشكل 3-1 - الترابط غير المباشر). وتشير هذه المؤشرات أيضاً إلى

و تم اختبار أربعة أعوام تُعتبر معالم رئيسية كلمحات سريعة لتحليل الشبكة. وهذه الأعوام هي عام 1995 باعتباره العام الذي تم فيه إنشاء منظمة التجارة العالمية، وعام 2007 باعتباره العام الذي بدأت فيه أزمة أسعار الأغذية العالمية وقبل الأزمة المالية، وعام 2013 باعتباره العام الذي كان نمو قيمة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم قد استقر بالفعل فيه عند مستوى ثابت، و2019 باعتباره آخر عام توفرت فيه البيانات وقت إجراء التحليل.

ه تم إجراء تحليل الشبكة لهذا التقرير من قبل Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة. وتم حساب معظم مؤشرات الشبكة على أساس تدفقات واردات المنتجات الغذائية والزراعية. ويشير التحليل إلى أن تدفقات الصادرات والواردات للبلدان مترابطة بشكل كبير، الأمر الذي يسمح (ببعض) التعميم على أنماط التجارة الإجمالية.

الإطار 1-1 تحليل شبكة التجارة

أي الرابط الذي ينطوي على أعلى كثافة تجارة بين بلدين. وكلما ارتفع مؤشر الترابط الوثيق، كلما زادت مركزية البلد في الشبكة وزاد «قربه» من سائر البلدان الأخرى.

المراكز: يتم تحديد هيكل شبكة التجارة على صعيد المراكز والعلاقة بين المركز والمحيط في هذا التقرير بناءً على مؤشر الشبكة المعروف باسم «البينية». وتقيس «البينية» عدد المرات التي يرتبط فيها بلد ما ببلدان أخرى غير مرتبطة بشكل مباشر مع بعضها البعض. وتحدد القيم العالية لهذا المؤشر البلدان التي تعتبر مراكز تجارية.

المركزية: تقيس المركزية على المستوى القطري المكانة والأهمية النسبية لبلد ما ضمن الشبكة العالمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية. وهناك مقاييس مختلفة للمركزية تشير إلى جوانب مختلفة من الشبكة. ويستخدم هذا التقرير المركزية في ما يخص الروابط التجارية المباشرة وغير المباشرة. ويمكن أن يوفر متوسط مؤشرات المركزية لبلد إفرادي عبر البلدان ومن خلال المقارنة بمرور الزمن مؤشراً على اتجاهات المركزية/اللامركزية في شبكة التجارة. ويمكن أن يشير تناقص مؤشر المركزية إلى الانتقال نحو شبكة تجارية أكثر تكافؤاً مع ترابط عالٍ بين البلدان وهيكل التجارة اللامركزية.

التجانس: يصف التجانس مدى قيام البلدان في مجموعة معينة (على سبيل المثال، البلدان الواقعة في نفس الإقليم، أو البلدان التي يتساوى فيها نصيب الفرد من الدخل) بالتجارة مع بعضها البعض ضمن المجموعة. ويتراوح مؤشر التجانس بين قيمة 1 التي تُظهر أن البلدان الواقعة ضمن مجموعة معينة تقوم بالتدال مع بعضها البعض (شبكة متجانسة) وقيمة 1- التي تُظهر العكس (شبكة غير متجانسة).

المجموعات التجارية: هي مجموعات البلدان التي تربطها علاقات تجارية أكثر كثافة نسبياً ضمن المجموعة وعلاقات تجارية أقل مع بلدان المجموعات الأخرى.

يُتاح وصف أكثر تفصيلاً لمؤشرات الشبكة في Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. *The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis*. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

يعتمد عدد متزايد من الدراسات على تقنيات مستعارة من تحليل الشبكات لتحليل أنماط التدفقات التجارية. وتشمل الأمثلة على ذلك تحليل التكامل وإضفاء الطابع الإقليمي في تجارة البضائع،⁵⁹ وتحليل الشبكات التجارية الخاصة بمنتجات غذائية وزراعية مختلفة،^{60، 61، 62} وتحليل أنماط التخصص وانتقال الصدمات في مجال الأغذية والزراعة.^{63، 64}

ويشمل تحليل الشبكة مجموعة من التقنيات التي يتم تطبيقها عند تحليل النظم المعقدة. وهو يهدف إلى تصوير العلاقات بين الجهات الفاعلة، والتي تتمثل في هذه الحالة البلدان، وتحليل الهياكل الناشئة عن هذه العلاقات.⁶⁵ ويمكن استخدام العديد من مقاييس الشبكة لأغراض وصف أنماط الترابط في البلدان، وأهميتها النسبية ضمن الشبكة، وعدد البلدان الأخرى التي ترتبط بها، وإلى أي حد تعتبر علاقاتها مع البلدان الأخرى وثيقة، أو ما إذا كانت تقوم بدور وسيط بين البلدان الأخرى.⁶⁶

وتشمل مؤشرات الشبكة المستخدمة في هذا التقرير ما يلي:

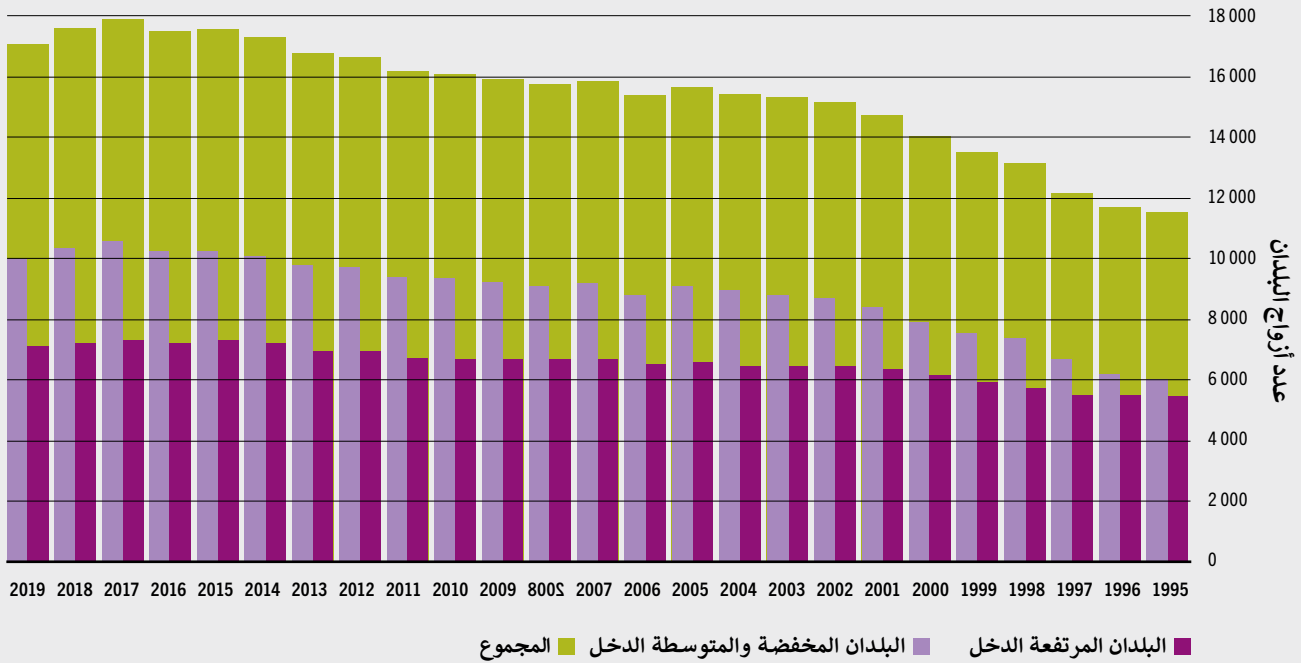
الروابط: تمثل الروابط تدفقات الاستيراد أو التصدير بين البلدان. ويتم قياس الروابط على المستوى القطري لإجمالي الأغذية والزراعة. ويشير عدد الروابط إلى عدد البلدان التي يقوم بلد معين بالتداول معها. ويشير **الإطار 1-3** أيضاً إلى الروابط التي يتم قياسها بحسب البلد والمنتج.

كثافة التجارة: هي قيمة تدفقات الاستيراد أو التصدير لبلد ما. وتمت معايرة مقياس كثافة التجارة المستخدم في هذا التقرير بحيث يتم تحديده بين صفر وواحد. وتشير القيمة الصفرية إلى عدم قيام البلد بالتجارة على الإطلاق، في حين تشير قيمة واحد إلى الحد الأقصى لكثافة التجارة التي تمت ملاحظتها.

الترابط: كلما زاد الترابط، كلما زاد ارتباط البلدان ببعضها البعض بشكل مباشر (ترابط مباشر) وبلدان ترتبط بدورها ببلدان عديدة أخرى (ترابط غير مباشر). ويمكن قياس الترابط بعدد الروابط أو قيمة المنتجات التي يتم تداولها من خلال هذه الروابط.

الترابط الوثيق: يشير مؤشر التقارب الوثيق إلى مدى «قرب» بلد ما من البلدان الأخرى كافة في الشبكة. ويتم قياسه من خلال حساب أقصر المسارات، حيث يتم تعريف كل مسار قصير على أنه الرابط الأقوى،

الشكل 4-1 تطور روابط تجارة المنتجات الغذائية والزراعية ، 1995-2019



المصدر: Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

حيث شكّلت حصتها حوالي 60 في المائة من روابط التجارة العالمية في عام 2019.

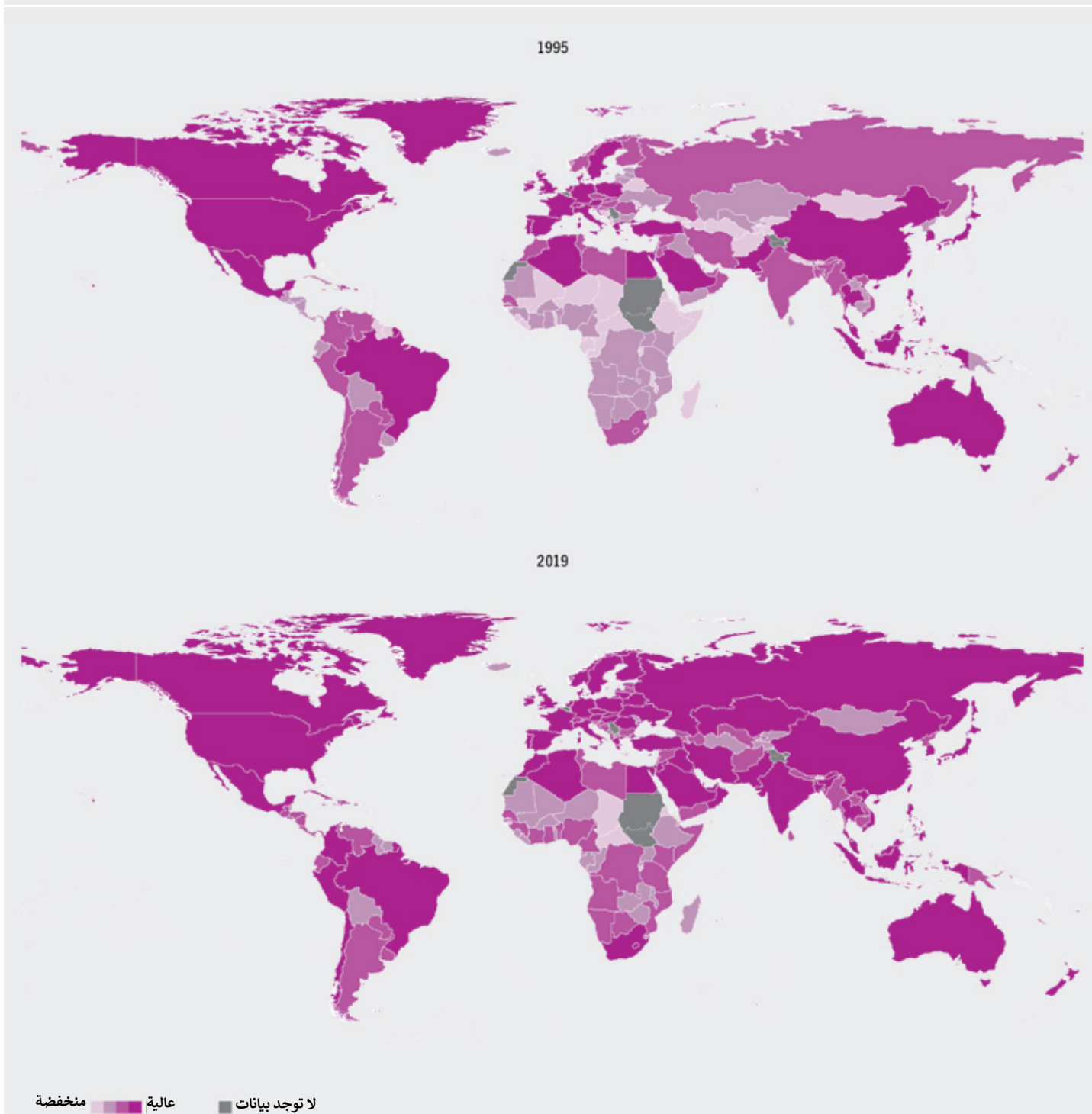
ويوفر النظر إلى تطور الترابط على صعيد كثافة التجارة - أي من حيث قيمة المنتجات الغذائية والزراعية التي يتم تداولها من خلال هذه الروابط التجارية - نظرة ثاقبة إضافية للشبكة العالمية (الشكل 5-1). ومع أن العديد من البلدان المرتفعة الدخل والاقتصادات الناشئة الرئيسية كانت مرتبطة بالفعل بشكل جيد بشبكة التجارة العالمية منذ عام 1995، إلا أن معظم البلدان حول العالم زادت من كثافة تجارتها بحلول عام 2019. وشهدت بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى انهياراً مفاجئاً لشبكتهما التجارية أثناء تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وبعده. وبعد عام 1995، أعادت هذه البلدان تأسيس روابطها التجارية وبحلول عام 2019 أصبحت من بين مجموعة البلدان الأكثر ارتباطاً على مستوى العالم. ولا تزال بعض البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعتبر من أقل البلدان ارتباطاً (الشكل 5-1).³

ز في كثير من الأحيان، لا يتم الإبلاغ بصورة رسمية عن جزء من تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في البلدان الأفريقية، خاصة التجارة بين البلدان الأفريقية، مما قد يؤدي إلى تضخيم هذا الأثر.

بين عامي 1995 و 2007، «اقتربت» البلدان من بعضها البعض عن طريق إقامة المزيد من الروابط التجارية المباشرة في ما بينها وزيادة القيمة المتداولة عبر هذه الروابط (الشكل 6-1). وخلال هذه الفترة، اقتربت البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على حد سواء من بلدان أخرى في الشبكة العالمية، مما أدى إلى تقصير المسارات إلى هذه البلدان. وعلى الرغم من هذا الاتجاه، إلا أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا تزال أقل ارتباطاً بالبلدان الأخرى في شبكة التجارة العالمية بالمقارنة مع البلدان المرتفعة الدخل. ويعني ذلك أن هذه البلدان شكّلت في المتوسط روابط تجارية أقل وأن قيمة المنتجات الغذائية والزراعية التي يتم تداولها من خلال هذه الروابط أقل بالمقارنة مع البلدان المرتفعة الدخل.

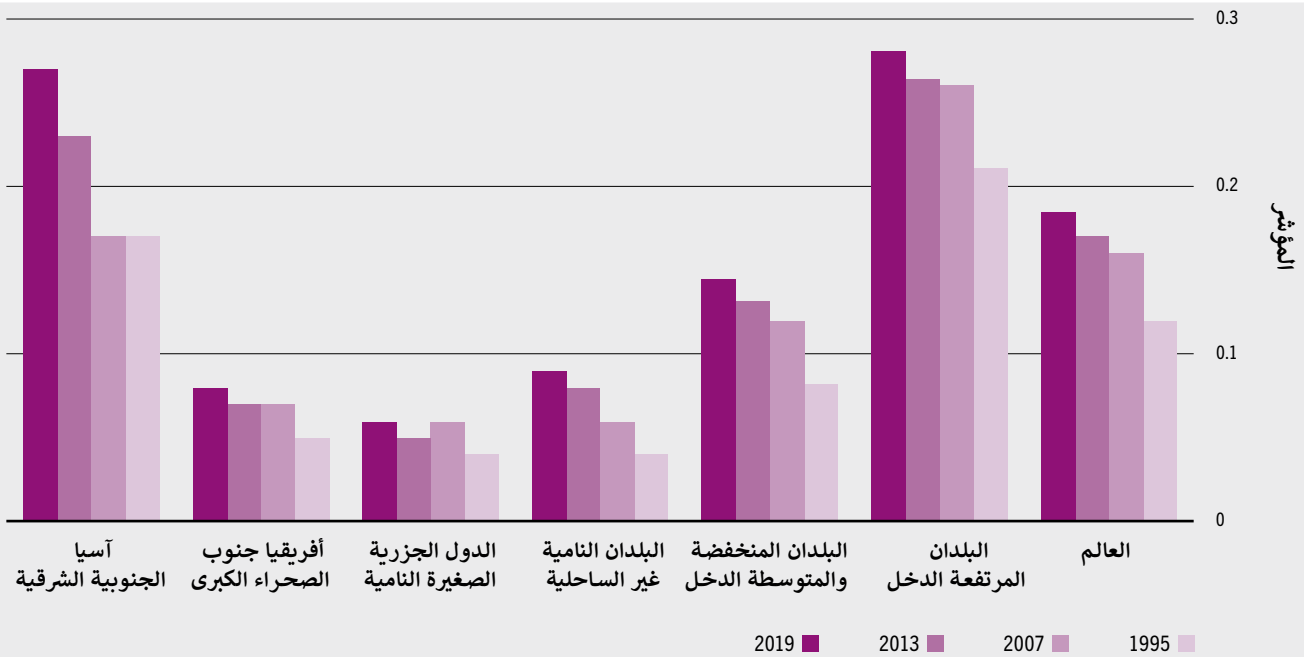
وتُظهر البلدان البعيدة نسبياً من حيث وضعها الجغرافي مستويات أقل حتى من الترابط بالشبكة العالمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية. وينطبق ذلك على سبيل المثال على مجموعة البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (الشكل 6-1). وتُعتبر البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أقل ارتباطاً نسبياً

الشكل 5-1 كثافة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، 1995 و2019



ملاحظة: كلما كان اللون داكنًا، كلما زادت كثافة التجارة في بلد ما. ويتم قياسها على أساس الواردات.
المصدر: Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis . وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة. مطابق للخريطة رقم Rev.19 4170 للأمم المتحدة (أكتوبر/تشرين الأول 2020).

الشكل 6-1 متوسط الترابط الوثيق بحسب مجموعة البلدان، 1995-2019



ملاحظة: كلما ارتفع مؤشر الترابط الوثيق، كلما كان موقع بلدان مجموعة ما في شبكة التجارة مركزيًا وكلما تحسّن ارتباطها بجميع البلدان الأخرى، في المتوسط. ولا تتعارض مجموعات البلدان مع بعضها البعض. ويتم القياس على أساس كثافة التجارة. المصدر: Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

جديدة، زاد عدد المراكز في حين ضعفت هيمنة المراكز الإفرادية.

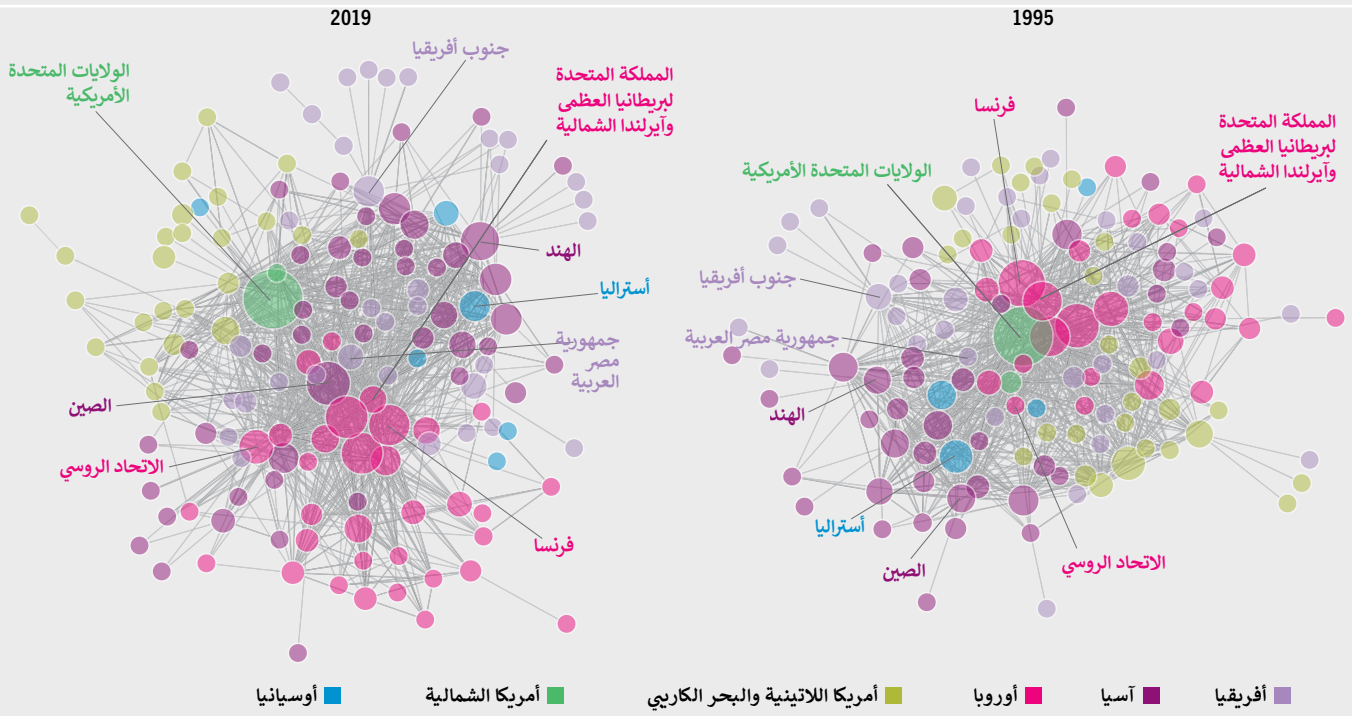
وعلى صعيد كثافة التجارة، كانت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1995 تعتبر المركز الأهم، وظلت كذلك في عام 2019. وتطورت الصين، بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 والنمو السريع الذي شهدته، من كونها مركزًا صغيرًا نسبيًا في عام 1995 إلى ثاني أكبر مركز في عام 2019، حيث انتقلت من محيط الشبكة لتصبح إحدى جهاتها الفاعلة المركزية.¹⁷ وتقلصت الأهمية النسبية للعديد من بلدان شمال وغرب أوروبا التي كانت من ضمن المراكز العشرة الأولى في عام 1995 وأفسحت المجال لاقتصادات ناشئة مثل الهند والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا (الشكل 7-1). وزادت عولمة الاقتصادات الناشئة، وتطورت في الوقت ذاته لتصبح مراكز إقليمية هامة حيث قامت بربط البلدان الأصغر الواقعة في أقاليمها بالسوق العالمية.^{18، 19}

بالبلدان الأخرى في الشبكة العالمية، في حين أظهرت مجموعة بلدان جنوب شرق آسيا بين عامي 2007 و 2019 تسارعًا قويًا في تكوين روابط تجارية والتجارة بكثافة أعلى مع بلدان أخرى (انظر الجزء 2 للتعلم في مناقشة التجارة والدوافع الكامنة وراءها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). ■

التغيرات الهيكلية في الشبكة العالمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية

أدى توسع تجارة المنتجات الغذائية والزراعية وظهور جهات فاعلة جديدة في الأسواق العالمية إلى تغيير هيكل شبكة التجارة. ففي عام 1995، كان هناك عدد قليل من المراكز التجارية الكبرى، وهي البلدان التي ترتبط بالعديد من الشركاء التجاريين وتتسم بكثرة روابطها التجارية التي يُعتبر عدد كبير منها عالي القيمة (الشكل 7-1). وبمرور الزمن، إلى جانب توسع التجارة وظهور جهات فاعلة

الشكل 7-1 شبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية والمراكز التجارية في عامي 1995 و2019



ملاحظة: تشير الدوائر إلى البلدان. ويمكن أن تكون الدوائر الكبيرة مراكز تجارية. وعندما تكون المراكز التجارية واقعة في (خارج) قلب الشبكة، تكون الشبكة أكثر مركزية (لامركزية). وتم استبعاد البلدان التي تقل قيم التجارة فيها عن 0.01 في المائة من إجمالي التجارة. ويتم القياس على أساس كثافة التجارة.

المصدر: Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

ومع تزايد عدد المراكز التجارية، رغم تراجع هيمنتها، حدث تغيير نحو هيكل أكثر توازنًا يتسم بشبكات فرعية مؤلفة من مركز ومحيط أصغر (الشكل 7-1). ولوحظت تغييرات هيكلية مماثلة تتسم بميل نحو اللامركزية في شبكة تجارة البضائع أيضًا.^{20، 21}

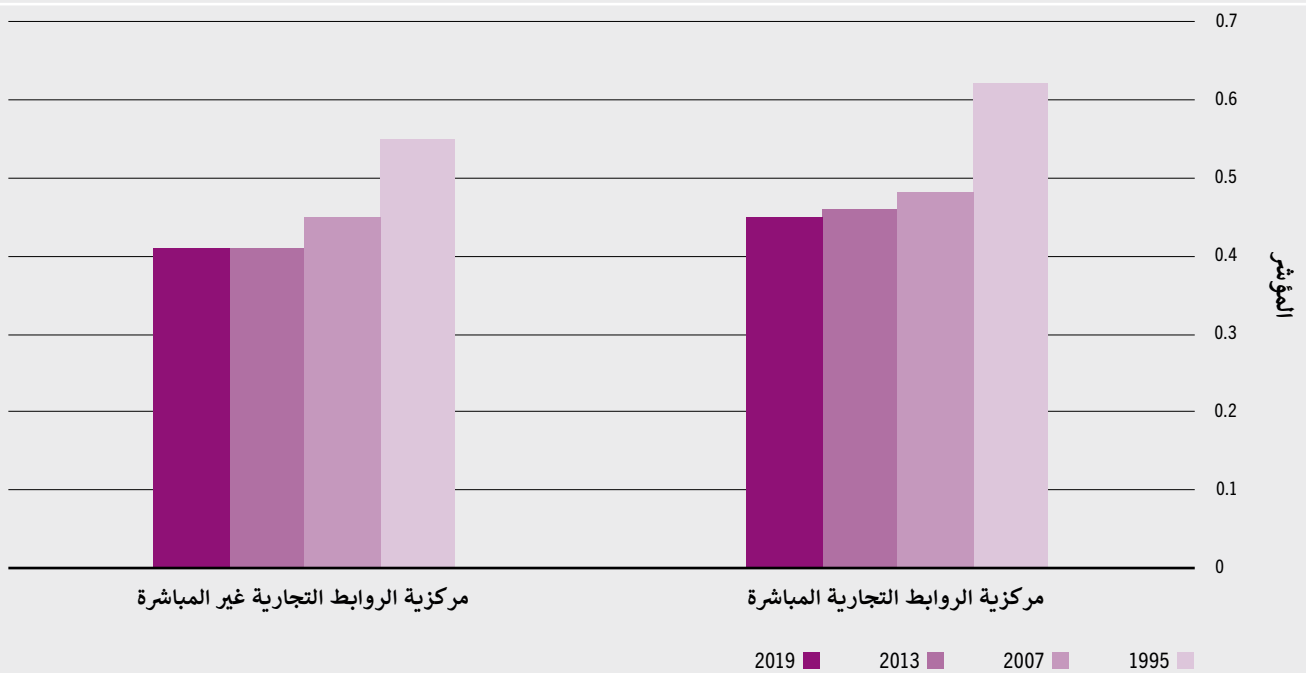
من العولمة إلى إضفاء الطابع الإقليمي؟

يعتمد إنتاج المنتجات الغذائية والزراعية على العديد من الظروف الزراعية والمناخية، مثل المناخ وخصائص التربة والارتفاع عن سطح الأرض وتوافر الأراضي والمياه (انظر الجزء 3). وتتوزع ثروات الموارد الطبيعية حول العالم بشكل غير متكافئ، وهي تقوم، جنبًا إلى جنب مع الاختلافات

وفي واقع الأمر، تطور هيكل الشبكة العالمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية ليصبح لامركزي بدرجة أكبر، وزاد عدد المراكز التي تتمتع بقدر أقل من الهيمنة. ويشير ذلك إلى أن الروابط التجارية كانت موزعة بتساو أكبر عبر البلدان المنفردة في عام 2019 مقارنة بعام 1995. وعلى غرار الأنماط العامة للعولمة، حدث الجزء الأكبر من عملية اللامركزية هذه بين عامي 1995 و2007، في حين شهد زخمها تباطؤًا كبيرًا منذ ذلك الحين (الشكل 8-1).

وإلى جانب زيادة الترابط على مستوى العالم، أصبحت شبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية أكثر توازنًا بين عامي 1995 و2007. وفي عام 1995، اتسمت شبكة التجارة بهيكل مؤلف بشكل واضح من المركز والمحيط بما يشمل عددًا قليلًا من الجهات التي تعمل في التجارة في المركز والعديد من البلدان الأقل ترابطًا في المحيط.

الشكل 8-1 اللامركزية في روابط تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، 1995-2019



ملاحظة: يمكن أن يشير التناقص في مؤشر المركزية إلى الانتقال نحو شبكة تجارية أكثر توازنًا مع درجة عالية من الترابط بين البلدان وهياكل تجارية لامركزية. المصدر: Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

الترويج لأنماط غذائية صحية.^{23، 24، 25، 26} وتعزز المخاطر المتزايدة التي تواجه الإنتاج الزراعي نتيجة تغير المناخ دور التجارة العالمية في ضمان الأمن الغذائي والتغذية.²⁷ وفي الوقت ذاته، تُظهر معظم الأدلة التجريبية ميل البلدان المتشابهة على صعيد الحجم الاقتصادي أو الواقعة بالقرب من بعضها البعض إلى القيام بمبادلات تجارية أكثر في ما بينها، وذلك بالمقارنة مع البلدان ذات الأحجام النسبية المختلفة أو البلدان الأبعد جغرافيًا.²⁸

وتؤدي تكاليف التجارة دورًا هامًا في تحديد شكل التدفقات التجارية وتعتمد على العديد من العوامل (انظر الجزء 2). وتميل التكاليف المتكبدة على صعيد النقل والخدمات اللوجستية

على صعيد التكنولوجيا، بتحديد شكل التدفقات التجارية (انظر الجزء 2 للاطلاع على مناقشة تناول الدوافع الرئيسية الكامنة وراء التجارة).

ويتزايد الطلب على الأغذية بأسرع وتيرة في الأقاليم التي تشهد النمو الأكبر في عدد السكان والدخل كما هو الحال في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية في أفريقيا وآسيا.²² غير أن الإنتاجية الزراعية في العديد من هذه الأقاليم منخفضة نسبيًا (انظر الجزء 2)، وقد تواجه البلدان تحديات من أجل إنتاج أغذية كافية للعدد المتزايد من سكانها.

وعلى الصعيد العالمي، يمكن للتجارة أن تساعد في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الأغذية عن طريق نقل الأغذية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز. وهي تساهم أيضًا في ضمان تنوع الأنماط الغذائية حيث يمكن استيراد الأغذية التي لا يمكن إنتاجها محليًا من بلدان أخرى، ويمكن أن يساعد ذلك في

ح انظر على سبيل المثال: Feenstra, R.C. 2015. Advanced International Trade: Theory and Evidence. Second Edition. Princeton, Princeton University Press; and Anderson, J.E. & van Wincoop, E. 2003. Gravity with Gravitas: A Solution to the Border Puzzle. American Economic Review, 93(1): 170-192

الإقليمية حول العالم إلى أنه خلال الفترة 2019-1995، لم تشهد العولمة زيادة فحسب، بل زادت أيضًا نزعة البلدان إلى التجارة مع شركاء ضمن الإقليم نفسه. وعندما توقفت العولمة بعد عام 2008، بدا أن العلاقات التجارية للبلدان أكبر ضمن أقاليمها (الشكل 1-9)، انظر أيضًا الإطار 2-1 للاطلاع على مناقشة حول اتفاقات التجارة الإقليمية والتجارة ضمن الأقاليم وفي ما بينها).

وبشكل عام، تؤدي مستويات الدخل أيضًا دورًا في اختيار الشريك التجاري. ووفقًا لبعض المحللين، تميل البلدان التي يتشابه فيها نصيب الفرد من الدخل إلى التجارة أكثر مع بعضها البعض كون مستويات الدخل يمكن أن تعكس الأذواق والتفضيلات المتشابهة. وتميل البلدان المرتفعة الدخل أيضًا إلى التجارة مع الشركاء الأغنياء بسبب الميزة النسبية في إنتاج سلع عالية الجودة.³⁵ وفي عام 1995، كانت كثافة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية للبلدان المنتمية إلى فئة الدخل نفسها أعلى من كثافة التجارة في البلدان التي تنتمي إلى فئات دخل مختلفة. غير أنه في ظل زيادة مشاركة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في الأسواق العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية، تراجعت هذه العلاقة بين مستويات الدخل المتشابهة والتجارة بمرور الزمن (الشكل 1-9). وفي عام 2019، زاد احتمال تسجيل البلدان لكثافة تجارية عالية مع بلدان تنتمي إلى فئة دخل مختلفة بالمقارنة مع عام 1995.

وتُعتبر زيادة المبادلات التجارية بين البلدان ذات مستويات دخل مختلفة أمرًا بالغ الأهمية للتنمية. فالتجارة بين البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التنمية لا تعزز المكاسب على صعيد الكفاءة فحسب، وإنما تعزز أيضًا نشر التكنولوجيا والمعرفة. ويؤدي ذلك إلى مكاسب على مستوى إنتاجية قطاع الزراعة، مما يساهم في النمو الاقتصادي؛ وفي الوقت عينه، يمكن أن يزيد ذلك من عدم المساواة ضمن بلد ما (انظر الإطار 2-5 للاطلاع على مناقشة تتناول آثار الانفتاح التجاري على النمو والإنتاجية وعدم المساواة).

وتؤثر مستويات الدخل، والجغرافيا، والاختلافات في ثروات الموارد الطبيعية والتكنولوجيا والسياسات التجارية على اختيار الشريك التجاري. وفي إطار الشبكة العالمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية، يُلاحظ أن البلدان تشكل مجموعات تجارية مختلفة وتميل إلى إقامة علاقات تجارية أكثر ضمنها. وقد تكون هذه المجموعات إقليمية أو يمكنها أن تتوسع لتشمل شركاء تجاريين عبر أقاليم مختلفة. ويشير

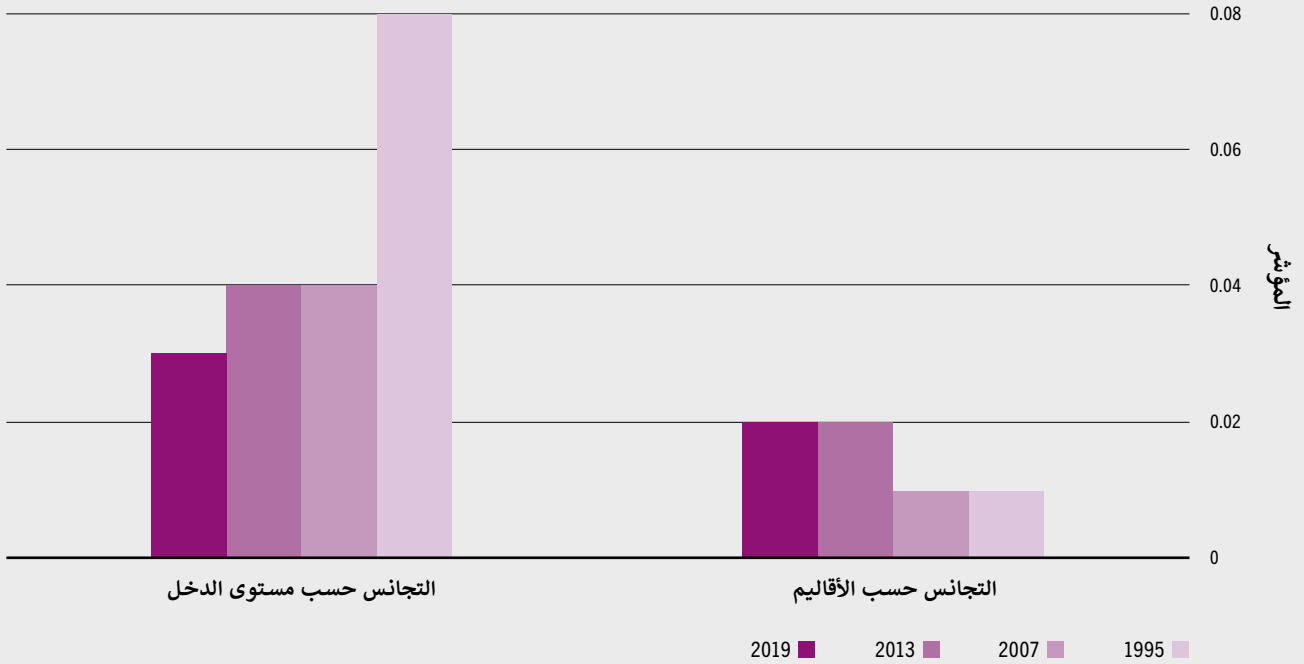
إلى الارتفاع مع زيادة المسافة، مما يزيد من كلفة التجارة البعيدة المدى ويشجع التجارة بين البلدان القريبة من بعضها البعض. وتترابط البنية التحتية، وغالبًا ما تتشابه الإجراءات التجارية بين البلدان المتجاورة، وتكون هذه البلدان في أغلب الأحيان أقرب من حيث الثقافة والتفضيلات، مما يؤدي إلى زيادة التجارة بينها.^{28، 29}

وتتناسب التجارة أيضًا مع الحجم الاقتصادي للبلد، ولا يعكس ذلك القدرة الإنتاجية فحسب، وإنما يعبر أيضًا عن القوة الشرائية والتفضيلات المرتبطة بمستويات الدخل. ويمكن للبلدان الغنية الاستفادة بسهولة أكبر من المكاسب الناتجة عن التخصص عن طريق التجارة مع البلدان الغنية الأخرى.^{30، 31} وتولد السياسات التجارية أيضًا أثرًا كبيرًا على التدفقات التجارية. وعندما تنخفض التعريفات الجمركية وتكون التدابير غير الجمركية متسقة، تزداد المبادلات التجارية للبلدان مع بعضها البعض. وتؤدي اتفاقات التجارة الإقليمية التي تخفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية إلى نشاط تجاري كبير، كما أنها تعزز التنمية الاقتصادية.³²

ووضعت المفاوضات التجارية الدولية في منظمة التجارة العالمية الشروط الإطارية التي ساهمت في فتح الأسواق العالمية وتقليل الحواجز أمام تجارة المنتجات الغذائية والزراعية على مستوى العالم (انظر الجزء 4). وتتجلى عملية العولمة في تسارع النشاط التجاري خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وزيادة مشاركة البلدان في شبكة التجارة العالمية والترابط بين البلدان حول العالم. وفي حين تجتمع الحكومات في منظمة التجارة العالمية للتفاوض بشأن «قواعد العولمة»،³³ إلا أن استكمال هذه العملية وتعزيزها حدثًا من خلال عدد متزايد من اتفاقات التجارة الإقليمية.³⁴ ولا يزال هناك سؤال هام يتعلق بما إذا كان التغيير الهيكلي لشبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية وظهور مراكز جديدة يرتبطان بإضفاء الطابع الإقليمي على التجارة.

وتشير مؤشرات الشبكة، مثل مؤشر التجانس، إلى ميل البلدان ضمن إقليم ما إلى عقد مبادلات تجارية مع بعضها البعض أكثر منه مع بلدان واقعة في أقاليم أخرى (الشكل 1-9). وفي المتوسط، تملك البلدان الواقعة في نفس الإقليم روابط تجارية أكثر نسبيًا مع بعضها البعض، كما تكون كثافة التجارة بينها أعلى بالمقارنة مع البلدان الواقعة خارج الإقليم. ويشير التحليل بشكل قد يعكس اتجاهات إضفاء الطابع الإقليمي التي عززتها اتفاقات التجارة

الشكل 9-1 اتجاه تجارة المنتجات الغذائية والزراعية ضمن الأقاليم وفئات الدخل، 1995-2019



ملاحظة: يصف التجانس مدى قيام بلدان مجموعة ما بالتجارة مع بعضها البعض. ويتراوح مؤشر التجانس بين قيمة 1 التي تُظهر أن البلدان المتشابهة تمارس التجارة مع بعضها البعض (شبكة متجانسة) وقيمة -1 التي تُظهر العكس (شبكة غير متجانسة). ويتم القياس على أساس كثافة التجارة. وبمرور الزمن ومن الناحية النسبية، تبين أن البلدان زادت من تجارتها ضمن الأقاليم التي تقع فيها، ولكنها قللت من التجارة ضمن فئات الدخل الخاصة بها (وبالتالي قامت بالتجارة بصورة أكبر نسبيًا مع بلدان تدخل ضمن فئات دخل أخرى).
المصدر: Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

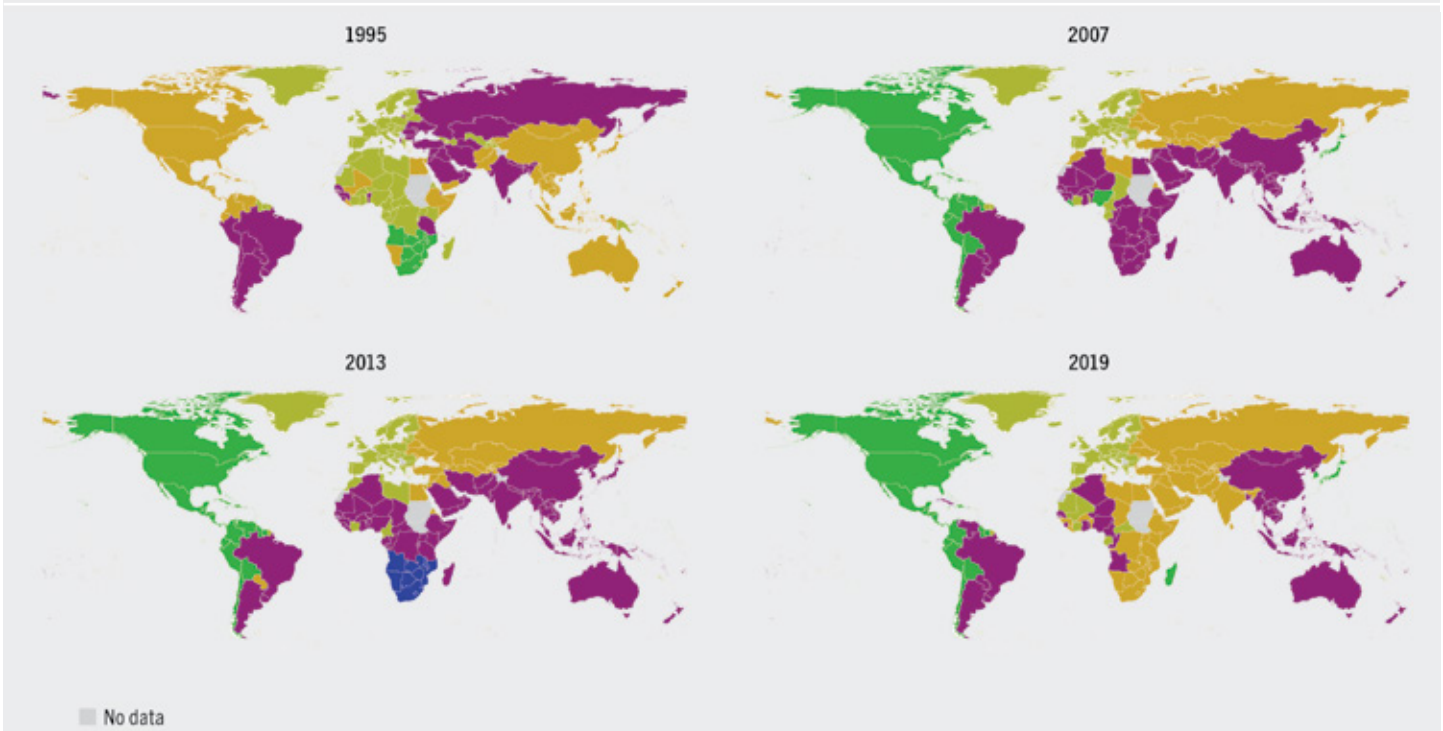
2019. وفي عام 1995، شملت هذه المجموعة بالفعل بلدانًا من أمريكا الوسطى غير المكسيك. وبمرور الزمن، جرى تشكيل روابط تجارية ذات هامة مع بلدان أمريكا الجنوبية وتوسعت المجموعة لتشمل أمريكا الشمالية وبلدانًا من أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية باستثناء الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي، وهي أعضاء في السوق الجنوبية المشتركة، وتميل، إلى جانب بلدان في آسيا الشرقية وجنوب شرق آسيا وأوسيانيا، إلى ممارسة التجارة على مستوى العالم وليس ضمن الإقليم (الشكل 10-1).

وتشمل المجموعات الإقليمية الأخرى بشكل رئيسي الاتحاد الأوروبي، حيث أدت السوق المشتركة إلى مستويات عالية من الكثافة التجارية بين الأعضاء، ومجموعة قائمة على علاقات تجارية متينة بين دول الاتحاد السوفيتي سابقًا.

التحليل إلى قيام البلدان، خلال الفترة 1995-2019 وعلى صعيد كثافة التجارة، بالتجارة ضمن هيكل مجموعات واضح. وبمرور الزمن، أصبحت بعض المجموعات أكثر ثباتًا، حيث زادت التجارة ضمنها. وظلت بعض المجموعات الأخرى إقليمية ومستقرة على صعيد مشاركة البلدان، في حين توسعت مجموعات أخرى عبر الأقاليم وتغيرت تركيبة البلدان بشكل متكرر (الشكل 10-1).

وعلى سبيل المثال، تضم إحدى المجموعات المستقرة الجهات الموقعة على اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية واتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا الذي خلفه وبعض الشركاء التجاريين لتلك البلدان عبر أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وكانت كثافة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية بين الجهات الموقعة الثلاث على الاتفاق عالية بالفعل في عام 1995 وحافظت على مستوى عالٍ حتى عام

الشكل 10-1 المجموعات الإقليمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية، 1995-2019



ملاحظة: يُشار إلى المجموعات التجارية بألوان مختلفة، وتدخل البلدان التي لها نفس اللون ضمن مجموعة تجارية واحدة. ويتم القياس على أساس الكثافة التجارية للواردات والصادرات. المصدر: Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة. مطابق للخريطة رقم Rev.19 4170 للأمم المتحدة (أكتوبر/تشرين الأول 2020).

وقد لا تعني هذه التغيرات على صعيد المشاركة في المجموعات التجارية بالضرورة إعادة توجيه تجارة المنتجات الغذائية والزراعية للبلدان الأفريقية. ولكنها قد تعكس حقيقة أن كثافة التجارة في البلدان الأفريقية تعتبر منخفضة بشكل عام، وأن علاقاتها التجارية غالباً ما تكون أقل استقراراً، وأن هناك ميلاً إلى عدم الإبلاغ عن تجارة البلدان الأفريقية بشكل كاف.^{36، 37} ومع أن هذه الخصائص يمكن أن تؤدي إلى لغط في تحديد أنماط التجارة بشكل واضح، إلا أن عدم وجود مجموعة إقليمية مستقرة في أفريقيا يشير إلى انخفاض كثافة التجارة داخل الإقليم وإلى ميل بلدان الإقليم إلى إقامة العديد من الروابط التجارية خارج أفريقيا، وذلك رغم إنشاء العديد من المجموعات الاقتصادية بين بلدان الإقليم من أجل تعزيز التكامل في ما بينها (انظر أيضاً الإطار 4-3).

وتوسعت هذه المجموعات مع الوقت لتشمل أقاليم أخرى، ومع أن أفريقيا لم تشكل مجموعة إقليمية مستقرة خلال الفترة 1995-2019، إلا أنه تبين أن معدل دخول البلدان الأفريقية وخروجها من المجموعات الأخرى مرتفع (الشكل 10-1). وفي عام 1995، ضمت الكتلة المحيطة بالاتحاد الأوروبي أيضاً العديد من بلدان شمال أفريقيا وعدة بلدان من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي عامي 2007 و 2013، أصبحت الروابط التجارية الخاصة بالمنتجات الغذائية والزراعية للبلدان الأفريقية مع البلدان الأخرى على نطاق النصف الجنوبي من الكرة الأرضية أكثر وضوحاً. وفي عام 2019، أرست البلدان الواقعة في الأجزاء الشرقية من أفريقيا الشمالية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى روابط تجارية قوية نسبياً مع مجموعة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وبلدان آسيا الغربية والجنوبية.

الإطار 2-1 دور اتفاقات التجارة الإقليمية

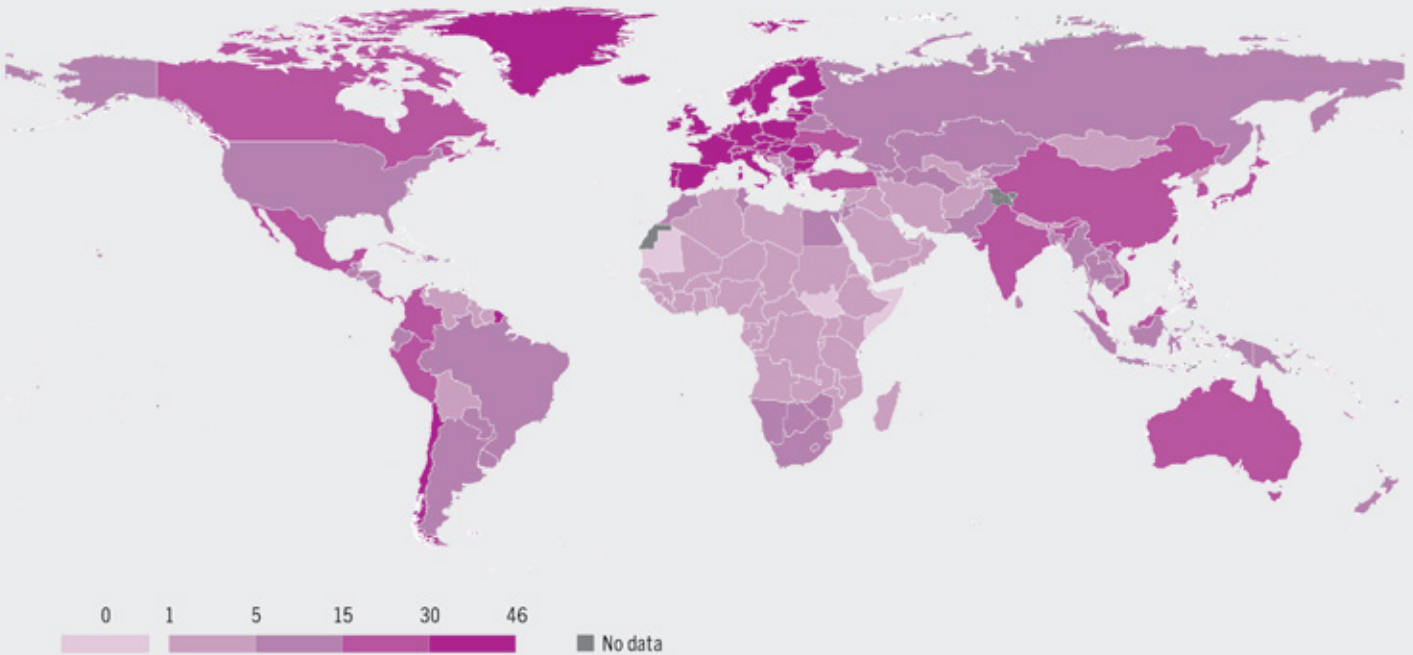
الاتحاد الأوروبي إلى إنهاء صلاحية الاتفاقات السابقة بين الأعضاء الحاليين في الاتحاد الأوروبي) أو تفكك المناطق المتكاملة سابقاً (على سبيل المثال، انسحاب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من الاتحاد الأوروبي وما تلاه من إعادة تفاوض بشأن الاتفاقات الثنائية). ويمكن أن يتفاوت أيضاً مدى التكامل الاقتصادي الذي يجري التفاوض عليه في كل اتفاق من اتفاقات التجارة الإقليمية بشكل كبير أيضاً من إعلانات النوايا الففضافة إلى الاتحادات الاقتصادية/الجمركية والأسواق المشتركة.

إلا أنه يمكن إبراز بعض أوجه التشابه العامة في أنماط اتفاقات التجارة الإقليمية وأنماط التجارة. وعلى سبيل المثال، تميل البلدان ذات الترابط الأقوى بشبكة التجارة العالمية (الشكل 1-5) أيضاً إلى أن تكون من الجهات الموقعة على عدد أكبر من اتفاقات التجارة الإقليمية (الشكل 1-11). وقد تمكنت البلدان الأفريقية، التي يكون ارتباطها بشبكة التجارة ضعيفاً عادة، حتى الآن من إبرام عدد قليل فقط من اتفاقات التجارة الإقليمية التي تم إخطار منظمة التجارة العالمية بها.

على مدى العقود الماضية، أبرمت معظم البلدان اتفاقات تجارة في إطار منظمة التجارة العالمية المتعدد الأطراف وعلى المستوى الإقليمي على حد سواء. ومنذ عام 1990، وبالتوازي مع المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ازداد عدد اتفاقات التجارة الإقليمية السارية من أقل من 25 اتفاقاً إلى أكثر من 350 اتفاقاً في عام 2022 (يشمل هذا العدد اتفاقات التجارة الإقليمية السارية التي تم إخطار منظمة التجارة العالمية بها فقط، ولم يتم إخطار منظمة التجارة العالمية بكافة اتفاقات التجارة الإقليمية).⁶⁷

ويمكن لحساب اتفاقات التجارة الإقليمية أن يعطي فكرة تقريبية فقط عن أنماط إضفاء الطابع الإقليمي بالنظر إلى أن اتفاقات التجارة الإقليمية، التي تُعرّف بشكل عام على أنها «اتفاقات تجارية ذات طبيعة تفضيلية متبادلة»، يمكن أن تشمل اتفاقات ثنائية وإقليمية ومشاركة بين الأقاليم.⁶⁸ وتبعاً لعدد الجهات الموقعة وحجمها الاقتصادي، يمكن أن تتفاوت أهمية اتفاقات التجارة الإقليمية كما يمكن أن يتغير عددها بالزيادة أو بالنقصان من خلال تكوين مناطق متكاملة أكبر (على سبيل المثال، أدى توسع

الشكل 1-11 عدد اتفاقات التجارة الإقليمية بحسب البلدان، 2022



المصدر: قاعدة بيانات اتفاقات التجارة الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية. مطابق للخريطة رقم Rev.19 4170 للأمم المتحدة (أكتوبر/تشرين الأول 2020).

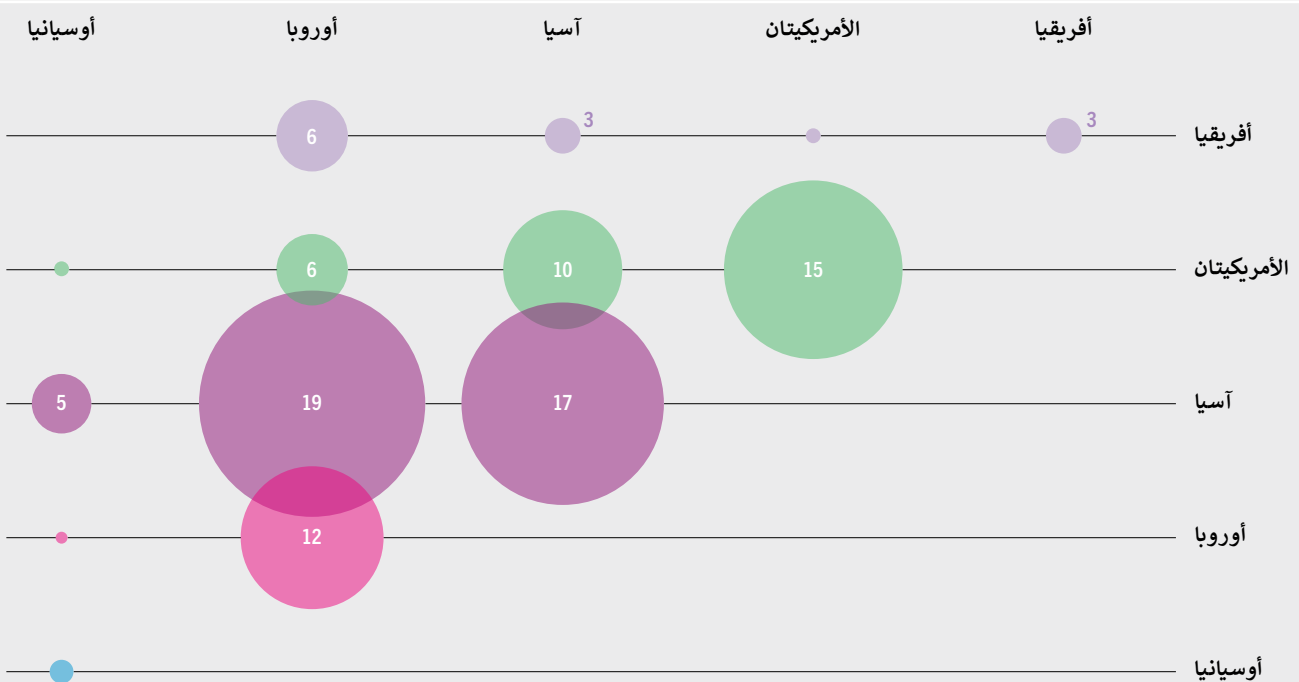
الإطار 2-1 (يتبع)

إقامة علاقات تجارية أكثر على الصعيد العالمي وأقل داخل الإقليم (الشكل 13-1). وتشكل البلدان الأفريقية مجموعات تجارية مختلفة مع بلدان واقعة في أقاليم جنوبية وشمالية أخرى، في حين تجمع علاقات تجارية البلدان الواقعة في أوسيانا بشكل مكثف مع بلدان واقعة في آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية.

كانت عادة اتفاقات التجارة الإقليمية تُبرم في الماضي بين بلدان متجاورة أو بلدان يجمعها تاريخ مشترك. غير أن النهج الجديدة تشمل اتفاقات تجارة إقليمية بين بلدان واقعة في قارات مختلفة وتمثل اتفاقات التجارة الإقليمية الكبرى الموقعة مع العديد من البلدان حصة كبيرة من التجارة العالمية.⁶⁹

وينعكس دور اتفاقات التجارة الإقليمية في تعزيز التكامل التجاري الإقليمي في كون حوالي نصف اتفاقات التجارة الإقليمية السارية حاليًا قد أبرمت بين بلدان واقعة في نفس الإقليم (الشكل 12-1). وتغطي معظم اتفاقات التجارة الإقليمية الأخرى (حوالي 50 في المائة من الإجمالي) بلدانًا واقعة في إقليمين مختلفين وتشمل 1 في المائة فقط منها بلدانًا واقعة في ثلاثة أقاليم أو أكثر. وتمتلك أفريقيا وأوسيانا فقط عددًا قليلًا نسبيًا من اتفاقات التجارة الإقليمية التي تغطي البلدان الواقعة ضمن إقليميهما. ويغطي أقل من 3 في المائة من اتفاقات التجارة الإقليمية (التي تم إخطار منظمة التجارة العالمية بها) البلدان الأفريقية فقط. وفي الواقع، يميل الإقليمان على حد سواء إلى

الشكل 12-1 اتفاقات التجارة الإقليمية بين البلدان بحسب الأقاليم (نسبة مئوية)، 2022



ملاحظة: يأخذ هذا الشكل في الاعتبار اتفاقات التجارة الإقليمية التي تشمل بلدانًا واقعة في نفس الإقليم أو في إقليمين مختلفين فقط. ولا يتم النظر صراحة في مشاركة عدة بلدان في نفس الإقليم في اتفاق تجارة واحد. وتشكل اتفاقات التجارة الإقليمية بين بلدان واقعة في ثلاثة أقاليم أو أكثر (غير ظاهرة في الشكل) حوالي 1 في المائة من جميع اتفاقات التجارة الإقليمية. ووجدها اتفاقات التجارة الإقليمية السارية التي جرى إخطار منظمة التجارة العالمية بها يتم أخذها بعين الاعتبار. المصدر: قاعدة بيانات اتفاقات التجارة الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية.

الإطار 2-1 (يتبع)

الأطراف. غير أنه يمكن لاتفاقات التجارة الإقليمية أيضًا، من خلال إنشاء روابط تجارية جديدة بين الجهات الموقعة عليها، تحويل التجارة بعيدًا عن الجهات غير الموقعة عليها وبالتالي إعاقه المزيد من التكامل.^{72، 71} وتعتبر هذه المناقشة ذات صلة أيضًا بالقطاع الزراعي،⁷³ حيث تم التشكيك أيضًا في عمق العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية، وبالتالي قدرتها على التأثير على تجارة الجهات الموقعة عليها.⁷⁴ ويتوسع الجزء 4 من هذا التقرير في مناقشة الاتجاهات الجديدة لاتفاقات التجارة ويتناول بالتفصيل الأساس المنطقي للتجارة العالمية مقابل التجارة الإقليمية واتفاقات التجارة في مجال الأغذية والزراعة.

وتشمل الأمثلة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (انظر الجزء 4 للاطلاع على مناقشة تتناول الآثار المحتملة لاتفاقات التجارة الإقليمية هذه على التدفقات التجارية والتنمية الاقتصادية).

يمكن لاتفاقات التجارة الإقليمية أن تكون، من خلال الحد من عدد البلدان المشاركة والتركيز على مصالحها الاستراتيجية، أكثر استهدافًا، كما يمكن إبرامها بسهولة أكبر بالمقارنة مع المفاوضات المتعددة الأطراف.⁷⁰ ولهذا السبب، وفي ظل تقاطع العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية، يُنظر إلى انتشارها أحيانًا على أنه بمثابة «اللبنة الأساسية» نحو تحرير التجارة المتعددة

الشكل 1-13 تجارة المنتجات الغذائية والزراعية ضمن الأقاليم وفي ما بينها، 1995 و2019



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

مقتبس من منظمة الأغذية والزراعة، 2022. Agricultural trade in the Global South – An overview of trends in performance vulnerabilities, and policy frameworks. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

ويمكن لزيادة الترابط بين البلدان أن تعزز قدرة الشبكة العالمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية على امتصاص الصدمات. ويمكن للبلدان المدمجة بشكل جيد في السوق العالمية والتي تتمتع بعدد كبير من الروابط التجارية أن تحقق فوائد من التجارة عن طريق الاستفادة من ميزتها النسبية على مستوى العالم (انظر الجزء 2). ومن شأن ذلك أن يعزز الأمن الغذائي ويحسن تنوع الأغذية الموردة والنمو الاقتصادي ويخفف الضغط على قاعدة الموارد الطبيعية (انظر الجزء 3). ومن شأن زيادة الترابط أن تساهم في تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات على صعيد الإنتاج المحلي والصدمات المحلية في البلدان المصدرة.

وبالنسبة إلى بلد ما، يمكن امتصاص الصدمات المحلية في إنتاج الأغذية، كتلك الناتجة عن الظواهر المناخية المتطرفة أو الأزمات الجيوسياسية، عن طريق إجراء تعديلات في الكميات المتداولة بما يضمن الأمن الغذائي.⁴² وبهذا الشكل، يمكن إلغاء الصدمات الخاصة ببلدان أو أقاليم منفردة بصورة جزئية على المستوى العالمي. وبالتالي، تُعتبر التجارة محركاً قوياً محتملاً للتغلب على تقلبات الإمدادات حول العالم والحد في نهاية المطاف من تقلبات الأسعار. لكن ثمة مخاوف أيضاً في ظل زيادة الاعتماد على الواردات، من أن تكون زيادة الترابط بين البلدان عبر التجارة بمثابة ناقل للصدمات السلبية وأن تفاقم أوجه الضعف بدلاً من المساهمة في القدرة على الصمود.⁴³ ⁴⁴ ⁴⁵ ⁴⁶ ويمكن أن تتفاقم الآثار المترتبة على البلدان المستوردة وأن تؤدي إلى الانتشار الذاتي لاختلالات التجارة إذا ما استجابت البلدان الأخرى في الشبكة عن طريق فرض قيود على الصادرات أو تدابير أخرى، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم ارتفاع الأسعار.⁴⁷ ⁴⁸ ⁴⁹ ⁵⁰ ومع ذلك، تعتبر البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية والزراعية من عدد قليل فقط من الشركاء التجاريين الرئيسيين أكثر عرضة للصدمات التي تؤثر على أحد شركائها بالمقارنة مع البلدان الأفضل ترابطاً والتي يمكنها تلقي الأغذية من أماكن أخرى بسهولة.⁵¹

وعلى المستوى العالمي، يعتمد مدى تعرض البلدان للصدمات على مستوى التجارة الخارجية على عوامل عديدة. ويتمثل أحد العوامل المحددة الهامة في هيكل شبكة التجارة. حيث أنه إذا سيطر عدد قليل من الجهات الفاعلة الكبرى على الشبكة وارتبطت بلدان عديدة أخرى بهذه المراكز، ولكنها لم تكن مرتبطة ببعضها البعض، فإن الصدمات التي تؤثر على تلك الجهات الفاعلة الكبرى يمكن أن تنتقل

وبشكل عام، من المسلّم به قيام مجموعات تشكل انطلاقاً من قرب المسافة على مستوى الإقليم واتفاقات التجارة (انظر الإطار 2-1 للاطلاع على مناقشة تتناول اتفاقات التجارة الإقليمية).^ط ويبدو أن هناك أيضاً اتجاهًا نحو تزايد إضفاء الطابع الإقليمي مع زيادة المبادلات التجارية في المنتجات الغذائية والزراعية ضمن الأقاليم (المشار إليه أيضاً في الشكل 1-9). والواقع أن بعض البلدان والمجموعات الإقليمية تُعتبر أكثر توجهاً نحو التجارة داخل الإقليم، في حين تميل بلدان أخرى إلى التجارة بشكل أكبر على المستوى العالمي (انظر الإطار 2-1).³⁸

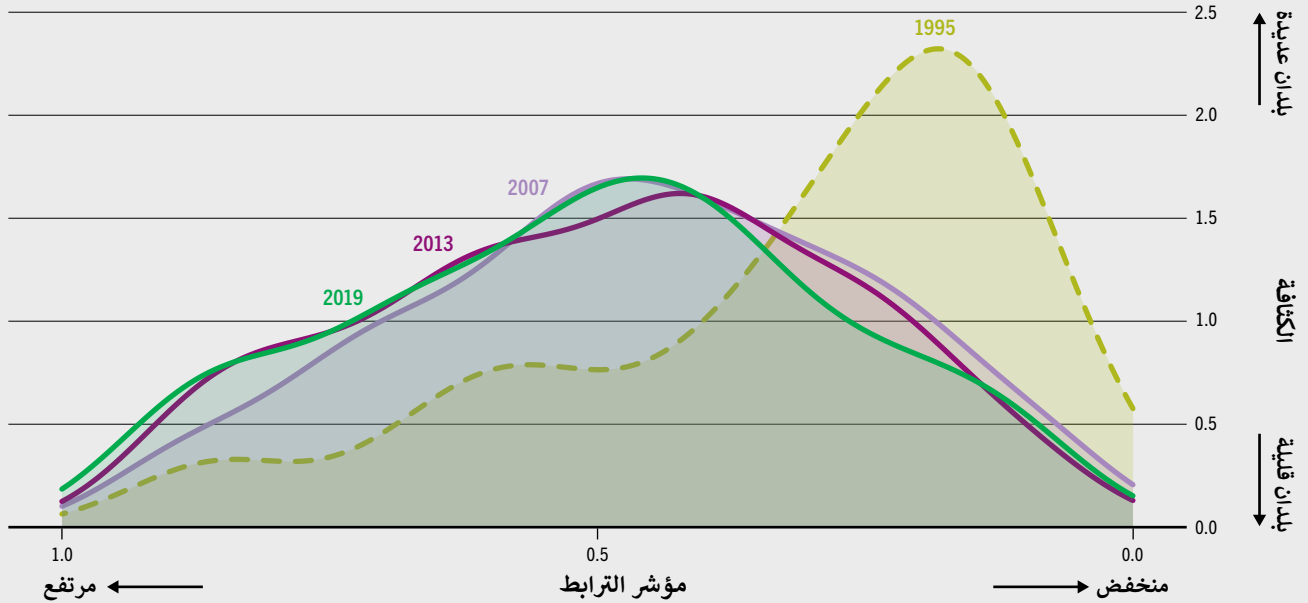
ما مدى قدرة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم على الصمود في وجه الصدمات على مستوى النظام؟

اختبر تفشي جائحة كوفيد - 19 في عامي 2020 و 2021 قدرة شبكة تجارة الأغذية والزراعة على الصمود.^٥ وقد شكّلت الجائحة، والتدابير التي اتخذتها الحكومات حول العالم لاحتوائها، صدمة متزامنة لجميع جوانب النظام الزراعي والغذائي. وأثّرت هذه الصدمة على الطلب والعرض والخدمات اللوجستية وتجارة المنتجات الغذائية والزراعية والمدخلات اللازمة لإنتاجها. وفي المتوسط، ورغم التحديات المتعددة، أثبتت شبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية قدرتها على الصمود في وجه الصدمات بشكل ملحوظ. وفي الواقع، تمثلت التأثيرات الظاهرة الوحيدة على مستوى العالم في اختلالات قصيرة الأجل في التجارة في بداية الجائحة وعندما فرضت قيود على الحركة في جميع أنحاء العالم خلال الفترة مارس/آذار - أبريل / نيسان 2020.³⁹ ⁴⁰ ⁴¹

ط تم تحديد المجموعات التي تشكلت على أساس قرب المسافة في الإقليم واتفاقات التجارة الإقليمية في تحليل الشبكات العالمية لتجارة اللحوم من قبل Chung, M.G., Kapsar, K., Frank, K.A. & Liu, J. 2020. The spatial and temporal dynamics of global meat trade networks. Scientific Reports, 10(1): 16657; and for several food and agricultural products independently by Torreggiani, S., Mangioni, G., Puma, M.J. & Fagiolo, G. 2018. Identifying the community structure of the food-trade international multi-network. Environmental Research Letters, 13(5): 054026

ي يمكن تعريف القدرة على الصمود في هذا السياق على أنها قدرة البلدان في شبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية على ضمان واردات غذائية بشكل مستدام، وبالتالي توفر الأغذية الكافية والأمن والمغذية والحصول عليها، في مواجهة أي اضطراب يطرأ في الشبكة. ويمكن لهذه الاضطرابات أن تؤثر على إنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي وسلسلة الإمدادات والخدمات اللوجستية التجارية في بلد أو أكثر من بلدان الشبكة أو أن تؤثر على شحن المنتجات الغذائية والزراعية أثناء التسليم. وللإطلاع على تحليل أوسع للقدرة على الصمود، انظر أيضاً منظمة الأغذية والزراعة. 2021. تقرير حالة الأغذية والزراعة لعام 2021. زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود أمام الصدمات وحالات الإجهاد. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل 1-14 توزيع الترابط عبر البلدان، بعد المعايرة، 1995-2019



ملاحظة: تقع البلدان ذات المستوى المرتفع من الترابط على الذيل الأيمن، في حين تقع البلدان ذات المستوى المنخفض من الترابط على الذيل الأيسر من المنحنيات. وفي عام 1995، كان يوجد عدد قليل جدًا من البلدان ذات المستوى المرتفع من الترابط. ومنذ عام 2007، أصبحت العديد من البلدان مترابطة بشكل جيد وباتت شبكة تجارة الأغذية والزراعة أكثر تناظرًا. المصدر: Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

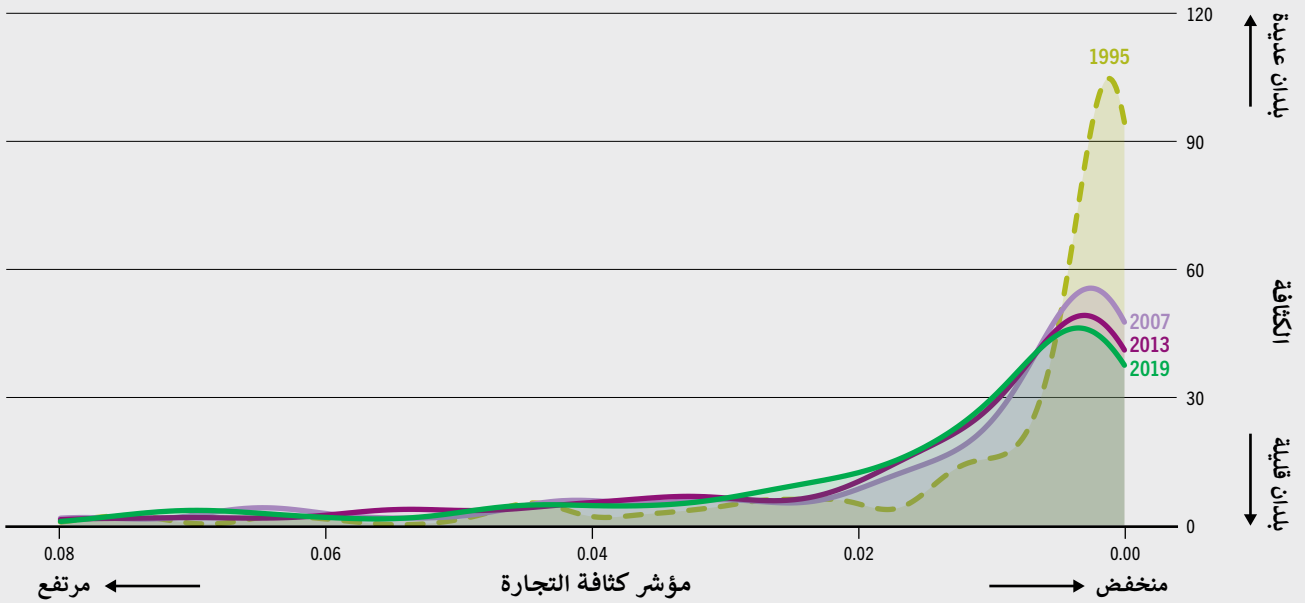
وبين عامي 1995 و 2007، مع بدء عملية تحرير التجارة، زادت عدد أكبر من البلدان روابطه التجارية المباشرة وغير المباشرة مع عدد أكبر من البلدان الأخرى. ونتيجة لذلك، أصبح توزيع روابط التجارة العالمية أكثر تكافؤًا - حيث يبدو منحني التوزيع لعام 2007 في الشكل 1-14 أكثر انبساطًا ويتناظر الذيلان بشكل يشبه الجرس. وعلى مدار 12 عامًا، انتقلت شبكة التجارة من هيكل المركز والمحيط الواضح إلى نظام أكثر تناظرًا وتوازنًا وقدرة على الصمود. وبقي هيكل الشبكة بين عامي 2007 و 2019 مستقرًا من دون أن تطرأ عليه تغيرات كبيرة.

ومن خلال عدم الاكتفاء بأخذ عدد الروابط التجارية لكل البلد على مستوى العالم بعين الاعتبار، وإنما أخذ قيمة التجارة من خلال هذه الروابط - أي كثافة التجارة - بالحسبان أيضًا، يمكن تكوين نظرة ثاقبة إضافية حول هيكل الشبكة العالمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية وقدرتها على الصمود.

بسهولة عبر الشبكة بأسرها، وقد تتضخم من خلال سلاسل القيمة العالمية (انظر الإطار 3-1 بشأن التداعيات المحتملة للحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي). ويمكن أن تتبدد الصدمة التي تواجه النظام عندما تكون جميع البلدان في الشبكة (أو عدد كبير منها) مرتبطة بالعديد من الشركاء التجاريين.^{52، 53، 54، 55}

ويمكن لتحليل الشبكة أن يسلط الضوء على مدى تعرض الشبكة العالمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية للصدمات من خلال تقييم الترابط بين البلدان وتوزيعه عبر العالم. وفي عام 1995، كان عدد قليل من البلدان فقط يعتبر مرتبطًا بشكل كبير بشبكة التجارة، ويظهر ذلك من خلال طول الذيل على الجانب الأيمن من منحني التوزيع في الشكل 1-14. ولم تكن معظم البلدان - كما يتضح من الجانب الأيسر من التوزيع - مدمجة بشكل جيد في الأسواق العالمية وظلت في محيط شبكة التجارة.

الشكل 1-15 توزيع كثافة التجارة عبر البلدان، بعد المعاييرة، 1995-2019



ملاحظة: تقع البلدان ذات المستوى المرتفع من كثافة التجارة على الذيل الأيمن، في حين تقع البلدان ذات المستوى المنخفض من كثافة التجارة على الذيل الأيسر من المنحنيات. وتركزت تجارة المنتجات الغذائية والزراعية بشكل كبير في عدد قليل من البلدان في عام 1995 مع انخفاض كثافة التجارة في غالبية البلدان في هذا العام. ومنذ عام 2007، زاد عدد أكبر من البلدان من كثافة تجارتها، غير أن شبكة التجارة لا تزال مركزة نسبيًا.

المصدر: Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

الأقل ارتباطًا والتي سجلت مستوى متدنيًا من كثافة التجارة (البلدان الواقعة في الطرف الأيسر من المنحنيات في الشكل 1-14 والشكل 1-15) في الدول الجزرية الصغيرة النامية أو البلدان النامية غير الساحلية. وكون هذه البلدان صغيرة وبعيدة جغرافيًا، فهي تُعتبر أكثر عرضة للصدمات الحاصلة في أسواقها المحلية وفي أسواق شركائها التجاريين.

وتُعتبر مجموعات التجارة هامة أيضًا، إذ أنها تؤثر على كيفية انتشار صدمة يتعرض لها بلد ما ضمن شبكة التجارة العالمية. وعلى سبيل المثال، إذا كان مركز الصدمة ضمن مجموعة إقليمية، فإن البلدان في تلك المجموعة ستتأثر بشكل مباشر أكثر من البلدان الخارجية كونها ستواجه انخفاضًا في الإمدادات من شركائها التجاريين وارتفاع الأسعار. وستتأثر البلدان الموجودة خارج مجموعة مركز الصدمة بشكل

وبين عامي 1995 و 2007 أصبح توزيع كثافة التجارة أكثر تكافؤًا عبر البلدان (أصبح المنحنى في الشكل 1-15 أكثر انبساطًا في عام 2007)، غير أن شبكة التجارة لم تصبح أكثر توازنًا بشكل ملحوظ (لا يتماثل الذيلان في منحنى التوزيع). وفي حين أن العديد من البلدان تشارك في التجارة الدولية للمنتجات الغذائية والزراعية، إلا أن حصة عدد قليل منها تمثل معظم القيمة المتداولة.

ويشير توزيع كثافة التجارة عبر البلدان أيضًا إلى توقف التطور نحو نظام تجاري أكثر استقرارًا في عام 2007. وتشير بعض القياسات إلى زيادة التركيز بين عامي 2013 و 2019.⁶ وفي عامي 1995 و 2019، كانت معظم البلدان الأكثر ارتباطًا والتي سجلت أعلى مستوى من كثافة التجارة موجودة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا الشرقية. وتمثلت معظم البلدان

الإطار 3-1 الحرب في أوكرانيا وقدرة شبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم على الصمود

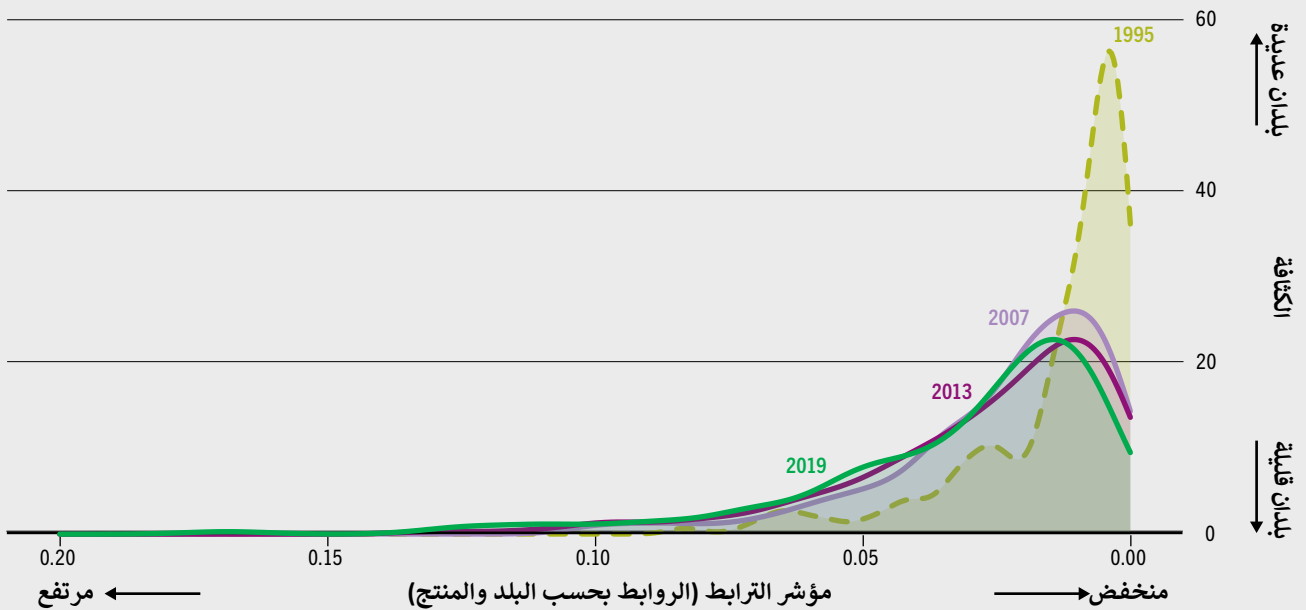
زيادة القدرة على الصمود بين عامي 1995 و 2007، فإن توزيع الروابط التجارية على مستوى المنتجات لا يزال أقل تكافؤاً بكثير بالمقارنة مع الروابط التجارية الإجمالية على مستوى البلدان (كما هو موضح في الشكل 14-1). ويتلقى عدد قليل فقط من البلدان مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات الغذائية والزراعية من عدة جهات مصدرة مختلفة. وتتركز واردات معظم البلدان بشكل أكبر على عدد أقل من المنتجات الواردة من عدد محدود من الشركاء التجاريين.

ويوضح الشكل 17-1 أن البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تميل إلى أن يكون لديها عدد قليل نسبياً من الروابط التجارية على صعيد المنتجات الغذائية والزراعية. وفي حين أن العديد من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تعتبر من البلدان

على المستوى الإجمالي، وبالنسبة إلى جميع المنتجات الغذائية والزراعية، يمكن أن تكون القدرة على الصمود في وجه الاضطرابات التي تواجه إحدى الجهات المصدرة الرئيسية متوازنة بشكل أفضل عن طريق زيادة الواردات من البلدان الأخرى مقابل الاستيراد على مستوى المنتج الفردي. وبالنسبة إلى المنتج الفردي، مثل القمح، يتمتع عدد قليل فقط من البلدان بميزة نسبية وتعتبر من الجهات المصدرة الرئيسية، وقد يعني ذلك اعتماد بلدان أخرى في الشبكة بشكل كبير على تلك الجهات المصدرة الرئيسية.⁷⁵

ومع أن تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم أصبحت أكثر توازناً وقدرة على الصمود بالإجمال، لا تزال هناك حالات اعتماد كبيرة على مستوى المنتج، لا سيما على صعيد المواد الغذائية الأساسية. ويوضح الشكل 16-1 أنه على الرغم من

الشكل 16-1 توزيع الترابط عبر المنتجات والبلدان، بعد المعايير، 1995-2016



ملاحظة: تقع البلدان التي لديها العديد من الروابط بحسب البلد والمنتج والتي تتلقى مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات الغذائية والزراعية من العديد من جهات التصدير المختلفة، على الذيل الأيمن من المنحنيات. وتقع البلدان التي تتلقى وارداتها من عدد قليل من جهات التصدير على الذيل الأيسر. وكانت التجارة مركزة بشكل كبير على عدد قليل من المنتجات والبلدان في عام 1995. ومنذ ذلك الحين، تحسنت قدرة الواردات على الصمود على مستوى المنتج والبلد، ولكن لا تزال هناك حالات اعتماد. المصدر: Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

الإطار 3-1 (يتبع)

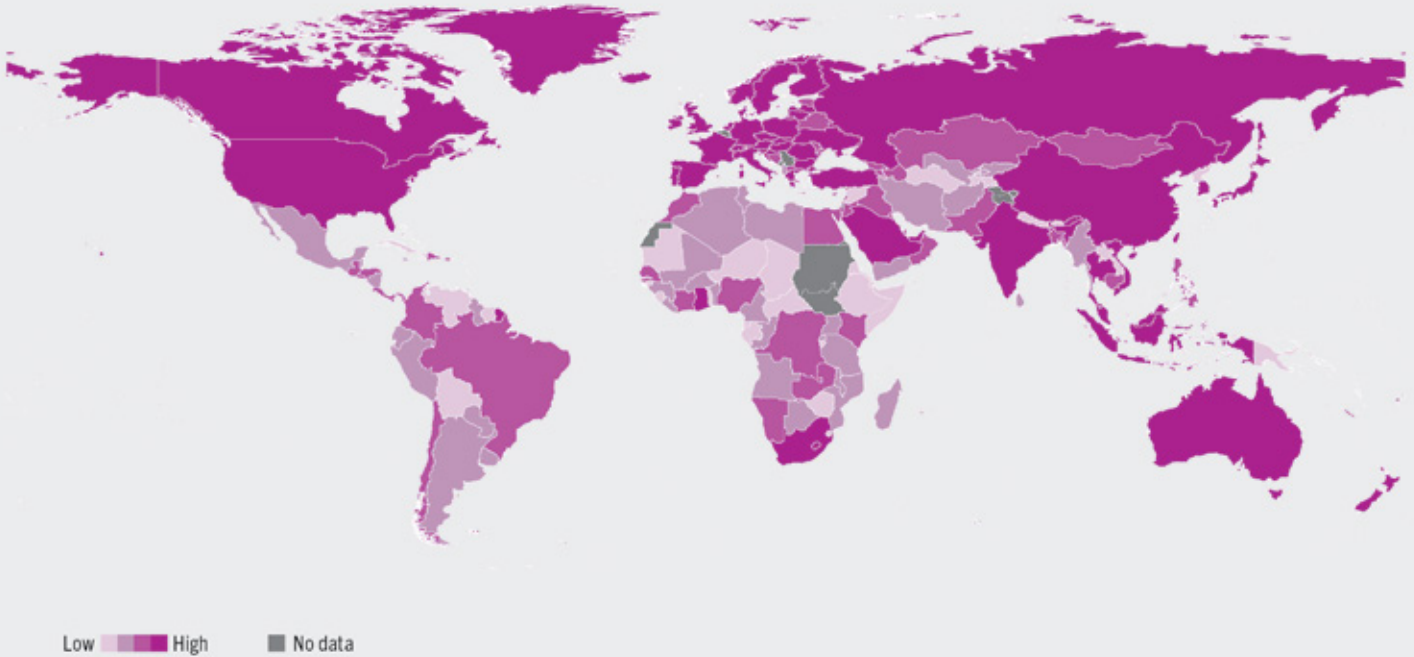
وفي الواقع، اعتُبرت شبكة تجارة القمح إحدى أشد شبكات التجارة ضعفًا على مستوى المنتج في حال حدوث صدمات في إحدى الجهات المصدرة الرئيسية، مثل أوكرانيا، والاتحاد الروسي، وبعض بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية.⁷⁷

أظهرت تحليلات شبكة القمح العالمية ازدياد قدرتها على الصمود بين عامي 2009 و2013، غير أن اعتماد بعض البلدان النامية على الاستيراد شهد تزايدًا أيضًا وأصبحت بالتالي أكثر عرضة للصدمات الحاصلة في البلدان المصدرة. وتبين أن البلدان في شمال أفريقيا وآسيا الغربية والشرقية أكثر عرضة للصدمات على صعيد إمدادات القمح. وعلى سبيل المثال، يُعتقد أن خسائر الغلال التي سببتها موجات الحر في الاتحاد الروسي والقيود المفروضة على الصادرات قد ساهمت في زيادة أسعار القمح التي ارتبطت بالاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها بعض من هذه البلدان في بدايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.^{78, 79, 80}

المصدرة الصافية للأغذية، فإن البلدان في أفريقيا تميل إلى أن تكون مستوردة صافية للأغذية، لا سيما تلك الواقعة في شمال أفريقيا. وإن الاعتماد على واردات مجموعة صغيرة من المنتجات من جهات مصدرة قليلة يمكن أن يشكل بالنسبة إلى هذه البلدان خطرًا على قدرتها على الصمود في وجه الصدمات على صعيد الإمدادات في البلدان المصدرة.

ويمكن أن يؤدي الاعتماد على عدد قليل من الشركاء التجاريين إلى اختلال التوازن ونشوء أوجه ضعف أمام الصدمات في البلدان المستوردة والمصدرة على حد سواء. ووجدت إحدى الدراسات أن قدرة البلدان على الصمود تبلغ أدنى حد لها في حال حدوث اضطرابات في شبكة تجارة الحبوب، والتي تتكون من عدد قليل فقط من الجهات المصدرة الرئيسية، كما حصل خلال أزمة الأغذية العالمية في 2007-2008 وأثناء مرحلة ارتفاع الأسعار خلال الفترة 2010-2011 عندما فرض عدد من المنتجين الرئيسيين قيودًا على الصادرات.⁷⁶

الشكل 17-1 الترابط عبر المنتجات والبلدان على المستوى القطري، 2019



ملاحظة: تشير الألوان الداكنة إلى البلدان التي تمتلك العديد من الروابط بين المنتجات والبلدان والتي تتلقى مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات الغذائية والزراعية من العديد من الجهات المصدرة المختلفة. ويشير اللون الفاتح إلى البلدان التي تتلقى مجموعة أصغر من المنتجات من عدد أقل من الجهات المصدرة.

المصدر: Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة. مطابق للخريطة رقم Rev.19 4170 للأمم المتحدة (أكتوبر/تشرين الأول 2020).

الإطار 3-1 (يتبع)

في المائة) وأوكرانيا (47 في المائة). وتعتمد العديد من البلدان في شمال أفريقيا وآسيا الغربية والوسطى أيضًا بشكل كبير على واردات القمح من الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وبشكل عام، يعتمد أكثر من 30 بلدًا مستوردًا صافيًا للقمح على كلا البلدين لنسبة تتجاوز 30 في المائة من احتياجاته من واردات القمح.

وكان العديد من هذه البلدان يعاني بالفعل من الآثار السلبية لارتفاع أسعار المواد الغذائية الدولية قبل الحرب. وعلى الصعيد العالمي، إذا أدت الحرب إلى انخفاض مفاجئ وطويل الأمد في صادرات الأغذية من أوكرانيا والاتحاد الروسي، فإنه سيولد ضغطًا تصاعديًا إضافيًا على الأسعار الدولية للأغذية على حساب البلدان الضعيفة اقتصاديًا على وجه الخصوص.

ومن المتوقع أن تؤدي الحرب أيضًا إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا إلى جانب تكثيف احتياجات ملايين الأشخاص الذين كانوا قد نزحوا بالفعل أو يحتاجون إلى المساعدة قبل التصعيد نتيجة النزاع الدائر منذ أكثر من ثماني سنوات في القسم الشرقي من البلاد. ومن خلال تقييد الإنتاج الزراعي بشكل مباشر والحد من النشاط الاقتصادي ورفع الأسعار، أضعفت الحرب بقدر أكبر القوة الشرائية للسكان المحليين، مع ما يترتب على ذلك من زيادات في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وستشهد الاحتياجات الإنسانية في البلدان المجاورة، حيث يبحث السكان النازحون عن مأوى، زيادة كبيرة أيضًا.

ويُعدّ ضمان شفافية الأسواق وتعزيزها أمرًا بالغ الأهمية لتوفير المعلومات في الوقت المناسب حول الاختناقات وأوجه القصور المحتملة ولتقديم حلول بديلة. وينبغي تعزيز الحوار بشأن السياسات لضمان استمرار عمل أسواق المنتجات الغذائية والزراعية في العالم بشكل سليم وتدفق تجارة المنتجات الغذائية والزراعية بسلاسة. وسوف يتعين على البلدان التي تعتمد على الواردات الغذائية من أوكرانيا والاتحاد الروسي إيجاد جهات تصدير موزدة بديلة. وسوف يتعين عليها أيضًا استخدام مخزوناتاها الحالية من الأغذية وتعزيز تنوع قواعد إنتاجها المحلي.

ويُعدّ الاتحاد الروسي وأوكرانيا من أهم الجهات المصدرة لبعض المنتجات الزراعية في العالم. وفي عام 2021، تم تصنيف الاتحاد الروسي أو أوكرانيا (أو كليهما) من بين أكبر ثلاث جهات مصدرة للقمح، والذرة، وبذور اللفت، وبذور دوار الشمس وزيت دوار الشمس. وكان الاتحاد الروسي أيضًا أحد أكبر ثلاث جهات مصدرة للأسمدة في العالم. وأثار ذلك مخاوف بشأن مخاطر الحرب في أوكرانيا التي بدأت في فبراير/شباط 2022 وامتدت إلى خارج المنطقة.

وبحلول نهاية شهر مارس/آذار 2022، كانت الحرب قد تسببت بالفعل بأضرار جسيمة وخسائر في الأرواح في المراكز السكنية الرئيسية في أوكرانيا، وانتشرت عبر المناطق الريفية وأدت إلى نزوح جماعي. وفي ظل اشتداد العنف بسرعة، لا يزال من الصعب للغاية التنبؤ بتطور النزاع وتأثيره على الحياة وسبل العيش والأمن الغذائي والتغذية. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن من المؤكد أيضًا ما إذا كانت أوكرانيا ستتمكن من حصاد المحاصيل الموجودة أو زراعة محاصيل جديدة أو الحفاظ على الإنتاج الحيواني في ظل استمرار الحرب. وقد أدت الحرب بالفعل إلى إغلاق الموانئ وتعليق عمليات سحق البذور الزيتية وفرض قيود على التصدير وبعض المحاصيل والمنتجات الغذائية. ويؤثر كل ذلك سلبيًا على صادرات البلاد من الحبوب والزيوت النباتية.

يحيط قدر كبير من عدم اليقين بتوقعات التصدير في الاتحاد الروسي أيضًا، وذلك بالنظر إلى الصعوبات على صعيد المبيعات التي قد تنشأ نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد وتأثيرها على قرارات الزرع في المستقبل.

ويُعتبر الاتحاد الروسي وأوكرانيا من الجهات الموزدة الرئيسية للعديد من البلدان التي تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية والأسمدة. ويندرج عدد من هذه البلدان ضمن مجموعة البلدان الأقل نموًا، في حين ينتمي العديد غيرها إلى مجموعة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

وعلى سبيل المثال، تلقت إريتريا كامل وارداتها من القمح في عام 2021 من كل من الاتحاد الروسي (53

بتصرف من منظمة الأغذية والزراعة. 2022. The importance of Ukraine and the Russian Federation for global agricultural markets and the risks associated with the war in Ukraine. 10 يونيو/حزيران 2022. منظمة الأغذية والزراعة؛ منظمة الأغذية والزراعة. 10 يونيو/حزيران 2022. Ukraine: Note on the impact of the war on food security in Ukraine. 10 يونيو/حزيران 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة؛ Torero, M., 2022. Russia's invasion of Ukraine should not cause a hunger crisis. Los Angeles Times, 4: مقال افتتاحي. 2022.

ويمكن أن تكون شبكات تجارة المنتجات الغذائية والزراعية مركزة للغاية لأسباب عديدة. وتؤدي المسافة الجغرافية دورًا هامًا. ويتركز الإنتاج في عدد قليل نسبيًا من البلدان بسبب المزايا النسبية والسياسات التجارية وتكاليف التجارة وثروات الموارد الطبيعية التي تسمح، عند اجتماعها، لبعض البلدان بالانخراط في التجارة بشكل أكبر من غيرها (انظر الجزء 2 والجزء 3). ■

غير مباشر من خلال زيادة الأسعار الدولية والتدخلات التجارية المحتملة من قبل شركائها التجاريين.⁵⁷

وبشكل عام، هناك أدلة دامغة على أن شبكة التجارة أصبحت أكثر ارتباطًا وتنوعًا بين عامي 1995 و 2007، مما يشير إلى زيادة القدرة على الصمود ضمن النظام في وجه الصدمات من حيث إجمالي المنتجات الغذائية والزراعية. وتشير أدلة متفاوتة للفترة من عام 2013 إلى عام 2019 إلى حدوث انخفاض طفيف في قدرة شبكة التجارة على الصمود. وقد يُعزى ذلك جزئيًا إلى الزيادة في إضفاء الطابع الإقليمي، ولكن قد يعود السبب فيه أيضًا إلى انخفاض التجارة بين الاقتصادات الرئيسية نتيجة التوترات التجارية.⁵⁸ لكن عندما تتركز صادرات الأغذية الأساسية الفردية بشكل كبير في عدد قليل فقط من البلدان وعندما تحدث صدمات في البلدان المصدرة (على سبيل المثال بسبب الظواهر المناخية المتطرفة أو النزاعات المسلحة)، قد تكون لذلك تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي لشركائها التجاريين (انظر الإطار 1 - 3).^ك

ك استخلص استنتاجات مماثلة: Sartori, M. & Schiavo, S. 2015. Connected we stand: A network perspective on trade and global food security. Food Policy, 57: 114–127; and Campi, M., Dueñas, M. & Fagiolo, G. 2021. Specialization in food production affects global food security and food systems sustainability. World Development, 141: 105411.



البرازيل
فاكهة أكي بسوق في
مدينة بيليم.
©Shutterstock.com/
Dado Photos

الفصل 2

الدوافع الأساسية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية

العناوين الرئيسية

← تحدد الميزة النسبية والسياسات التجارية وتكاليف التجارة معالم الأسواق العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية. وتحدد هذه المحركات الأساسية الشركاء التجاريين والتدفقات التجارية بينهم، وقيمة المنتجات الغذائية والزراعية المتداولة والمكاسب التي يتم تحقيقها من التجارة.

← يعتبر تأثير الميزة النسبية في قطاع الزراعة كبيراً مقارنة مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. وتعزز الاختلافات الكبيرة في الإنتاجية الزراعية النسبية عبر البلدان دور الميزة النسبية وتزيد من الحوافز للتجارة ومكاسبها المحتملة.

← يمكن لارتفاع تكاليف التجارة في مجالي الأغذية والزراعة أن يُضعف تأثير الميزة النسبية. ويمكن لهذه التكاليف أن تكون باهظة بسبب حجم المواد الغذائية وقابليتها للتلف وارتفاع تكاليف الامتثال للتدابير غير التعريفية، مثل معايير الصحة والصحة النباتية.

← تواجه البلدان المنخفضة الدخل تكاليف تجارية أعلى بكثير من الاقتصادات المرتفعة الدخل. ويؤثر ذلك على دور التجارة في ضمان الأمن الغذائي وتيسير التحول الهيكلي والنمو. ولدى البلدان التي تواجه تكاليف تجارية عالية قطاعات زراعية موسعة عادة لتلبية احتياجاتها الغذائية.

← يقوم التفاعل بين الميزة النسبية والتكاليف التجارية بتحديد معالم جغرافيا التجارة، وتختار البلدان شركاءها التجاريين بشكل يحقق التوازن بين المكاسب المتأتية من التجارة وتكاليفها. وضمن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يُترجم ضعف الميزة النسبية وارتفاع تكاليف التجارة على شكل انخفاض في مستويات التجارة البينية في الإقليم. ويُعدّ تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف التجارية أمرين أساسيين لتكامل الأسواق وتطورها.

أدى توسع تجارة المنتجات الغذائية والزراعية منذ بداية القرن الحادي والعشرين إلى تعزيز التكافل بين النظم الزراعية والغذائية حول العالم. وظهرت جهات فاعلة جديدة كجهات مصدرة هامة في السوق العالمية في الوقت الذي تعتمد فيه عدة بلدان على الواردات من أقاليم أخرى. ويعبر المزيد من المنتجات الغذائية والزراعية الحدود، كما يتم تسير التجارة من خلال الاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية. وأدت عولمة الأغذية إلى مناقشات محتدمة حول النتائج التي تولدها الأسواق العالمية وأثارت مخاوف كبيرة حول تأثير التجارة على البيئة والمجتمع وتغير أنماط الحياة والأنماط الغذائية. ويؤكد معارضو العولمة أن التجارة تضر بالتنمية المستدامة. وينظر الكثيرون إلى التحول إلى الأغذية المنتجة محلياً والحد من التجارة على أنهما يوفران نتائج بيئية واجتماعية أفضل.

ومع ذلك، شكّلت تجارة المنتجات الغذائية والزراعية جزءاً أساسياً من مجتمعاتنا، وغالباً ما تجاهل المناقشات التي تتناول عولمة الأغذية الدوافع الرئيسية التي تحدد معالم أسواق المنتجات الغذائية والزراعية في العالم. ويعمل الأشخاص على تداول الأغذية منذ العصر الحجري الحديث أو ربما قبل ذلك. وتشير الأدلة الأثرية إلى أنه حوالي عام 6 000 قبل العهد العام، عندما كانت الزراعة تحل محل اقتصاد الصيد وجمع الثمار في جنوب أوروبا، تم استيراد القمح - وهو محصول تم تدجينه وزراعته في البداية في بلاد ما بين النهرين - إلى الجزر البريطانية من خلال الشبكات الاجتماعية وطرق التجارة التي ربطت أسلافنا ببعضهم البعض. وفي ذلك الزمن، لم تكن مجتمعات الصيادين وجامعي الثمار في بريطانيا تزرع القمح على الرغم من استهلاكها له. واستغرق الأمر حوالي 2 000 عام آخر لتصل زراعة الأراضي الصالحة للزراعة وتكنولوجيا زراعة القمح إلى البر الرئيسي لبريطانيا. ⁸¹

لماذا تمارس البلدان التجارة؟

من العوامل الحاسمة في إنتاج الأغذية، ويمكن أن يؤثر توفرها على الكلفة النسبية للمنتجات الزراعية وأن يشكل ميزة نسبية. وعلى سبيل المثال، تعتمد البلدان التي تعاني من الإجهاد المائي على استيراد الأغذية ذات الاستهلاك الكثيف للمياه من أجل استكمال الإنتاج المحلي وضمان الأمن الغذائي. ويمكن للبلدان التي تتمتع بوفرة في الأراضي أو المياه تصدير المنتجات الغذائية والزراعية التي تستخدم هذين العاملين بشكل مكثف والاستحواذ على حصص كبيرة من التجارة العالمية (يناقش الجزء 3 دور الأراضي والمياه في تحديد تجارة المنتجات الغذائية والزراعية).

وبالاستناد إلى التكنولوجيات والثروات المتاحة من الموارد، تخصص البلدان في المنتجات الزراعية التي ترتفع فيها إنتاجيتها النسبية. ويمكن للبلدان، من خلال الانخراط في التجارة، أن تحقق مكاسب عن طريق تصدير هذه المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، في حين تستورد المنتجات التي تفتقر فيها إلى ميزة نسبية. ولا يعني ذلك أنه على البلدان أن تنتج وتصدر المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية عالية فقط، وإنما يعني أنها تميل إلى إنتاج وتصدير المزيد نسبياً من هذه المنتجات، حيث توفر الأسواق حوافز للتخصص في شكل فروق في الأسعار.⁸²

ويمكن لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية أن تحقق مكاسب كبيرة. وتعتبر الاختلافات في التكنولوجيات والموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج الزراعي، مثل الأراضي والمياه، كبيرة عبر البلدان. وعلى سبيل المثال، يزيد نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 25 ضعفاً عن مثيله في اليابان. وتشير الدراسات الحديثة التي تبحث في كيفية مساعدة تكامل السوق في تخصيص الإنتاج الزراعي وفقاً للميزة النسبية إلى أنه يمكن للتجارة أن تحقق مكاسب كبيرة. ومن دون التجارة، من شأن هذه الاختلافات الكبيرة أن تؤدي إلى ارتفاع شديد في أسعار المواد الغذائية في البلدان التي يتدنّى فيها نصيب الفرد من الموارد الطبيعية وانخفاض كبير للأسعار في البلدان التي تتمتع بثروات أكبر من الأراضي والمياه.⁸³ ومن شأن ذلك أن يولد آثاراً هامة على الأمن الغذائي أيضاً (انظر الإطار 2-2 للاطلاع على مناقشة تتناول الروابط بين التجارة والأمن الغذائي والتغذية).

غير أن المكاسب المتأتية من تجارة المنتجات الغذائية والزراعية ليست موزعة بالتساوي. وتؤثر التجارة على أسعار الأغذية

لا تزال في يومنا هذا الاختلافات التكنولوجية بين البلدان تدفع التجارة الدولية بالمنتجات الغذائية والزراعية. وتدعم التكنولوجيا الميزة المطلقة لأي بلد في مجال التجارة - إذ أنها تحدد كيفية الجمع بين عوامل الإنتاج، مثل الأرض واليد العاملة، مما يزيد من إنتاجيتها ويخفض تكاليفها. وفي مجال الأغذية والزراعة، تشمل التكنولوجيات كل ما يمكن أن يؤثر على تحويل عوامل الإنتاج إلى مخرجات. وتشكل معاً البذور والأسمدة والآلات المحسنة والتكنولوجيات الرقمية والابتكارات في التنظيم وفي ممارسات إدارة المزرعة والتحسينات في التعليم والإرشاد التكنولوجية الزراعية وتحدد معالم الميزة المطلقة (انظر الإطار 1-2 للاطلاع على تعريفي الميزة المطلقة والنسبية).

وتتخبط البلدان في التجارة لتصدير ما يمكنها إنتاجه بكلفة أقل مقارنة بالبلدان الأخرى، وتستورد في الوقت عينه ما ترتفع كلفة إنتاجه نسبياً على المستوى المحلي. وفي حين يتم تحديد الميزة المطلقة لأي بلد من خلال مستوى إنتاجيته، فإن الميزة النسبية تعكس تكاليف فرصة الإنتاج وتتطلب إجراء مقارنة عبر البلدان والمنتجات. ومع تزايد تجارة المنتجات الغذائية والزراعية بالقيمة الحقيقية بمقدار الضعف منذ عام 1995، وبالتالي مع مشاركة المزيد من البلدان في الأسواق العالمية بنشاط أكبر وتزايد التدفقات التجارية في ما بينها، أصبح مبدأ الميزة النسبية أوثق صلة بالاقتصاد الحديث (انظر الجزء 1 للاطلاع على مناقشة حول الاتجاهات في التجارة الدولية بالمنتجات الزراعية والغذائية).

وإلى جانب الاختلافات التكنولوجية، يشكل التوزيع غير المتكافئ للثروات من الموارد الطبيعية عبر البلدان عاملاً محدداً رئيسياً آخر للميزة النسبية في تجارة المنتجات الغذائية والزراعية.⁴ وتعتبر الأراضي والمياه

ل طور David Ricardo، خبير الاقتصاد الكلاسيكي، مبدأ الميزة النسبية في عمله حول مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب الصادر في عام 1817. وفي حين ركز Ricardo على الميزة النسبية من حيث الاختلافات التكنولوجية عبر البلدان، قام Bertil Eli Heckscher وOhlin، من مدرسة ستوكهولم للاقتصاد في عام 1933، بتحليل دور عامل الثروات المتاحة، مثل رأس المال والأرض واليد العاملة، في تحديد التجارة. وقام Helpman، E. و Krugman P. R. بمناقشة مزيج من النموذجين النظريين في شرح الميزة النسبية وأنماط التجارة. 1985. Market Structure and Foreign Trade, Increasing Returns, Imperfect Competition and the International Economy. Cambridge, Mass.: MIT Press. 1995. The Case of Missing Trade and Other Mysteries. American Economic Review, 85: 1029-1046. Harrigan, J. 1997. Technology, Factor Supplies, and International Specialization: Estimating the Neoclassical Model. American Economic Review, 87: 475-494.

الإطار 2-1 الميزة المطلقة والميزة النسبية في التجارة

تعتبر الميزة المطلقة والميزة النسبية من المبادئ الأساسية في نظرية التجارة الدولية.

الميزة المطلقة تشير إلى بلد لديه إنتاجية أعلى أو كلفة أقل في إنتاج سلعة ما مقارنة مع بلد آخر. وهي، بعبارة أخرى، تُظهر قدرة بلد ما على إنتاج سلعة ما بسعر أقل من منافسيه وتعتبر أحد أبسط مقاييس الكفاءة الاقتصادية.

غير أن الميزة المطلقة ليست ضرورية ولا كافية من أجل تشكيل أنماط تجارية تعود بالفائدة على جميع البلدان. فعلى سبيل المثال، قد يفتقر بلد ما إلى ميزة مطلقة في جميع السلع مقارنة ببلد آخر، ومع ذلك يمكنه الانخراط في التجارة مع بلدان أخرى والاستفادة منها بسبب ميزته النسبية في بعض السلع مقابل البلدان الأخرى.

الميزة النسبية هي قدرة البلد على إنتاج سلعة

معينة بكلفة أدنى للفرصة من شركائه التجاريين. وحتى إذا كان بلد ما يتمتع بميزة مطلقة في جميع السلع مقارنة ببلدان أخرى، فإنه سيستفيد من استيراد السلعة التي تكون كلفة فرصتها الأعلى - وهي السلعة التي تستخدم المزيد من الموارد في إنتاجها مقارنة بالسلع الأخرى التي يتم إنتاجها محلياً. ومن خلال استيراد السلعة التي تكون كلفة فرصتها الأعلى، يمكن للبلد تخصيص مزيد من الموارد لإنتاج وتصدير السلع التي تتسم بكلفة فرصة منخفضة وتحقيق المكاسب من ذلك. ومن الناحية النظرية، يعني مبدأ الميزة النسبية ضمناً أن جميع البلدان تستفيد نتيجة التجارة.

ويتم تحديد كل من الميزة المطلقة والميزة النسبية من خلال الاختلافات في مستوى التكنولوجيا والثروات من الموارد المتاحة في كل بلد، وفي حين تشير الميزة الأولى إلى الإنتاجية الأعلى (المطلقة)، تتعلق الميزة الثانية بالإنتاجية

نسبية يمكن أن ينتج سلعة ما بسعر أرخص نسبياً من شركائه التجاريين، فإن الميزة النسبية العالية مقارنة مع سائر العالم ترتبط بالصادرات في حين ترتبط الميزة النسبية المنخفضة بالواردات.

غير إن استخدام البيانات المسجلة بهذه الطريقة لا يعكس بشكل كاف الميزة النسبية الأساسية، ذلك أن السياسات الزراعية والتجارية تشوه الأسواق والأسعار النسبية، ويتم تحديد أنماط التجارة المسجلة للبلد على أساس هذه الأسعار المشوهة، وليس على أساس مستويات الإنتاجية النسبية الكامنة وراءها وتوافر الموارد. وتوفر التطورات في نماذج التجارة الكمية صلة أفضل بين النظرية والبيانات، ومع أنها لا تقيس الميزة النسبية لكل بلد، إلا أنها تستكشف دورها في صياغة التدفقات التجارية بين البلدان. ويتم تقدير تأثير الميزة النسبية ضمن أطر النمذجة هذه بواسطة عدم تجانس الإنتاجية النسبية عبر الشركاء التجاريين، وهو ما يمكن أن يولد بدوره فروقاً في الأسعار وأن يضع بالتالي حوافز أمام التجارة. وعلى سبيل

وعوامل الإنتاج، بما في ذلك اليد العاملة، ويمكن أن تؤدي إلى تحديد جهات رابحة وأخرى خاسرة. وفي مجال الزراعة، يتعلق أحد الشواغل الرئيسية بقدرة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية على المنافسة بفعالية في الأسواق العالمية. وبالنسبة إلى هؤلاء المزارعين، يمكن أن يؤدي فشل السوق، مثل تدني أداء أسواق الأراضي واليد العاملة ومحدودية الوصول إلى التكنولوجيات والائتمان والتأمين، إلى تآكل أية ميزة نسبية وتبديد المكاسب الناشئة عن التجارة.⁸⁴

ومن الصعب تحليل الميزة النسبية - وهي المحدد الرئيسي لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية - في عالم يضم العديد من البلدان والعديد من المنتجات، وقد يستحيل قياسها بدقة. وتقليدياً، يقيس الممارسون أداء التصدير لبلد ما في منتج معين بالمقارنة مع السوق العالمية للكشف عن الميزة النسبية.⁸⁵ ونظراً لأن البلد الذي يتمتع بميزة

م انظر Balassa, B. 1965. Trade liberalisation and "revealed" comparative advantage. *The Manchester School*, 33(2): 99-123. يقال عن بلد ما إنه يتمتع بميزة نسبية مكشوفة في سلعة معينة عندما تتجاوز نسبة صادراته من هذه السلعة إلى إجمالي

صادراته من جميع السلع نفس النسبة بالنسبة إلى العالم ككل.

الإطار 2-2 التجارة والأمن الغذائي والتغذية

يمكن لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية أن تساعد في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الأغذية على مستوى العالم عن طريق نقل الأغذية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز. ويمكن أن يؤدي ارتفاع الواردات الغذائية إلى زيادة توافر السعرات الحرارية والمغذيات في بلد يمتلك موارد طبيعية محدودة لا تسمح بإنتاج ما يكفي من الأغذية. وقد تنخفض أسعار المواد الغذائية من خلال زيادة الإمدادات الغذائية، وتيسر بالتالي حصول المستهلكين الصافين عليها. ويمكن أن يؤثر انخفاض أسعار المواد الغذائية نتيجة المنافسة على الواردات أيضاً على دخل المزارعين المحليين (المنتجين الصافين) وسبل عيشهم. وبالنسبة إلى بلد ما، تسمح التجارة أيضاً بتحسين فرص الوصول إلى أسواق البلدان الأخرى وتعزز صادرات المنتجات الزراعية إلى هذه الأسواق، وبالتالي إيجاد فرص العمل وتوسيعها وزيادة مداخيل المزارعين.^{120، 119}

وفي أوقات النقص الذي قد ينجم، على سبيل المثال، عن الكوارث الطبيعية أو أنماط النمو الموسمية، يمكن للتجارة أن تساهم أيضاً في زيادة استقرار الإمدادات الغذائية والأسعار وبالتالي في البعد الخاص باستقرار الأمن الغذائي. ويمكن لتبادل الأغذية المنتجة في مناخ وتربة وظروف طبيعية معينة أخرى أن يساهم في تنوع الأنماط الغذائية¹²¹ وتحسين استخدام الأغذية.^{122، 123}

ومع أن المسارات النظرية لكيفية تأثير التجارة على الأمن الغذائي والتغذية تعتبر راسخة، إلا أن الروابط بين التجارة والأمن الغذائي والتغذية معقدة ويمكن لبعض التأثيرات أن تعوض عن بعضها البعض. ويجعل ذلك من تحديد الآثار في التقييمات التجريبية أمراً صعباً. وفي الواقع، ليس هناك سوى قدر قليل من الأدلة التجريبية على هذه العلاقات.^{124، 125}

ويوجد منحنى جديد نسبياً من الأدبيات يناقش الانفتاح التجاري من خلال نتائج تغذوية مباشرة، مثل النقص التغذوي. وعلى مستوى العالم، تبين أن انفتاح تجارة المنتجات الزراعية يولد، في المتوسط، أثراً إيجابياً صافياً على الأمن الغذائي يتم قياسه على أنه مدى كفاية إمدادات الطاقة التغذوية. وأدى هذا الانفتاح أيضاً إلى زيادة تنوع الأنماط الغذائية الذي يُقاس بحصة السعرات الحرارية الناتجة عن استهلاك الأغذية غير الأساسية والبروتينات.¹²⁶ غير أن الآليات والآثار الدقيقة قد تختلف حسب السياق ومرحلة التطور.¹²⁷ وعلى سبيل المثال، ارتبط انفتاح تجارة الأغذية في عينة شملت 52 بلداً نامياً بزيادة معدل انتشار النقص التغذوي. وفي الواقع، تبين أن الإمدادات الغذائية شهدت زيادة بسبب زيادة الانفتاح التجاري، غير أنه، في البلدان المستوردة الصافية للأغذية، كان التأثير السلبي على المنتجين الزراعيين نتيجة المنافسة على الواردات طاغياً. ويمكن أن تشير هذه النتيجة إلى عوائق التكنولوجيا والكفاءة التي تعاني منها البلدان المستوردة الصافية ذات القطاعات الزراعية الكبيرة.¹²⁸

وتعتبر الروابط بين التجارة وتقلب الأسعار من أكثر العلاقات التي تناولها البحث في مجال تجارة المنتجات الزراعية والأمن الغذائي. ويمكن لتقلب الأسعار، وهو عبارة عن فترات من التغيرات الكبيرة وغير المتوقعة في الأسعار، أن يشتد ويساهم في المخاطر التي يتعرض لها الأمن الغذائي. وعلى وجه الخصوص، أدت أزمة أسعار المنتجات الغذائية في الفترة 2008/2007 إلى عدد كبير من الدراسات التي تناولت أسبابها. وفي حين تم تحديد دور مجموعة كاملة من محركات الاقتصاد الكلي والخاصة بقطاعات محددة في ارتفاع الأسعار،¹²⁹ إلا أنه من المثير للجدل أن القيود التجارية التي فرضتها العديد من البلدان استجابة لارتفاع أسعار المواد الغذائية أدت إلى تفاقم تقلب أسعار الأغذية.

بغية الحماية من الارتفاع الحاد المفاجئ في أسعار المواد الغذائية، تميل البلدان إلى فرض قيود جديدة أو تشديد القائم منها على الصادرات الحالية و/أو خفض الجواز أمام الاستيراد بحيث يرتفع السعر المحلي بشكل أقل من سعر السوق العالمية ويتمثل أثر ذلك في إضعاف الأسواق العالمية، وتفاقم عدم اليقين في السوق وزيادة تقلبات أسعار المواد الغذائية الدولية.^{130، 131} ويمكن أن تسبب القيود على الصادرات، لا سيما عندما تطبقها جهات التصدير الرئيسية، ضرراً كبيراً لشركائها التجاريين، ولا سيما البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وعلى سبيل المثال، أدت القيود على الصادرات التي فرضتها بلدان مختلفة بين عامي 2006 و2011 إلى زيادة تقلب الأسعار الدولية للقمح والأرز. وفي الواقع، يبدو أن مساهمة القيود على الصادرات في تقلب الأسعار شغلت المرتبة نفسها من حيث الحجم تماماً كما متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية.¹³²

وُعدّ تنوع الأنماط الغذائية هاماً لتوفير ما يكفي من المغذيات ولصحة الإنسان. وكون الظروف الطبيعية لا تسمح بإنتاج جميع الأغذية في كل مكان، تُعتبر التجارة وسيلة هامة لتنويع الأنماط الغذائية. ومنذ بداية ستينيات القرن الماضي، توسعت تجارة المحاصيل وازدادت تنوعاً، وجرى تحديد هذه العملية على أنها المحرك الرئيسي لتنوع إمدادات المنتجات النباتية على مستوى العالم.¹³³ وفي واقع الأمر، يُعدّ تنوع الأغذية المنتجة مؤشراً قوياً على تنوع إمدادات الأغذية في البلدان المنخفضة الدخل فقط، وتعتبر هذه البلدان أقل اندماجاً في الأسواق العالمية. وفي البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل، تبين أن تنوع إمدادات الأغذية مستقل عن تنوع الإنتاج، وساهمت العوامل الأخرى، بما في ذلك التجارة الدولية، بشكل أكبر في تنوع الإمدادات في بلد ما.¹³⁴

ومع أن البلدان المنخفضة الدخل غالباً ما لا تكون مُدمجة بشكل جيد في الأسواق العالمية، إلا أن إحدى الدراسات وجدت أنها لا تزال تميل إلى تحسين إمداداتها من المغذيات <<

الإطار 2-2 (يتبع)

وتُظهر الأدلة مجتمعة أن التجارة لا غنى عنها لضمان الأمن الغذائي والتغذية. فمن دون التجارة، يزداد عدم التساوي في توزيع توافر الأغذية والمغذيات وإمكانية الوصول إليها، ومن شأن أي شكل من أشكال اختلال الإنتاج المحلي أن يسبب قلقًا شديدًا بشأن الأمن الغذائي، وستكون الأنماط الغذائية أقل تنوعًا. ومع ذلك، فإن زيادة المنافسة من خلال زيادة الواردات قد يمثل تحديًا بالنسبة إلى المزارعين في البلدان النامية التي تتميز بانخفاض الكفاءة والقيود على صعيد الإنتاجية المرتبطة برداءة البنى التحتية المادية وضعف المؤسسات وتدني مستوى المهارات.

من خلال التجارة، لا سيما إمدادات الطاقة والبروتينات والزنك والكالسيوم وفيتامين B12 وفيتامين A.¹³⁵ غير أن دراسة أخرى أظهرت أنه في حين أن التجارة توزع كميات كبيرة من المغذيات، إلا أن دورها في سد الفجوة الخاصة بكفاية المغذيات كان هامشيًا فقط في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وساعدت التجارة الدولية على سد الفجوة الخاصة بالمغذيات في معظم البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، وذلك حتى في الحالات التي ضُمن الإنتاج المحلي فيها قدرًا ضئيلاً من كفاية المغذيات.¹³⁶

المصدر: بتصرف من Zimmermann, A. & Rapsomanikis, G. 2021. Trade and Sustainable Food Systems. موجز قمة النظم الغذائية من إعداد شركاء البحوث للمجموعة العلمية لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية.

النباتية، تأثير الميزة النسبية على التدفقات التجارية. ومع أن العديد من التدابير غير التعريفية تهدف إلى تحسين سلامة الأغذية وجودتها أو معالجة المسائل البيئية والصحية أو دعم الأعراف الاجتماعية، إلا أنها يمكن أن تزيد التكاليف المتعلقة بالتجارة إذ يتعين على الجهات المصدرة الامتثال لمعايير مختلفة من أجل التصدير إلى وجهتها من الأسواق المختلفة. ويعني الانتشار المتزايد للتدابير غير التعريفية في قطاع الأغذية والزراعة زيادة تكاليف التجارة، إلا أن ضعف اللوائح التنظيمية قد يؤدي في الوقت نفسه إلى نتائج بيئية أو صحية أو اجتماعية سلبية.⁸⁶

وتؤثر تكاليف التجارة بشكل عام بشدة على التدفقات التجارية. وتعتبر تكاليف النقل باهظة، وهي تزداد مع المسافة وتؤثر على تجارة المنتجات الغذائية والزراعية بين البلدان (انظر النقاش حول تدفقات التجارة الإقليمية في الجزء 1). وتشمل التكاليف الأخرى تكاليف البحوث والاتصالات أو التكاليف المرتبطة بالتوثيق والإجراءات وحالات التأخير في عملية التخليص على الحدود. ومن المرجح أن تكون تكاليف التجارة أعلى بالنسبة إلى المنتجات الزراعية والأغذية القابلة للتلف، مثل الفواكه والخضروات. وتُعدّ التكاليف أعلى بشكل ملحوظ في البلدان النامية أيضًا حيث تعتبر البنية التحتية للنقل والاتصالات ضعيفة نسبيًا، الأمر الذي يحد من فرص التجارة التي قد تنشأ بفضل الميزة النسبية.^{87, 88}

المثال، كلما زاد عدم تجانس الإنتاجية النسبية عبر البلدان في الأسواق العالمية كلما كان تأثير الميزة النسبية أقوى.^٩

ويمكن للسياسات الزراعية والتجارية، مثل الإعانات والتدابير الحدودية، أن تُضعف الدور الأساسي الذي تؤديه الميزة النسبية في تحديد التدفقات التجارية. وبإمكانها حتى أن تعكس العلاقة بين الميزة النسبية والتجارة، وأن تؤدي إلى تصدير سلع معينة كان من الممكن في حالة أخرى استيرادها، والعكس صحيح.⁸⁵ وعلى سبيل المثال، يمكن أن يحدث ذلك في حالة تدابير سياساتية مثل دعم الصادرات، والتي قام المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في نيروبي في عام 2015 بإلغائها للمنتجات الزراعية (انظر الجزء 4).

وقد تغير السياسات الأخرى، مثل التدابير غير التعريفية، بما في ذلك معايير الصحة والصحة

ن شهد تحليل تأثير الميزة النسبية على التجارة عبر البلدان تطورًا على مر السنين. انظر Dornbusch, R., Fischer, S., & Samuelson, P. A. 1977. Comparative advantage, trade, and payments in a Ricardian model with a continuum of goods. American Economic Review, 67(5): 823-839; Dollar, D. 1993. Technological differences as a source of comparative advantage. American Economic Review, 83(2): 431-435; Eaton, J. & Kortum, S. 2002. Technology, Geography, and Trade. Econometrica, 70(5): 1741-79; Eaton, J. & Kortum, S. 2012. Putting Ricardo to work. Journal of Economic Perspectives, 26(2): 65-90; and Costinot, A., Donaldson, D., Vogel, J. & Werning, I. 2015. Comparative advantage and optimal trade policy. Quarterly Journal of Economics, 130(2): 659-702.

الميزة النسبية والسياسات التجارية وتكاليف التجارة

أيضاً إلى أن عدم تجانس مستويات الإنتاجية لكل عامل في الزراعة عبر البلدان أعلى بكثير مما هو عليه في القطاعات غير الزراعية (الجدول 1-2).^٩

وتنتج البلدان الواقعة ضمن فئة أغنى 10 في المائة من البلدان 70.4 أضعاف القيمة المضافة الزراعية لكل عامل المسجلة في البلدان التي تقع ضمن فئة أدنى 10 في المائة على مستوى توزيع الدخل. وعلى سبيل المثال، بلغت القيمة المضافة الزراعية لكل عامل في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2019 ما قيمته 100 062 دولاراً أمريكياً (مقاسة بأسعار عام 2015) مقارنة بمتوسط يعادل 944 دولاراً أمريكياً في بلدان أفريقي جنوب الصحراء الكبرى، بما في ذلك بوركينافاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وغامبيا، والنيجر وموزامبيق.

وتظهر الاختلافات في الإنتاجية في القطاع غير الزراعي أيضاً بشكل واضح ولكن تبينها أقل بكثير مقارنة بالزراعة (الجدول 1-2). وفي المتوسط، تنتج البلدان الواقعة ضمن شريحة أعلى 10 في المائة على صعيد توزيع الدخل العالمي ما يعادل 40.2 ضعف القيمة المضافة غير الزراعية لكل عامل المسجلة في البلدان الواقعة ضمن شريحة نسبة 10 في المائة الأدنى.

ويُعدّ عدم تجانس الإنتاجية لكل عامل في قطاع الزراعة عبر البلدان أكبر بكثير مما هو عليه في القطاعات غير الزراعية، مما يعكس تأثيراً قوياً محتملاً للميزة النسبية على التدفقات التجارية. ولكن المنتجات الغذائية والزراعية ليست متداولة بشكل مكثف كما المنتجات غير الزراعية.

وتعتبر الزراعة قطاعاً فريداً من نوعه حيث أن التكنولوجيا تمثل فيها في المتوسط حوالي ثلاثة أرباع نمو الإنتاجية على المستوى العالمي، في حين تشكل الزيادات في عوامل الإنتاج، مثل الأرض، ربع نمو الإنتاجية.^{٩٠} غير أن الفجوة على صعيد الإنتاجية الزراعية بين البلدان المرتفعة الدخل والمنخفضة الدخل واسعة (انظر الشكل 2-2)، كما تناولت الكثير من البحوث هذه الاختلافات في الإنتاجية بين البلدان في قطاع الزراعة. ويشير الباحثون إلى أن السبب وراء الفجوة الكبيرة في إنتاجية الزراعة قد يكمن في العوائق الكبيرة التي تواجه اعتماد التكنولوجيا ومحدودية الوصول إلى المدخلات الحديثة.^{٩٠}

في عام 2019، بلغت القيمة المضافة للأغذية والزراعة في العالم 3.7 تريليون دولار أمريكي، أي أقل بأربع مرات من القيمة المضافة لقطاع التصنيع (13.7 تريليون دولار أمريكي). وفي نفس العام، بلغت قيمة الصادرات الغذائية والزراعية 1.5 تريليون دولار أمريكي، أي أقل بثماني مرات من قيمة الصادرات الصناعية (12.7 تريليون دولار أمريكي). ويعني هذا الاختلاف الكبير بين القيمة المضافة والتجارة في هذه القطاعات أن المنتجات الغذائية والزراعية لا يتم تداولها بشكل مكثف كما في حالة المصنوعات.

وتتمثل نقطة أخرى مثيرة للاهتمام في كون حصة الواردات الغذائية والزراعية في الاستهلاك في البلدان المنخفضة الدخل تعتبر منخفضة مقارنة بالأغذية التي يتم إنتاجها محلياً (انظر الشكل 10-2). وهناك العديد من الأسباب التي تفسر سبب إنتاج بعض المنتجات الغذائية واستهلاكها محلياً، ولكن كون البلدان المنخفضة الدخل تتسم بشكل عام بانخفاض الإنتاجية الزراعية مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل، من المتوقع أن تكون البلدان المنخفضة الدخل مستوردة أكبر نسبياً للأغذية.

ودفعت كلتا الملاحظتين الواردتين أعلاه المحللين إلى الإشارة إلى «أحجية» فقدان التجارة في الأغذية والزراعة.^{٩١} ويوفر البحث في هذه الأحجية نظرة ثاقبة حول كيفية تحديد الميزة النسبية لتدفقات التجارة في الأغذية والزراعة، وكذلك دور السياسات التجارية والتكاليف التجارية في تقليل قوة الميزة النسبية.

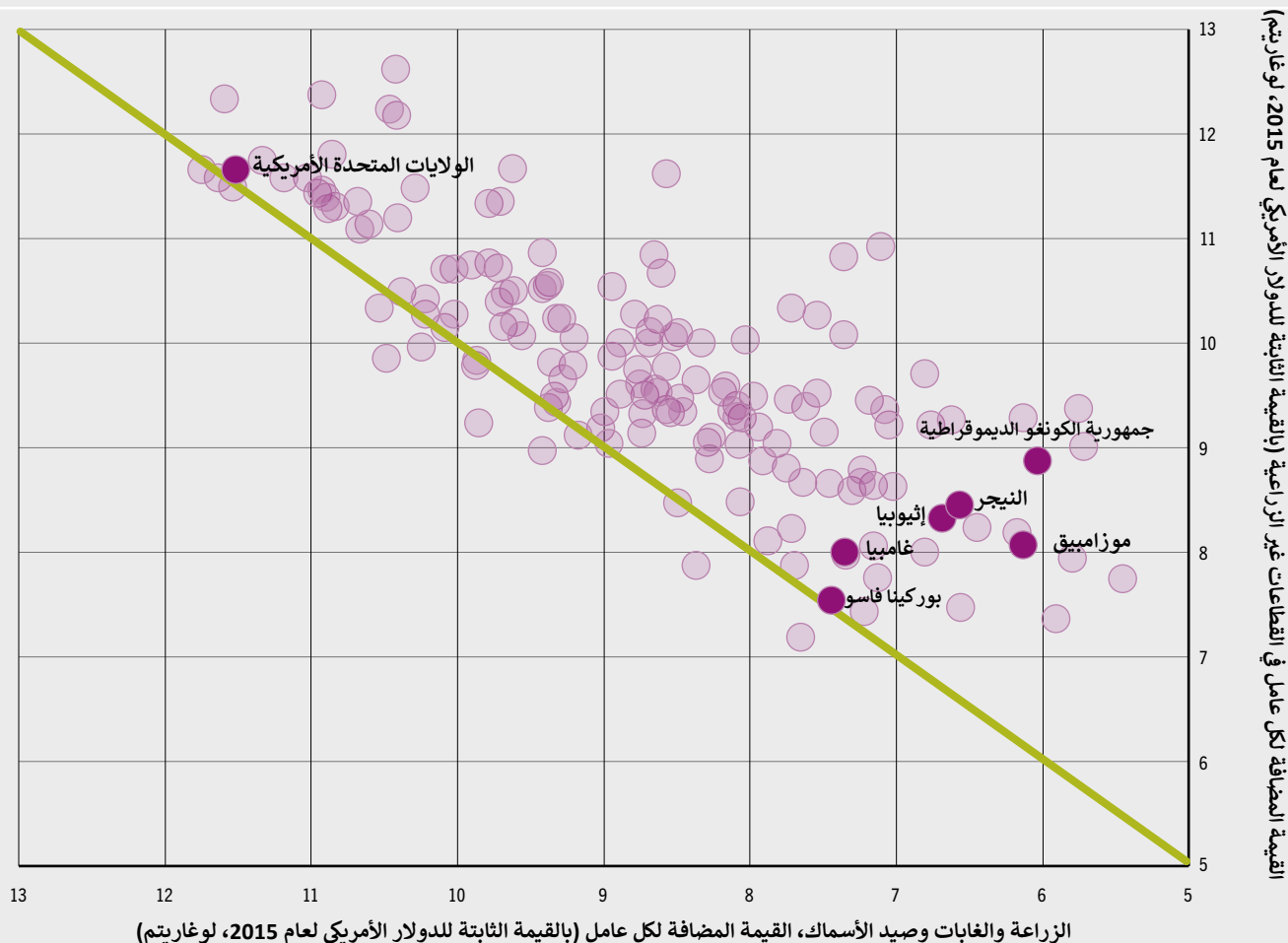
الإنتاجية والميزة النسبية

تعتبر الفروق في الإنتاجية في الزراعة عبر البلدان كبيرة مقارنة بقطاعات الاقتصاد الأخرى. ويشير الشكل 1-2 إلى أن الإنتاجية الزراعية لكل عامل - والتي تقاس بالقيمة المضافة لكل عامل - أقل بكثير من إنتاجية القطاعات غير الزراعية بالنسبة إلى معظم البلدان (حيث تتركز أغلب الملاحظات فوق الخط المائل). وتشير البيانات

٩٠ تعتبر القيمة المضافة لكل عامل مقياساً لإنتاجية العمل. وهي تشير إلى قيمة الناتج الإجمالي لكل عامل مطروحاً منها قيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في الإنتاج قبل احتساب استهلاك رأس المال الثابت في الإنتاج. وتشمل الزراعة أيضاً الغابات ومصايد الأسماك. ويشمل القطاع غير الزراعي التصنيع والتعدين والمقالم والبناء والمرافق.

س انظر Tombe, T. 2015 The missing food problem: Trade, agriculture, and international productivity differences. American Economic Review: Xu. K. 2015. Why are agricultural goods not traded more intensively: High trade costs or low productivity variation?. The World Economy, 38(11): 1722-1743

الشكل 1-2 الإنتاجية في القطاعات الزراعية وغير الزراعية، 2019



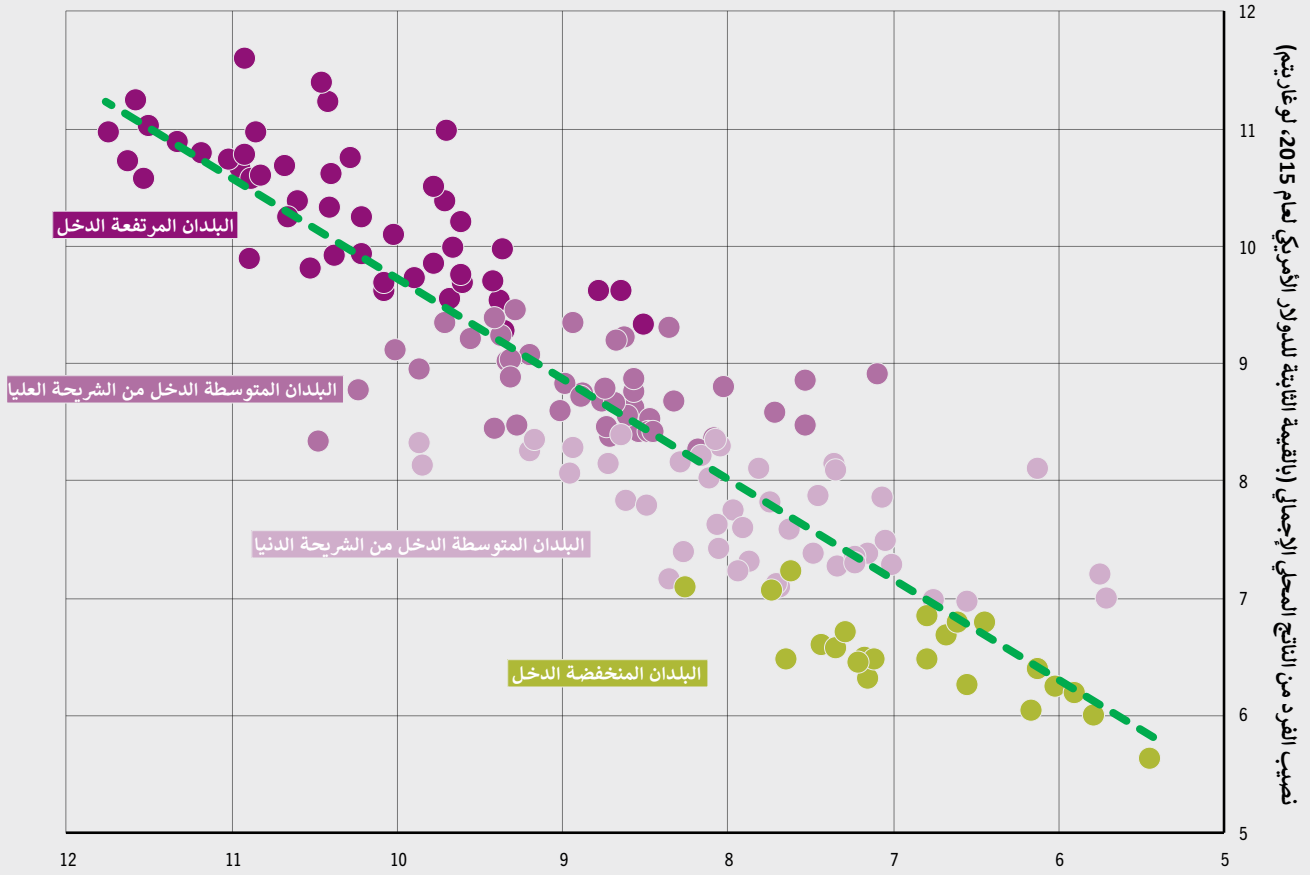
ملاحظة: العلاقة بين القيمة المضافة لكل عامل في قطاعات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك والقطاعات غير الزراعية التي تشمل التصنيع والتعدين والمقالع والبناء والمرافق، عبر البلدان. المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، مجموعة البنك الدولي.

الجدول 1-2 فروق الإنتاجية في القطاعين الزراعي وغير الزراعي بين الشريحة المئوية العاشرة والشريحة المئوية التسعين من توزيع الدخل في العالم، 2019 (بالقيمة الثابتة لسعر الدولار الأمريكي في عام 2015 لكل عامل)

القيمة المضافة لكل عامل في القطاعات غير الزراعية، القيمة المضافة لكل عامل	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، القيمة المضافة لكل عامل	
3 645	957	متوسط القيمة المضافة لكل عامل، البلدان في الشريحة المئوية العاشرة من توزيع الدخل (البلدان ذات الدخل الأدنى)
146 556	67 414	متوسط القيمة المضافة لكل عامل، البلدان في الشريحة المئوية التسعين من توزيع الدخل (البلدان ذات الدخل الأعلى)
40.2	70.4	نسبة متوسطي الشريحتين المئويتين التسعين والعاشرة

ملاحظة: تشمل القطاعات غير الزراعية التصنيع والتعدين والمقالع والبناء والمرافق. المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، مجموعة البنك الدولي.

الشكل 2-2 الإنتاجية الزراعية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2019



الزراعة والغابات وصيد الأسماك، القيمة المضافة لكل عامل (بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015، لوغاريتم)

ملاحظة: العلاقة بين القيمة المضافة لكل عامل في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عبر البلدان. المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، مجموعة البنك الدولي.

الحديثة حصة كبيرة من دخلهم المخاطر ويفضلون استخدام التكنولوجيات التقليدية.⁹² ويؤدي حجم المزرعة دورًا هامًا في تشكيل مواقف المزارعين تجاه المخاطر واعتماد التكنولوجيا، ويمكن للاختلافات في حجم المزرعة بين البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل أن تفسر أيضًا جزءًا كبيرًا من الفجوة في الإنتاجية الزراعية.⁹³ وتؤدي أسواق التأمين غير المكتملة أيضًا إلى انخفاض معدلات اعتماد التكنولوجيا. ويميل المزارعون في البلدان النامية إلى استخدام عدد أقل من المدخلات الحديثة، مثل الأسمدة، بسبب المخاطر غير القابلة للتأمين.⁹⁵

وفي البلدان المنخفضة الدخل، يمكن لإخفاقات السوق أن تمنع اعتماد التكنولوجيا. ويؤدي ارتفاع تكاليف المعاملات إلى ضعف الأسواق، ومع انخفاض مشاركة المزارعين في الأسواق فإنهم يتعاملون فقط مع طلبهم الخاص الذي تتم تلبية بسرعة من خلال زيادات طفيفة في الإنتاج. 91 ويوفر ذلك حوافز ضعيفة للمزارعين لاعتماد تكنولوجيات جديدة وزيادة الإنتاجية.

ويؤثر عدم اليقين أيضًا على قرار اعتماد تكنولوجيات جديدة. ويتجنب صغار المزارعين الذين قد تشكل الكلفة الإضافية للتكنولوجيا

تقيّد العديد من التدابير غير التعريفية التجارة ولكنها تتصدى لمساائل هامة تعمل على تحسين الرفاه. وفي الوقت ذاته، بإمكانها كذلك أن توسّع التجارة من خلال تعزيزها الطلب على منتج ما عبر إتاحة معلومات أفضل عن خصائصه على صعيد الصحة والنظافة.

وفي سياق أدبيات السياسات التجارية، تساهم التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية على حد سواء في تكاليف التجارة ويمكن أن تخفف جزئياً من أثر الميزة النسبية على التدفقات التجارية بين البلدان (انظر الإطار 2-3 للاطلاع على تعريف لتكاليف التجارة وعلى مناقشة لقياسها).

التعريفات الجمركية

التزم الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بموجب اتفاقات جولة أوروغواي بما في ذلك اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة في عام 1995، بعدم تقييد الواردات بأية وسيلة أخرى غير التعريفات الجمركية والحفاظ على معدلاتها ضمن عتبات محددة لكل بلد. وتطبق العديد من البلدان تعريفات أقل من الحد الأقصى المسموح به. وقد أدى هذا التخفيض الأحادي الجانب في التعريفات الجمركية الذي حُصّ عليه اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، إلى جانب الامتيازات التي تم الحصول عليها في الاتفاقات الإقليمية، إلى تحرير ملحوظ للتجارة.

وكان التخفيض في التعريفات المطبقة كبيراً. وتشير التقديرات إلى أن الامتيازات المتعددة الأطراف والأحادية والإقليمية قد ساهمت في تخفيض يعادل حوالي 27 في المائة من متوسط مستويات التعريفات الجمركية على الأغذية والزراعة في جميع أنحاء العالم. وأدت هذه التخفيضات إلى انفتاح أكبر للأسواق وعززت التجارة بشكل كبير (انظر الجزء 1).

ومع ذلك، يعتبر مدى تخفيض الرسوم الجمركية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أقل منه في الاقتصادات المرتفعة الدخل (الشكل 2-3). ويشير المحللون إلى أن عملية التخفيض في التعريفات التي طبقتها البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أصبحت أقل أهمية بعد الأزمة المالية لعام 2008.⁹⁹

وكانت عملية تخفيض التعريفات الجمركية أكثر فعالية في القطاعات غير الزراعية. وفي المتوسط، تُعدّ التعريفات الجمركية المطبقة على السلع الصناعية أقل بكثير مقارنة بالزراعة (الشكل 2-4). وقُلص العديد من البلدان

وتواجه المزارعات عوائق أكبر حتى من نظرائهن من الرجال، حيث يتمتعن بفرص أقل للوصول إلى المعرفة ورأس المال الاجتماعي، وهما عاملان إضافيان في تحديد الإنتاجية.⁹⁶

وتساهم عوامل على نطاق الاقتصاد ككل أيضاً في تدني الإنتاجية الزراعية لكل عامل في البلدان المنخفضة الدخل. ويمكن لضعف أداء أسواق العمل، إلى جانب الافتقار إلى التعليم وتدني مستوى المهارات في المناطق الريفية، أن يؤدي إلى إعاقة إعادة توزيع العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى، الأمر الذي يساهم في الفجوة على صعيد الإنتاجية الزراعية.^{97، 98} ومن شأن انخفاض عدد العمال الزراعيين أن يؤدي إلى مكاسب إضافية في الإنتاجية لكل عامل، ولكن يجب على أسواق العمل أن تتسم بأداء جيد كي يتحقق ذلك.

السياسات التجارية

تتطرق تدابير الدعم المحلي والسياسات التجارية في مجال الأغذية والزراعة إلى مجموعة واسعة من الأهداف. وعلى سبيل المثال، يهدف الدعم المحلي، مثل الإعانات على صعيد المدخلات، إلى تحسين وصول المزارعين إلى المدخلات. وتساهم التدابير المباشرة لدعم الدخل في الحفاظ على مستوى لدخل المزرعة يتماشى مع اتجاهات الدخل في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويمكن استخدام التعريفات الجمركية لحماية المزارعين المحليين من المنافسة الدولية، وتقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الاكتفاء الذاتي من الأغذية الأساسية. ويمكن أن تؤدي القيود على التصدير إلى خفض الأسعار المحلية للأغذية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي على المدى القصير. وتوفر التعريفات الجمركية والضرائب على التصدير على حد سواء مصدراً هاماً للإيرادات الحكومية. ويمكن أن تشوّه مثل هذه السياسات الأسعار وتؤثر على التجارة. وتعتبر التدابير غير التعريفية بمثابة تدابير فعالة خاصة بالسياسات التجارية بمعنى أنه بإمكانها أن تحدث أثراً اقتصادياً على التجارة وأن تغيّر الكميات المتداولة أو الأسعار أو كليهما معاً. وتشمل التدابير غير التعريفية تدابير الصحة والصحة النباتية التي تضمن سلامة الأغذية وتحمي صحة الحيوان أو النبات، فضلاً عن الأنظمة والمعايير الفنية الأخرى التي يشار إليها باسم الحواجز التقنية أمام التجارة، والتي تتعلق بأهداف مثل حماية البيئة، والصحة والسلامة في العمل، ومنع الممارسات المضللة (انظر على سبيل المثال المناقشة التي تناول التدابير البيئية في الجزء 3). وتتسم العلاقة بين التدابير غير التعريفية والتجارة بالتعقيد. وقد

الإطار 3-2 تكاليف التجارة وكيفية قياسها

أجل قياس التكاليف التي تتعلق بالعوامل الإعلامية والمؤسسية والتدابير غير التعريفية، يلجأ المحللون إلى النماذج الاقتصادية. وترتبط هذه النماذج التدفقات التجارية بالمتغيرات القابلة للمراقبة، مثل الفروق في الأسعار أو اللغة المشتركة أو الحدود المشتركة أو المسافة أو المشاركة في اتفاق تجاري واحد، وتأخذ بعين الاعتبار التكاليف غير القابلة للمراقبة من خلال ربط التدفقات التجارية بقيمتها المتوقعة نظرياً.^{137، 138} وفي كثير من الأحيان، تُبين نهج النمذجة هذه مجموعة واسعة من تكاليف التجارة، بما في ذلك التعريفات الجمركية، كمعادل بحسب القيمة المكافئة.

وتستخدم مبادرة هامة أطلقتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومجموعة البنك الدولي أطر النمذجة لتقدير تكاليف التجارة. ويستخدم التحليل في هذا التقرير أيضاً بيانات الأسعار والنمذجة لتقييم تكاليف التجارة في الأغذية والزراعة. ويستنتج المحللون على أساس هذه النماذج أن تكاليف التجارة مرتفعة وتؤدي دوراً هاماً في تشكيل التجارة. وعلى سبيل المثال، يشير التقييم إلى أن انخفاض كلفة التجارة يفسر نسبة 33 في المائة تقريباً من الازدهار التجاري الذي أعقب الحرب العالمية الثانية.¹³⁹

في سياق أدبيات التجارة، ترفع جميع العوامل التي تؤدي إلى إحداث فجوة في الأسعار بين البلدان المصدرة والمستوردة من تكاليف التجارة وتؤثر على التدفقات التجارية. ويشمل هذا التعريف لتكاليف التجارة السياسات التجارية، مثل التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية. وعلى الرغم من مراقبة التعريفات الجمركية بشكل مباشر، على أساس القيمة المكافئة أو المحددة على السواء، ورغم إمكانية تقييم تأثيرها على التدفقات التجارية بسهولة نسبياً، إلا أنه من الصعب مراقبة التكاليف والآثار التجارية للسياسات التجارية الأخرى مثل التدابير غير التعريفية. وعلى سبيل المثال، قد يؤدي تطبيق حد أقصى لمستوى مخلفات مبيدات الآفات على الواردات إلى زيادة التجارة أو تخفيضها أو رفض الشحنات، وذلك تبعاً لما إذا كانت الواردات تتوافق مع الأنظمة. وتعتبر تكاليف التجارة الأخرى، مثل تكاليف النقل والإدارة والمعاملات والتكاليف الناشئة عن حالات التأخير الحدودية صعبة المراقبة بطبيعتها أو لا تكفي البيانات المتاحة لإجراء القياس. وتؤدي المسافة واللغة المشتركة وتوافر المعلومات وتطبيق الأنظمة دوراً أيضاً في تحديد تكاليف التجارة.

ويمكن تقييم التكاليف القابلة للمراقبة مثل أسعار الشحن والتعريفات الجمركية بسهولة، ولكن من

المنخفضة والمتوسطة الدخل الحواجز التجارية أمام المصنوعات والمنتجات الصناعية الأخرى بهدف تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وتبقى التعريفات الجمركية الزراعية أعلى نسبياً، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ما يشير إلى معدل حماية أعلى نسبياً للقطاع وأثر سلبي محتمل أكبر على تأثير الميزة النسبية (انظر الإطار 4-1 حول الاقتصاد السياسي لحماية الأغذية والزراعة).

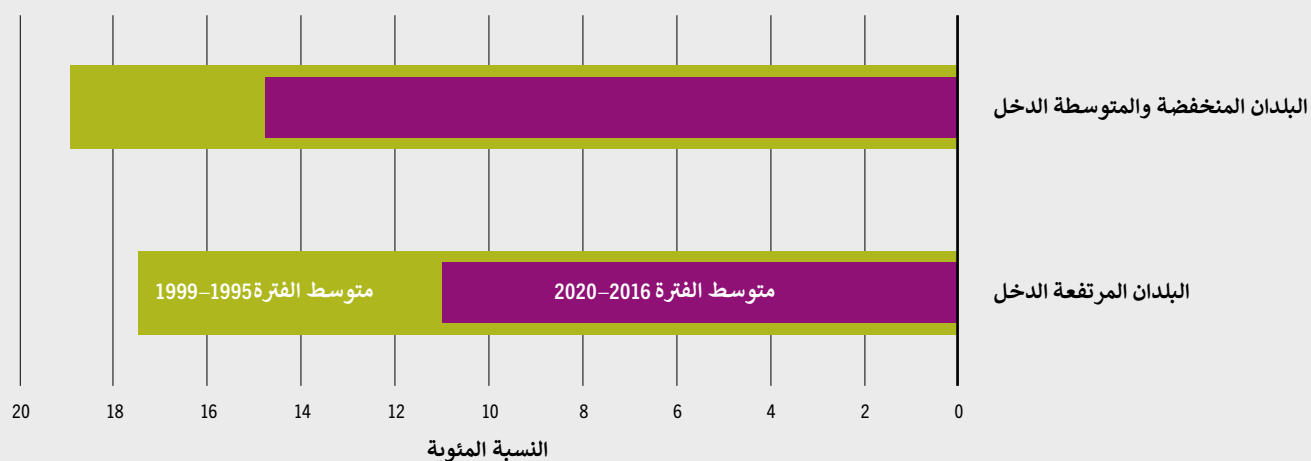
التدابير غير التعريفية

تُعتبر التدابير غير التعريفية أكثر انتشاراً في قطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى ويساهم ذلك في الارتفاع النسبي لتكاليف التجارة في قطاع الزراعة.¹⁰⁰ وتخضع تجارة المنتجات الغذائية والزراعية لأعلى نسبة من التدابير غير التعريفية، سواء أكان ذلك على مستوى الهامش المنحسر أو الواسع - أي على صعيد إجمالي قيمة التجارة وعدد

المنتجات المتداولة على التوالي. ويخضع حوالي 100 في المائة من الواردات الغذائية والزراعية لتدابير غير تعريفية مقارنة بمتوسط يعادل 40 في المائة لجميع القطاعات الأخرى. وتخضع المنتجات الغذائية والزراعية لقواعد تنظيمية صارمة، كما أنها تخضع لأكثر عدد من التدابير غير التعريفية لكل منتج. وفي المتوسط، يخضع المنتج الغذائي لثمانية تدابير غير تعريفية مختلفة مقارنة بأقل من اثنين في حالة منتجات سائر القطاعات الأخرى.¹⁰¹

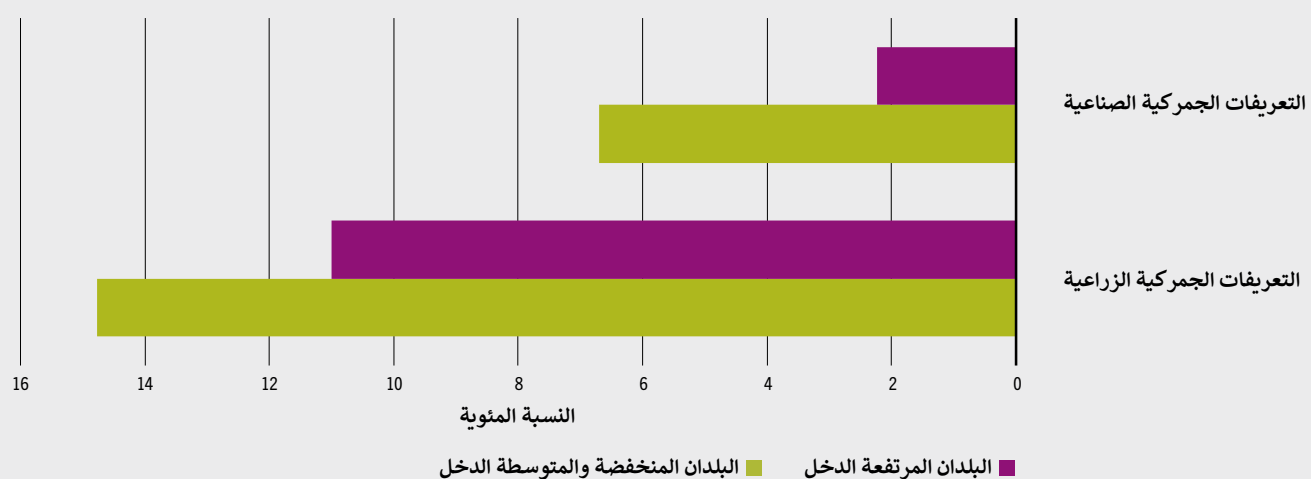
وتزيد التدابير غير التعريفية من كلفة التجارة، لا سيما إذا كان البلد المستورد يطبق أنظمة مختلفة عن تلك التي يطبقها البلد المصدر. وفي هذه الحالة، تواجه الجهات المصدرة تكاليف تجارية إضافية تتعلق بما يلي: تحديد المعلومات المتعلقة بالمتطلبات ذات الصلة في أسواق الاستيراد ومعالجتها؛ وتعديل عملية الإنتاج وفقاً لهذه المتطلبات؛ وإثبات استيفاء هذه المتطلبات.¹⁰² وتشير الأدلة الحديثة المستمدة من تحليل الأنظمة

الشكل 2-3 التعريفات الجمركية المطبقة في الزراعة، 1995-1999 و 2016-2020



ملاحظة: متوسط التعريفات الجمركية المطبقة بصورة فعلية. المصدر: استناداً إلى بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المستمدة من حل التجارة العالمية المتكامل.

الشكل 2-4 التعريفات الجمركية المطبقة في قطاعي الزراعة والتصنيع، متوسط الفترة 2016-2020



ملاحظة: متوسط التعريفات الجمركية المطبقة فعلياً. المصدر: استناداً إلى بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المستمدة من حل التجارة العالمية المتكامل.

في 110 بلدًا إلى أن تكاليف التجارة المرتبطة بالتدابير غير التعريفية يمكن أن ترفع أسعار استيراد المنتجات الزراعية بحوالي 15 في المائة بحسب القيمة المكافئة.¹⁰³ وهناك أيضًا تكاليف ضمنية مرتبطة بالتدابير غير التعريفية. ويجب على الشركات التي تقوم بالتصدير إلى أسواق ذات وجهات متنوعة وتواجه معايير مختلفة، مثل متطلبات التوسيم المختلفة، إنتاج إصدارات مختلفة من منتجاتها، الأمر الذي يكبدتها تكاليف كبيرة على صعيد الكفاءة ووفورات الحجم الضائعة.^{104، 105}

وتواجه البلدان المنخفضة الدخل تكاليف مرتبطة بالتدابير غير التعريفية أعلى بكثير من البلدان المرتفعة الدخل. وتنتشر التدابير غير التعريفية على نطاق واسع في مجالي الأغذية والزراعة، وتشكل المنتجات الغذائية والزراعية جزءًا كبيرًا من صادرات البلدان المنخفضة الدخل. ويجعل ضعف البنية التحتية الخاصة بالنقل والاتصالات وتدني مستوى القدرات التنظيمية والفنية كلفة الامتثال للمعايير أعلى في البلدان المنخفضة الدخل مقارنة بالاقصادات المتقدمة. وتشير التقديرات إلى أن التدابير غير التعريفية تؤدي في البلدان المنخفضة الدخل إلى إضافة 3 نقاط مئوية في معادل كلفة التجارة بحسب القيمة المكافئة مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل.¹⁰⁶

وفي حين أن الأحكام الخاصة بتدابير الصحة والصحة النباتية والحوافز التقنية أمام التجارة ترفع تكاليف التجارة، إلا أنها يمكن أن تعزز التجارة أيضًا عن طريق زيادة الطلب على المنتجات المستوردة. وفي مجال الأغذية والزراعة، يؤدي الامتثال لتدابير الصحة والصحة النباتية - التي تعتبر ضرورية لضمان صحة المستهلكين والحيوانات والنباتات وحماية البيئة - إلى زيادة ثقة المستهلك في المنتجات المستوردة.¹⁰⁷ وتعد المواءمة بين التدابير غير التعريفية عبر البلدان أمرًا هامًا لخفض تكاليفها وتعزيز التجارة. وغالبًا ما تتضمن اتفاقات التجارة الإقليمية أحكامًا تهدف إلى تعميق التعاون على مستوى التنظيم والمعايير من أجل تعزيز التجارة بين أعضائها (انظر الجزأين 3 و 4).^ف

تكاليف التجارة الأخرى

يركز جزء كبير من العمل التحليلي على التكاليف التي تلتقط الاحتكاكات في التجارة. وهي تشمل، بالإضافة إلى التكاليف المتعلقة بالتدابير غير التعريفية، التكاليف المباشرة مثل تكاليف الشحن

والتأمين والتكاليف غير المباشرة مثل التكاليف المتعلقة بإجراءات التصدير والاستيراد والرسوم القانونية والتنظيمية والنفقات المرتبطة باستخدام عملات ولغات مختلفة وحالات تأخير عند الحدود.¹⁰⁸ ونادرًا ما يتم قياس تكاليف التجارة هذه بصورة مباشرة، حيث لا يمكن ملاحظتها كتعريفات جمركية، وإنما يجري عادة تقديرها واستنتاجها من النماذج (انظر الإطار 2-3).^ص

ورغم التركيز على العولمة، إلا أن جزءًا كبيرًا من التجارة يحدث بين البلدان القريبة جغرافيًا من بعضها البعض (انظر الجزء 1). وتزيد المسافة المادية من تكاليف التجارة وتجعلها أرخص نسبيًا مع البلدان المجاورة. وتشير أبحاث تجريبية تناولت مجموعة واسعة من تأثيرات المسافة إلى أن زيادة المسافة بنسبة 10 في المائة في المتوسط تؤدي إلى انخفاض بنسبة 0.9 في المائة في التدفقات التجارية.¹⁰⁹ وتعتبر المسافة هامة، تمامًا كما دورها في تحديد تكاليف التجارة والتدفقات التجارية. ومع أن هذه العلاقة السلبية بين المسافة والتجارة تعتبر عاملًا مستمرًا، إلا أن تكاليف التجارة تتفاوت بشكل كبير بين السلع والبلدان على حد سواء.

وتميل تكاليف التجارة إلى أن تكون أعلى بكثير بالنسبة إلى الأغذية والزراعة مقارنة بالمنتجات الأخرى، مثل المصنوعات. وعلى سبيل المثال، تخضع التدفقات التجارية الثنائية بين كينيا وأوغندا - وهما من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تجمعها حدود مشتركة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - لكلفة تجارية تعادل 130 في المائة بحسب القيمة المكافئة للمنتجات الزراعية و 78 في المائة للمصنوعات.^ف وتمت ملاحظة اختلافات أيضًا في تكاليف التجارة بين المنتجات الزراعية والمصنوعات في البلدان المرتفعة الدخل. وعلى سبيل المثال، تعادل كلفة التجارة بحسب القيمة المكافئة في المنتجات الزراعية بين فرنسا وألمانيا - وهما عضوان متجاوران في الاتحاد الأوروبي - 65 في المائة، في حين تبلغ القيمة المقابلة بالنسبة إلى المصنوعات 31 في المائة.

ويمكن أن يؤدي ارتفاع هذه التكاليف التجارية إلى إعاقة التجارة الدولية، وليس من المستغرب أن تختلف كثافة التجارة بين الأغذية والزراعة والمصنوعات.

ص انظر على سبيل المثال، Novy, D. 2013. Gravity redux: Measuring international trade costs with panel data. *Economic Inquiry*, 51(1): 101-121.

ق تم تقدير تكاليف التجارة الثنائية من خلال قاعدة بيانات تكاليف التجارة المشتركة بين البنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ((<https://www.unescap.org/resources/escap-world-bank-trade-cost-database>) وهي تشير إلى آخر سنة متاحة. ويتم التعبير عن هذه التكاليف التجارية كمعادل بحسب القيمة المكافئة (نسبة مئوية للزيادة في سعر الاستيراد) وتأخذ في الاعتبار التكاليف المباشرة وغير المباشرة والضمنية باستثناء التعريفات الجمركية.

ف انظر على سبيل المثال، Devadason, E.S., Chandran, V.G.R. & Kalirajan, K. 2018. Harmonization of food trade standards and regulations in ASEAN: The case of Malaysia's food imports. *Agricultural Economics*, 49(1): 97-109.

كيفية اختيارها لشركائها التجاريين. ويمكن أن يلقي ذلك أيضًا مزيدًا من الضوء على القضايا المتعلقة بالتنمية الزراعية والتحول الهيكلي للاقتصاد.

ويُعدّ تقييم كيفية تغلب الميزة النسبية على الحواجز التي تفرضها السياسات التجارية والتكاليف وكيفية تشكيلها للتدفقات التجارية أمرًا معقدًا. وتساعد دراسة النمذجة الاقتصادية القياسية التي تم إجراؤها لأغراض هذا التقرير في شرح كيفية تحديد تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في سوق يشمل العديد من البلدان، وتقوم بالكشف عن تأثير الميزة النسبية، وتقدير تكاليف التجارة، وعرض جغرافيا التجارة.¹¹²

وبشكل محدد أكثر، تقدم دراسة النمذجة تقديرات للدوافع الرئيسية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية، وهي: (1) القدرة التنافسية لبلد ما التي تنعكس في ميزته المطلقة في الإنتاجية الزراعية لكل عامل معدلة بتكاليف المدخلات؛ (2) وتأثير الميزة النسبية الذي يظهر من خلال عدم تجانس التكنولوجيا والإنتاجية الزراعية لكل عامل عبر البلدان والأقاليم؛ (3) وتكاليف التجارة الثنائية التي تشمل، بالنسبة إلى كل زوج من البلدان، التكاليف المباشرة وغير المباشرة مثل التعريفات الجمركية، والتدابير غير التعريفية، وتكاليف النقل والتوثيق، وعوامل أخرى مثل اللغة المشتركة أو وجود حدود مشتركة أو المشاركة كأحد أطراف اتفاق تجارة إقليمي (انظر الإطار 4-2 مناقشة النموذج الاقتصادي القياسي).

القدرة التنافسية والميزة المطلقة

يمكن لبلد ما يتمتع بتكنولوجيا أفضل وموارد طبيعية وفيرة، مثل الأراضي والمياه، أن يكون أكثر إنتاجية وأن يتمتع بميزة مطلقة. ويحدد ذلك، إلى جانب تكاليف المدخلات، قدرته التنافسية. ويعني ارتفاع الإنتاجية لكل عامل وانخفاض تكاليف المدخلات أنه بإمكان ذلك البلد أن يكون أكثر قدرة

ويسبب انخفاض نسب القيمة إلى الوزن في المنتجات الغذائية والزراعية ارتفاعًا في تكاليف التجارة بالمقارنة مع المصنوعات. ويتطلب نقل كمية من القمح بقيمة 1 000 دولار أمريكي قدرًا أكبر من الوقود والتستيف مقارنة بشحن هواتف محمولة بقيمة 1 000 دولار أمريكي، وبالتالي تعتبر الزيادة في سعر استيراد القمح نتيجة تكاليف الشحن أعلى بكثير من تكاليف الشحن الخاصة بالهواتف المحمولة.

وهناك أيضًا تكاليف ضمنية يصعب قياسها. وبالنسبة إلى المنتجات الزراعية القابلة للتلف، يمكن لحالات التأخير عند الحدود أن تكون مكلفة بشكل خاص. وتشير التقديرات في المتوسط إلى أن تأخيرًا ليوم واحد عند الحدود يعادل بالنسبة إلى الأغذية والمشروبات نسبة 3.1 في المائة من كلفة التجارة بحسب القيمة المكافئة، وذلك مقارنة بنسبة 2 في المائة بالنسبة إلى السلع الاستهلاكية والرأسمالية.¹¹⁰ ووجدت دراسة أخرى أن تكاليف الواردات المرتبطة بالتأخير بالنسبة إلى الزراعة في البلدان المنخفضة الدخل يمكن أن تصل إلى 400 في المائة من معادل القيمة المكافئة مقارنة مع نسبة 30 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل.¹¹¹

وبشكل عام، يؤدي تدني مستوى البنية التحتية وضعف المؤسسات وإخفاقات السوق إلى ارتفاع تكاليف التجارة في العديد من البلدان المنخفضة الدخل. وعلى سبيل المثال، يتسبب ضعف تطوير شبكة النقل بارتفاع تكاليف النقل، في حين أنه يمكن لانخفاض القدرة الإدارية وعدم تناظر المعلومات أن يؤدي إلى تكاليف كبيرة تتعلق بحالات التأخير عند الحدود. ويمكن أن يكون الفارق في تكاليف التجارة بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل كبيرًا. ولا تميل تكاليف التجارة إلى أن تكون أعلى بالنسبة إلى الأغذية والزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى فحسب، بل إن البلدان المنخفضة الدخل تواجه تكاليف تجارة منتجات زراعية أعلى مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل أيضًا. ■

تحليل تأثير الميزة النسبية وتكاليف التجارة

يساعد تحليل التفاعل بين الميزة النسبية والسياسات التجارية وتكاليف التجارة في محاولة حل «الأحجية» المتعلقة بما يُفقد في تجارة المنتجات الغذائية والزراعية. لماذا تعتبر كثافة التجارة في المصنوعات أعلى منها في الزراعة؟ ولماذا لا تنخرط البلدان المنخفضة الدخل في تجارة المنتجات الغذائية والزراعية مثل الاقتصادات المرتفعة الدخل؟ ويمكن أن تساعد الإجابة عن هذه الأسئلة في تفسير سبب ممارسة بعض الأقاليم التجارة أكثر من غيرها وتوضيح

ر تستند الدراسة إلى إطار النمذجة الذي أعده Eaton, J. & Kortum, S. 2002. Technology, Geography, and Trade. *Econometrica*, 70(5): 1741-79. وطور Eaton و Kortum نموذجًا يمكن تتبعه لتوسيع الميزة النسبية الريكاردية التقليدية التي اعتمدت على بلدين وسلعتين مقابل العديد من البلدان والعديد من السلع. وتم إجراء محاولات سابقة لتعميم إطار عمل الميزة النسبية من قبل Dornbusch, R. و Fischer, S. Samuelson, P.A. 1977. Comparative advantage, trade, and payments in a Ricardian model with a continuum of goods. *American Economic Review*, 67(5): 823-839. ومن قبل Wilson, C.A. 1980. On the general structure of Ricardian models with a continuum of goods: Applications to growth, tariff theory, and technical change. *Econometrica*, 48(7): 1675-1702. Xu, K. 2015. Why are agricultural goods not traded more intensively: High trade costs or low productivity variation? *The World Economy*, 38(11): 1722-1743. Heerman, K.E. 2020. Technology, ecology and agricultural trade. *Journal of International Economics*, 123: 103280.

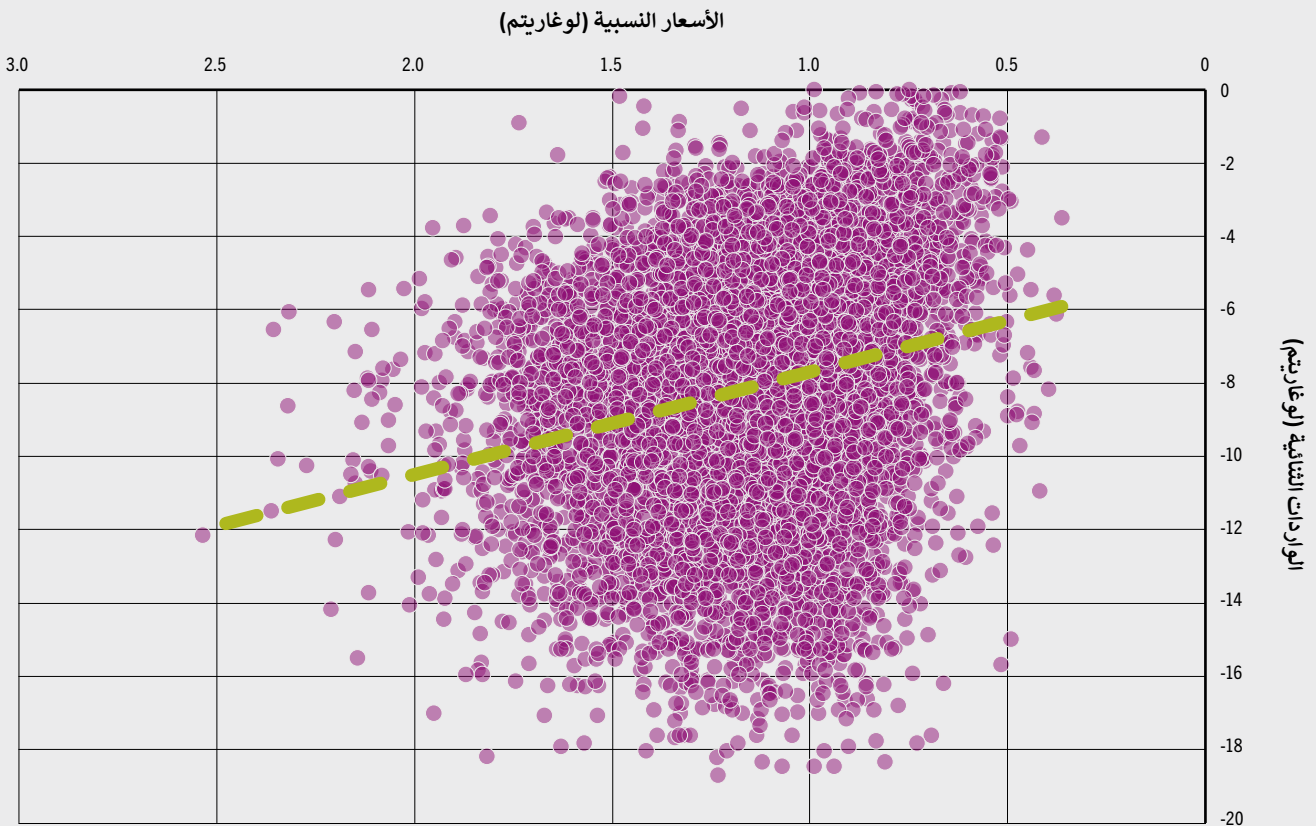
الإطار 2-4 نماذج الجاذبية الهيكلية والمحركات الأساسية للتجارة

تستند النماذج الاقتصادية القياسية إلى النظرية الاقتصادية وتعتمد على الاستدلال الإحصائي المطبق على البيانات المتاحة. وشكل نموذج الجاذبية العمود الفقري لتحليلات التجارة التجريبية منذ بداية ستينات القرن الماضي.¹⁴⁰ وهو يقوم في شكله الأساسي على الفكرة القائلة بأن تدفقات التجارة الثنائية تتناسب مع الكتلة الاقتصادية للبلدان (عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي) وترتبط عكسيًا بالمسافة (التي تعتبر مؤشرًا بديلًا للحواجز التجارية)، تمامًا مثل قانون نيوتن للجاذبية الكونية الذي تم اشتقاق اسم النموذج منه. وتحدد نماذج الجاذبية الهيكلية الحديثة تأثيرات المحركات الأساسية للتجارة. ويعتمد حدس نماذج الجاذبية الهيكلية على مدى قدرة

البلدان التي تتمتع بإنتاجية أعلى نسبيًا وبتكاليف مدخلات منخفضة على التغلب على تكاليف التجارة والقيام بتصدير منتجاتها. ويصوّر النموذج العلاقة بين التدفقات التجارية الثنائية والأسعار النسبية والمؤشرات البديلة لكلفة التجارة لكل زوج من الشركاء التجاريين ويقوم بتقدير مجموعة من المؤشرات التي تساعد في الكشف عن الدوافع الأساسية للتجارة. وتتمثل هذه الدوافع في ما يلي:

القدرة التنافسية والميزة المطلقة: تعكس القدرة التنافسية في السوق العالمية، بالنسبة إلى كل بلد، إنتاجيته لكل عامل - والتي تشكل ميزته المطلقة - معدلة بتكاليف المدخلات. ويعتبر البلد الأكثر قدرة على

الشكل 5-2 التدفقات التجارية الثنائية والأسعار النسبية



المصدر: Kozłowska, M.K., Rapsomanikis, G. & Zimmermann, A. 2022. Comparative advantage and trade costs in a Ricardian model of global food and agricultural trade. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة. ملاحظة: يتم احتساب الواردات الثنائية على أنها حصة الاستيراد بعد المعايير، وهي حصة المصدرة في سوق الجهة المستوردة، مقارنة بحصة الجهة المصدرة في السوق المحلية. وتشير القيمة الأعلى لحصة الاستيراد بعد المعايير إلى زيادة كثافة التجارة بين الجهتين المصدرة والمستوردة. وتوضح الأسعار النسبية مستويات الأسعار في البلد المستورد إذا قرر استيراد المتطلبات الغذائية والزراعية كافة من جهة مصدرة معينة، وذلك بالنسبة إلى مستوى السعر المحلي الفعلي للجهة المستوردة.

الإطار 2-4 (يتبع)

في السوق العالمية. ويمكن لتكاليف التجارة أيضًا أن تقلل جزئيًا من تأثير الميزة النسبية. وفي النموذج، يتم تقدير تكاليف التجارة لكل زوج من الشركاء التجاريين باستخدام مستويات الأسعار. وكلما ارتفعت تكاليف التجارة، كلما زاد تأثير الميزة النسبية (وكلما زادت اختلافات الأسعار) الضرورية لجعل التجارة ممكنة. ويمكن أيضًا تقدير مؤشر الانفتاح على التجارة لكل بلد بناءً على موقعه ومتوسط مستوى الأسعار فيه.

ويدعم التحليل الاقتصادي القياسي المستند إلى بيانات الفترة 2017-2018 حول تدفقات التجارة الثنائية بين 112 بلدًا في العالم و321 منتجًا غذائيًا وزراعيًا، المفهوم البديهي المذكور أعلاه. وعلى سبيل المثال، يوضح الشكل 2-5 العلاقة بين الواردات الثنائية والأسعار النسبية بين الشركاء التجاريين. وتقيس الأسعار النسبية بين الشركاء التجاريين قدرتهم التنافسية النسبية، ولكن نظرًا لتوزع مواقع البلدان عبر الفضاء الجغرافي، فإنها تعكس أيضًا تكاليف التجارة المترتبة على المسافة والعوامل الأخرى. وكلما ارتفع السعر النسبي بين الجهة المصدرة والمستوردة، كلما انخفض تدفق التجارة الثنائية، وذلك إما لأن الجهة المصدرة غير قادرة على المنافسة أو لأنها تواجه تكاليف تجارية أعلى.

المنافسة مصدرًا أرخص للمنتجات الغذائية والزراعية ويمكنه التغلب بشكل أفضل على تكاليف التجارة.

الميزة النسبية: في إطار النمذجة، تنعكس الميزة النسبية من خلال عدم التجانس المقدّر أو التباين في المستويات النسبية للإنتاجية الزراعية لكل عامل عبر البلدان. وعندما تكون مستويات الإنتاجية لكل عامل متشابهة بين البلدان، تكون الفروق في الأسعار ضئيلة وإمكانية الربح من التجارة محدودة، ذلك أن كلفة فرصة الإنتاج على المستوى المحلي قد لا تختلف عن الأماكن الأخرى. ولا يوجد، نتيجة لذلك، حافز للتجارة. وبعبارة أخرى، يمكن للتجارة بالنسبة إلى بلد ما أن توسع مجموعة مستويات الإنتاجية، وبالتالي الأسعار، التي توفرها البلدان الأخرى، وفي حال لم تكن الأسعار مختلفة عبر البلدان، فإن التدفقات التجارية لن تكون كبيرة. وبالتالي، كلما زاد التباين في الإنتاجية النسبية لكل عامل والأسعار عبر البلدان، كلما أصبح تأثير الميزة النسبية أقوى وزاد حجم التجارة. وفي إطار النمذجة، يمكن قياس تأثير الميزة النسبية على المستويين العالمي والإقليمي.

تكاليف التجارة والانفتاح: يمكن أن تؤدي تكاليف التجارة بالنسبة إلى كل بلد إلى تآكل قدرته التنافسية

ويُعتبر دور الثروات الطبيعية والجغرافيا في تحديد معالم الإنتاجية والقدرة التنافسية واضحًا أيضًا. وتبيّن أن بلدانًا مرتفعة الدخل، مثل فنلندا والنرويج، مع مناطق واسعة تقع في شمال الدائرة القطبية الشمالية، أقل قدرة على المنافسة في سوق المنتجات الغذائية والزراعية في العالم. وتُعد الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل أنتيغوا وبربودا وفانواتو، أقل قدرة على المنافسة أيضًا بسبب ندرة الموارد الطبيعية فيها. وتُعتبر البلدان النامية غير الساحلية، حيث يحول الموقع الجغرافي دون الاندماج في السوق العالمية، من ضمن أقل البلدان تنافسية أيضًا.

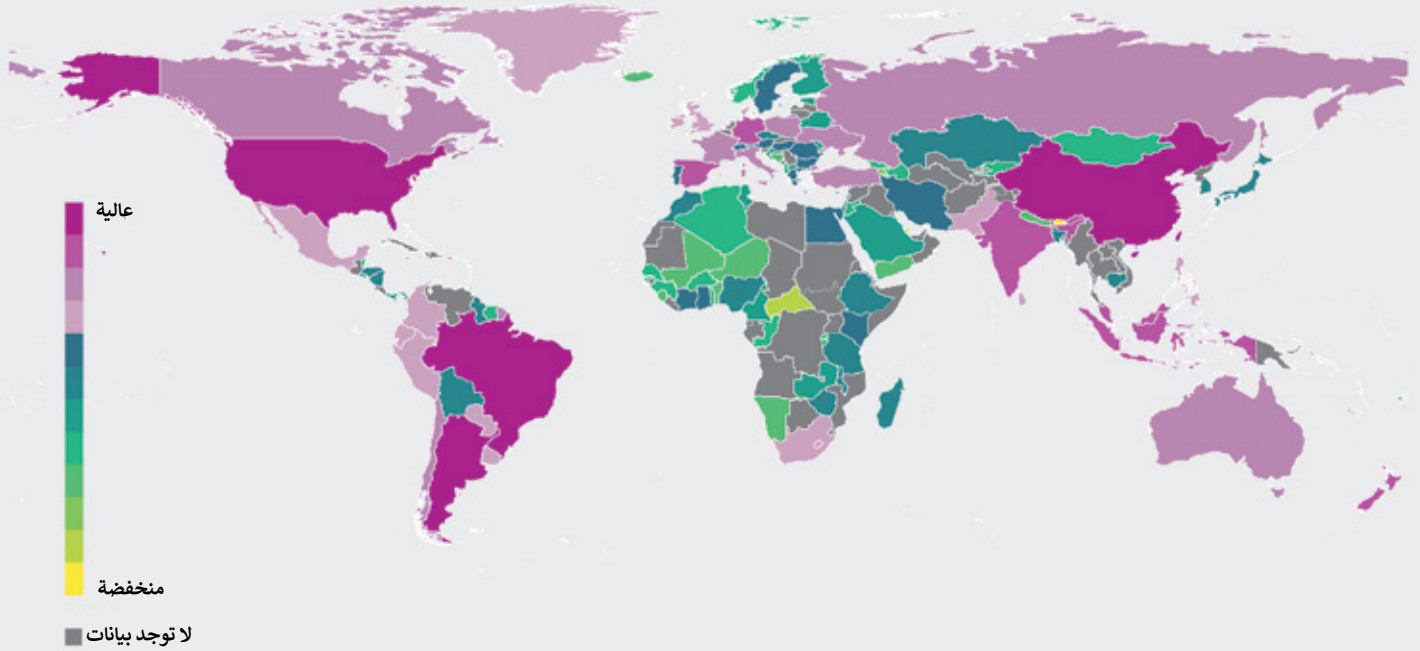
وقد تكون النتيجة الالفة والتي تربط الجغرافيا بالتجارة هي أن البلدان غير الساحلية تعتبر من بين أقل الجهات التي تقوم بالتجارة قدرة على المنافسة في المنتجات الغذائية والزراعية في ثلاثة أقاليم في العالم. ويبدو أن جمهورية أفريقيا الوسطى هي الأقل قدرة على المنافسة في أفريقيا؛ في حين تشمل البلدان الأقل قدرة على المنافسة في آسيا أرمينيا وبوتان ومنغوليا ونيبال؛ وفي أوروبا، البوسنة والهرسك.

على المنافسة في سوق المنتجات الغذائية والزراعية في العالم (انظر الشكل 2-6).

وتشير التقديرات إلى أن البلدان المرتفعة الدخل، مثل كندا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، من ضمن أكثر البلدان قدرة على المنافسة في سوق المنتجات الغذائية والزراعية في العالم. وتشير التقديرات إلى أن الاقتصادات الناشئة، مثل الأرجنتين والبرازيل والصين والهند وبنغلاديش وماليزيا والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا، أكثر قدرة على المنافسة أيضًا. أما البلدان الأقل قدرة على المنافسة، فهي عادة من البلدان المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، مثل كابو فيردى وغامبيا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبنغلاديش وميانمار في آسيا، على سبيل المثال.

وتؤكد هذه النتائج أهمية التكنولوجيا والإنتاجية الزراعية لكل عامل في تحديد القدرة التنافسية. وتعتبر البلدان المنخفضة الدخل التي تتصف بتدني معدلات الإنتاجية الزراعية وارتفاع تكاليف المعاملات التي تثبط تبني التكنولوجيا فيها، في المتوسط، من ضمن أقل البلدان تنافسية في السوق العالمية.

الشكل 2-6 القدرة التنافسية للبلدان في السوق العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية، 2018



ملاحظة: يعتبر مؤشر القدرة التنافسية تقديرًا اقتصاديًا قياسيًا. ويُعدّ البلد الأكثر قدرة على المنافسة مصدرًا أرخص للمنتجات الغذائية والزراعية. المصدر: Kozłowska, M.K., Rapsomanikis, G. & Zimmermann, A. 2022. Comparative advantage and trade costs in a Ricardian model of global food and agricultural trade. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة. مطابق للخريطة رقم Rev.19 4170 للأمم المتحدة (أكتوبر/تشرين الأول 2020).

وتسلط نتائج عملية النمذجة الاقتصادية القياسية التي أُجريت لأغراض هذا التقرير الضوء على دور الميزة النسبية في تحديد التدفقات التجارية. وبالنسبة إلى سوق المنتجات الغذائية والزراعية في العالم، حيث تتنافس جميع البلدان، بلغ التباين في الإنتاجية الزراعية النسبية لكل عامل، والمقدر على أنه انحراف معياري نسبي، 18.3 في المائة (الجدول 2-2).^ش وهو يعتبر أعلى من الانحراف المعياري البالغ 15 في المائة والمقدر لجزء كبير من تجارة المصنوعات العالمية، مما يشير إلى أن تأثير الميزة النسبية في الأغذية والزراعة أكبر منه في القطاعات غير الزراعية. لكن رغم التأثير الأقوى للميزة النسبية في الأغذية والزراعة مقارنة بالمصنوعات، إلا أن كثافة التجارة في الأغذية والزراعة أقل.^ت

ش إن الانحراف المعياري عبارة عن إحصائية تقيس تشتت مجموعة البيانات بالنسبة إلى متوسطها. ويعني انخفاض الانحراف المعياري تجمع البيانات حول المتوسط، فيما يشير ارتفاع الانحراف المعياري إلى توزيع البيانات على نطاق أوسع.

ت تم أخذ الانحراف المعياري للمصنوعات من Eaton, J. & Kortum, S. 2002. Technology, Geography, and Trade. *Econometrica*, 70(5): 1741-79. ويوجد عدد قليل جدًا من الدراسات التي تقدّر تأثير الميزة النسبية في التجارة. وأُجريت مقارنات بين

ورغم التحسينات التي طرأت على قطاع النقل، تتخلف البلدان غير الساحلية عن البلدان البحرية المجاورة على صعيد النمو الاقتصادي والتجارة. وبالنسبة للأغذية والزراعة، قد يعكس ذلك معدلات منخفضة لنقل المعرفة والتكنولوجيا. وفي حين أنه يمكن عزو ذلك إلى بُعد البلدان غير الساحلية عن الساحل وتكاليف النقل ذات الصلة، إلا أن بعض الباحثين يرون أن اعتماد البلدان غير الساحلية على البنية التحتية لجيرانها وعلى ممارساتها الإدارية يعتبر من العوامل الهامة أيضًا.¹¹³

الميزة النسبية

في حين تقوم الإنتاجية الزراعية لكل عامل وتكاليف المدخلات بتحديد القدرة التنافسية والميزة المطلقة اللتين تعكسان حالة التكنولوجيا والموارد المتوفرة في كل بلد، إلا أن تباين الإنتاجية الزراعية لكل عامل عبر البلدان هو الذي يكشف عن تأثير الميزة النسبية. فكلما زاد التباين في الإنتاجية عبر البلدان، كلما أصبح تأثير الميزة النسبية أقوى وزاد حجم التجارة.

الجدول 2-2 قوة الميزة النسبية في أسواق المنتجات الغذائية والزراعية

الإقليم	الانحراف المعياري المقدر للإنتاجية لكل عامل النسبة المئوية
أوروبا	22.5
آسيا	18.7
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	15.0
أمريكا اللاتينية والكاريبي	19.9
العالم	18.3

ملاحظة: يعتبر الانحراف المعياري للإنتاجية الزراعية لكل عامل تقديرًا اقتصاديًا قياسيًا.

المصدر: Kozłowska, M.K., Rapsomanikis, G. & Zimmermann, A. 2022. Comparative advantage and trade costs in a Ricardian model of global food and agricultural trade. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

وتتوافق هذه النتائج الخاصة بتأثير الميزة النسبية ضمن الأقاليم مع النتائج المتعلقة بمجموعات التجارة الإقليمية التي جرت مناقشتها في الجزء 1، والتي أشارت إلى تسجيل زيادة نسبية في التجارة بين البلدان الواقعة في نفس الإقليم باستثناء أفريقيا (انظر أيضًا الشكل 10-1).

تكاليف التجارة والانفتاح

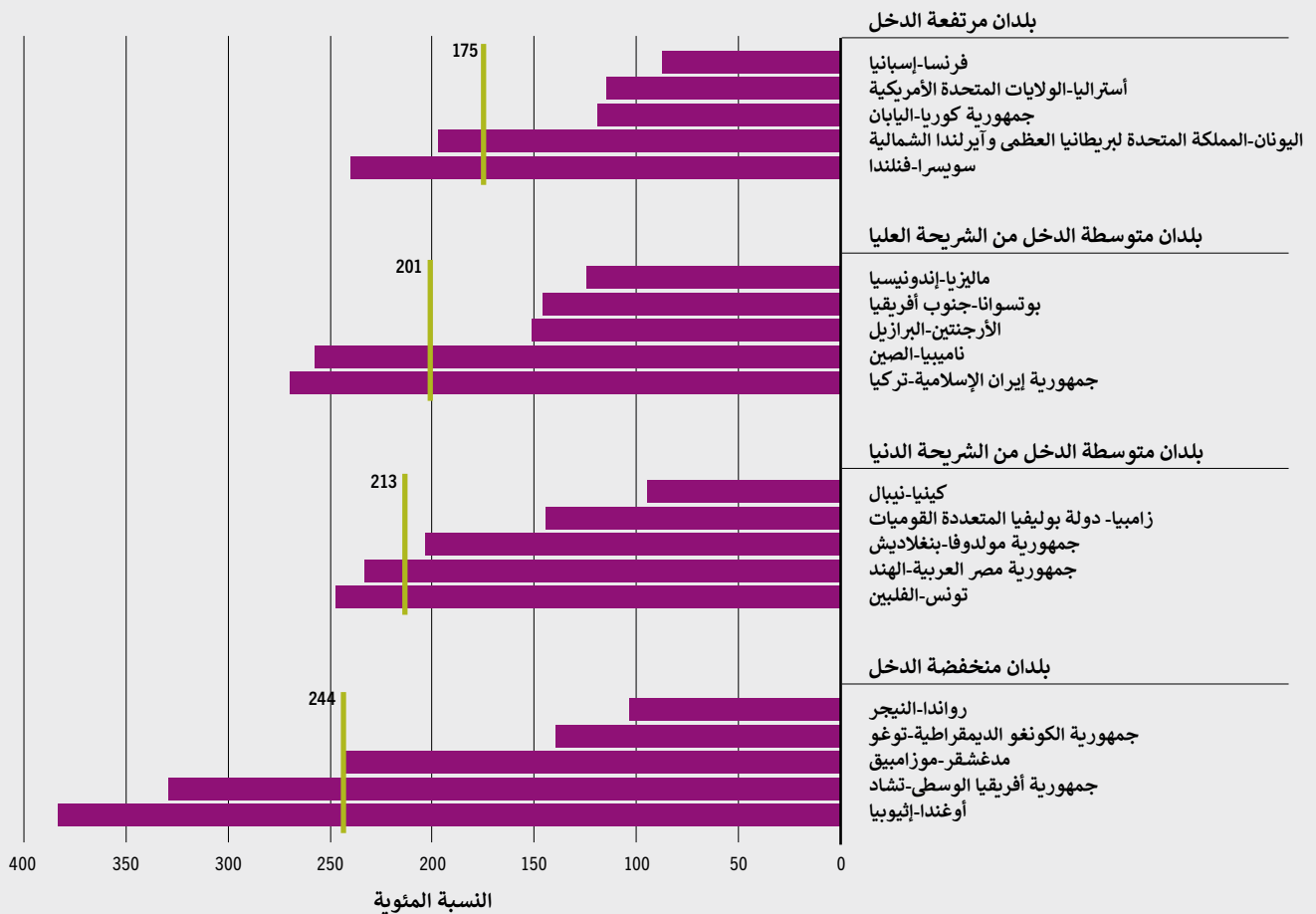
تضاف تقديرات تكاليف تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، إلى جانب القدرة التنافسية والميزة النسبية، إلى تحليل الدوافع الأساسية للتجارة. وتشير نتائج عملية الاقتصاد القياسي إلى الدور الهام للمسافة: ففي ظل تساوي العوامل الأخرى التي تزيد من تكاليف التجارة، تواجه التجارة بين البلدان التي يفصل بينها أكثر من 6 000 ميل حاجزًا تجاريًا أعلى بنسبة 100 في المائة من الحاجز القائم بين البلدان التي تجمعها حدود مشتركة أو الواقعة على مقربة من بعضها البعض (يفصلها ما لا يزيد عن 375 ميلًا).

ولا يزال دور المسافة الجغرافية في زيادة تكاليف تجارة المنتجات الغذائية والزراعية هامًا رغم التحسينات في تكنولوجيا النقل واعتماد التكنولوجيا الرقمية التي تسمح للتجار حول العالم بالحصول على معلومات معززة عن المنتجات. ولم تؤد الرقمنة إلى «القضاء على المسافة»؛ غير أنه توجد بعض الأدلة على تأثيرها على تجارة البضائع. واستنادًا إلى المعلومات المتاحة عبر شبكة الإنترنت وخارجها على حد سواء، تشير إحدى الدراسات إلى أنه رغم انخفاض التدفقات التجارية مع المسافة، إلا أن المسافة قد تعتبر أقل أهمية عبر الإنترنت.^{114، 115}

وتوجد اختلافات ملحوظة في تأثير الميزة النسبية عبر الأقاليم. وعلى سبيل المثال، يبلغ الانحراف المعياري المقدر للإنتاجية الزراعية لكل عامل في أوروبا 22.5 في المائة. ويشير ذلك إلى أن الميزة النسبية تمارس تأثيرًا قويًا على التجارة داخل الإقليم. وتعتبر قوة الميزة النسبية في آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أقل نسبيًا. وتبلغ التقديرات الخاصة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 15 في المائة، ويدل ذلك على أن تباين مستويات الإنتاجية الزراعية لكل عامل عبر بلدان الإقليم منخفض نسبيًا، مما يشير إلى ضعف تأثير الميزة النسبية في تشكيل التدفقات التجارية داخل الإقليم بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولا يقتصر الأمر على تدني مستوى الميزة المطلقة لبلدان الإقليم مما يعكس انخفاض الإنتاجية لكل عامل (انظر الشكل 6-2)، وإنما يعتبر تباين مستويات هذه الإنتاجية قليلًا أيضًا. ويؤدي ذلك إلى تقليص دور الميزة النسبية في تحديد معالم التجارة داخل الإقليم، كما أنه يوفر، في المتوسط، القليل من الحوافز لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للتجارة مع بعضها البعض.

تقديرات الانحراف المعياري من خلال دراسات مختلفة ولقطاعات مختلفة من الاقتصاد لأغراض إرشادية فقط. ويعود السبب في ذلك إلى إجراء دراسات مختلفة في أوقات مختلفة، وتغطيتها في تحليلها لمجموعات مختلفة من البلدان واستخدام بيانات مختلفة. وعلى سبيل المثال، جرى تقدير الانحراف المعياري في تجارة السلع (بما في ذلك المنتجات الغذائية) بنسبة 31 في المائة (من قبل Simonovska, I. & Waugh, M.E. 2014. The elasticity of trade: Estimates and evidence. Journal of international Economics, 92(1): 34-50)، وبنسبة 23 في المائة (من قبل Waugh, M.E. 2010. International trade and income differences. American Economic Review, 100(5): 2093-2124). وتعتبر النتائج في قطاع الزراعة أقل شيوعًا. وبالنسبة إلى عينة تشمل 10 بلدان كبيرة، تم تقدير الانحراف المعياري للزراعة بنسبة 31 في المائة، وهو أعلى من تقدير المصنوعات البالغ 28 في المائة (Tombe, T. 2015. The missing food problem: Trade, agriculture, and international productivity differences. American Economic Journal: Macroeconomics, 7(3): 226-58).

الشكل 2-7 تكاليف التجارة الثنائية وفقاً لتصنيف البلدان حسب مستوى الدخل، وشركاء تجاريون مختارون ومتوسط التكاليف لكل مجموعة تصنيف للبلدان حسب مستوى الدخل (معادلة حسب القيمة المكافئة)، 2017



■ تكاليف التجارة الثنائية ■ متوسط تكاليف التجارة الثنائية حسب تصنيف مستوى دخل البلدان

ملاحظة: ترد تكاليف التجارة وفقاً للتقديرات، وتشير إلى تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، ويتم التعبير عنها حسب معادل القيمة المكافئة لمؤشر الأسعار في بلد المقصد (الجهة المستوردة - الأولى في بطاقة التوسيم القطري المزدوج). وهي تشير إلى الكلفة المرتبطة بشراء المنتجات الغذائية والزراعية كافة من مصدر معين (الجهة المصدرة - الثانية في بطاقة التوسيم القطري المزدوج).

المصدر: Kozłowska, M.K., Rapsomanikis, G. & Zimmermann, A. 2022. Comparative advantage and trade costs in a Ricardian model of global food and agricultural trade. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

- لكلفة تجارية تبلغ نسبة 383 في المائة بحسب القيمة المكافئة. وتعكس هذه التقديرات تكاليف التجارة كافة، بما في ذلك التعريفات الجمركية والتكاليف الناشئة عن التدابير غير التعريفية والتكاليف الأخرى، مثل النقل أو التأخير عند الحدود. وهي تأخذ في الاعتبار أيضاً المسافة، والاختلافات في المؤسسات التي تنظم التجارة،

وتُعتبر تكاليف التجارة الثنائية بالمنتجات الغذائية والزراعية كبيرة (الشكل 2-7). وعلى سبيل المثال، تبلغ كلفة التجارة بحسب القيمة المكافئة لاستيراد الأغذية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أستراليا - وهما بلدان مرتفعتا الدخل يقعان في إقليمين مختلفين - 115 في المائة. وتخفض واردات أوغندا من إثيوبيا - وهما بلدان منخفضتا الدخل ومتجاوران

للجزر الصغيرة، مثل جزر المالديف وسانت كيتس ونيفيس، وانخفاض ارتباطها تعزز التجارة لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية. ولدى هذه البلدان موارد طبيعية محدودة لإنتاج ما يكفي من المنتجات الغذائية والزراعية، ومع ذلك فهي مفتوحة للتجارة وتستغل ميزتها النسبية في مجال مصادير الأسماك والسياحة من أجل تمويل الواردات الغذائية. وتبين أن العديد من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تعتبر من بين أقل البلدان انفتاحًا.^٥

تجميع أجزاء أحجية تجارة المنتجات الغذائية والزراعية

تحدد الميزة النسبية وتكاليف التجارة التدفقات التجارية عبر البلدان. ومع أن تأثير الميزة النسبية يعتبر أقوى في مجال الأغذية والزراعة (انظر الجدول 1-2)، إلا أنه لا يتم تداول المنتجات الغذائية والزراعية بشكل مكثف مثل المصنوعات. وتُعد التعريفات الجمركية أعلى نسبيًا بالنسبة إلى الأغذية والزراعة، ولكنها تشكل جزءًا صغيرًا من إجمالي تكاليف التجارة التي تعتبر مرتفعة وتضعف مجتمعة دور الميزة النسبية في القطاع (انظر الشكل 2-4). ويشير التحليل إلى أن تكاليف التجارة في قطاع الزراعة غالبًا ما تكون ضعف تكاليف تجارة المصنوعات. ويؤدي انخفاض نسبة القيمة إلى الوزن بالإضافة إلى قابلية المنتجات الغذائية والزراعية للتلف إلى ارتفاع تكاليف التجارة. وتعتبر التكاليف المتعلقة بالامثال للتدابير غير التعريفية، مثل المعايير، أعلى في قطاع الأغذية والزراعة أيضًا. ويترتب على الدور الهام لتكاليف التجارة في إعاقة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية انعكاسات كبيرة على السياسات وينبغي بذل الجهود لاستهداف تدابير للحد منها (انظر النقاش حول تيسير التجارة في الجزء 4).

وتشكل تكاليف التجارة جزءًا هامًا مفقودًا من أحجية تجارة المنتجات الغذائية والزراعية. ومع أن البلدان المنخفضة الدخل تتصف بتدني مستوى الإنتاجية الزراعية لكل عامل وانخفاض القدرة التنافسية في السوق العالمية مقارنة بالبلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل (انظر الشكل 2-2 والشكل 2-6)، إلا أنها تعتبر في المتوسط أقل انفتاحًا على التجارة ويتم تغطية جزء كبير من استهلاكها بواسطة أغذية منتجة محليًا (الشكل 2-10). وتستورد البلدان المنخفضة الدخل حوالي 14 في المائة من استهلاكها

وكفاءة إجراءات التصدير والاستيراد بين الحدود أو ما إذا كانت الجهات الشريكة في التجارة هي من الجهات الموقعة على اتفاق تجاري واحد.

ورغم تعدد العوامل التي تزيد تكاليف التجارة، إلا أن التقديرات تكشف أن تكاليف التجارة تتناقص مع ارتفاع مستوى التنمية عند قياسه على أساس مستوى دخل الفرد. وعلى سبيل المثال، تخضع تجارة المنتجات الغذائية والزراعية بين البلدان المرتفعة الدخل كافة في جميع أنحاء العالم، في المتوسط، لما يعادل 175 في المائة من كلفة التجارة حسب معادل القيمة المكافئة. ويعتبر متوسط تكاليف التجارة بين جميع البلدان المنخفضة الدخل أعلى بحوالي 1.4 مرة، أي ما يعادل 244 في المائة حسب معادل القيمة المكافئة. وتُعد الاختلافات في البنية التحتية للنقل وكفاءة المؤسسات التنظيمية بين البلدان المرتفعة والمنخفضة الدخل، من بين عوامل أخرى، مسؤولة عن الاختلافات الكبيرة في متوسط تكاليف التجارة.

وعلى صعيد التجارة داخل الأقاليم، تُقدّر تكاليف تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحوالي 237 في المائة من معادل القيمة المكافئة في المتوسط، وذلك مقارنة بنسبة 152 في المائة قياسًا إلى أوروبا (الشكل 2-8). وفي الواقع، تواجه البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى أعلى قدر من التكاليف عندما تربطها علاقات تجارية في ما بينها وضمن الإقليم. وتخضع التجارة داخل الإقليم في آسيا وأوقيانيا - وهو إقليم تتوزع فيه العديد من البلدان على منطقة جغرافية شاسعة - لمتوسط قدره 202 في المائة من معادل تكاليف التجارة بحسب القيمة المكافئة.

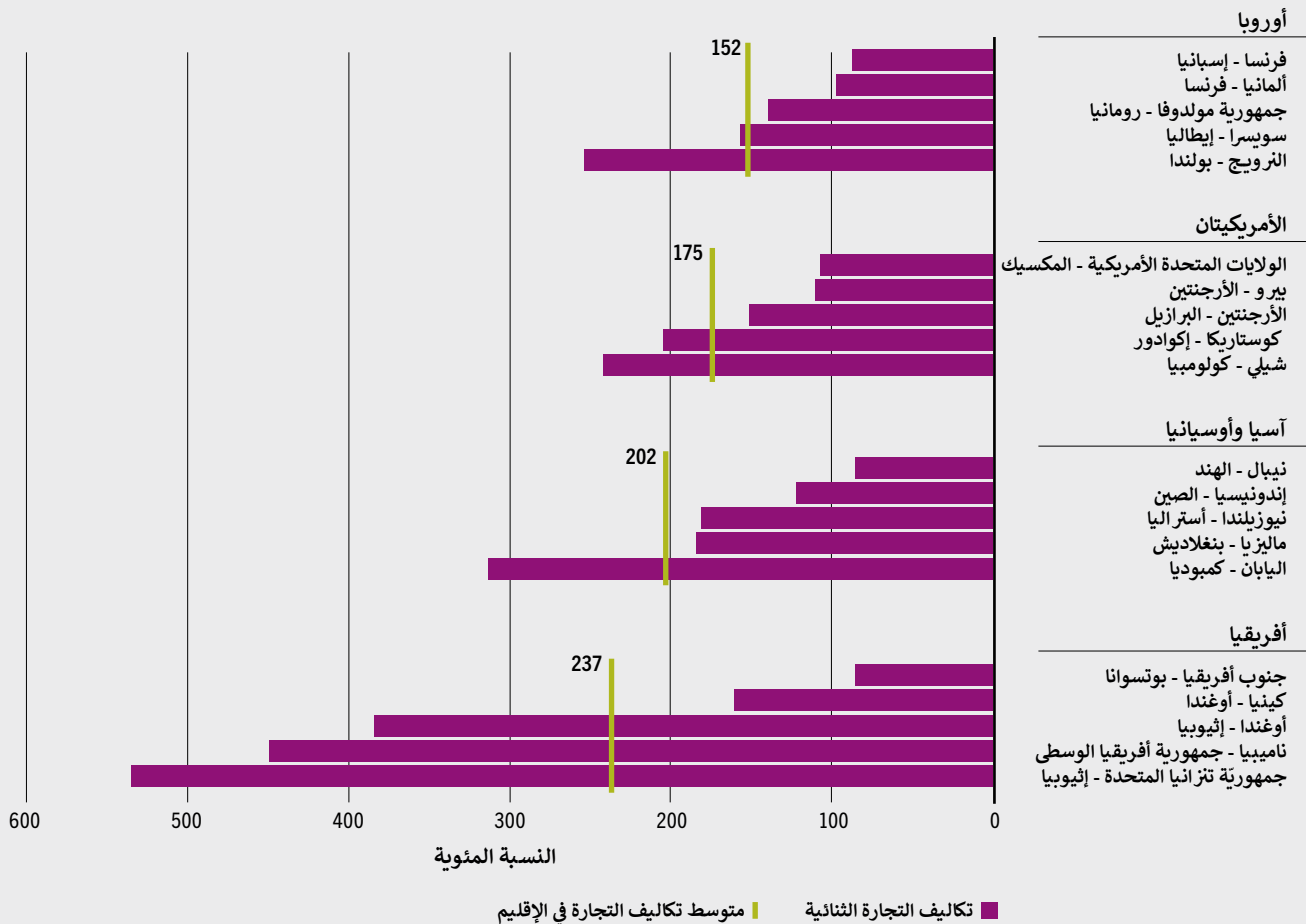
ويُعد الانفتاح على التجارة هامًا للنمو الاقتصادي. وتيسر التجارة انتشار التكنولوجيا والمعرفة عبر البلدان، مما يحسن الإنتاجية ويعزز النمو (انظر الإطار 2-5). ويعتمد الانفتاح على التجارة على موقع البلد والحوافز الجغرافية التي تواجهه، بالإضافة إلى متوسط مستوى أسعاره بالنسبة إلى متوسط مستوى أسعار شركائه التجاريين، الأمر الذي يعكس السياسات التجارية أيضًا.

وتميل البلدان المرتفعة الدخل في المتوسط إلى أن تكون أكثر البلدان انفتاحًا على التجارة (الشكل 2-9). وعلى سبيل المثال، يجعل موقع ألمانيا ومستوى أسعارها منها سوقًا جذابة للشركاء التجاريين للتصدير إليها، لا سيما أعضاء الاتحاد الأوروبي. ورغم البعد الجغرافي النسبي لنرويج، إلا أنها تتميز بمستويات أسعار قريبة من المتوسط الإقليمي، مما يجعلها سوقًا مفتوحة للمصدّرين للمنافسة فيها.

وتبين أن عددًا من الدول الجزرية الصغيرة النامية تشغل مرتبة أعلى من العديد من الدول الغنية على صعيد الانفتاح على التجارة. ورغم البعد الجغرافي

٥ تشبه أنماط القدرة التنافسية والانفتاح إلى حد كبير نتائج الجزء الأول. فالبلدان الأبعد على صعيد الظروف الجغرافية، ولا سيما البلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعتبر أقل ارتباطًا بشبكات تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم.

الشكل 2-8 تكاليف التجارة الثنائية والمتوسطات داخل الأقاليم (المعادل حسب القيمة المكافئة)، 2017



ملاحظة: ترد تكاليف التجارة وفقاً للتقديرات، وتشير إلى تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، ويتم التعبير عنها حسب معادل القيمة المكافئة لمؤشر الأسعار في بلد المقصد (الجهة المستوردة - الأولى في بطاقة التوسيم القطري المزدوج). وهي تشير إلى الكلفة المرتبطة بشراء كافة المنتجات الغذائية والزراعية من مصدر معين (الجهة المصدرة - الثانية في بطاقة التوسيم القطري المزدوج).

المصدر: Kozłowska, M.K., Rapsomanikis, G. & Zimmermann, A. 2022. Comparative advantage and trade costs in a Ricardian model of global food and agricultural trade. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

المنخفضة الدخل من البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل تخضع في المتوسط لتكاليف تجارية تبلغ 220 و 208 في المائة تقريباً من المعادل بحسب القيمة المكافئة. وتتسبب هذه التكاليف التجارية المرتفعة في عزل البلدان جزئياً وتثبيط التجارة. ونتيجة لذلك، تختار البلدان التي تتكبد تكاليف تجارية مرتفعة تلبية جزء كبير من متطلبات استهلاكها الغذائي من خلال الإنتاج المحلي، وذلك حتى لو كانت تتصف بإنتاجية زراعية متدنية

الغذائي في المتوسط، في حين تتاجر الاقتصادات المرتفعة الدخل بشكل أكثر بكثير وتعتمد على أسواق الأغذية العالمية لتلبية حوالي 60 في المائة من احتياجاتها الغذائية.

وفي هذه الحالة أيضاً، يمكن أن يساعد ارتفاع تكاليف التجارة التي تواجهها البلدان المنخفضة الدخل في تفسير الاختلافات في كثافة التجارة بين البلدان. وتشير التقديرات إلى أن واردات البلدان

وتم الكشف عن هذه الروابط بين انفتاح التجارة والتكنولوجيا من خلال دراسة بيانات على المستوى الجزئي تناولت تأثير تجارة المدخلات الزراعية على إنتاجية 1.1 مليون حقل عبر 65 بلدًا. ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، تبين أن الانفتاح التجاري في المدخلات الزراعية يؤدي إلى تحولات كبيرة من التكنولوجيات التقليدية للمزارع إلى تكنولوجيات حديثة، وهو بالتالي يولد آثارًا على مستوى التوزيع على الإنتاجية والرفاه في جميع أنحاء العالم.¹⁵⁰

ويمكن للانفتاح التجاري، إما عن طريق تكثيف المنافسة أو عن طريق دفع عجلة عملية التحول الهيكلي، أن يعزز النمو ويؤثر على توزيع الدخل وعدم المساواة. وأشار تحليل حديث لتأثيرات إلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى زيادة في مستوى الدخل وعدم المساواة على حد سواء.¹⁵¹ وتشير النتائج إلى أنه من شأن تحرير التجارة الزراعية أن يزيد دخل الأسر المعيشية في المتوسط.

وفي الوقت ذاته، تبين أن إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات له تأثيرات غير متجانسة للغاية عبر البلدان وضمنها وعبر الأسر. وفي معظم البلدان، تستفيد الأسر الواقعة ضمن شريحة الـ 20 في المائة الأكثر ثراءً من التحرير أكثر من الأسر الواقعة ضمن شريحة الـ 20 في المائة الأقل ثراءً، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة النسبية.

وقد يولد انفتاح التجارة تأثيرات مختلفة على الجنسين. وتشير الأدلة إلى أن تحرير التجارة أدى إلى آثار غير متجانسة على القطاع الزراعي، مما أثر سلبًا على العاملات في أفريقيا، ولكنه عاد بالفائدة على العاملات في أمريكا اللاتينية.¹⁵² وفي البلدان النامية، تُتاح للنساء فرص أقل للحصول على التعليم مقارنة بالرجال، وسيؤثر الانفتاح على التجارة على عدم المساواة بين الجنسين من خلال تأثيره على توزيع العمل عبر القطاعات والأجور. وفي إثيوبيا، على سبيل المثال، تركت النساء الزراعة بشكل أسرع ودخلت إلى قطاع الخدمات بعد تخفيض الرسوم الجمركية. غير أن تدني مستويات تعليم العاملات أدى إلى انتقال النساء إلى قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة.¹⁵³

وفي سياق النظم الغذائية، يسلط انفتاح التجارة الضوء على المقايضات بين تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحقيق نتائج اجتماعية إيجابية. ويمثل دمج المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق العالمية تحديًا. وغالبًا ما تميل السياسات التي تعزز انفتاح التجارة إلى التقليل من أهمية إخفاقات السوق، ومن الضروري اتخاذ إجراءات تكميلية للتصدي لعدم المساواة. ويمكن لنماذج الأعمال التجارية الشاملة، مثل الزراعة التعاقدية، معالجة القيود التي تواجه المزارعين في البلدان النامية عند دخولهم الأسواق وسلاسل القيمة العالمية.¹⁵⁴ ولكن يمكن لمجموعة من السياسات والاستثمارات العامة، مثل إعانات المدخلات المصممة بعناية والموجهة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، ورفع مستوى المهارات والتعليم، وإزالة جمود سوق العمل تدريجيًا، فضلًا عن التحسينات في البنية التحتية والتنظيم، أن تكمل آلية السوق وتعزز التحول الهيكلي العادل.

يتفق معظم الخبراء الاقتصاديين على أن الانفتاح على التجارة الدولية يعزز النمو الاقتصادي.¹⁴¹ وتؤدي التجارة إلى مكاسب في الكفاءة حيث يتم تخصيص الموارد بما يتماشى مع الميزة النسبية. وفي الزراعة، حيث تعتبر الاختلافات في الثروات من الأراضي والمياه والمناخ كبيرة عبر البلدان، يمكن أن تكون المكاسب المتأتية من الانفتاح وتكامل الأسواق ملحوظة.¹⁴² ويمكن لهذه المكاسب أن تضاف إلى معدل نمو الاقتصاد غير أنه من الصعب تقديرها.

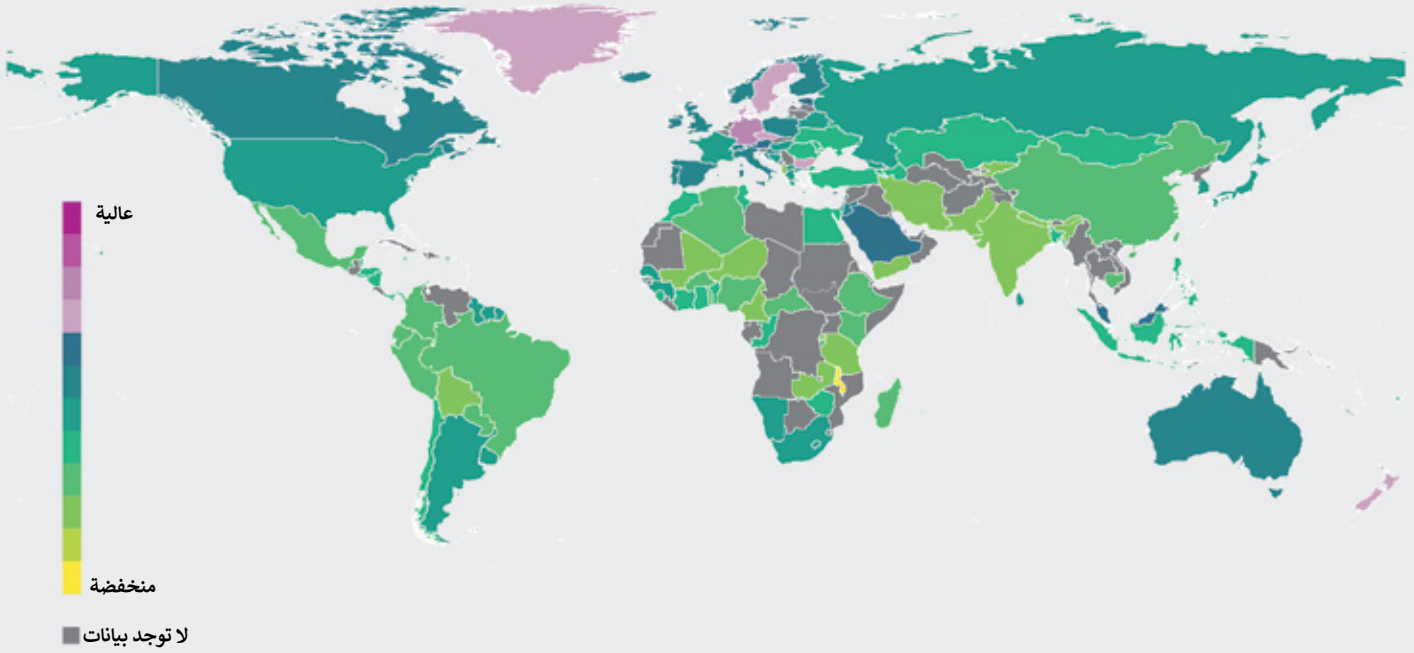
وبالإضافة إلى تأثير المكاسب على صعيد الكفاءة، تيسر التجارة انتشار التكنولوجيا والمعرفة عبر البلدان، وتعزز النمو من خلال تحسين عملية الإنتاج، ورفع مستوى جودة المنتجات، مما يؤدي إلى إنتاج منتجات جديدة. ومنذ عام 1995، طرأ نمو في تجارة المنتجات الغذائية والزراعية صاحبته زيادات في الإنتاجية الزراعية للفرد الواحد، خاصة في البلدان الناشئة والنامية.¹⁴³

ويتساءل العديد من الممارسين عن صحة هذه الحكمة التقليدية في ما يخص آثار انفتاح التجارة على النمو والإنتاجية. وتؤدي نتائج التجارة إلى إيجاد جهات رابحة وأخرى خاسرة وقد يكون تأثيرها على إعادة توزيع الدخل كبيرًا. ويركز عدد قليل من الدراسات على تأثير انفتاح التجارة على الإنتاجية الزراعية - وتتمثل الفرضية الأساسية في أن التجارة تيسر نشر التكنولوجيا وانتشار المعرفة. وبالتركيز على كيفية تقاطع الإنتاجية الزراعية في 44 بلدًا - من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء - عند المستويات العليا، وجدت إحدى الدراسات أن الانفتاح على التجارة يزيد من معدلات نمو إنتاجية العمل في الزراعة ضمن إطار تحليلي يراعي أيضًا تكاليف نشر التكنولوجيا والتكيف معها.¹⁴⁴

وتشير أدلة إضافية إلى أن انفتاح التجارة يمكن أن يولد أثرًا سلبيًا قصير المدى على كفاءة الزراعة.¹⁴⁵ ولكن تبين أنه يزيد الكفاءة في قطاع الزراعة على المدى الطويل، مما يعكس قدرة القطاع على التكيف مع الأسواق العالمية وزيادة المنافسة من خلال تبني التكنولوجيا، ولكن أيضًا من خلال خروج المزارع غير الفعالة من القطاع. وفي شيلي - وهو بلد قام بتحرير التجارة في تسعينيات القرن الماضي بعد فترة من سياسات إحلال الواردات - يشير تحليل 70 000 مزرعة إلى أن انفتاح التجارة مرتبط بشكل إيجابي بإنتاج المزارع.¹⁴⁶

وفي المراحل النهائية، تشير دراسة أجريت على أكثر من 20 000 شركة أغذية في فرنسا وإيطاليا إلى أن تغلغل الواردات في المنتجات الغذائية النهائية والمدخلات الوسيطة على حد سواء يساهم بشكل منهجي في نمو الإنتاجية على مستوى الشركات.¹⁴⁷ وتبين أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للزراعة والأغذية، سواء من خلال استيراد المدخلات أو تصدير المنتجات الوسيطة، تعزز إنتاجية العمالة الزراعية أيضًا.^{148, 149} وتكمن الآلية الرئيسية المسؤولة عن ذلك في كيفية تفكيك سلاسل القيمة لعملية الإنتاج، مما يسمح للمزارع والشركات بالاستفادة من ميزتها النسبية في الأسواق العالمية وتسهيل نقل التكنولوجيا المحسنة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الممارسات الزراعية ورفع مستوى إنتاجية العمالة.

الشكل 2-9 انفتاح التجارة، 2018



ملاحظة: يعتبر مؤشر الانفتاح التجاري تقديرًا اقتصاديًا قياسيًا وهو يعتمد على موقع البلد ومستوى السعر النسبي.
المصدر: Kozłowska, M.K., Rapsomanikis, G. & Zimmermann, A. 2022. Comparative advantage and trade costs in a Ricardian model of global food and agricultural trade. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة. مطابق للخريطة رقم Rev.19 4170 للأمم المتحدة (أكتوبر/تشرين الأول 2020).

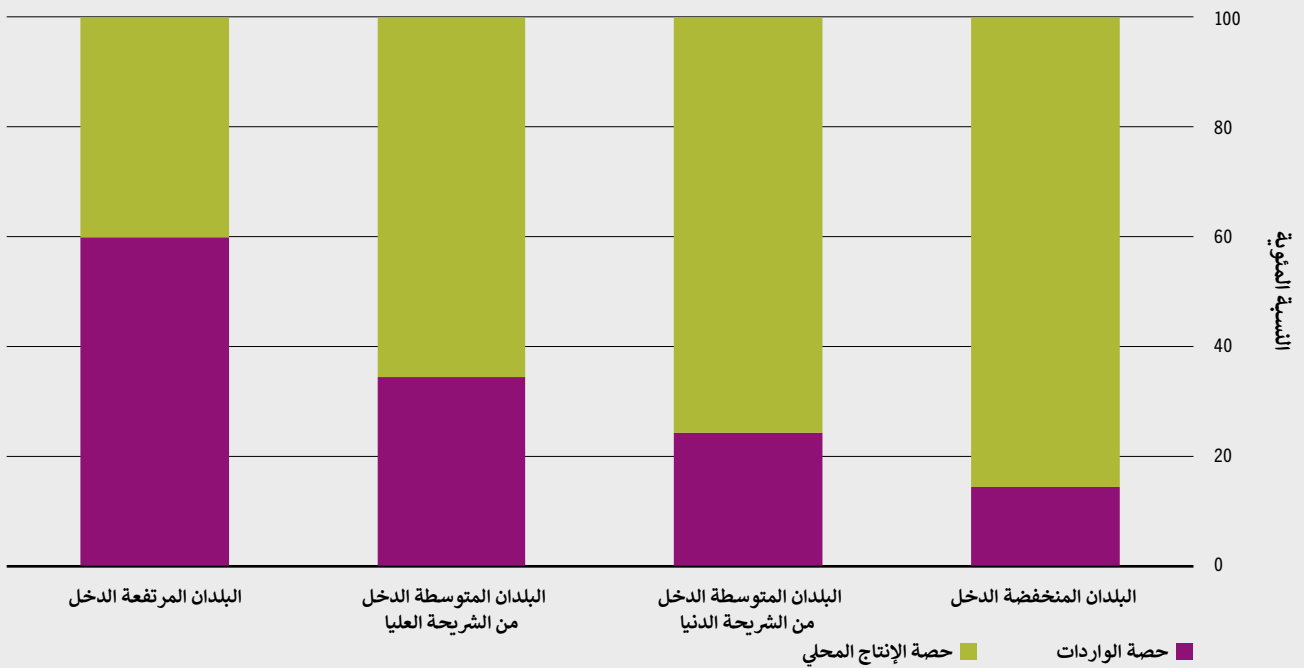
وتترتب على التكاليف التجارية تبعات هامة أيضًا على صعيد التحول الهيكلي للبلدان النامية. ويمكن أن تترجم التكاليف المرتفعة لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية على شكل تقلص التجارة واتساع القطاعات الزراعية. ويُعدّ الغذاء سلعة ضرورية، وقد يؤدي انخفاض الواردات الغذائية في البلدان المنخفضة الدخل إلى تخصيص نسبة كبيرة من العمالة والموارد الأخرى من أجل إنتاج الأغذية لتلبية متطلبات الكفاف الغذائي للبلاد. وعلى سبيل المثال، كانت حصة الزراعة من إجمالي العمالة في البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه تكاليف تجارية باهظة مرتفعة للغاية وبلغت في عام 2019 نسبة 59 في المائة في المتوسط.

ويؤدي خفض تكاليف التجارة إلى تعزيز التجارة وزيادة البلدان التي تتصف بإنتاجية زراعية متدنية لكل عامل من وارداتها الغذائية أيضًا. ومن شأن ذلك أن يساعد في تلبية متطلبات الكفاف الغذائي وتحرير العمال من قطاع الزراعة لينضموا إلى قطاعات أخرى أكثر إنتاجية في الاقتصاد. وفي ظل وجود أسواق عمل مرنة وحسنة الأداء، يمكن لإعادة توزيع العمالة

نسبيًا لكل عامل. وإذا كانت تكاليف التجارة أدنى، يمكن عنده للبلدان ذات الإنتاجية المتدنية تحقيق مكاسب كبيرة عن طريق استيراد جزء أكبر من احتياجاتها الغذائية بأسعار أدنى.

ويظهر التفاعل بين الميزة النسبية وتكاليف التجارة في تحديد التجارة وجغرافيتها بأوضح شكل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشير عملية النمذجة إلى أن الإقليم يتصف بانخفاض قوة الميزة النسبية (الجدول 2-2) وارتفاع تكاليف التجارة داخل الإقليم (الشكل 2-8). وبالفعل، تتصف أفريقيا بكون حصتها من التجارة داخل الإقليم منخفضة جدًا (الشكل 1-13). وينبغي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي تسعى إلى تسريع التجارة بين البلدان الأفريقية أن تركز بشكل خاص على السياسات والتدابير التي تستهدف تكاليف التجارة من أجل تعزيز تجارة المنتجات الغذائية والزراعية (انظر الجزء 4).

الشكل 2-10 حصة الواردات والإنتاج المحلي من إجمالي استهلاك الأغذية، 2018



ملاحظة: يُعرّف إجمالي استهلاك الأغذية بأنه إجمالي الإنتاج الزراعي ناقصًا الصادرات زائدًا الواردات. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وتشير دراسة أخرى في المكسيك إلى أن ارتفاع التكاليف بين الأقاليم بالنسبة إلى الفواكه مقارنة بالذرة، بالاقتران مع القيود الخاصة بالكفاف الغذائي، يمنع المزارعين من التخصص في المحاصيل النقدية مثل الفواكه. وتمثل حصة تكاليف التجارة جزءًا كبيرًا من التوزيع النسبي للعمالة بين الذرة والفواكه وتدني مستوى إنتاجية الزراعة. ومن شأن خفض تكاليف التجارة بين الأقاليم في المكسيك إلى المستوى السائد في الولايات المتحدة الأمريكية أن يزيد المحاصيل النقدية إلى نسبة العمالة الخاصة بالأغذية الأساسية البالغة 15 في المائة، كما يمكن أن يولد زيادة في نصيب الفرد من الإنتاجية الزراعية بنسبة 13 في المائة.¹¹⁸

هذه أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية لكل عامل والمساهمة في النمو الاقتصادي.¹¹⁶ ومن شأن المزيد من التجارة أن يساعد أيضًا في نشر المعرفة والتكنولوجيا، مما يزيد من المكاسب على صعيد الإنتاجية (انظر الإطار 2-5). غير أنه في ظل زيادة واردات الأغذية الأرخص ثمنًا، يمكن أن تؤدي عملية التحول الهيكلي هذه أيضًا إلى خسائر يتكبدها بشكل خاص المزارعون غير القادرين على زيادة كفاءتهم والمنافسة في أسواق أكثر انفتاحًا.

وتلقي الأدلة التجريبية على مستوى المزرعة الضوء على العلاقة بين تكاليف التجارة والإنتاجية الزراعية ومتطلبات الكفاف الغذائي. فعلى سبيل المثال، أدى خفض كلفة التجارة في بيرو نتيجة التحسينات في البنية التحتية للطرق إلى زيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة 5 في المائة. وفي الوقت ذاته، تبين أن حوالي 20 في المائة من المزارعين قد ساءت حالتهم بعدما سمح خفض تكاليف التجارة لبايعين آخرين بدخول السوق وتعزيز المنافسة.¹¹⁷



الهند

حقول شاي يجنوب الهند.

©Shutterstock.com/
Storm Is Me

الفصل 3

تجارة المنتجات الزراعية والبيئية

العناوين الرئيسية

← تساهم الثروات من الموارد الطبيعية، مثل الأراضي والمياه، في صياغة الميزة النسبية في مجالي الأغذية والزراعة. وتضمن التجارة الأمن الغذائي وتساعد البلدان في التغلب على القيود المفروضة على الأراضي والمياه، وتلبية متطلباتها الغذائية من حيث الكمية والتنوع بمستويات تفوق قدرة الإنتاج المحلي.

← تساعد التجارة على توزيع إنتاج المنتجات الغذائية والزراعية على بلدان تتمتع بكفاءة أعلى نسبيًا في استخدام الموارد. وعلى المستوى العالمي، يمكن أن تؤدي التجارة إلى وفورات في المياه والأراضي، ذلك أن الإنتاج يتم في مناطق تتمتع بكفاءة أكبر نسبيًا من حيث استخدام المياه والأراضي.

← يمكن أن تولّد التجارة عوامل خارجية بيئية سلبية حيث أنه يمكن للإنتاج المخصص للتصدير أن يسفر عن عمليات سحب غير مستدام للمياه العذبة، وتلوث، وفقدان للتنوع البيولوجي، وانبعث غازات الدفيئة. ولكن غالبًا ما تتوقف الآثار البيئية السلبية على الظروف المحلية وتكون أكثر وضوحًا في السياقات غير المنظمة على النحو الكافي.

← في ظلّ ضرورة زيادة الإنتاج في الأجل الطويل لتلبية الطلب المتنامي على الأغذية، يمكن للسياسات التي تعزز انفتاح الأسواق العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية أن تساعد على تخفيف الضغوط التي تتعرض لها الموارد الطبيعية. ولكن لا يمكن للسياسات التجارية وحدها أن تتصدى بسهولة للعوامل الخارجية البيئية. وباستطاعة القواعد التجارية المتعددة الأطراف، كذلك التي يحددها إطار منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى الأنظمة الوطنية أن تساعد على معالجة المقايضات بين الأهداف الاقتصادية والأهداف البيئية.

← يتزايد استخدام اتفاقات التجارة الإقليمية لتشجيع الممارسات المستدامة من خلال الأحكام المتعلقة بالبيئة، ولتشجيع الشركاء التجاريين على اعتماد خطط إصدار شهادات الاستدامة الطوعية من جانب أطراف ثالثة. ولمعالجة التأثيرات البيئية غير المباشرة بشكل فعال، يجب أن تتضمن اتفاقات التجارة الخارجية أحكامًا بيئية ملزمة قانونًا وأن تكون مدعومة بمؤسسات متطورة.

تشكل الموارد الطبيعية جزءًا لا يتجزأ من عوامل الإنتاج الخاصة بالبلدان، ومع أن الزراعة تعتمد أيضًا على اليد العاملة والآلات والتحسينات التكنولوجية التي يمكنها أن تساعد المنتجين على التأقلم مع قلّة الموارد، تبقى الأراضي والمياه مدخلات أساسية. وبشكل عام، يمكن للتجارة أن تعزز الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية في الزراعة وعلى المستوى العالمي. ومن الممكن زيادة إنتاج الأغذية مع تقليل البصمة الإيكولوجية، وذلك مقارنة بحالة افتراضية لا تُجري فيها البلدان مبادلات تجارية وتعتمد فقط على ما تملكه من أراضٍ ومياه لإنتاج الأغذية.

وليس كفاءة استخدام الموارد كافية لضمان الاستدامة البيئية. فيمكن أن تظهر العوامل الخارجية البيئية السلبية المتصلة بالقطاع الزراعي على المستويين المحلي والعالمي، كما أنه يمكن للتجارة أن تشكل حافزًا اقتصاديًا لاتباع ممارسات غير مستدامة. وباستطاعة الاتفاقات التجارية أن تساعد على التصدي للعوامل الخارجية البيئية. فتنص الاتفاقات المتعددة الأطراف كذلك المبرمة تحت إطار منظمة التجارة العالمية على أحكام متعلقة بالبيئة، وتزايد إدراج هذه الأحكام أيضًا في اتفاقات التجارة الإقليمية. وتحوّلت هذه الأخيرة من وسيلة تضمن الوصول إلى الأسواق إلى أداة لتحديد إطار العلاقات الوثيق التي تمتد إلى مجالات أخرى، بما فيها البيئة. ويجب أن تكون مثل هذه السياسات مزوّدة بإطار سياسي وقانوني متين لكي تتسم بالفعالية في الوقاية من الآثار البيئية السلبية. ■

الموارد الطبيعية والميزة النسبية والتجارة

يمكن أن تستفيد البلدان من التجارة عبر إنتاج وتصدير السلع التي تكون كلفة إنتاجها أدنى فيها نسبياً من شركائها التجاريين، وعبر استيراد السلع التي لا تتمتع فيها بمثل هذه الميزة. وعند تحليل الميزة النسبية، ينظر الخبراء الاقتصاديون في دوافع عديدة مثل التكنولوجيا وتوافر الموارد. وفي الزراعة، تساهم الفوارق في توافر الموارد الطبيعية بين البلدان في تحديد الميزة النسبية ورسم ملامح أنماط التجارة.¹⁵⁷ فتميل البلدان إلى تصدير السلع التي يكون لديها وفرة نسبية من العوامل اللازمة لإنتاجها، وإلى استيراد السلع التي تعاني فيها من ندرة نسبية في هذه العوامل.

وتساهم الظروف الزراعية والمناخية وتوافر الأراضي والمياه في بلد معين في تحديد حجم الإنتاج الزراعي وتركيبته ومشاركة هذا البلد في التجارة كمصدر للمنتجات الزراعية أو مستورد لها. ويتجلى دور الموارد الطبيعية في تحديد ملامح التجارة، في مفهوم «المياه الافتراضية» الذي تم ابتكاره في أوائل تسعينيات القرن الماضي.^{157, 3} فالمياه الافتراضية هي كمية المياه المستخدمة لإنتاج سلعة معينة، بينما تشير تجارة المياه الافتراضية إلى كمية المياه الموجودة في المنتجات المتداولة دولياً.³ ويمكن النظر إلى التجارة الافتراضية على أنها التبادل الدولي لعوامل الإنتاج المتجسدة في السلع المتداولة، مثل الأراضي والمياه، وهي تساعد بالتالي على فهم كيفية مساهمة التوافر النسبي للموارد الطبيعية في الميزة النسبية.¹⁵⁸

وتشير التقديرات الواردة في إحدى الدراسات إلى أن 37 في المائة من الأراضي المستخدمة و 29 في المائة من المياه المسحوبة على المستوى العالمي، موجودة في التجارة الدولية بالمنتجات الغذائية والزراعية.¹⁵⁹ والتجارة مسؤولة عن جزء

من الموارد المستخدمة للإنتاج الزراعي في حين أن الجزء الأكبر من هذه الموارد مستخدم لتلبية الطلب المحلي. وفي ما يتعلق بالمياه، فإن مفهوم التجارة الافتراضية يتجلى على أفضل وجه في العلاقة الإيجابية بين التدفقات التجارية الزراعية والوفرة النسبية في موارد المياه المتجددة. فتميل البلدان التي تعاني الموارد المائية المتجددة فيها من مستويات إجهاد مرتفعة نسبياً إلى استيراد كمية أكبر نسبياً من السلع التي تستخدم المياه بكثافة، وتُعد هذه البلدان بالتالي بلداناً مستوردة صافية للمنتجات الزراعية (انظر الشكل 1-3).¹⁶⁰

وعلى سبيل المثال، تُعتبر جمهورية مصر العربية مستورداً صافياً للأغذية وهي تعاني من إجهاد مائي حرج وتستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها من الحبوب. وتنطبق هذه العلاقة بين الإجهاد المائي والمركز التجاري الصافي على معظم البلدان الواقعة في شمال أفريقيا والشرق الأدنى. ولكن من غير الممكن تعميم ذلك على جميع البلدان. إذ يمكن لعوامل إنتاج أخرى - وبخاصة الأراضي، ولكن أيضاً رأس المال أو الظروف المناخية - أن تؤدي دوراً حاسماً في تحديد مزيج المنتجات والمركز التجاري الصافي.^{161, 162} وعلى سبيل المثال، يتبين أن سري لانكا - وهي بلد يعاني من إجهاد مائي - كانت تعتبر بلداً مصدراً صافياً في عام 2019 بفضل صادراتها من الشاي. ومع أن بلداً أخرى - مثل فنلندا والنرويج والسويد - لا تعاني من إجهاد مائي، يمكن اعتبارها بلداناً مستوردة صافية بسبب الظروف الزراعية والمناخية فيها، أو نصيب الفرد المنخفض نسبياً من الأراضي الزراعية المتوفرة، أو كليهما معاً (الشكل 1-3). وأخيراً، يمكن أن تتباين ظروف الإجهاد المائي تبايناً كبيراً داخل البلدان، وينطبق ذلك بصورة خاصة على البلدان التي تمتد على مساحات شاسعة.

وهناك تأثير إيجابي أيضاً للتوافر بين التدفقات التجارية وتوافر الأراضي، ما يشير إلى أن وفرة الأراضي يمكنها أن تشكل أيضاً مصدراً للميزة النسبية. وفي المتوسط، يميل انخفاض التوافر النسبي للأراضي في مختلف البلدان إلى الارتباط بمركز الاستيراد الصافي في تجارة المنتجات الزراعية (الشكل 2-3). وعلى سبيل المثال، تعتبر

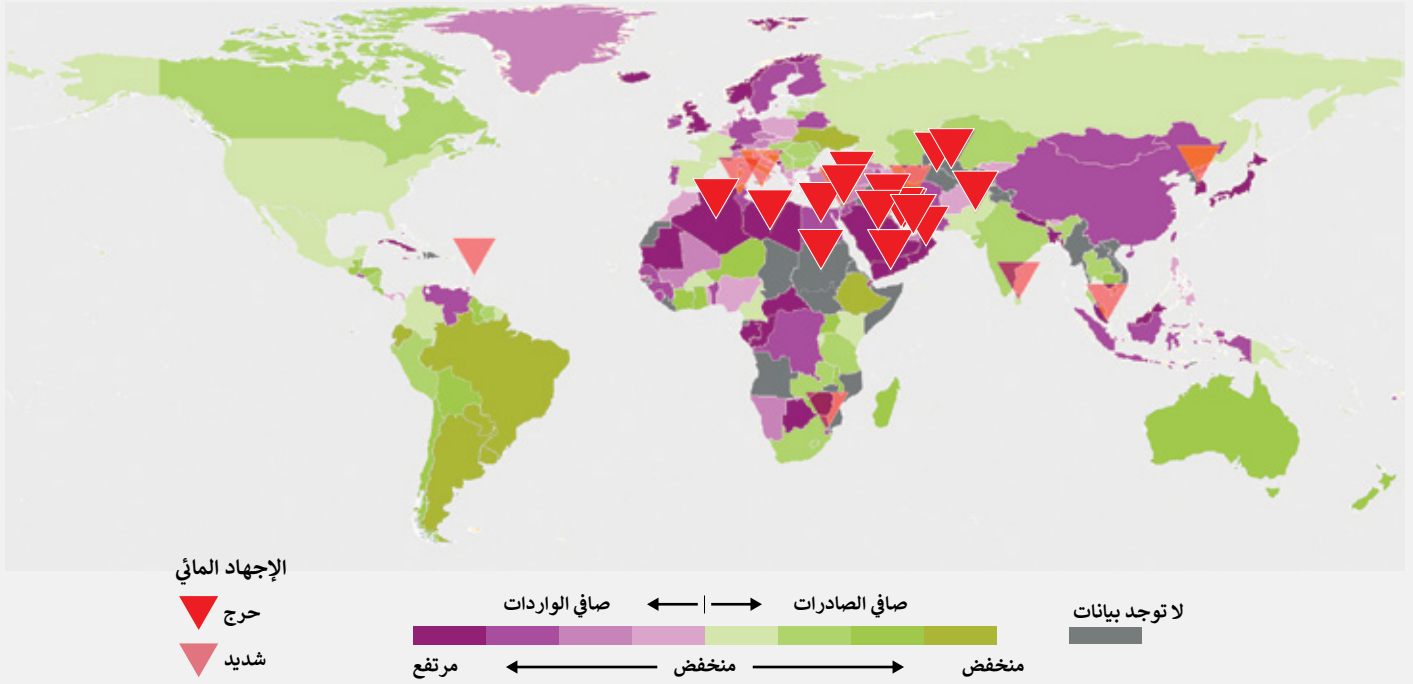
غ يمكن لبعض البلدان التي تعاني من إجهاد مائي أن تصدر منتجات تستهلك المياه بكثافة ذلك أنها مستوردة صافية للأغذية بشكل عام. وتزخر الأدبيات بوجهات النظر المتباينة. والسبب في ذلك هو أن بعض الدراسات تستخدم التوافر النسبي لعوامل الإنتاج فيما تستخدم دراسات أخرى توافرها المطلق. إضافة إلى ذلك، يجب أن تنعكس الاختلافات في التوافر في مختلف تكاليف الفرص البديلة لعوامل الإنتاج - وبالتالي، في الأسعار. ولكن أسعار السوق قد لا تعكس تخصيص الموارد، أو ندرتها، أو التضارب في استخداماتها. انظر Schiavo, S. 2022. International (Food) Trade and Natural Resources. Background paper for The State of Agricultural Commodity Markets 2022. Rome, FAO

خ انظر الجزء 2 للاطلاع على تحليل الفوارق في التكنولوجيا كمصدر للميزة النسبية. والمناقشة في هذا القسم مستوحاة من نموذج Heckscher-Ohlin الذي يركز على أنماط التجارة والتوافر النسبي لعوامل الإنتاج. Heckscher, E. 1919. The Effects of Foreign Trade on the Distribution of Income. In: Readings in the Theory of International Trade, Howard S. Ellis and Lloyd M. Metzler, eds. Philadelphia: Blackstone, 1949. Ohlin, B. 1933. Interregional and International Trade, Cambridge, MA: Harvard University Press

ذ مفهوم المياه الافتراضية هو مفهوم ابتكره البروفيسور Tony Allan الذي قال إنه يمكن لبلدان الشرق الأدنى الحصول على المياه (غير المتاحة لولا ذلك) عبر شراء السلع الكثيفة الاستهلاك للمياه في الأسواق الدولية.

ض للاطلاع على المبادئ المتبعة في تقييم المياه الافتراضية، انظر Renault, D. 2002. Value of virtual water in food: Principles and virtues. Rome, FAO

الشكل 3-1 العلاقة بين الإجهاد المائي والمركز التجاري الصافي، 2018 و2019



ملاحظة: يُصوّر الشكل مستويات الإجهاد المائي العالية والحرّة فقط بناءً على بيانات عام 2018. ويتم تحديد مستوى الإجهاد المائي من خلال حصة المياه العذبة المسحوبة من أصل موارد المياه العذبة المتاحة، وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بالإبلاغ عنها بموجب مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-4-6. ويشير صافي التجارة إلى تجارة المحاصيل الأولية. ويوضح الشكل المراكز التجارية الصافية (الصادرات مطروحاً منها الواردات) بعد معالجتها بإجمالي التجارة (الصادرات زائداً الواردات) استناداً إلى بيانات عام 2019. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. مطابق للخريطة رقم Rev.19 4170 للأمم المتحدة (أكتوبر/تشرين الأول 2020).

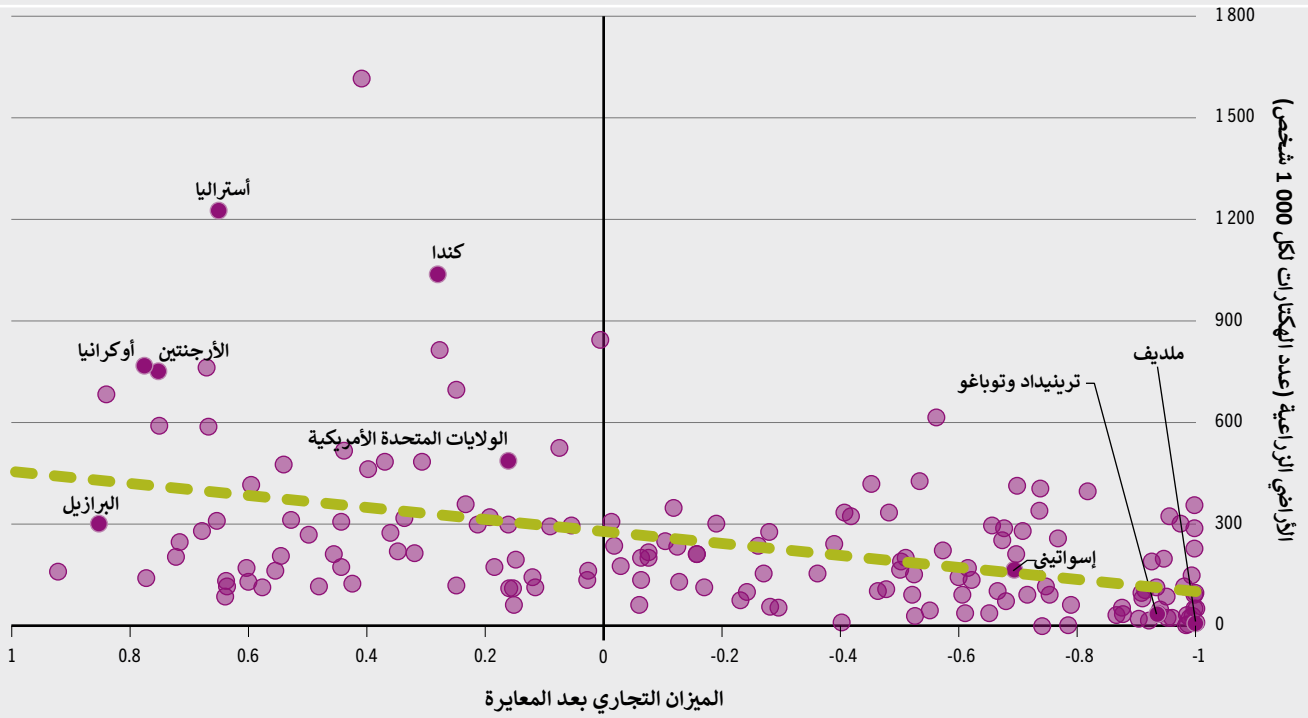
ذلك جزئياً إلى المياه الخضراء - وهي جزء من مياه الأمطار يتم تخزينه في التربة ويكون متوافراً لنمو النباتات - التي تعتبر عاملاً رئيسياً من عوامل إنتاج العديد من المحاصيل الموجهة للتصدير.¹⁶⁴ بالتالي، يمكن للبلدان التي لديها وفرة من موارد الأراضي أن تستفيد أيضاً من موارد المياه الخضراء الوفيرة التي لا غنى عنها في الزراعة البعلية.

ويمكن للتجارة، عندما تكون مدعومة بالسياسات المناسبة، أن تساعد على التخفيف من القيود المتصلة بالأراضي والمياه، ما يسمح للبلدان بتلبية احتياجاتها الغذائية من حيث الكمية والتنوع بمستويات أعلى مما يمكن أن يتحمّله الإنتاج المحلي. ويساعد تحليل التدفقات التجارية الخاصة بالموارد الافتراضية على فهم الدور الذي تؤديه المياه والأراضي في تحديد أنماط التجارة. ولكن هذا النهج لا يخلو من

الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل الملديف وترينيداد وتوباغو حيث نصيب الفرد من الأراضي المتوفرة محدود وغير كاف لتلبية الاحتياجات الوطنية، مستورداً صافياً للمنتجات الغذائية والزراعية. ويمكن أيضاً أن يرتبط تدني نصيب الفرد من الأراضي المتوفرة القابلة للزراعة بالاقتران مع تدني إنتاجية الأراضي، بمركز المستورد الصافي. وإن نصيب الفرد من الموارد من الأراضي كبير في عدد قليل من بلدان العالم، مثل أستراليا والبرازيل وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا التي تبرز دائماً كبلدان مصدرة صافية.¹⁶³

وفي حين أنه لا يوجد سوى القليل من الأدلة على النقل الافتراضي للأراضي، تشير النتائج إلى وجود تكامل كبير بين موارد الأراضي والمياه في تحديد مركز البلدان كمصدرة أو مستوردة صافية للأغذية في التجارة الافتراضية بالأراضي والمياه. ويعزى

الشكل 3-2 العلاقة بين الأراضي الزراعية والمركز التجاري الصافي، 2019



ملاحظة: الأراضي المستخدمة لزراعة المحاصيل. وتشمل الأراضي الزراعية إجمالي المساحات المزروعة بمحاصيل دائمة ومحاصيل مؤقتة والمروج والمراعي والأراضي البور المؤقتة. وتم استبعاد المروج والمراعي الدائمة. ويشير صافي التجارة إلى تجارة المحاصيل الأولية. ويظهر الشكل المراكز التجارية الصافية (الصادرات ناقصة الواردات) بعد معاييرتها بإجمالي التجارة (الصادرات زائدة الواردات). المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

دور التجارة في استخدام المياه والأراضي

بحلول عام 2050، يجب أن يزيد إنتاج الأغذية والألياف والوقود الحيوي من الزراعة بحوالي 50 في المائة مقارنة بعام 2012 لتلبية الطلب المتنامي بفعل النمو السكاني وارتفاع الدخل.¹⁶⁶ ومع ذلك، فإن توزيع الموارد من الأراضي والمياه في العالم لا يخدم بالضرورة البلدان التي يُتوقع أن يزيد الطلب المستقبلي فيها. وتواجه بالفعل بعض البلدان التي تشهد زيادة سريعة في الطلب على الأغذية، مثل الصين والهند، قيودًا متصلة بالأراضي أو المياه.¹⁶⁷ ومع تطوّر الاتجاهات السائدة حاليًا في مجال النمو السكاني والتوسع الحضري والتغيرات في الأنماط الغذائية، يرجّح أن تعتمد الأقاليم التي تعاني بالفعل من ندرة

النواقص. فبإمكانه أن يشوّه الحقائق المعقدة، ذلك أنه غالبًا ما لا يتم تسعير المياه السطحية والمياه الجوفية باعتبارها عاملًا من عوامل الإنتاج، في حين أن تسعير المتساقطات أو المياه الخضراء أمر مستحيل. وبالمثل، لا يتم دائمًا تحديد تخصيص الأراضي بالاستناد إلى أسعار السوق. وفي الكثير من الأحيان، لا تكون حقوق الملكية محددة بشكل جيد في البلدان النامية، الأمر الذي يمنع أسواق الأراضي من العمل بشكل جيد. وهذا يعني أنه لا يتم تسعير عوامل الإنتاج المهمة تسعيرًا ملائمًا، ما يؤثر على تحليل الميزة النسبية في مختلف البلدان.¹⁶⁵ ■

وفي حين أنه يمكن زيادة الطلب على الصادرات أن تساهم في استنزاف الموارد المحلية بطرق هامة، تؤدي التجارة على المستوى العالمي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد. وتشير إحدى الدراسات إلى أنه في غياب التجارة، ستحتاج بلدان عديدة إلى مضاعفة كمية المياه المستهلكة أو مساحة الأراضي الزراعية أو كليهما معًا لكي تنتج وطنيًا المنتجات الغذائية والزراعية التي تستوردها حاليًا.¹⁷⁷ ومع ذلك، فإن بلدانًا عديدة مقيدة بالفعل بقاعدة مواردها الطبيعية ولا يمكنها تلبية الطلب على الأغذية فيها من دون التجارة. ومن شأن ذلك أن يجبر بعض البلدان أيضًا على السعي إلى الإنتاج في المناطق الهامشية التي تكون الظروف فيها أقل مواتية لنمو المحاصيل، ما قد يزيد الضغوط على النظم الإيكولوجية الهشة بالفعل ويفاقم استنزاف الموارد وتدهور الأراضي على المستوى المحلي. ■

العوامل الخارجية السلبية للتجارة

يمكن أن تترتب عن التجارة عوامل خارجية بيئية سلبية كون الإنتاج المخصص للتصدير يمكن أن يسفر عن عمليات سحب غير مستدام للمياه العذبة، وتلوث، وفقدان للتنوع البيولوجي، وإزالة للغابات. وتنقل التجارة الحوافز الاقتصادية إلى المنتجين في مختلف البلدان، ويمكنها أن تؤدي إلى نتائج بيئية سلبية عندما تكون مصحوبة بأطر تنظيمية ضعيفة أو غير ملائمة.

ويمكن استخدام السياسات التجارية كأدوات لمعالجة أوجه القصور هذه. ويُنظر إلى حماية البيئة على أنها مبرر شرعي للتدابير التجارية المتخذة بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية، وتتضمن اتفاقات تجارية حديثة عديدة بنودًا تتعلق بالبيئة في محاولة لموازنة المقايضات الاقتصادية والبيئية.

عمليات السحب غير المستدام للمياه العذبة

توجد المياه الكائنة على سطح الأرض بالكامل تقريبًا في المحيطات أو الأغنية الجليدية أو الأنهر الجليدية، فيما تشكل المياه العذبة المتوافرة 1 في المائة منها فقط. 178 والزراعة مسؤولة عن 72 في المائة من عمليات سحب المياه العذبة في العالم، لأغراض الري بشكل أساسي، وتساهم في الإجهاد المائي. ويعيش حوالي 1.2 مليار شخص في مناطق تمثل فيها الندرة الشديدة في المياه تهددًا للزراعة. 179 وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفض نصيب الفرد من المياه المتوافرة بنسبة 40 في المائة خلال العقد الماضي، وبلغ نصيب الفرد

متزايدة في الأراضي أو المياه اعتمادًا أكبر على التجارة كأداة للمحافظة على الأمن الغذائي.

ويعتبر المحللون أنه من المتوقع أن تزيد تجارة الأراضي والمياه الافتراضية في المنتجات الزراعية خلال العقود القادمة. وتشير التقديرات الواردة في إحدى الدراسات إلى إمكانية أن تزيد تجارة المياه الافتراضية بين الأقاليم بمقدار ثلاثة أضعاف بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين.¹⁶⁸ وتتوقع أطر النمذجة التي تتبع العلاقات البينية المعقدة بين الزراعة والموارد المائية أن تزيد التجارة بالمنتجات الزراعية بنسبة تتراوح بين 74 و 178 في المائة بحلول عام 2050، وأن تتم تلبية ما يصل إلى 50 في المائة من الطلب العالمي على الأغذية من خلال التجارة.¹⁶⁹ وسيؤدي تزايد الإنتاج لتلبية الطلب المتنامي إلى تفاقم الضغوط على الموارد المائية، ولن يسمح الاعتماد على التجارة بتأمين الكميات المناسبة من الأغذية للبلدان التي تقل فيها الموارد المائية فحسب، بل سيؤدي أيضًا إلى تحقيق وفورات في المياه مقارنة بالحالة البديلة الافتراضية التي تتم فيها تلبية الطلب على الأغذية بالكامل من الإنتاج المحلي.¹⁷⁰

ورغم التوقعات التي تشير إلى ازدياد عمليات سحب المياه العالمية بسبب زيادة الإنتاج، قد يؤدي افتتاح التجارة إلى تحويل مصدر الصادرات تدريجيًا إلى الأقاليم الغنية بالمياه، الأمر الذي من شأنه أن يخفف الضغوط على البلدان التي تعاني شحًا في المياه. ويمكن للتجارة أن تساعد أيضًا على توزيع الإنتاج على أقاليم تكون إنتاجية المياه فيها مرتفعة نسبيًا - أي الأقاليم التي تستخدم كميات أصغر نسبيًا من المياه لكل وحدة إنتاج.¹⁷¹ وسيعزز بهذه الطريقة تزايد تجارة المنتجات الغذائية والزراعية تحقيق وفورات في المياه على المستوى العالمي. وتشير التقديرات الواردة في إحدى الدراسات إلى إمكانية أن تحقق التجارة وفورات سنوية في المياه تتراوح بين 40 و 60 مترًا مكعبًا للفرد الواحد.¹⁷² وحتى الآن، تشير الأدلة بالفعل إلى أن أحجام التجارة بين الأقاليم التي تختلف إنتاجية المياه فيها قد زادت مع مرور الوقت، ما يؤكد دور التجارة في تحسين كفاءة استخدام المياه.¹⁷³

وبالمثل، يمكن أن تساهم التجارة في تحسين استخدام الأراضي على المستوى العالمي. ويحصل ذلك عندما تيسر التجارة تدفق المنتجات الزراعية من البلدان التي تتميز بإنتاج غلات أكبر في الهكتار الواحد إلى البلدان ذات الإنتاجية الأدنى نسبيًا.¹⁷⁴ وعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن تجارة الحبوب تسمح بتجنب 50 مليون هكتار من الأراضي سنويًا.¹⁷⁵ وبما أن الموارد من الأراضي والمياه تكمل بعضها البعض في الإنتاج الزراعي، تساهم التجارة في إنقاذ كليهما.¹⁷⁶

ذلك هو أن الدراسة تبين إلى أن بصمة التلوث الخارجي (أي الناجمة عن التجارة) أصغر مقارنة بالبصمة الداخلية (أي الناجمة عن الإنتاج المحلي)، ما يشير إلى أن الظروف المحلية تشكل الدوافع الرئيسية التي تحدد ملامح ممارسات المزارعين. 184

فقدان التنوع البيولوجي وإزالة الغابات

يرتبط فقدان التنوع البيولوجي ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات في استخدام الأراضي، وبما أن الأسواق لا تأخذ كلفته في الحسبان، فإنه يمكن لعدم كفاية التنظيم وإنفاذ القانون في منطقة الإنتاج أن يؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة (انظر الإطار 3-1). وتضم الغابات معظم التنوع البيولوجي البري في العالم، وينطوي تناقص الغطاء الحرجي على فقدان كبير للتنوع البيولوجي. وتحتوي الغابات على أكثر من 60 000 نوع مختلف من الأشجار. كما أنها توفر الموائل لنسبة 80 في المائة من أنواع البرمائيات و 75 في المائة من أنواع الطيور و 68 في المائة من أنواع الثدييات في العالم. وتضم الغابات الاستوائية حوالي 60 في المائة من جميع أنواع النباتات الوعائية في العالم. 185

ويؤثر تحوّل المناظر الطبيعية على الموئل الطبيعي للحيوانات والنباتات، وفي حين أن بعض الأنواع قد تتكيف مع هذه التغيرات إلا أن العديد منها لن يتمكن من ذلك. ويقدر أحد التوقعات بشأن انقراض الأنواع بسبب التغيرات في استخدام الأراضي (بما في ذلك زيادة الأراضي الزراعية والمراعي والتوسع الحضري) أن نسبة 25 في المائة من حالات الانقراض المتوقعة في العالم يمكن أن تعزى إلى التغيرات في استخدام الأراضي من أجل الإنتاج الزراعي الرامي إلى تلبية الطلب على الصادرات. 186

ويقع ثلثا غابات العالم في عشرة بلدان فقط (الشكل 3-3). ويعني ذلك ضمًا أن الغالبية العظمى من التنوع البيولوجي العالمي موجودة في عدد قليل فقط من البلدان، الأمر الذي يجعل السياقات المحلية محور تركيز النقاشات الهادفة إلى تأمين التنوع البيولوجي العالمي. وإن نصف غابات العالم تقريبًا هي غابات استوائية (45 في المائة). 187 وتضم الغابات الاستوائية الرطبة الكثافة البيولوجية الأعلى وتشكل مستودعات بالغة الأهمية للتنوع البيولوجي العالمي. وقد تسارعت وتيرة تحويل الأراضي الحرجية لاستخدامات أخرى في المناطق الاستوائية طيلة القرن العشرين بفعل النمو السكاني والابتكار التكنولوجي والتنمية الاقتصادية. وفي العقود الأخيرة، أدّت زيادة تكامل الأسواق دورًا أيضًا في هذه العملية.

من المياه في معظم القارة الأفريقية مستويات تعتبر غير كافية لتلبية الطلب على المياه من أجل الغذاء والقطاعات الأخرى. 180

ويُعدّ الإنتاج الزراعي دافعًا رئيسيًا لاستخدام الموارد ويمكنه أن يسفر عن عمليات سحب غير مستدام للمياه. وبما أن التجارة تنقل الحوافز الاقتصادية إلى المنتجين في مختلف البلدان لتوسيع نطاق إنتاج المحاصيل، يسلم العديد من المراقبين بوجود علاقة بين التجارة والاستخدام غير المستدام للمياه. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 11 في المائة من حالات استنفاد المياه الجوفية مرتبطة بشكل وثيق بالتجارة الدولية بالمحاصيل. 181 وتقدر دراسة أخرى نموّ تجارة الأغذية بنسبة 65 في المائة بين عامي 2000 و 2015 فيما كانت زيادة الري غير المستدام المرتبط بالصادرات الزراعية أقل نسبيًا، حيث بلغت 18 في المائة. 182 ويشير ذلك إلى أن التجارة ليست بالضرورة الدافع الرئيسي للكمين وراء ندرة المياه وأنه يمكنها أيضًا أن تحسّن الكفاءة رغم ما يترتب عنها من آثار بيئية سلبية، ذلك أن الري غير المستدام زاد بقدر أقل بكثير من الصادرات الزراعية.

التلوث

ساهم التكتيف الزراعي والاستخدام المتزايد للأسمدة ومبيدات الآفات في تلوث التربة. فيتسبب استخدام النيتروجين والفسفور بكميات تفوق الكميات اللازمة للنمو الأمثل للنباتات، في تلوث التربة ويؤدي إلى تحمّضها وتملّحها وتلوث المياه الجوفية وكتل المياه السطحية. ويمكن لمبيدات الآفات أن تضر أيضًا بالبيئة وسلامة التربة، لا سيما عندما يتم استخدامها بشكل مفرط أو باتباع ممارسات سيئة. 183

وتسمح التجارة للبلدان بنقل مصدر التلوث إلى بلدان أخرى من خلال استيراد المنتجات الزراعية بدلًا من إنتاجها بنفسها. وتشير دراسة تستخدم تدفقات المياه الرمادية الافتراضية لاستكشاف عولمة التلوث الزراعي إلى وجود اختلافات كبيرة بين البلدان في ما يتعلّق بتوزيع التلوث من خلال التجارة. ظ ومع أن مفهوم المياه الرمادية ليس مستخدمًا على نطاق واسع، تقدم الدراسة أفكارًا مثيرة للاهتمام تبين أن التلوث آخذ في الازدياد ويزداد تركّز أكثر فأكثر في عدد قليل نسبيًا من البلدان، مع الإشارة إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو التجارة وزيادة التلوث. والأهم من

ظ تشير المياه الرمادية إلى المياه اللازمة للتخفيف من تركّز الملوثات من أجل الوصول إلى مستويات مقبولة.

الإطار 3-1 التجارة والتنوع البيولوجي: أهمية التنظيم

وتستكشف دراسة²⁴⁵ أخرى التأثير السببي للتجارة على انهيار الأرصد السمكية. ويبيّن التحليل أن انهيار الأرصد السمكية في اليابان قد أدى إلى زيادة شراء الأسماك من الأسواق الدولية لتلبية الطلب المحلي. وعندما تكون الأسعار المحلية مرتفعة بما فيه الكفاية، تشكل الأسواق الدولية قناة لانتقال الأثر وتساهم في انهيار الأرصد السمكية في بلدان أخرى تكون فيها هذه الأرصد متاحة للجميع أو غير خاضعة للتنظيم. وتستنتج الدراسة أيضًا أن الموارد السمكية التي تجري إدارتها بشكل مستدام لا تنهار بسبب ارتفاع الأسعار العالمية، الأمر الذي يدعم المطالبة بتنظيم المصيد بشكل ملائم.

وتؤكد هذه الأمثلة أن الأطر التنظيمية الملائمة ضرورية لضمان استخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، كما أن التشريعات الوطنية باللغة الأهمية لتحديد إطار عمل وكلاء السوق. وفي الوقت نفسه، لا يمكن الاستغناء عن التعاون المتعدد الأطراف في حالة الموارد المتنقلة (مثل الأرصد السمكية العابرة للحدود) أو الموارد المشتركة (مثل الغلاف الجوي).

إن الأسواق غير المنظمة بشكل جيد معرضة أكثر من غيرها لتوليد عوامل خارجية بيئية سلبية من خلال التجارة.

وتبيّن إحدى الدراسات الآثار العميقة للطلب الدولي الكبير والمتواصل على التنوع البيولوجي، وفي هذه الحالة على نوع الثور الأمريكي (بيسون).²⁴⁴ ويركز التحليل على طريقة تفاعل عوامل السوق في ما بينها وكيف كادت تؤدي إلى انقراض الثور الأمريكي في أواخر العقد الأول من القرن التاسع عشر بفعل التجارة. فأولاً، سمح الابتكار التكنولوجي في أوروبا باستبدال جلود العجل بجلود الجواميس في الإنتاج وأدى إلى زيادة الطلب بشكل كبير على هذه الجلود الأخيرة. وثانياً، سمحت الأسواق العالمية بتلبية الطلب على جلود الجواميس في أوروبا من خلال الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى صيد قطعان الجواميس الأمريكية الصغيرة نسبياً على نطاق واسع. وبحلول نهاية ثمانينيات القرن التاسع عشر، كان قد تم أسر قطعان البيسون الأمريكي الذي يعتبر مورداً مجانياً ومتاحاً للجميع، بالكامل تقريباً.

لترجع مساحة الغابات من 0.19 في المائة في الفترة 1900-2000 إلى 0.12 في المائة بين عامي 2010 و 2020.¹⁸⁹ وإن مستوى الترابط غير المسبوق بين الاقتصادات يجعل بعض الدوافع الاقتصادية الكامنة وراء التغيرات في استخدام الأراضي تتجاوز الحدود الوطنية، مع قيام الأسواق العالمية بنقل الحوافز لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية وتغيير استخدام الأراضي، بما في ذلك على حساب الأراضي الحرجية.¹⁹⁰

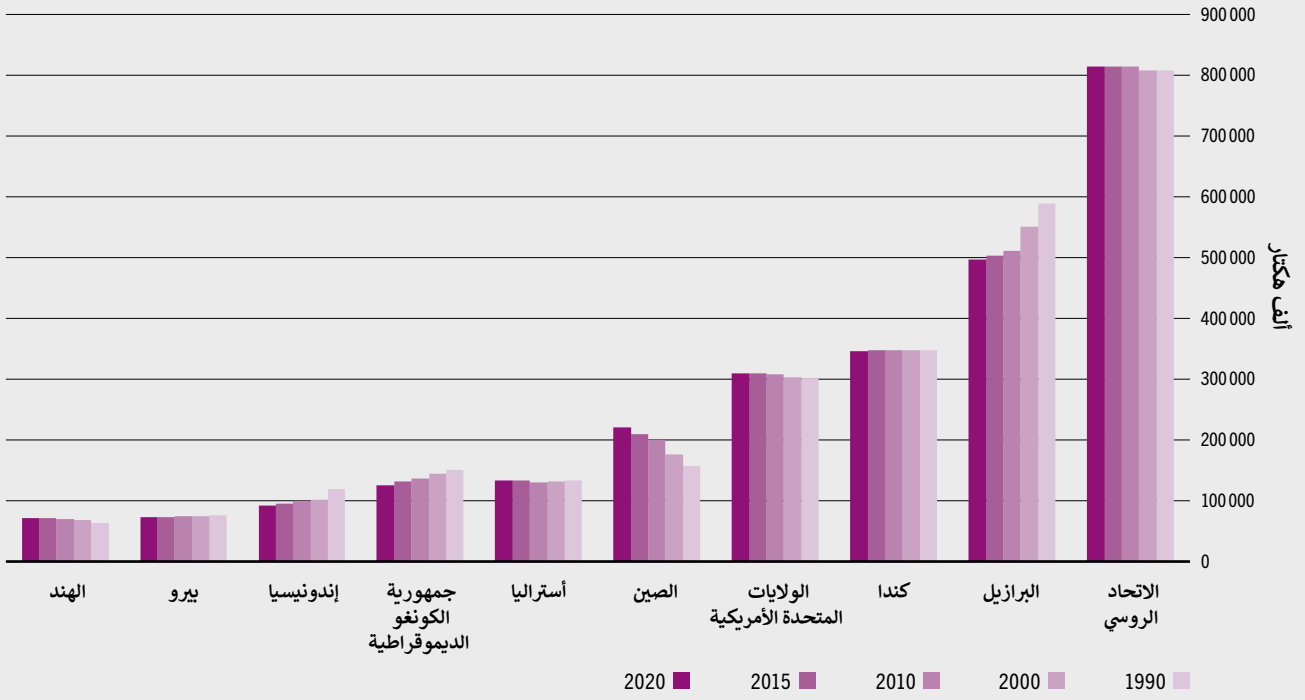
ويُنظر إلى التوسع الزراعي على أنه السبب الرئيسي لإزالة الغابات، وهناك مجموعة واسعة من الأدبيات التي تتناول الترابط القائم بين التجارة والتوسع الزراعي وإزالة الغابات.¹⁹¹ وكان الإنتاج الزراعي للمواشي وفول الصويا

ويمكن للتزوّد بالمنتجات الزراعية أن يؤثر تأثيراً شديداً على التنوع البيولوجي المحلي وعلى صون الأنواع. ويترتب عن المنتجات المتأتية من البؤر الساخنة للتنوع البيولوجي أثر غير متناسب على التنوع البيولوجي المحلي وصون الأنواع. وقدرت إحدى الدراسات تأثير صادرات الصويا القادمة من منطقة سيرا دو البرازيلية على التنوع البيولوجي من خلال تتبع المنتج من منشئه وصولاً إلى مستوى البلدية. وتشير النتائج إلى أن واردات الصويا إلى الاتحاد الأوروبي كان لها تأثير كبير على فقدان موئل الذئب ذي العرف واكل النمل الكبير في منطقة ماتو غروسو البرازيلية بين عامي 2000 و 2010.¹⁸⁸ وكان تأثير الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي على فقدان موئل هذين النوعين متساوياً تقريباً مع تأثير صادرات الصويا إلى الصين رغم الاختلاف الكبير في الحجم بينهما. ويعود السبب في ذلك إلى أن الصادرات الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي كانت تأتي من مواقع غنية بالتنوع البيولوجي، ما يبيّن أهمية السياق المحلي في توليد التأثيرات البيئية غير المباشرة المتصلة بالتجارة.

على المستوى العالمي، انخفض المعدل السنوي

أ. لاطلاع مثلاً على الدوافع الكامنة وراء إزالة غابة الأمازون، انظر، Nepstad, D.C., Stickler, C.M. & Almeida, O.T. 2006. Globalization of the Amazon Soy and Beef Industries: Opportunities for Conservation. Conservation Biology, 20(6): 1595-1603. وللاطلاع على العلاقة بين انفتاح التجارة وإزالة الغابات، انظر مثلاً Faria, W.R. & Almeida, A.N. 2016. Relationship between openness to trade and deforestation: Empirical evidence from the Brazilian Amazon. Ecological Economics, 121: 85-97.

الشكل 3-3 تطور المناطق الحرجية في بلدان مختارة، 2020-1900



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وتعتبر النظم الزراعية والغذائية ثاني أكبر قطاع يتسبب في انبعاث غازات الدفيئة بعد قطاع الطاقة، وكانت مسؤولة في عام 2019 عن 31 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم. وكانت التغيرات في استخدام الأراضي، بما في ذلك إزالة الغابات وتدهور المستنقعات العشبية، مسؤولة وحدها عن 7 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في عام 2019.¹⁹⁴ وتشير دراسة عالمية حديثة بشأن العلاقات بين التجارة وإزالة الغابات إلى إمكانية ربط جزء من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات الاستوائية بالتجارة (ما يصل إلى 39 في المائة).¹⁹⁵

وتعدّ الغابات جزءًا مهمًا من الحلول الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. فهي تزيل ثاني أكسيد الكربون من الجو عن طريق التمثيل الضوئي وتدمجه في كتلتها، مؤدية بذلك دور بالوعة لثاني أكسيد الكربون عندما تنمو.¹⁹⁶ وتؤدي إزالة الغابات إلى زيادة انبعاثات غازات الدفيئة بشكل مباشر من خلال إطلاق الكربون المخزن في الأشجار عند إزالتها، وبشكل غير مباشر

وزيت النخيل - وجميعها منتجات عليها طلب دولي مستمر - مسؤولاً عن 40 في المائة من حالات إزالة الغابات الاستوائية بين عامي 2000 و2010.¹⁹¹ وفي بعض الحالات، يمكن أن تؤدي الزيادة في الصادرات الزراعية إلى تناقص الغطاء الحرجي، ولو أن حجم هذا التأثير يتوقف على الظروف المحلية.¹⁹² وعلى سبيل المثال، أشارت التقديرات الواردة في دراسة ركزت على الأرجنتين والبرازيل وباراغواي، إلى أن 50 في المائة من الزيادة في الأراضي الزراعية في هذه البلدان كان سببها التجارة ولكن النصف المتبقي من حالات إزالة الغابات كانت مرتبطة بالإنتاج الموجه إلى الأسواق المحلية.¹⁹³ ولوحظ أن مستوى التنمية والضغط السكانية شكلت، بالإضافة إلى الصادرات الزراعية، دوافع أيضًا لإزالة الغابات. ويساهم انفتاح التجارة في تعظيم النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يسرّع اتجاهات أخرى تفرض ضغوطًا على الموارد من الأراضي، مثل ارتفاع الدخل، ونمو الطلب، والتوسع الحضري، والتغيرات في الأنماط الغذائية.

إيجاد الحلول لإضعاف الحوافز المؤدية إلى إزالة الغابات. وتشكل مبادرة المقاطعة الطوعية للصويا التي تم إطلاقها في البرازيل مثالاً على التزام القطاع الخاص بدعم القطاع العام لوقف إزالة الغابات في منطقة الأمازون البرازيلية. وتعدّ هذه المبادرة التزاماً دائماً تعهّد به كبار تجّار فول الصويا في البرازيل لعدم تسويق فول الصويا المنتج في مناطق من غابة الأمازون البرازيلية التي أزيلت الأشجار منها بعد عام 2006. وتكفل هذا الاتفاق بنجاح كبير وساهم، ضمن مجموعة تدابير أخرى، في تراجع ملحوظ في إزالة الغابات في الأمازون بين عامي 2006 و 2014.¹⁹⁹ ولكن مستويات إزالة الغابات في الأمازون لا تزال تشكل مصدر قلق ومعالجتها صعبة. فعلى سبيل المثال، هناك مؤشرات تدلّ على أن انخفاض معدلات إزالة الغابات في منطقة الأمازون البرازيلية قد أدّى إلى تزايد ضغوط إزالة الغابات في البلدان المجاورة التي تطبق فيها أنظمة أقل صرامة، الأمر الذي سرّع وتيرة فقدان الغابات في كولومبيا وباراغواي وبيرو.²⁰⁰ ■

التجارة والبيئة: الاستجابات في مجال السياسات

يمكن أن تساهم التجارة والقواعد التي تعزز الانفتاح في الأسواق العالمية في بروز عوامل خارجية سلبية ويتم توجيه نداءات لاتخاذ إجراءات للحد من التجارة. غير أن الحد من التجارة يؤدي إلى تغيير في توزيع الإنتاج بين البلدان، الأمر الذي يولّد ضغوطاً على الموارد الطبيعية والبيئة. تختلف عن تلك التي يتعرّض لها العالم اليوم. ويمكن لذلك أن يقلّص أيضاً دور التجارة كمحسن لكفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

وتجري الآن مراجعة النهج السياسية المتبعة في التجارة، وهذه عملية تنطوي على تحديات وفرص على السواء. ويدور جزء من النقاش الجاري بشأن العولمة والتنمية المستدامة، حول كيفية ضمان أن تدعم السياسات التجارية وحماية البيئة بعضها البعض. وبموجب قواعد منظمة التجارة العالمية، يمكن للأعضاء أن يعتمدوا تدابير متعلقة بالتجارة تهدف إلى حماية البيئة.

ويشهد نطاق اتفاقات التجارة الإقليمية تطوّراً أيضاً.^{٢٠١} فقد تحوّلت هذه الاتفاقات تدريجياً من ميسر للمبادلات الاقتصادية البحتة إلى مروج

بسبب فقدان بواليع الكربون عند تحويل الأراضي لاستخدامات أخرى تكون فيها القدرة على تخزين الكربون أدنى. ومع أن إزالة الغابات تحدث على المستوى المحلي، فإن النظم المناخية مترابطة في ما بينها وتكاليف انبعاثات غازات الدفيئة تتجاوز الحدود الوطنية، الأمر الذي يجعل تغيير المناخ تأثيراً من التأثيرات العالمية غير المباشرة. ولقد تصدّى المجتمع الدولي لتغيير المناخ على مدى عقود من الزمن ولكن التقدم كان متفاوتاً بين البلدان، ويعود ذلك جزئياً إلى أن مواءمة الأهداف العالمية مع الأولويات الوطنية لا تزال تمثل تحدياً هائلاً (انظر الجزء 4).¹⁹⁷ وخلال العقدَيْن الماضيين، اعتمدت البلدان والحكومات على المستوى شبه الوطني والمجتمع المحلي والقطاع الخاص الهدف المتمثل في خفض فقدان الغابات ووقفه وعكس مساره، بما في ذلك من خلال التزامات ومبادرات على غرار الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة، والأهداف العالمية للغابات، وإعلان نيويورك بشأن الغابات، والقرار الصادر عن منتدى السلع الاستهلاكية، وإعلانات أمستردام، ومبادرة أمين عام الأمم المتحدة لتحويل مسار إزالة الغابات، ومؤخراً إعلان قادة البلدان في غلاسكو بشأن الغابات واستخدام الأراضي. ويضع العديد من هذه المبادرات أهدافاً محددة لفصل الإنتاج الزراعي عن إزالة الغابات.

وترك بلدان مستوردة عديدة البصمات البيئية التي تخلفها وقد اتخذت إجراءات للحد من دورها في الضغوط على إزالة الغابات وتدهورها. وعلى سبيل المثال، يمنع القانون الأوروبي الخاص بالأخشاب لعام 2013 تسويق الأخشاب غير القانونية والمنتجات المشتقة عنها في السوق الأوروبية المشتركة. وقدّمت المفوضية الأوروبية في عام 2021 اقتراحاً تشريعياً لضمان ألا يكون زيت النخيل والصويا والخشب والكافوا والبن والماشية والمنتجات المشتقة عنها التي تدخل السوق الأوروبية المشتركة مرتبطة بعملية «إزالة للغابات» بغض النظر عن الوضع القانوني لعملية إزالة الغابات في بلد المنشأ (انظر الإطار 2-3). وبما أن الموقع الذي يتم استقدام الصادرات منه يمكن أن يحدد الأثر المترتب على البيئة، تضمّن التشريع المقترح أحكاماً خاصة بالتتبع وتحديد المراجع الجغرافية. ويمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تسهّل تتبع المنتجات على امتداد سلسلة القيمة فيما يمكن لتحسين التتبع أن يعزز الثقة ويشجّع على اعتماد الممارسات المستدامة.¹⁹⁸

وتبذل بلدان استوائية عديدة جهوداً لكبح إزالة الغابات وتدهورها، إضافة إلى تعزيز الامتثال والتحقق القانونيين. ويشارك القطاع الخاص الذي يشكّل مصدراً في هذه البلدان بشكل متزايد في

بب اتفاقات التجارة الإقليمية هي «اتفاقات تجارية ذات طبيعة تفضيلية بشكل متبادل» وتشمل اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية وبين الأقاليم، فضلاً عن الاتفاقات الاقتصادية، والاتحادات الجمركية، والأسواق المشتركة.

التكامل الأوسع نطاقًا، وباتت الآن أداة لتشجيع التقارب بين السياسات المتبعة في البلدان الشريكة في مجالات مثل معايير العمل المحسنة، وحقوق الإنسان، وصون البيئة (انظر أيضًا القسم 4). وشمل العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية أحكامًا بيئية موسعة لتحفيز المنتجين على اعتماد ممارسات مستدامة من أجل التمكن من الدخول إلى أسواق جديدة والاستمرار في الوصول إليها.²⁰¹ ويتم اتباع أساليب أخرى أيضًا مثلًا من خلال سن التشريعات الوطنية لضمان ألا تولد الواردات تأثيرات بيئية سلبية غير مباشرة (انظر الإطار 2-3).

المبادئ المتعددة الأطراف وقواعد منظمة التجارة العالمية

يؤكد إعلان ريو الذي تم اعتماده خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992 أنه لتحقيق التنمية المستدامة، لا بد من أن تشكل حماية البيئة جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية وأنه ينبغي على البلدان أن تعاون في ما يخص نقل أي نشاط مؤذٍ يكون من شأنه التسبب بتدهور شديد للبيئة.²⁰² وبالمثل، تشدد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام 2015 على دور التجارة في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وكوسيلة هامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينص اتفاق باريس التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مزة جديدة على أنه يمكن للنظام الاقتصادي الدولي المنفتح أن يعزز الاستجابة العالمية للتهديد الذي يشكله تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة.

وتقوم منظمة التجارة العالمية بتنسيق الجهود الهادفة إلى معالجة الروابط بين التجارة والبيئة، على مستوى متعدد الأطراف. وتعتبر التنمية المستدامة وحماية البيئة والمحافظة عليها أهدافًا رئيسية لاتفاقات منظمة التجارة العالمية. ويعبر اتفاق مراكش عن هدف منظمة التجارة العالمية المتمثل في خفض الحواجز التجارية والقضاء على المعاملة التمييزية في التجارة، كما أنه يحدد التجارة بوصفها أداة لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف مهمة في مجال السياسات العامة، بما في ذلك استخدام موارد العالم بشكل مستدام وحماية البيئة.

وتتمتع البلدان، في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بدرجة كبيرة من الاستقلالية لتحديد

جج انظر المبدئين 4 و12 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام 1992. https://www.iau-hesd.net/sites/default/files/documents/rio_e.pdf

أهدافها البيئية والتشريعات البيئية التي تقوم بسنّها وتطبيقها بقدر ما تحترم مبادئ المنظمة (انظر أيضًا الجزء 4).²⁰² وعلى سبيل المثال، ينص عدم التمييز الذي يُعدّ مبدأً من المبادئ التوجيهية لمنظمة التجارة العالمية، على أنه لا يجوز للبلدان أن تميّز بين منتجات «مماثلة» متأية من شركاء تجاريين مختلفين من خلال منح هؤلاء الشركاء بالتساوي صفة الدول الأولى بالرعاية، على النحو المشار إليه في المادة الأولى من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. إضافة إلى ذلك، فإن عدم التمييز يعني أنه يجب على البلدان أن تعمل بمبدأ «المعاملة الوطنية» وألا تميّز بين منتجاتها والمنتجات المستوردة «المشابهة»، على النحو المنصوص عليه في المادة الثالثة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.²⁰³

وتسمح قواعد منظمة التجارة العالمية للأعضاء باعتماد إجراءات مرتبطة بالتجارة من أجل حماية البيئة، بما في ذلك من خلال المادة عشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة التي تتعلق بالاستثناءات العامة وتسمح للأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية الأخلاقيات أو حياة أو صحة البشر أو الحيوانات أو النباتات أو لحفظ الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ.²⁰⁴ ولا يجوز تنفيذ التدابير المرتبطة بالتجارة التي تحمي البيئة إذا كانت تقيد التجارة بطرق عشوائية وتسفر عن تمييز غير مبرر بين البلدان. ويرز قرارا منظمة التجارة العالمية في حالي الأربان والساحف من جهة والإطارات المجددة في البرازيل من جهة أخرى، على النحو المبين في الإطار 3-3، الآلية المتعددة الأطراف التي تعالج المقايضات بين التجارة والأهداف البيئية.²⁰⁴

اتفاقات التجارة الإقليمية والبيئة

شهدت اتفاقات التجارة الإقليمية زيادة سريعة في عددها وتغطيتها على النطاق التنظيمي وتطوّرت لتشير بشكل مباشر إلى التنمية

دد يمكن اعتبار المنتجات «منتجات مشابهة» إذا كانت تتشارك فئة من فئات الخصائص الأربع التالية: (1) المواصفات المادية للمنتجات؛ (2) مدى قدرة المنتجات على خدمة الاستخدامات النهائية نفسها أو المتشابهة؛ (3) مدى نظر المستهلكين إلى المنتجات وتعاملهم معها على أنها سبيل بديل لأداء وظائف معينة من أجل تلبية رغبة أو طلب معين؛ (4) والتصنيف الدولي للمنتج لأغراض تعريفية. ويستند مبدأ الدول الأولى بالرعاية إلى الفكرة التي تقيد بأنه يتعين على البلدان معاملة شركائها التجاريين بصورة متساوية وأنه لا يمكن لأي بلد أن يعامل السلع أو الخدمات الآتية من شريك تجاري معين معاملة خاصة.

هه انظر الفقرتين (ب) و(ز) من المادة عشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/gatt_ai_e/art20_e.pdf

الإطار 2-3 اقتراحا المفوضية الأوروبية لتنظيم المنتجات التي لا تترتب عنها إزالة الغابات وبذل العناية الواجبة المؤسسية المراعية للاستدامة

الدقيقة لمثل هذا الإطار السياساتي، ذلك أنه اقتراح ناشئ يجب إقراره ليصبح تشريعاً والأدبيات المتعلقة بالتدابير المماثلة نادرة.

العناية الواجبة المؤسسية المراعية للاستدامة
قدّمت المفوضية الأوروبية في فبراير/شباط 2022 اقتراحاً لإصدار توجيه بشأن العناية الواجبة المؤسسية المراعية للاستدامة يُطلب فيه إلى الشركات من مختلف الأحجام أن تحدد الآثار الاجتماعية والبيئية في سلاسل إمداداتها، وأن تمنعها وتخفف منها.^{246,245} ويهدف الاقتراح التشريعي إلى تشجيع التزوّد المسؤول من خلال ضمان دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في الحوكمة المؤسسية، وإدارة الشركات، والعمليات، والعلاقات مع الموردين في المراحل الأولية. وستضمن القواعد الجديدة، في حال اعتمادها، تصدي الأعمال التجارية للآثار السلبية من خلال التجارة والتزوّد، بما في ذلك في سلاسل القيمة الخاصة بها.

سيُطلب بصورة خاصة إلى الشركات أن تعزز التعاون مع الموردين للحد من الآثار السلبية في سلاسل الإمدادات، ورصد تدابير العناية الواجبة الخاصة بها وتلك الخاصة بمورديها، ووضع إجراء لتقديم الشكاوى ومعالجتها. وينظر الاقتراح إلى الزراعة على أنها قطاع عالي المخاطر وذو الأولوية، ويشترط على بعض الشركات الكبرى أن تكون لديها خطة لضمان اتساق استراتيجية عملها مع الحد من ارتفاع درجات الحرارة عند 1.5 درجات مئوية بما يتماشى مع اتفاق باريس. ويشجّع الاقتراح الشركات على اعتماد وتنفيذ إطار العناية الواجبة المستند إلى المخاطر الوارد في التوجيهات المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة لترشيد سلاسل الإمداد الزراعي والمشار إليه في نص التشريع على أنه إطار القطاع الزراعي للتزوّد المسؤول والتنمية. ولدى بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل فرنسا وألمانيا، بالفعل تشريعات خاصة بالعناية الواجبة.

ومع أنّ الاقتراح مشجّع، تعمل الشركات في المراحل الأولية من سلاسل الإمداد في سياقات تشوبها التحديات الإنمائية، وبما أنها المتلقي النهائي للتشريع المتعلّق بالعناية الواجبة (وإزالة الغابات)، من المتوقع أن تتصدى الشركات للمخاطر وتخفف من حدّتها تبعاً للضغوط التي يفرضها تجار التجزئة والتجار والشركات في المراحل النهائية من سلسلة الإمداد في الاتحاد الأوروبي.

المنتجات التي لا تترتب عنها إزالة الغابات
اقرحت المفوضية الأوروبية في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 إصدار تشريع للحد من المنتجات المرتبطة بإزالة الغابات في سلاسل إمداداتها. وينص التشريع المقترح على أنه يتعيّن على مشغلي سلسلة الإمداد العاملين في الاتحاد الأوروبي ضمان ألا تترتب على المنتجات التي تدخل السوق الأوروبية (زيت النخيل والصويا والخشب والبن والماشية والمنتجات المشتقة عنها) إزالة للغابات.²⁴⁶ ويتعيّن على المشغّلين جمع المعلومات عن حالة عملياتهم التي لا تترتب عنها إزالة للغابات، ولا سيما الموقع الجغرافي الذي يتم فيه إنتاج السلع في بلدان المنشأ، وحفظها وإتاحتها عند الطلب. ويتولّى المشغّلون أيضاً مسؤولية بذل العناية الواجبة في سلاسل إمداداتهم.

وحدد التنظيم المقترح تاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2020 كموعّد نهائي لاستخدام الأراضي المتدهورة أو التي أزيلت منها الغابات استخداماً مثمراً. وستتولّى السلطات الوطنية مسؤولية إجراء عمليات التدقيق مع المشغّلين والتجار، ويتوقّع فرض غرامات مالية في حال عدم الامتثال. ويتوخّى التشريع إجراء استعراض بعد انتهاء فترة مؤقتة مدّتها ثلاث سنوات. كما أنه ينص على إجراء تقييم إمكانية توسيع نطاق التنظيم ليشمل نظماً إيكولوجية (تتجاوز نطاق الغابات) ومنتجات أخرى في غضون سنتين من دخول التنظيم حيّز التنفيذ. ويختلف هذا الاقتراح عما سبقه من مبادرات بترقبين مهمتين. أولاً، فإنه يتجاوز مفهوم الإزالة غير المشروعة للغابات من خلال فرض شرط وقف إزالة الغابات. وثانياً، فإنه يولي أهمية كبيرة للقطاع الخاص الذي يصبح بحكم الأمر الواقع منفذاً نشطاً للتنظيم. وإذا تم اعتماد الاقتراح، سوف يتيح التنظيم فترة انتقالية يحظى خلالها التجار والمشغّلون باثني عشر شهراً لترتيب نظم العناية الواجبة المناسبة قبل عرض المنتجات المعنية في السوق الأوروبية أو تصديرها منها. ويتسم النهج الذي تتبعه المفوضية الأوروبية للحد من إزالة الغابات بالشمول، ولقد تعهّدت المفوضية بدعم الشركاء التجاريين لتقوية حوكمة الغابات، وتطوير التشريعات، وتعزيز القدرات، وزيادة الشفافية في سلاسل الإمدادات مع مراعاة في الوقت نفسه حقوق المجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات والسكان الأصليين واحتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة. ولكن لا يزال يتعيّن تحديد النتائج

الإطار 3-4 القضيتان البيئيتان لمنظمة التجارة العالمية: الأربان والسلاحف، والإطارات المعاد تجديدها في البرازيل

نفسها للبلدان الآسيوية الأربعة (الهند وماليزيا وباكستان وتايلند) التي تقدمت بالشكوى.

وبالمثل، تناولت حالة «التدابير المؤثرة على واردات الإطارات المعاد تجديدها» التي تعود إلى عام 2007 بحظر استيراد الإطارات المعاد تجديدها من الاتحاد الأوروبي إلى البرازيل.²⁴⁸ وتعدّ عملية تجديد الإطارات ممارسة تطوّل عمر الإطارات الأصلية. فيتم ترميم الإطارات المستعملة لمواصلة استخدامها وذلك من خلال إزالة مداس الإطار المهترئ واستبداله بمداس جديد. وبما أن إعادة تدوير الإطارات المستعملة تطيل عمر الإطارات، فإنها تعتبر بشكل عام ممارسة صديقة للبيئة ولكن البرازيل ادعت أن التجارة الدولية بالإطارات المعاد تجديدها قد أثرت بالفعل بشكل سلبي على البيئة والصحة العامة في البلدان المستوردة. وبشكل خاص، اعتبرت البرازيل أن جمع الإطارات الخردة يطرح مخاطر على حياة الإنسان أو صحته، مثل الأمراض التي ينقلها البعوض كحمى الضنك والحمى الصفراء، وحرائق الإطارات، ورشح المواد السامة، وجميعها مخاطر تؤثر سلبًا على صحة الإنسان والبيئة. وأضافت أن تدابيرها مبررة بموجب المادة عشرين (ب) من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة التي تسمح باتخاذ التدابير «الضرورية لحماية صحة أو حياة البشر أو الحيوانات أو النباتات».²⁴⁹

واستنتجت هيئة الاستئناف أن حظر استيراد الإطارات المعاد تجديدها والغرامات التي فرضتها البرازيل لا تتسق مع المادة الحادية عشرة (1) (حظر القيود الكمية)؛ والمادة الثالثة (4) (المعاملة الوطنية - القوانين واللوائح المحلية)؛ والمادة عشرين (استثناءات عامة)؛ والمادة عشرين (د) (الاستثناءات - ضرورة لضمان الامتثال للقوانين) والمادة عشرين (ب) (استثناءات عامة - ضرورة لحماية حياة الإنسان أو صحته) من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. وبشكل خاص، أدّى استثناء الإطارات المعاد تجديدها المستوردة من الأرجنتين وباراغواي وأوروغواي التي هي بلدان أعضاء في السوق المشتركة الجنوبية، من الحظر المفروض على الواردات ومن الغرامات إلى أن يكون الحظر مطبقًا بطريقة تمثل تمييزًا عشوائيًا أو غير مبرر.

وتعتبر هاتان الحالتان حالتين مرجعيتين في استخدام الشواغل البيئة كتدابير مبررة لعرقلة التجارة. ولقد بأت القضيتان بالفشل لأسباب تمييزية - وليس بيئية.

يحدد الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أهدافهم البيئية الخاصة. ولقد أعيد تأكيد ذلك في حالات عديدة على مرّ السنين، ولا سيما في حالتين محددين هما: الأربان والسلاحف، والإطارات المعاد تجديدها في البرازيل.

وفي حالة الأربان والسلاحف التي تعود إلى عام 1997، قدّمت الهند وماليزيا وباكستان وتايلند شكوى مشتركة ضد حظر فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على واردات أنواع ومنتجات معينة من الأربان. وكانت حماية السلاحف البحرية الدافع الرئيسي للكامن وراء هذا الحظر. فقد أدرج القانون الأمريكي المتعلق بالأنواع المهددة بالانقراض لعام 1973 الأنواع الخمسة من السلاحف البحرية الموجودة في المياه الأمريكية في قائمة الأنواع المعرضة للانقراض أو المهددة وطلب أن تستخدم سفن الصيد الأمريكية معدات صيد تعرف بأدوات استبعاد السلاحف، في شباك الصيد عند الاصطياد في هذه المناطق في حال وُجدت فيها سلاحف بحرية. وبموجب القانون العام الأمريكي الذي يتناول مسألة الواردات، لا يجوز استيراد الأربان الذي يتم اصطياده بواسطة تكنولوجيات قد يكون لها تأثير ضار على السلاحف البحرية إلا إذا كان من المؤكد أن البلد الذي يجري عمليات الصيد لديه برنامج تنظيمي أو أن بيئة الصيد فيه لا تشكل تهديدًا على السلاحف البحرية.²⁴⁷

وأشارت هيئة الاستئناف التابعة لآلية تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية إلى أنه بموجب قواعد المنظمة، يحق للبلدان اتخاذ إجراءات تجارية لحماية البيئة، ولا سيما الأنواع المهددة بالانقراض والموارد القابلة للنفاذ، وأن التدابير الرامية إلى حماية السلاحف البحرية تعتبر شرعية بموجب المادة عشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (التي تتناول استثناءات عديدة على القواعد التجارية لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك لأسباب بيئية معينة) بشرط توافر معايير معينة مثل عدم التمييز. وفي هذه الحالة، اعتبر الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية غير متسق مع المادة الحادية عشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (التي تحدّ من استخدام تدابير حظر أو تقييد الواردات) وغير مبرر بموجب المادة عشرين من الاتفاق. وكان السبب المعطى هو أن الولايات المتحدة الأمريكية ميّزت بين أعضاء منظمة التجارة العالمية حيث أنها قدمت المساعدة الفنية والمالية للبلدان الواقعة في النصف الغربي من الكرة الأرضية ومنحت الصيادين فيها فترات انتقالية أطول للشروع في استخدام أدوات استبعاد السلاحف، في حين أنها لم تقدم المزايا

ملاحظة: توفر المادة عشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة والمتعلقة بالاستثناءات العامة، أساسًا لبعض الحالات المحددة التي يمكن أن يعفى فيها أعضاء منظمة التجارة العالمية من قواعد الاتفاق. فيحق لأعضاء منظمة التجارة العالمية اعتماد تدابير سياسية غير متسقة مع ضوابط الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، إلا عندما تكون هذه التدابير (أ) ضرورية لحماية حياة أو صحة البشر أو الحيوانات أو النباتات؛ (ب) أو مرتبطة بصون الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ. ولكن لا يجب أن تكون التدابير قيودًا مقنعة على التجارة الدولية ولا يجب تطبيقها بطريقة تولّد تمييزًا عشوائيًا أو غير مبرر بين البلدان عندما تسود الظروف نفسها.

الإقليمية تتضمن أحكاماً محددة أكثر تتعلق بالبيئة.²⁰⁶ وينطبق ذلك بشكل خاص على اتفاقات التجارة الإقليمية التي تفاوضت عليها بعض البلدان المتقدمة، مثل كندا وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وتم التفاوض على اتفاقات عديدة للتجارة الإقليمية ذات المعايير البيئية الأعلى، بين البلدان النامية والمتقدمة وكانت هذه الأخيرة المؤيد للنشاط لهذه المعايير.²⁰⁷ وبالمثل، غالباً ما يتم إدراج أحكام متعلقة بالبيئة عندما يغطي اتفاق التجارة نطاقاً جغرافياً واسعاً ومتنوعاً ويشمل سوقاً كبيرة.²⁰⁸ وهذه هي حال اتفاق شراكة المحيط الهادئ الشاملة والتدرجية. وتميل الأحكام المتعلقة بالبيئة إلى أن تكون أكثر شمولاً في الاتفاقات المتفاوض عليها بين بلدان يختلف أداؤها البيئي اختلافاً كبيراً، الأمر الذي يشير إلى وجود محاولة لضمان أن تترتب عن التجارة نتائج بيئية إيجابية.²⁰⁹ ومع مرور الوقت، بدأت البلدان النامية تدرج هذا النوع من الأحكام في اتفاقات التجارة الإقليمية التي تبرمها مع شركاء آخرين من البلدان النامية، كما هي الحال مع مجموعة دول شرق أفريقيا.

وتزايد عدد هذه الاتفاقات ودرجة تفصيل الأحكام المدرجة فيها منذ عام 2012 وباتت تعالج قضايا بيئية محددة، بما في ذلك النوع البيولوجي، والإدارة المستدامة للغابات ومصايد الأسماك، وتغير المناخ. وتشير بعض الاتفاقات بشكل مباشر إلى الزراعة تبعاً لهيكل إدراج الأحكام المتعلقة بالبيئة. ومن الأمثلة على ذلك السوق المشتركة لدول شرقي وجنوبي أفريقيا التي تلتزم الأطراف فيها باتخاذ إجراءات لمكافحة تلوث الهواء والمياه العابر للحدود والنشأ عن أنشطة التعدين وصيد الأسماك والزراعة ولتنشيط الاستخدام المفرط للمواد الكيميائية والأسمدة الزراعية.^ط

تحديد نطاق الأحكام المتعلقة بالبيئة

تعرف العديد من الأحكام المتعلقة بالبيئة على أنها أحكام زائدة على متطلبات منظمة التجارة العالمية، ذلك أنها تضع التزامات تتجاوز نطاق اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ويتم تصميم البنود البيئية الاستثنائية الأخرى في النوع الرئيسي من الاتفاقات المشابهة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية، على طراز المادة عشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة

المستدامة وتتضمن أحكاماً متعلقة بالبيئة. وو تتيح اتفاقات التجارة الإقليمية فرصة للبلدان التي لديها توجه مماثل لكي تتفق على ضوابط تعالج القضايا البيئية. وفي ما يتعلق بقواعد منظمة التجارة العالمية، يمكن لاتفاقات التجارة الإقليمية أن توفر درجة إضافية من الضوابط من خلال إعادة التأكيد على قواعد منظمة التجارة العالمية، أو الاتفاق على تعزيز الالتزامات المتعددة الأطراف أو توسيع نطاقها، أو الاتفاق على العدول عن اتخاذ إجراءات مضادة بين الأطراف الموقعة على الاتفاقات.²⁰⁵

ولقد استغلت البلدان الاتفاقات التجارية بشكل متزايد خلال العقود القليلة الماضية من أجل التعاون بشأن المسائل البيئية. وفي الواقع، يعود أول اتفاق تضمن حكماً متعلقاً بالبيئة إلى عام 1957 عندما تضمنت معاهدة روما التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية، استثناء عاماً يسمح لأحد الأطراف بحظر الواردات أو الصادرات أو السلع العابرة أو تقييدها لأسباب تتعلق بحماية صحة وحياة الحيوانات أو النباتات إن لم تكن إجراءات الحظر أو القيود هذه عشوائية أو تمييزية.²¹ ومنذ ذلك الحين، تزايدت الأحكام البيئية بوتيرة بطيئة، وبين عامي 1957 و2019 تضمن 131 من أصل 318 اتفاقاً تجارياً تم إبرامها حكماً واحداً على الأقل يتعلق بالبيئة (انظر الشكل 3-4). ويتضمن 71 من هذه الاتفاقات التجارية الـ 131، أحكاماً تُبين التفاعل بين البيئة والزراعة.²²

واليوم، يتضمن العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية إشارة ما إلى البيئة، فيما اتبع دمج الأحكام المتعلقة بالبيئة نمطاً أخذاً في التطور على مر السنين (انظر الشكل 3-4). وقبل مطلع الألفية الثانية، كان عدد اتفاقات التجارة الإقليمية التي تتضمن بنوداً بيئية جوهرية محدوداً، مع وجود بعض الاستثناءات البارزة مثل اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية الذي دخل حيز التنفيذ في عام 1994 والاتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا التي خلفته ودخلت حيز التنفيذ في عام 2020.

ويمكن ملاحظة تغيير كبير في هذا الاتجاه اعتباراً من عام 2005 عندما بدأت اتفاقات التجارة

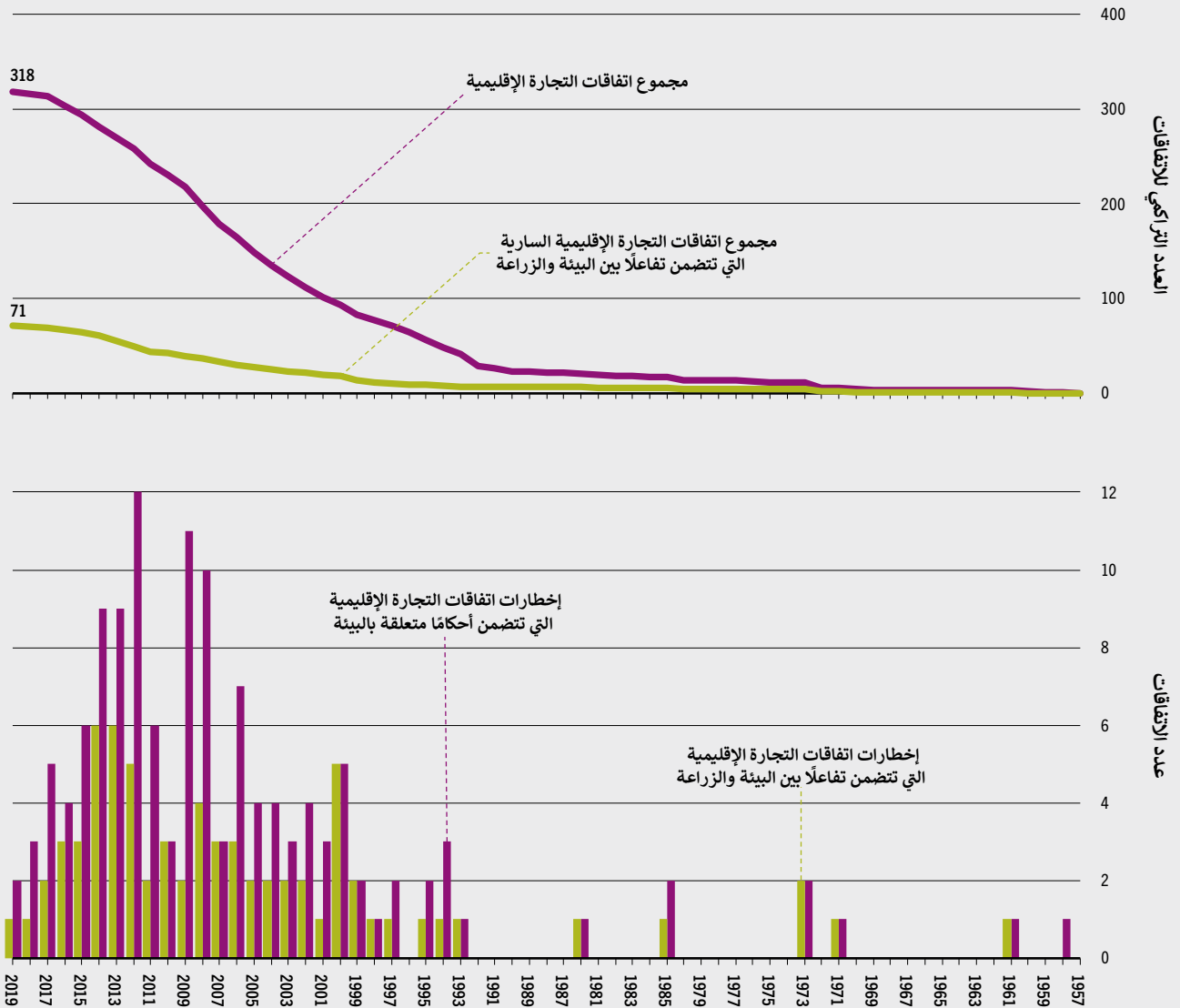
وو تعرف الأحكام المتعلقة بالبيئة على أنها أية أحكام تشير بشكل مباشر وصريح إلى حماية البيئة والتنمية المستدامة والقضايا الأخرى المتعلقة بالبيئة.

ز انظر المادة 30 من المعاهدة المؤسسة للجماعة الأوروبية <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:11997E/TXT&rid=1>

ج ح يمكن تطبيق أحكام أخرى متعلقة بالبيئة على الزراعة قد لا تكون مشمولة بشكل صريح أو معكوسة في التفاعل بين الزراعة والبيئة.

ط انظر المادتين 124 و125 في الفصل 16 من الاتفاق. https://www.jus.uio.no/english/services/library/treaties/09/9-01/comesa_treaty.xml#treaty-header1-15

الشكل 3-4 الاتفاقات التي تتضمن أحكاماً متعلقة بالبيئة، 1957-2019



ملاحظة: الأحكام التي تم تحليلها هي التزامات لا تدخل ضمن الولاية الحالية لمنظمة التجارة العالمية. المصدر: Mattoo, A., Rocha, N. & Ruta, M. 2020. Handbook of Deep Trade Agreements. Washington, DC. World Bank.

أما الأسباب الكامنة وراء إدراج أحكام متعلقة بالبيئة في اتفاقات التجارة الإقليمية، فمتعددة الجوانب. إذ قد تكون لدى البلدان سياسات تتطلب إدراج أحكام متعلقة بالبيئة في اتفاقات التجارة الإقليمية من أجل التماسي مع التشريعات المحلية التي تحدّ من التأثيرات البيئية غير المباشرة

أو المادة الرابعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.²¹⁰ ومن الناحية العملية، تتضمن معظم اتفاقات التجارة الإقليمية التي تشمل أحكاماً متعلقة بالبيئة، مزيجاً من الأحكام المتعلقة بالبيئة المشابهة لمتطلبات منظمة التجارة العالمية وأحكاماً زائدة عليها.

اتفاق باريس.^{٢١٠} وتتضمن اتفاقات عديدة للتجارة الإقليمية بشكل صريح أحكامًا تتعلق بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، كتلك المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وبين كندا وكولومبيا. وفي الواقع، يتضمن الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا تسعة أحكام مختلفة تتعلق بالامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (على النحو المبين في الشكل 3-5 في فئة الأحكام المتعلقة بالامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف).^{٢١٦} وتتعهد اتفاقات أخرى للتجارة الإقليمية بالتزامات محددة بالاستناد إلى القانون البيئي المحلي، مع إعادة التأكيد على حق الأطراف في تنظيم المسائل البيئية.

وتذكر اتفاقات عديدة للتجارة الإقليمية التعاون بشأن القضايا البيئية بشكل صريح، مثلًا الاتفاق المبرم بين نيوزيلندا والصين الذي يراعي فيه الطرفان أولوياتهما الوطنية ومواردهما المتاحة، ويوافقان على التعاون بشأن المسائل البيئية ويتان بصورة مشتركة في أنشطة معينة تتعلق بالتعاون البيئي (انظر الجدول 1-3). وتقوم اتفاقات التجارة الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز التكامل، باتباع نهج واقعي أكثر وتتضمن بنودًا تقيم تعاونًا أقوى، بما في ذلك بشأن الأنظمة والمعايير البيئية. وهذه هي حال العديد من الاتفاقات الحديثة التي تفاوض عليها الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. والمثال على ذلك اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية الذي توافقت بموجبه الأطراف على التعاون لحماية البيئة، بما في ذلك الموارد الطبيعية، وتحسينها والحفاظ عليها، والذي ينص على إنشاء إطار لمثل هذا التعاون بين الأطراف (انظر الجدول 1-3).

وفي كثير من الأحيان، يتوخى هذا النوع من الاتفاقات إنشاء ترتيبات مؤسسية مخصصة لتيسير تنفيذ الالتزامات، مثل اللجان البيئية المعنية بمناقشة الأحكام المتعلقة بالبيئة والإشراف على تنفيذها، وآليات لتسوية النزاعات المرتبطة بالبيئة التي قد تنشأ بين الأطراف.^{٢١٧} في الواقع، ينشئ العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية التي تتضمن فصلًا شاملًا بشأن البيئة أو اتفاقًا جانبيًا، مثل الاتفاقيين المبرمين بين كندا وكولومبيا وبين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا،

وتجسّع توافر التدابير غير التعريفية ذات الصلة بين الشركاء التجاريين.^{٢١١} ويمكن أن تخضع بلدان أخرى لضغوط من أجل إدراج أحكام متعلقة بالبيئة استجابة للشواغل التي يعبر عنها القطاع المحلي أو المستهلكون.^{٢١٢} وقد ترغب البلدان أيضًا في تجنب اضطراب شركائها التجاريين إلى خفض مستويات الحماية البيئية المحلية من أجل زيادة الإنتاج واستقطاب الاستثمارات.^{٢١٣}

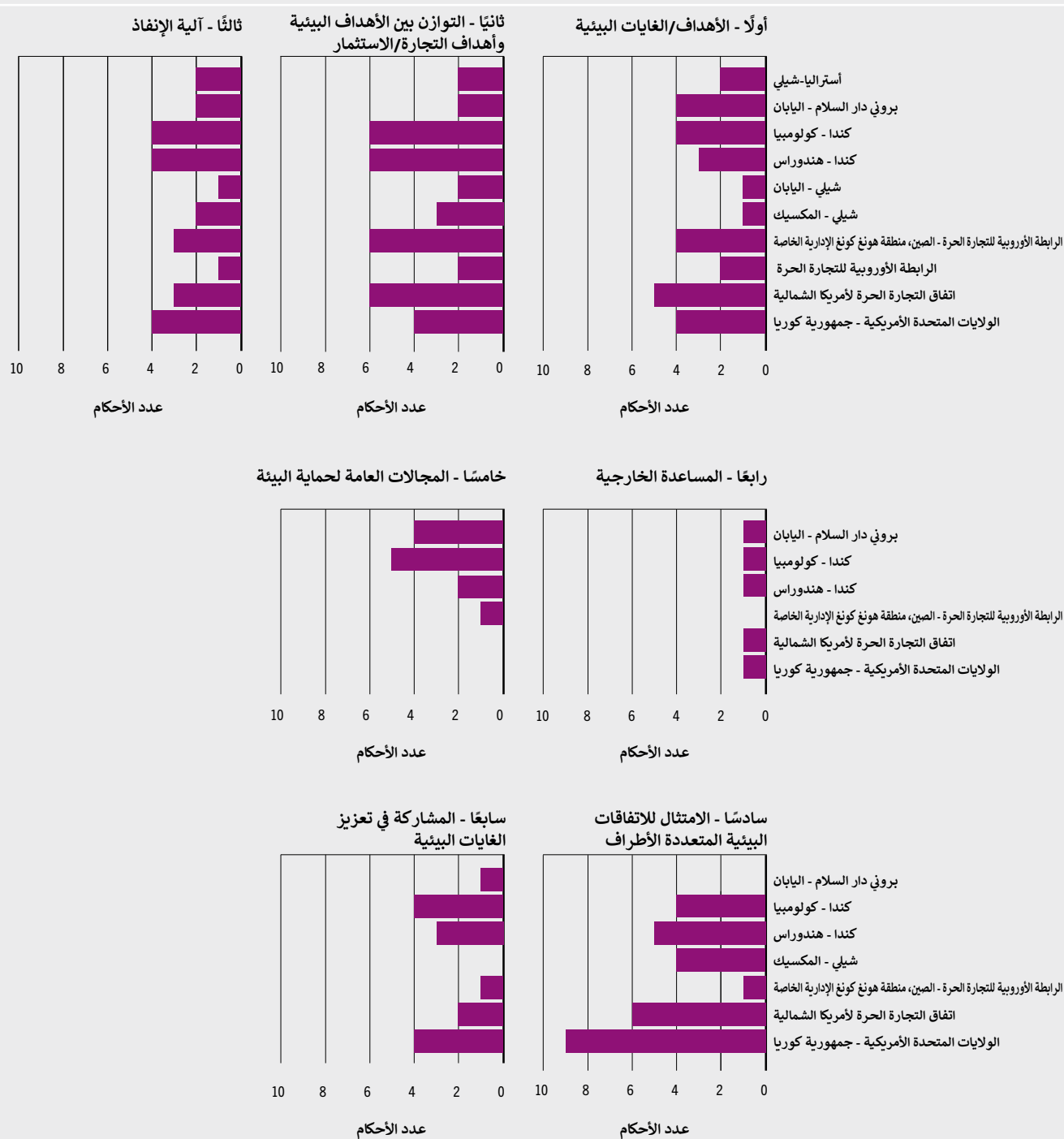
ويمكن لغياب الأحكام المتعلقة بالبيئة أن يعزز المنافسة من جانب الشركاء التجاريين الذين لديهم متطلبات بيئية أقل صرامة، الأمر الذي يجعلهم أكثر قدرة على المنافسة من حيث الأسعار. ومن شأن ذلك أن يضعف المنتجين المحليين والبلدان المصدرة الأخرى التي تمثل للمعايير البيئية، ما يؤدي إلى نتائج بيئية سلبية.^{٢١٤} وينعكس ذلك في بعض الأحكام المتعلقة بالبيئة التي تسعى إلى إيجاد توازن بين تحقيق أهداف السياسات المتعلقة بالبيئة والأهداف المتعلقة بالتجارة/الاستثمار، مثل اتفاقات التجارة الإقليمية المبرمة بين كندا وكولومبيا، وكندا وهندوراس، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (على النحو المبين في الشكل 3-5). ويظهر ذلك بشكل أدق في الاتفاق المبرم بين دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين، الذي لا يشجّع إضعاف قوانين حماية البيئة من أجل كسب ميزة تجارية نسبية (انظر المقتطف من الاتفاق الوارد في الجدول 1-3).

وتختلف الأحكام المتعلقة بالبيئة الواردة في اتفاقات التجارة الإقليمية من حيث نطاقها وتتخذ مجموعة من الأشكال في ما يتعلق بحجم القضايا البيئية التي تغطيها والإجراءات الرامية إلى معالجتها.^{٢١٤} ويختلف موقع هذه البنود في الاتفاق أيضًا. فيمكن إدراج الأحكام المتعلقة بالبيئة في الدباجة وفي متن الاتفاق، أو في ملحق، أو بروتوكول، أو اتفاق جانبي - كما هي الحال مع الاتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا - أو يمكن توضيحها من خلال تبادل الرسائل، من قبيل خطاب التفاهم بين كندا وبيرو بشأن التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية (انظر الجدول 1-3).^{٢١٥} وإن بعض الأحكام المتعلقة بالبيئة هي أحكام طموحة ومصاغة بلغة تقيّد بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مثل

٢١٠ ترم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بين أكثر من طرفين ويتم تصميمها لمعالجة المشاكل البيئية (التي يكون لمعظمها طابع عابر للحدود والتي تكون عالمية) من خلال التعاون الدولي، ويتخذ بعضها شكل معاهدات يمكن أن يصبح أي بلد طرفًا فيها، مثل اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٢١١ يي بزيادة قدرة البلدان التي تطبق معايير بيئية أدنى على الوصول إلى الأسواق، يظهر خطر إنشاء "ملاذ للوث" على حساب البيئة على المستوى العالمي.

الشكل 3-5 اتفاقات مختارة تتضمن أنواعاً مختلفة من الأحكام المتعلقة بالبيئة



الجدول 3-1 تصنيف الصيغ الشكلية لإدراج الأحكام المتعلقة بالبيئة في اتفاقات التجارة الإقليمية

أنواع الخيارات	الاتفاقات	السنة	الأطراف	مقتطف
اتفاق جانبي	اتفاق التعاون البيئي التابع لاتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية	2005	الولايات المتحدة الأمريكية - كوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا	"تتفق الأطراف على التعاون لحماية البيئة، بما في ذلك الموارد الطبيعية، وتحسينها والحفاظ عليها. ويتمثل الهدف من الاتفاق في إنشاء إطار لهذا التعاون بين الأطراف". (المادة 2)
	اتفاق التجارة الحرة بين نيوزيلندا والصين	2008	الصين - نيوزيلندا	"يتفق الطرفان على التعاون بشأن المسائل البيئية ذات الاهتمام المشترك والمنفعة المتبادلة، مع مراعاة أولوياتهما الوطنية والموارد المتاحة لديهما. ويقرر الطرفان ممّا أنشطة التعاون البيئي المحددة التي سيضطلعان بها". (المادة 2)
	اتفاق التعاون البيئي بين كندا وهندوراس	2013	كندا - هندوراس	"يتفق الطرفان على تشجيع التنمية المستدامة من خلال تعزيز السياسات البيئية والاقتصادية المتآزرة، والإدارة السليمة للبيئة، وتدابير الصون؛" (المادة 2 (أ))
فصل أو مادة تتعلق بالبيئة وترد في الاتفاق الأساسي	اتفاق شراكة المحيط الهادئ الشاملة والتدرجية	2016	كندا - أستراليا، وبروني دار السلام، وشيلي، واليابان، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وبيرو، وسنغافورة، وفييت نام	"إذ تأخذ الأطراف في الاعتبار الأولويات والظروف الوطنية في كل منها، فإنها تقرّ بأن تعزيز التعاون لحماية البيئة والمحافظة عليها وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام يعود بمنافع يمكنها أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وتقوية الحوكمة البيئية، وتكميل أهداف هذا الاتفاق". (المادة 2-20)
	الاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل بين كندا والاتحاد الأوروبي	2016	كندا - الاتحاد الأوروبي	"يقرّ الطرفان بأن البيئة تشكل ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة ويعترفان بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها التجارة في تحقيق التنمية المستدامة. ويشدد الطرفان على أن تعزيز التعاون من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها..." (المادة 2-24)
	اتفاق الشراكة الاقتصادية بين اليابان والمكسيك	2004	اليابان - المكسيك	"يقرّ الطرفان بأنه من غير الملائم أن يتم تشجيع الاستثمارات عن طريق التساهل في التدابير المحلية الصحية أو البيئية أو المتعلقة بالسلامة. وبناء على ذلك، لا يجوز أن يتنازل أحد الطرفين عن هذه التدابير أو ألا يتقيّد بها، أو أن يقترح التنازل عنها أو عدم التقيد بها، كتشجيع لقيام مستثمر ما باستثمار في منطقته أو للحصول على هذا الاستثمار أو زيادته أو استبقائه". (المادة 74)
فصل متعلق بالتنمية المستدامة ضمن الاتفاق الأساسي	دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة - الصين، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	2011	آيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج، وسويسرا - الصين، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	"... (أ) إضعاف أو تقليل مستوى الحماية البيئية التي توفرها قوانينه أو لوائحها أو معاييرها بهدف وحيد هو تشجيع الاستثمارات القادمة من طرف آخر أو التماس ميزة تجارية تنافسية يملكها منتجون أو مزودو خدمات يعملون في هذا الطرف أو تحسينها؛" (المادة 4-8)
	اتفاق التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	2015	الاتحاد الأوروبي - بوتسوانا، وإسواتيني، وليسوتو، وموزامبيق، وناميبيا، وجنوب أفريقيا.	"تعيد الأطراف تأكيد التزاماتها بتعزيز تنمية التجارة الدولية بطرق تساهم في تحقيق هدف التنمية المستدامة في ركائزها الثلاث (التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة..." (المادة 6 من الفصل 2)

الجدول 1-3 (يتبع)

أنواع الخيارات	الاتفاقات	السنة	الأطراف	مقتطف
فصل متعلق بالتنمية المستدامة ضمن الاتفاق الأساسي	اتفاق التجارة الحرة بين دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وبلدان أمريكا الوسطى	2013	آيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج، وسويسرا - كوستا ريكا، وغواتيمالا، وبنما	"تعهد الأطراف تأكيد التزامها بتعزيز تنمية التجارة الدولية بطريقة تساهم في تحقيق هدف التنمية المستدامة وتضمن دمج هذا الهدف وتجليه في العلاقة التجارية بين الأطراف". (المادة 1-9 من الفصل 9)
	اتفاق التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ومحفل منطقة البحر الكاريبي لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ	2008	الاتحاد الأوروبي - الجمهورية الدومينيكية، وأنتيغوا وباربودا، وجزر البهاما، وبربادوس، وبليز، ودومينيكا، وغرينادا، وغيانا، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسورينام، وترينيداد وتوباغو	"تعهد الأطراف التأكيد على أنه يتعين تحقيق هدف التنمية المستدامة وأن تطبيق هذا الاتفاق يجب أن يراعي بالكامل المصالح الفضلى البشرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية لشعوبها ولأجيال المستقبل فيها...". (المادة 3، الجزء 1)
الرسائل الجانبية بشأن المسائل البيئية	خطاب التفاهم بين كندا وبيرو بشأن التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية	2016	كندا - بيرو	"تقرّ كندا وجمهورية بيرو بأنه يمكن معالجة التقاسم المنصف للمنافع التي يمكن أن يعود بها استخدام المعارف التقليدية المتصلة بصون التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام، من خلال الآليات المناسبة".
	الرسالة بشأن التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية التابعة لاتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبيرو	2006	الولايات المتحدة الأمريكية - بيرو	"يعترف الطرفان بأهمية المعارف التقليدية والتنوع البيولوجي وبالمساهمة التي يمكن أن تقدمها في التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية".
	الرسالة الجانبية بين الولايات المتحدة الأمريكية وشيلي بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك والكوارث الطبيعية في إطار اتفاق شراكة المحيط الهادئ	2016	الولايات المتحدة الأمريكية - شيلي	"من دون الإخلال بالمادة 5-16-20 (أ) (مصايد الأسماك الطبيعية البحرية) من الفصل 20 (البيئة) من اتفاق شراكة المحيط الهادئ، تتشاطر الولايات المتحدة الأمريكية وشيلي الرأي القائل إنه يجوز لأحد الطرفين منح إعانات لفترة زمنية محددة من أجل مساعدة الصيادين على التعافي من كارثة طبيعية من قبيل موجة تسونامي أو هزة أرضية".

ملاحظة: تشمل أنواع الخيارات ما يلي: الاتفاقات الجانبية، وهي اتفاقات مستقلة عن المعاهدات التجارية التي تصاحبها وتوفّر الحيز المؤسسي لجداول الأعمال البيئية القوية والاستباقية التي تتناول بناء القدرات، ومواءمة الأنظمة، والتعاون، والرصد؛ وفصل من الاتفاق يكون متعلقًا بالبيئة ويعالج المسائل البيئية المرتبطة بالتجارة مثل عدم تنفيذ القوانين البيئية المحلية بطرق تؤثر على التجارة، والالتزامات البيئية المرتبطة بالتجارة التي تكون متصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (يسمح إدراج مثل هذا الفصل في الاتفاق بأن تكون هذه الالتزامات قابلة للتنفيذ من خلال آلية تسوية النزاعات الخاصة بالاتفاق الأساسي في حال اختارت الجهات الموقعة استخدامها)؛ ويمكن للفصول المتعلقة بالتنمية المستدامة أن تتضمن التزامات بيئية ومتعلقة بالعمل، كما هي الحال في بعض اتفاقات الاتحاد الأوروبي، أو يمكنها ببساطة أن تضع الالتزامات البيئية في سياق أوسع للتنمية المستدامة؛ والرسائل الجانبية التي يمكنها أن تحدد التزامات مشتركة يكون من الصعب الوفاء بها في سياق الاتفاق إما بسبب وجود أطراف عديدة لا يمكنها الموافقة عليها أو لأن محتواها حساس جدًا ليشكل جزءًا من المعاهدة التي تم الاتفاق عليها قانونًا. المصدر: تولت منظمة الأغذية والزراعة تجميع البيانات بالاستناد إلى اتفاقات التجارة الأصلية.

تأثير اتفاقات التجارة الإقليمية على البيئة

يصعب تقييم تأثير الأحكام المتعلقة بالبيئة الواردة في اتفاقات التجارة الإقليمية على النتائج البيئية، ذلك أن الأدلة العملية محدودة. وتركز معظم الدراسات على مؤشرين اثنين قابلين للقياس هما: تراجع انبعاثات غازات الدفيئة والتغيرات السنوية الصافية في إزالة الغابات. وفي ما يتعلق بالمؤشر الأول، تشير الأدلة إلى أنه يمكن للأحكام المتعلقة بالبيئة أن تؤدي دوراً هاماً في تعزيز الاستدامة البيئية وخفض انبعاثات غازات الدفيئة من دون الحد من القدرات التصديرية للبلدان.²²⁴ وتظهر البحوث أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان التي هي طرف في اتفاق للتجارة الإقليمية يتضمن أحكاماً متعلقة بالبيئة، تميل إلى أن تكون أدنى منها في البلدان الأطراف في اتفاق للتجارة الإقليمية لا يتضمن مثل هذه الأحكام.²²⁵

أما في ما يخص المؤشر الثاني، فيُظهر التحليل أنه لم يتم تسجيل أي تغيرات في الإزالة السنوية الصافية للغابات بعد تنفيذ اتفاقات التجارة الإقليمية التي تتضمن أحكاماً متعلقة بالبيئة بهدف حماية الغابات والتنوع البيولوجي.²²⁶ وفي الوقت نفسه، شهدت الجهات الموقعة على اتفاقات التجارة الإقليمية التي لا تتضمن أحكاماً متعلقة بالبيئة زيادات كبيرة في الخسارة الصافية للغابات. ولكن يبقى التأثير العالمي لمثل هذه التدابير غير واضح، ذلك أنه يمكن لإزالة الغابات أن تنتقل إلى بلدان لا تشملها مثل هذه الأحكام.²²⁷

وتشير دراسة أخرى إلى أنه يمكن للأحكام البيئية أن تساعد على تقليص الصادرات، بما في ذلك الصادرات الزراعية، التي تترتب عنها آثار بيئية سلبية وزيادة الصادرات المنتجة بطريقة مستدامة والمتأثرة من البلدان النامية.²²⁸ ويظهر هذا التأثير بشكل أوضح في البلدان النامية التي لديها أنظمة بيئية صارمة.

ومع أن التجارة تتيح فرصاً لتحقيق مزيد من الرخاء والتنمية، يجب أن تكون الاتفاقات التجارية مزودة بإطار سياسي وقانوني قوي يعالج التأثيرات البيئية غير المباشرة. وما لم يتم دمج مثل هذا الإطار في السياسات والاتفاقات التجارية، ثمة احتمال أن تترتب عن التجارة آثار سلبية على البيئة. وقد أجرت دراسات حديثة تحليلًا لما إذا كانت اتفاقات التجارة الإقليمية التي تتضمن أحكاماً متعلقة

ترتيبات مؤسسية مخصصة وتضم أربعة أنواع مختلفة من الأحكام المرتبطة بآليات التنفيذ (انظر الشكل 3-5).

وتُدرج آليات التنفيذ في اتفاقات التجارة الإقليمية في غالب الأحيان من خلال إجراءات تسوية النزاعات التي تسمح للجهات الموقعة بتحديد أي انتهاكات قد يتعرض لها اتفاق مبرم ضمن إطار يحدده الاتفاق، وبإثباتها والتصدي لها. وتتباين الصيغة المرتبطة بقابلية تنفيذ الأحكام المتعلقة بالبيئة بين اتفاقات التجارة الإقليمية، ذلك أن بعضها مصاغ بعبارات غير ملزمة فيما بينها الآخر مصاغ بعبارات ملزمة.²¹⁸

ويمكن لآليات تسوية النزاعات أن تشكل سبيلًا فعالاً لتحقيق الامتثال للأحكام المتعلقة بالبيئة. ويمكن أن تختلف تدابير التنفيذ تبعاً لقدرة البلدان على فرض سبل انتصاف مادية أو عقوبات تجارية. وعلى سبيل المثال، ينطوي الإجراء المنشأ بموجب الفصول المتعلقة بالبيئة في العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية التي توقعها الولايات المتحدة الأمريكية في العادة على إمكانية اتخاذ إجراءات انتقامية. وبالعكس، تستثنى الإجراءات المنصوص عليها في الفصول المتعلقة بالاستدامة في أحدث اتفاقات التجارة الإقليمية التي أبرمها الاتحاد الأوروبي، إمكانية فرض عقوبات تجارية بشكل صريح.²¹⁹

وتؤدي عمليات تقييم الأثر البيئي دوراً هاماً في تقييم الآثار الناجمة عن الأحكام المتعلقة بالبيئة.²²⁰ وتتبع عمليات التقييم هذه الآثار المحتملة للأحكام المتعلقة بالبيئة على الأسواق والتكنولوجيا والأنظمة، ويلزم إجراؤها حالياً في جميع الاتفاقات التي يوقعها كل من كندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.²²⁰ وينشئ العديد من الأحكام المتعلقة بالبيئة آلية لاستعراض عمليات تقييم الأثر هذه.²²¹

وتُعتبر العملية التي يتم بموجبها التفاوض على الأحكام المتعلقة بالبيئة وتنفيذها ورصدها على المستوى الوطني، أمراً بالغ الأهمية. فعلى سبيل المثال، تتيح المشاركة العامة لأصحاب المصلحة من جميع القطاعات التي يمكن أن تكون متأثرة، إمكانية المساهمة.²²² ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في معالجة القضايا البيئية بما أن المشاركة العامة قد تكون محدودة خلال عملية التفاوض على الاتفاقات التجارية، وقد لا تكون القطاعات من قبيل القطاع البيئي ممثلة بالقدر الكافي في الكثير من الأحيان (انظر أيضاً الإطار 4-2).²²³

لأوصى المجلس الوزاري التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 1993 بأنه ينبغي على «الحكومات أن تنظر في السياسات والاتفاقات التجارية والبيئية التي قد يكون لها تأثيرات كبيرة على مجال سياساتي آخر في مرحلة تطورها أو أن تستعرضها من أجل تقييم الآثار المترتبة على المجال السياساتي الآخر وتحديد الخيارات البديلة في مجال السياسات من أجل معالجة الشواغل».

بالبيئة، مزودة بآليات فعالة تتماشى مع الأهداف البيئية العالمية من أجل تفادي الآثار السلبية على المناخ والتنوع البيولوجي.²²⁹

ويظهر التحليل أنه رغم وضع بعض المعايير الإلزامية المتعلقة بإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي مثلاً، تفتقر الاتفاقات بشكل عام إلى إطار قانوني شامل لتحسين حماية البيئة. وتوفر آليات تسوية النزاعات سبيلاً للوفاء بالالتزامات ويمكنها إلى جانب آليات التعاون التنظيمي أن تعزز فعالية الأحكام المتعلقة بالبيئة. وبالفعل، يشير التحليل إلى أن آليات تسوية النزاعات التي تغطي الاتفاق بأكمله قد أدت دوراً فعالاً في التخفيف من فقدان الغابات.^{230، ٢٢٠}

وقامت دراسة أخرى أجرت تحليلاً لفعالية الأحكام المتعلقة بالبيئة الواردة في اتفاقات التجارة الإقليمية، بتحديد 14 نوعاً مختلفاً من الأحكام ذات الصلة بالمناخ الواردة في عدة اتفاقات ومستوى التعاون الذي اقترحه الجهات الموقعة لاتخاذ تدابير خاصة بالعمل المناخي. وركزت الدراسة على أربعة مستويات مفاهيمية للتعاون هي: (1) التعاون الاختياري حيث لا تلزم الأطراف صراحة بالتعاون في مجال العمل المناخي بل تبقى عليه اختيارياً، مستخدمة في الكثير من الأحيان صيغة اشتراطية؛ (2) والتعاون المقصود حيث تتضمن الاتفاقات إعلانات نوايا للتعاون وتقوم في الكثير من الأحيان بتحديد القضايا ذات الصلة بالمناخ ولكن من دون أن تتضمن تفاصيل بشأن الإجراءات والأساليب والأهداف؛ (3) والتعاون المتمحور حول العمل حيث يتم عرض إجراءات تعاونية محددة عرّضاً مفصلاً في إطار للعمل أو هيكل مرّن للحكومة ولكن من دون تحديد الأهداف أو الجداول الزمنية؛ (4) والتعاون البرامجي حيث تتضمن الاتفاقات خطة برامجية تشمل إجراءات وأهداف وجدول زمنية محددة للتعاون في إطار هيكل للحكومة محدد بشكل جيد.

وأظهرت الدراسة أنه من المرجح أن تترتب عن التعاون غير المؤسسي، مثل التعاون الاختياري أو المقصود، آثار محدودة وقد تكون المساهمات الإضافية فيه متواضعة أو من غير السهل تحديدها.^{٢٣١} ويمكن أن يتوقع التعاون

المتمحور حول العمل والتعاون البرامجي ظهور تأثيرات إيجابية إضافية تبعاً لفعالية ترتيبات هيكل الحكومة. وعلى سبيل المثال، يكتسي النهج الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة في ظل مشاركة الأعضاء البالغ عددهم 27 عضواً في ثلث اتفاقات التجارة الإقليمية تقريباً وميلهم إلى تعزيز التعاون. ومن المرجح أن تترتب عن الالتزامات الملزمة قانوناً بالاضطلاع بأعمال معيّنة ومحددة زمنياً والواردة في اتفاقات التجارة الإقليمية، آثار محددة بشكل أكبر وقابلة للقياس الكمي على السلوكيات المرتبطة بالتجارة، ومن شأن التعاون في مجال المناخ أن يؤدي في المقابل إلى مزيد من النتائج الجوهرية.²³¹

اتفاقات التجارة وخطط إصدار شهادات الاستدامة الطوعية من جانب أطراف ثالثة

تشكل خطط إصدار شهادات الاستدامة الطوعية من جانب أطراف ثالثة آليات بديلة لتشجيع حماية البيئة. وتكتسي هذه الخطط أهمية متزايدة في الأسواق العالمية، لا سيما في ما يخص المنتجات العالية القيمة التي ترتبط ارتباطاً راسخاً بسلاسل القيمة العالمية. وعلى سبيل المثال، فإن ربع المساحات العالمية المزروعة بالبن والكافا هي مساحات حاصلة على شهادة من خلال استيفاء معايير الاستدامة التي وضعتها منظمات غير حكومية والقطاع الخاص على السواء.²³²

وتطرح خطط إصدار شهادات الاستدامة هذه معايير خاصة تهدف إلى مواجهة التحديات البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية القائمة في الأسواق الزراعية والاستجابة لشواغل المستهلكين. وهي تحقق ذلك من خلال استخدام حوافز السوق للتشجيع على اعتماد ممارسات محسنة. وعلى سبيل المثال، تحفز المعايير العضوية إنتاج المحاصيل من دون استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات الاصطناعية. وتشمل خطط أخرى مثل المائدة المستديرة عن زيت النخيل التابعة لتحالف من أجل الغابات المطيرة، مجموعة من الشروط الخاصة بالممارسات الزراعية الصديقة للبيئة من أجل تعزيز الحراثة الزراعية، واستخدام الأسمدة ومبيدات الآفات العضوية، ومعالجة النفايات والتخلص منها بشكل آمن.

وبالنسبة إلى المستهلكين، توفر خطط إصدار شهادات الاستدامة معلومات عن جودة الأغذية وسلامتها، والاستدامة البيئية، والمعايير الاجتماعية مثل عمالة الأطفال والمساواة بين الجنسين ومصلحة المنتجين.²³³ ولكن غالباً ما يستلزم الامتثال للمعايير مقايضات هامة.

م تم تضمين جميع اتفاقات التجارة الإقليمية التي استعرضها التحليل، آلية واسعة النطاق لتسوية النزاعات تغطي الاتفاق التجاري بأكمله. ولكن يتضمن بعض هذه الاتفاقات آليات إضافية لتسوية النزاعات كانت فريدة بأحكام معيّنة وتكفل الآليات الواسعة النطاق القائمة على مستوى الاتفاق بأكمله.

ن يشير مصطلح «التعاون» في سياق الاتفاقات بشكل واسع إلى الالتزامات المتبادلة التي تتعهد بها جميع الحكومات والأطراف المعنية الأخرى الموقعة على الاتفاق بالمشاركة في مشاريع تعاونية مشتركة جديدة أو مشاريع أو أعمال أخرى يتم الاضطلاع بها في عمليات جارية بهدف تحقيق منافع محددة ونتائج تحويلية.

الطوعية من جانب أطراف ثالثة، مع وجود تباين في قوة الصياغة بين الاتفاقات.²⁴¹ وتشجع هذه الأحكام على استخدام خطط إصدار شهادات الاستدامة ولكنها لا تخضع التجارة لشروطها.²⁴² ويرد في الجدول 2-3 استعراض غير شامل للاتفاقات التجارية التي تتضمن إشارات إلى خطط إصدار شهادات الاستدامة الطوعية.

وتتمثل حالة مثيرة للاهتمام تتعلق باتفاق للتجارة الإقليمية يعزز هذا النهج من خلال استخدام خطط إصدار شهادات الاستدامة الطوعية من جانب أطراف ثالثة استخدامًا صريحًا، في اتفاق الشراكة الاقتصادية الشامل بين دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وإندونيسيا الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2021 (انظر الجدول 2-3).²⁴³ فتشير المادة 8-10 من هذا الاتفاق إلى أنه يجب على تجارة الزيوت النباتية أن تدعم نشر واستخدام المعايير والممارسات والخطوط التوجيهية المستدامة المتعلقة بالزيوت النباتية المنتجة بطريقة مستدامة.²⁴⁴ وتشترط سويسرا التي هي أكبر سوق استهلاك في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، أن تمثل جميع واردات زيت النخيل لإحدى الشهادات الثلاث المعترف بها عالميًا وهي: شهادة المائدة المستديرة عن زيت النخيل، والشهادة الدولية الإضافية للاستدامة والكربون، ومجموعة الابتكار المعنية بزيت النخيل. فف ولتيسير التتبع، يجب أن يتم استيراد زيت النخيل في خزانات تبلغ سعتها 22 طنًا من أجل ضمان القدرة على تتبع مصدر زيت النخيل على طول سلسلة الإمداد.²⁴⁵ وهذه الشروط الواردة في المادة 8-10 من الاتفاق منصوص عليها في القانون الوطني مع اعتماد المجلس الاتحادي السويسري هذا التنفيذ المحدد لشهادات الاستدامة. ويتم تنظيم هذه التفاصيل في القانون الاتحادي بشأن استيراد زيت النخيل المنتج بطريقة مستدامة من إندونيسيا، والذي دخل حيز التنفيذ بالتزامن مع اتفاق الشراكة الاقتصادية الشامل في أغسطس/آب 2021.²⁴⁶

س س انظر الفصل 8 من اتفاق الشراكة الاقتصادية الشامل المبرم بين جمهورية إندونيسيا ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. <https://www.efta.int/sites/default/files/documents/legal-texts/free-trade-relations/indonesia/fta-indonesia-main-agreement.pdf>

ع لاطلاع على النص الكامل للاتفاق: [https://www.swissinfo.ch/resource/](https://www.swissinfo.ch/resource/blob/46383572/622a1dad180b881b96e5ddac72661631/fta-indonesia-data.pdf)
blob/46383572/622a1dad180b881b96e5ddac72661631/fta-indonesia-data.pdf
ف لاطلاع على تفاصيل نظم إصدار الشهادات المسموح بها: <https://www.fedlex.admin.ch/eli/cc/2021/618/fr>

ص معايير اتفاق التجارة بين الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (سويسرا) وإندونيسيا. https://www.seco.admin.ch/seco/en/home/Aussenwirtschaftspolitik_Wirtschaftliche_Zusammenarbeit/Wirtschaftsbeziehungen/Freihandelsabkommen/partner_fha/partner_weltweit/indonesien.html
ق لاطلاع على التشريع الاتحادي السويسري: <https://www.admin.ch/gov/en/start/documentation/media-releases.msg-id-85237.html>

فعلى سبيل المثال، تميل الزراعة العضوية أو الممارسات البيئية المحسنة الأخرى إلى زيادة تكاليف الانتاج.²³⁴ وبالنسبة إلى المزارعين، يمكن لضمانات الشراء أو العلاوات السعرية للمنتجات المعتمدة أن تضمن الوصول إلى الأسواق وأن توفر حافزًا لاعتماد ممارسات تحمي البيئة. وفي كثير من الأحيان، تعوّض الأسعار المرتفعة عن زيادة تكاليف الإنتاج وإدارة المزرعة الضرورية للامتثال لمعايير الاستدامة.

ويمكن لخطط إصدار شهادات الاستدامة أن تكمل السياسات القائمة بطرق متعددة وأن تندمج بشكل هادف في ترتيبات وتشكيلات مختلفة من السياسات. ويمكن أن تؤدي الحكومات دورًا هامًا في خطط إصدار شهادات الاستدامة الطوعية من جانب أطراف ثالثة كداعم وميسر ومستخدم.²³⁵ ويكتسي الدور الذي تؤديه هذه المبادرات كمكمل للأطر التنظيمية الحكومية الدولية ونجاح بعض مبادرات التوسيم هذه، أهمية متزايدة.²³⁶

وتختلف الأدلة على فعالية هذه الخطط بين البلدان والمنتجات. غير أنه تبين بشكل عام أن خطط إصدار شهادات الاستدامة تحسّن الممارسات البيئية.²³⁷ وعلى سبيل المثال، نُظر إلى المعايير التي حددها شركة متعددة الجنسيات في كل من البرازيل وكولومبيا وكوستاريكا وغواتيمالا والمكسيك، على أنها تحسّن السلوك البيئي لمنتجي البنّ المعتمدين من أصحاب الحيازات الصغيرة مقارنة بنظرائهم غير المعتمدين. وفي حوض نهر تايبي في تايلند، وهي منطقة تنتج ما يصل إلى 60 في المائة من زيت النخيل في البلاد، تبين أن منتجي زيت النخيل الخام المعتمد من قبل المائدة المستديرة عن زيت النخيل يتركون الأثر البيئي الأدنى، لا سيما في ما يتعلق بالاحترار العالمي والتكوين الضوئي الكيميائي للأوزون.²³⁸ وفي إثيوبيا، سمحت برامج إصدار شهادات البنّ المزروع في الظل التابعة للتحالف من أجل الغابات المطيرة بالتخفيف من تدهور الغابات بشكل فعال. ونتيجة لذلك، تم الاعتراف بخطط إصدار شهادات الاستدامة كأداة قيمة وتزايد دمجها في الاتفاقات التجارية.²³⁹

وأصبحت خطط إصدار الشهادات أداة هامة عابرة للحدود الوطنية في سياق التنمية المستدامة، ذلك أنها توفر الحوافز لدمج مجموعة من القضايا الاجتماعية والبيئية في الأنشطة الاقتصادية.²⁴⁰ ويتضمن عدد متزايد من الاتفاقات التجارية إشارات إلى معايير الاستدامة هذه. وتشير صياغة هذه الاتفاقات في كثير من الأحيان إلى التزام البلدان باعتماد أو التشجيع على اعتماد خطط إصدار شهادات الاستدامة

الجدول 2-3 أمثلة مختارة على اتفاقات التجارة التي تتضمن إشارات إلى خطط إصدار الشهادات الطوعية

الاتفاق	سريان الاتفاق	البلدان	الشروط
الاتفاق الإطار الذي ينشئ منطقة تجارة حرة بين الجمهورية التركية وجمهورية كوريا	2013	جمهورية كوريا - تركيا	"يتفق الطرفان على السعي إلى تيسير وتعزيز التجارة في السلع التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك السلع الخاضعة لخطط مثل التجارة العادلة والأخلاقية والسلع التي تنطوي على المسؤولية الاجتماعية للشركات والمساءلة". الفصل 5 غير خاضع لآلية تسوية النزاعات.
اتفاق التجارة الحرة بين دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وبلدان أمريكا الوسطى	2014 (بانتظار البت فيه في غواتيمالا؛ معلق في هندوراس)	آيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج، وسويسرا وكوستاريكا، وبنما	"تتفق الأطراف على تعزيز التجارة في السلع والخدمات التي تشكل جزءًا من خطط الاستدامة الطوعية". الفصل 9. غير خاضع لآلية تسوية النزاعات.
الاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل	2017 (مؤقتًا)	الاتحاد الأوروبي - كندا	"يتفق الطرفان على تعزيز التدفقات والممارسات التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تشجيع تطوير واستخدام الخطط المتعلقة بالإنتاج المستدام للسلع والخدمات، مثل خطط التوسيم الإيكولوجي والتجارة العادلة، من جملة إجراءات أخرى". الفصلان 22 و 24. غير خاضع لآلية تسوية النزاعات.
اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والسوق الجنوبية المشتركة	اتفاق مبدئي تم الإعلان عنه في عام 2019، بانتظار التصديق عليه	الاتحاد الأوروبي - الأرجنتين، والبرازيل، وباراغواي، وأوروغواي	"يجوز للأعضاء في الاتفاق أن يعملوا معًا على خطط الاستدامة أو التوسيم الإيكولوجي الطوعية بالاعتماد على تبادل المعلومات". الفصل: التجارة والتنمية المستدامة غير خاضع لآلية تسوية النزاعات.
اتفاق التجارة بين الاتحاد الأوروبي وفيت نام	2020	الاتحاد الأوروبي - فيت نام	"يشجع الطرفان الامتثال للممارسات التي تعزز التنمية المستدامة، مثل خطط الاستدامة الطوعية". الفصل 13. غير خاضع لآلية تسوية النزاعات.
اتفاق الشراكة الاقتصادية الشامل بين دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة واندونيسيا	2021	آيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج، وسويسرا - إندونيسيا	"تتفق الأطراف على تشجيع تطوير واستخدام خطط إصدار الشهادات الخاصة بالمنتجات المرتبطة بالغابات والمتأتية من الغابات التي تجري إدارتها بطريقة مستدامة". وفي ما يتعلق بقطاع الزيوت النباتية، "تلتزم الأطراف بتطبيق التشريعات والسياسات والممارسات الوطنية التي تحمي الغابات والمستنقعات العشبية والنظم الإيكولوجية ذات الصلة". إضافة إلى ذلك، "تتفق الأطراف على دعم نشر معايير الاستدامة واستخدامها". الفصل 8 غير خاضع لآلية تسوية النزاعات. مطبق عن طريق التشريعات المحلية.

المصدر: تولت منظمة الأغذية والزراعة تجميع البيانات بالاستناد إلى اتفاقات التجارة الأصلية.

يشجّع أيضاً اعتماد معايير الاستدامة الطوعية. وتشير المعلومات الأولية إلى أنه يجري العمل في إطار هذا الاتفاق على وضع «خطوط توجيهية قائمة على المبادئ لبرامج التوسيم الإيكولوجي الطوعية جنباً إلى جنب مع آليات لدعم تنفيذها».²⁴³ ويشير ذلك إلى أن خطط إصدار شهادات الاستدامة الطوعية أصبحت راسخة أكثر. ■

وما يجعل هذه الحالة فريدة من نوعها هو أن الاتفاق التجاري والتشريع الوطني مجتمعين، يجعلان واردات زيت النخيل ومشتقاته إلى سويسرا مشروطة بمجموعة محددة من خطط إصدار شهادات الاستدامة مقارنة بمجرد التشجيع على اعتماد مثل هذه الخطط، كما أنهما يحلان بطريقة ما أعمال الإنتاج المستدام إلى بلد أجنبي. وتماشياً مع هذا الاتجاه، بدأت المفاوضات في عام 2020 بين كوستاريكا وفيجي وآيسلندا ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا على اتفاق بشأن تغيير المناخ والتجارة والاستدامة من شأنه أن



أفريقيا

سوق فواكه محلية
زاهية الألوان.

©Shutterstock.com/
D.Cz.

الفصل 4

بيئة سياسات تجارة المنتجات الزراعية

العناوين الرئيسية

مشهد السياسات التجارية في قطاع الأغذية والزراعة

بدأت العولمة تتسع على نطاق العالم اعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين مع تزايد عدد البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تشارك في الأسواق العالمية. ومنذ خمسينات القرن العشرين، أنشأت البلدان الأعضاء في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية مزيداً من العلاقات التجارية وأصبحت مترابطة بشكل أوثق من البلدان غير الأعضاء.²⁵⁰ ولوحظ وجود أنماط مماثلة في تجارة المنتجات الغذائية والزراعية (انظر الجزء 1).

وفي الوقت نفسه، أصبح هيكل شبكة التجارة العالمية في المنتجات الغذائية والزراعية يتسم بمزيد من اللامركزية، وتزايدت التجارة داخل المجموعات الإقليمية أكثر منها بين هذه المجموعات. وتشكل جغرافيا التجارة هذه بفعل الميزة النسبية والسياسات التجارية والتكاليف التجارية (انظر الجزء 2). وبشكل عام، تطوّرت العولمة والتوجّه نحو إضفاء الطابع الإقليمي بصورة متوازنة وكَمَل كل منهما الآخر. ومع أن البلدان تجتمع في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة/منظمة التجارة العالمية للتفاوض على قواعد التجارة العالمية، يتم استكمال هذه القواعد وتعزيزها في كثير من الأحيان من خلال اتفاقات التجارة الإقليمية.

أدت بيئة السياسات التجارية الحالية في مجال الأغذية والزراعة، على النحو الذي حددته منظمة التجارة العالمية، إلى تثبيط الممارسات غير العادلة، وتقليل عدم اليقين، وتيسير التنسيق بين البلدان. ويوفر الإطار المتعدد الأطراف أيضاً أساساً لاتفاقات التجارة الإقليمية. وساهم التحرير المتعدد الأطراف والإقليمي على حد سواء في توسيع نطاق التجارة العالمية.

يجري العمل على وضع اتفاقات تجارة إقليمية أعمق وأوسع نطاقاً يكون من شأنها معالجة مسألتين الوصول إلى الأسواق والتقارب التنظيمي وتشمل قطاع الأغذية والزراعة. ولقد أثار ذلك مخاوف بشأن ما إذا كان التعاون المتعدد الأطراف يعاني من الضعف.

تؤدي اتفاقات التجارة الإقليمية إلى تحقيق مكاسب، بما في ذلك من خلال تعزيز سلاسل القيمة. ولكن قد تستبعد من عملية التكامل التجاري البلدان المنخفضة الدخل التي تتمتع بقدرات محدودة في مجال التفاوض على الأحكام التجارية المعقدة وتنفيذها. ويحقق إصلاح التجارة المتعددة الأطراف مكاسب أكبر على المستوى العالمي ويمثل السبيل الأكثر فعالية لتعزيز الوصول إلى الأسواق وتحقيق النمو الاقتصادي للجميع.

يمكن معالجة العوامل الخارجية البيئية التي تولّدتها التجارة من خلال السياسات التجارية التي تكملها الأنظمة الوطنية. وعندما تكتسي هذه العوامل الخارجية، مثل انبعاثات غازات الدفيئة، طابعاً عالمياً، لن تعود الإجراءات الأحادية الجانب أو حتى الإقليمية مجدية. ووحدها الاتفاقات المتعددة الأطراف قادرة على معالجة العوامل الخارجية البيئية على نطاق العالم بصورة فعالة، رغم صعوبة التفاوض بشأنها وتنفيذها. ويمكن للقواعد التجارية أن توسّع نطاق السياسات التي تراعي التكاليف الاجتماعية لمثل هذه العوامل الخارجية.

رر يمكن أن يعزى ذلك إلى تراجع تكاليف الدخول إلى الأسواق الجديدة من خلال زيادة الشفافية على النحو الذي تقترحه منظمة التجارة العالمية، ولكن يمكنه أن يكون أيضاً انعكاساً لحقيقة أن البلدان التي تجري مبادلات تجارية أكثر لديها حوافز أكثر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية

كان الغرض من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة الذي تم وضعه في عام 1947 تعزيز التجارة من خلال خفض الحواجز أمامها، وإزالة السياسات التجارية التمييزية التي كانت سائدة منذ الحرب العالمية الأولى، وإنشاء إطار دولي منظم وشفاف يستفيد منه النمو والتنمية على المستوى العالمي.²⁵² وقد عزز هذا النظام التجاري الذي ظهر بعد الحرب، التجارة والنمو الاقتصادي السريع في البلدان الصناعية بشكل أساسي. وطُبقت قواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة على الزراعة، ولكنها تضمنت شوائب كبيرة أسفرت عن اعتماد الحصص على الواردات ودعم الصادرات، وهما تدبيران لم يكن يسمح عادة للمصنعين باعتمادهما.²⁵³ وفي ظل قيام البلدان الثرية بحماية قطاعها الزراعي ودعمه، أصبحت الأسواق الزراعية العالمية مشوهة للغاية، الأمر الذي أعاق الفرص التجارية المتاحة للمنتجين بتكاليف منخفضة في البلدان النامية. ولم يتم تضمين تجارة المنتجات الزراعية بشكل صريح في عملية تحرير التجارة إلا بعد مفاوضات جولة أوروغواي (1986-1994)، ودمج الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في منظمة التجارة العالمية، ودخول اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة حيّز التنفيذ في يناير/كانون الثاني 1995.

وأنشأ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة /منظمة التجارة العالمية منتدى تقوم فيه البلدان بالاجتماع بشكل منتظم، وحل النزاعات، ورصد التغيرات في السياسات التي تؤثر في التجارة.²⁵⁴ وأدت إحدى القواعد الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، وهي مبدأ عدم التمييز، إلى أن تكون الأسواق العالمية أقل تشوّهاً. ولكن الأدلة على تأثير عضوية الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة /منظمة التجارة العالمية على تجارة البضائع متباينة، وعلى تجارة المنتجات الغذائية والزراعية نادرة.²⁵⁵ وتشير إحدى الدراسات إلى أن

شش مبدأ عدم التمييز يعني أنه لا يجوز لبلد معيّن أن يميّز بين شركائه التجاريين وبين منتجاته والمنتجات الأجنبية. يرجى الرجوع إلى الجزء 3 لمزيد من التفاصيل.

تت تشمل الأمثلة على هذه البحوث include Rose, A.K. 2004. Do we really know that the WTO increases trade? American Economic Review, 94(1): 98-114; Subramanian, A. & Wei, S.-J. 2007. The WTO promotes trade, strongly but unevenly. Journal of International Economics, 72(1): 151-175; Lee, M.-J. 2011. The WTO trade effect. Journal of International Economics, 83(2): 137-153; Eicher, T.S. & Henn, C. 2011. In search of WTO trade effects: 85(1): 53-71; Preferential trade agreements promote trade strongly, but unevenly. Journal of International Economics, 83(2): 137-153; Gil-Pareja, S., Llorca-Vivero, R. 2020. Does the GATT/WTO promote trade? After all, Rose was right. Review of World Economics, 156(2): 377-405.

الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة /منظمة التجارة العالمية قد أدى إلى زيادة التجارة في المنتجات الزراعية في البلدان الأعضاء بمقدار الضعف في الفترة بين 1980 و2004. ومع أنه لم يتم خفض التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات في قطاع الأغذية والزراعة بقدر ما تم خفضها في قطاعات أخرى (انظر الشكل 4-2 في الجزء 2)، أدى الحد من الإعانات الزراعية والتنسيق الذي أتاحه إطار منظمة التجارة العالمية إلى التخفيف من عدم اليقين ويمكن أن يكون قد ساهم في اتساع التجارة.²⁵⁵

ويشجّع إطار منظمة التجارة العالمية المنافسة أيضاً من خلال تشييط الممارسات غير العادلة من قبيل الإعانات للصادرات وإغراق الأسواق بمنتجات تباع بسعر أقل من سعرها الطبيعي لكسب حصة أكبر من السوق. ويشجّع هذا الإطار قابلية التنبؤ من خلال آليات ملزمة وشفافة، ويدعم البلدان الأقل تقدماً من خلال منحها أحكاماً أكثر مرونة وفتحات انتقالية للتكيف معها، وفي حالة اتفاق تيسير التجارة، يقدم الدعم العملي لتنفيذ الاتفاق ويساهم في خفض التكاليف التجارية.²⁵⁶

وفي حين كان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة يُعنى بشكل أساسي بتحسين الوصول إلى الأسواق من خلال خفض الحواجز أمام التجارة، قامت منظمة التجارة العالمية بتوسيع نطاقه وتعميقه بحيث يشمل السياسات المحلية («الداخلية») من قبيل التنظيم وحقوق الملكية الفكرية في عملية الإصلاح.²⁵⁷ ويتضمن الاتفاق بشأن الزراعة بشكل خاص، أحكاماً تتعلق بالوصول إلى الأسواق والدعم المحلي والمنافسة في مجال التصدير وقواعد أخرى تتعلق مثلاً بالموانع والقيود المفروضة على التصدير، كما أنه ينظر بشكل صريح في المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية. وتسمح اتفاقات منظمة التجارة العالمية للأعضاء باتخاذ إجراءات، ليس فقط لحماية الصحة العامة وصحة الحيوان والنبات، بل أيضاً لحماية البيئة (انظر الجزء 3).

ولا يجب أن تكون السياسات التنظيمية غير تمييزية فحسب، بل أن تتسم أيضاً بالشفافية وألا تقيّد التجارة من دون مبرر. ويجب أن تكون الأنظمة المتعلقة بالتدابير غير التعريفية المتخذة بموجب الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة والاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، والتي ينطبق العديد منها على المنتجات الغذائية والزراعية، مدعومة بالأدلة العلمية (في حالة تدابير الصحة والصحة النباتية) وتتبع الممارسات التنظيمية الجيدة. ويجب أن تستند الأنظمة في الوضع الأمثل إلى المعايير الدولية لضمان ألا تضع حواجز غير ضرورية أمام التجارة (انظر النقاش بشأن التكاليف التجارية في الجزء 2).^{259, 258}

الإطار 4-1 الاقتصاد السياسي لحماية الأغذية والزراعة

التحول الهيكلي الذي حدث في القرن التاسع عشر في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا، كما كانت معروفة آنذاك، ذلك أن الواردات الغذائية الأرخص ثمنًا قد سهّلت الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وبين عامي 1965 و 2015، سمحت الواردات الغذائية لجمهورية كوريا أيضًا بتحويل اقتصادها. ولو لم تقم البلاد بحماية قطاعها الزراعي، كان المستوى الأعلى من الواردات الغذائية قد سرّع وتيرة تحولها الهيكلي بدرجة أكبر.³⁴⁴

ولكن عندما لا تشهد القطاعات غير الزراعية نموًا سريعًا، يمكن أن يزيد التحول الهيكلي توزيع الدخل بين الاقتصادات الريفية والحضرية على حد سواء، ولا سيما حين تكون الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية متأخرة. وتطرح الزيادة البطيئة نسبيًا في المداخيل الزراعية أثناء عملية التحول الهيكلي تحديات اجتماعية كبيرة أمام واضعي السياسات. ومع أن الفقر المطلق يتراجع كلما نما الاقتصاد، تولّد الفجوة المتزايدة بين مداخيل المناطق الريفية والحضرية توترات سياسية. وفي بعض الحالات، يمكن للفقر أن يزيد، لا سيما عندما ينمو الاقتصاد بوتيرة بطيئة ويجد الناس صعوبة في الخروج من القطاع الزراعي.

ويمثل الحل في زيادة الاستثمارات، وتشجيع التعليم، واعتماد تدابير من شأنها أن تسمح لأسواق العمل بالعمل بشكل جيد، الأمر الذي يساعد الناس على الانتقال من القطاع الزراعي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. ولكن تستغرق هذه العملية بعض الوقت ولطالما تمثلت الاستجابة لهذه التحديات في حماية القطاع الزراعي من المنافسة الدولية وفي دعم المداخيل الزراعية.³⁴⁵ وعلى سبيل المثال، لم يكتمل دمج الزراعة في الاقتصاد غير الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية إلا في ثمانينات القرن العشرين.³⁴⁶ وبالفعل، يمكن النظر إلى السياسات التجارية عندما يتم تحليلها في سياق التحول الهيكلي،

تحمي الحكومات الزراعة لأسباب عديدة، ولكن ضمان الأمن الغذائي والمحافظة على مستوى معين من الدخل الزراعي الذي يواكب اتجاهات الدخل السائدة في قطاعات اقتصادية أخرى يجعلان سياسات تجارة المنتجات الزراعية والدعم المحلي أمرين دقيقين للغاية. ويحدد وضع الزراعة في التحول الهيكلي الجاري في بلد ما - أي إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية من الزراعة إلى الصناعة والخدمات لتعزيز النمو الاقتصادي - ملامح الطلب على الحماية وتوفيرها في مختلف مراحل عملية التنمية.

وتراجع خلال عملية التحول الهيكلي الأهمية النسبية التي تكتسبها الزراعة كلما زاد النمو الاقتصادي. وتعني زيادة نصيب الفرد من الإنتاجية الزراعية أن عددًا أقل من الناس يمكنهم إنتاج كمية أكبر من الأغذية. وينتقل العمال من الزراعة إلى القطاعات غير الزراعية التي تشهد نموًا سريعًا، مثل التصنيع والخدمات، بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل وبالتالي تتراجع حصة الزراعة من مجموع العمالة. ويزداد التوسع الحضري للمجتمع، وكلما ازداد الناس ثراءً تدرّجًا كلما زاد استهلاكهم للسلع والخدمات المصنّعة وتباطأ الطلب على الأغذية. ويؤدي ذلك إلى انخفاض حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي نهاية عملية التحول، تكون حصة الزراعة في الاقتصاد صغيرة ونصيب الفرد من إنتاجيتها مشابهًا للقطاعات الأخرى.

ولقد استمر التحول الهيكلي في البلدان المرتفعة الدخل اليوم، لأكثر من 100 سنة. أما في بلدان أخرى مثل جمهورية كوريا، فقد استغرق التحول من اقتصاد قائم على الزراعة إلى اقتصاد قائم على الصناعة والخدمات، وقتًا أقل.³⁴³ ويشير الخبراء الاقتصاديون إلى أن حماية الزراعة ليس أمرًا فعالًا، بل يمكنه أن يعيق التحول الهيكلي في الاقتصادات التي تشهد نموًا سريعًا والتي تتمتع فيها القطاعات غير الزراعية بميزة نسبية. وبالفعل، تشير الأدلة إلى أن التجارة الحرة ساهمت في

فيها تبين آراء الأعضاء المتفاوضين حول المسائل المتعلقة بالزراعة (انظر الإطار 4-1).^{260، 261}

واتفق الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على إلغاء إعانات الصادرات الزراعية خلال المؤتمر الوزاري للمنظمة الذي عُقد في نيروبي في عام 2015، ووضعوا اتفاق تيسير التجارة الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير/شباط 2017. ولكن المناقشات لا تزال جارية بشأن عدة

ومع أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الاتفاق بشأن الزراعة، قد نجحت في تعزيز التجارة من خلال تحريرها وجعلها أكثر عدلاً وقابلية للتنبؤ، كان التقدم في تحسين هذه القواعد محدودًا. ولقد تعرّضت الجولة الأخيرة من المفاوضات المتعددة الأطراف، وهي جولة الدوحة التي تم إطلاقها في عام 2001، في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لأسباب عديدة، بما

الإطار 4-1 (يتبع)

على أنها نتائج عملية سياسية تحقق التوازن بين تفضيلات الفئات الاجتماعية المختلفة.

واليوم، وفي ظل مضي البلدان النامية قدماً على طريق التحول الهيكلي، تتزايد المطالبة بحماية الزراعة ودعم المزارعين تبعاً للفجوة في المداخل بين المناطق الريفية والحضرية، وحجم القطاع الزراعي، والاعتبارات الخاصة بالفقر والأمن الغذائي. وفي هذا السياق، تمثل معالجة التوزيع غير المتكافئ للدخل بين المناطق الحضرية والريفية وضمان الأمن الغذائي باستخدام سياسات الدعم المحلي والتجارة، أمراً صعباً. وعلى سبيل المثال، أصبح استخدام الأسعار الموجهة من جانب بعض البلدان النامية لبناء مخزونات حكومية من الأغذية لأغراض الأمن الغذائي، مسألة مثيرة للجدل.

وفي حين تؤكد بعض البلدان أن استخدام الأسعار الموجهة هو أمر مشوّه للتجارة وأنه يجب بالتالي تحديده على هذا النحو بما يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية، تعتبر بلدان أخرى ولا سيما تلك التي تطبق برامج كبيرة للمعونة الغذائية، أن ضوابط منظمة التجارة العالمية تقيد مجموعة صكوكها السياسية في مجال توفير السلع العامة وإعادة توزيع الدخل.^{347, 348}

وتتغير التفضيلات الاجتماعية على طول مسار التنمية، مثلها مثل الطلب على السياسات. ويواجه واضعو السياسات

الحاجة إلى إيجاد حلول لموازنة هذه التفضيلات، وتحقيق أهداف متعددة، ورفع التحديات العالمية. واليوم، يدرك الناس بشكل متزايد مدى ترابط الاقتصادات والبيئة والرفاه الاجتماعي، ويولون أهمية كبيرة لنتائج العولمة. وتولد التجارة مثلها مثل الأنشطة الاقتصادية كافة، رابحين وخاسرين وقد يكون هذا الأثر كبيراً. كما يمكنها أن تولد تأثيرات بيئية أو اجتماعية سلبية غير مباشرة. وفي قطاع الأغذية والزراعة، تعالج السياسات التجارية والدعم المحلي مجموعة واسعة من الأهداف الاقتصادية في الغالب، ولكنها تُعتبر أيضاً من أدوات تحقيق منافع بيئية³⁴⁹ أو إتاحة أنماط غذائية صحية.³⁵⁰

وتعطي النقاشات الراهنة بشأن توظيف الدعم الزراعي والسياسات التجارية لأغراض أخرى، بعداً إضافياً للنقاش حول كيفية تسخير الأسواق العالمية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. غير أنه يمكن لاستخدام المجموعة الراهنة من الصكوك السياسية المتعلقة بالتجارة فقط أن يكون أمراً مكلفاً وغير كاف لتحقيق جميع أهداف الاستدامة، لا سيما عندما لا تؤثر السياسات التجارية بشكل مباشر على مصدر التأثيرات غير المباشرة. ويجب مواجهة التحديات من قبيل التخفيف من آثار تغير المناخ أو تحسين التغذية، بواسطة سياسات محددة الأهداف تؤثر بصورة مباشرة في الخيارات التي يقوم بها المنتجون والمستهلكون.³⁵¹

المفاوضات المتعددة الأطراف التي يحول فيها العدد الكبير من البلدان المشاركة وتباين وجهات النظر دون التوصل إلى توافق في الآراء. ومع أن منظمة التجارة العالمية اتخذت خطوات هامة لتحقيق التقارب الداخلي بين مختلف الأنظمة، يتوخى العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية مستويات أعمق من التكامل بين البلدان الموقعة عليها.^{265, 266}

وفي حين ارتفع عدد اتفاقات التجارة الإقليمية المطبقة بوتيرة سريعة (انظر الإطار 2-1)، زاد أيضاً العدد المتوسط للمجالات السياسية التي تتناولها الأحكام (الملزمة قانوناً) الواردة في اتفاقات التجارة الإقليمية بشكل مطرد من حوالي 8 مجالات سياسية في المتوسط في تسعينات القرن العشرين إلى أكثر من 17 مجالاً بين عامي 2010 و 2015.²⁶⁸ ويبدو أن القطاع الزراعي بات مدرجاً بشكل متزايد في اتفاقات التجارة الإقليمية. وخلصت دراسة حديثة قامت بتحليل 54 اتفاقاً من اتفاقات التجارة الإقليمية، إلى أنه

مجالات تتعلق بالزراعة، مثل الوصول إلى الأسواق، والتعامل مع الاحتفاظ بمخزونات حكومية من الأغذية، والدعم الزراعي المحلي. وأسفر حجم منظمة التجارة العالمية وتنوعها - كونها تشمل معظم بلدان العالم - المقترنان بالتحولات في القوة الاقتصادية بين الأعضاء، عن صعوبات في التوصل إلى توافق في الآراء خاصة وأن القضايا المطروحة على طاولة المفاوضات قد أصبحت أكثر تعقيداً، مثل المخاوف المتعلقة بتأثير التجارة على الاستدامة البيئية والاجتماعية.^{262, 263}

تزايد عدد اتفاقات التجارة الإقليمية

برزت اتفاقات التجارة الإقليمية بسرعة مع اصطدام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بجائط مسدود.²⁶⁴ ويمكن لهذه الاتفاقات التي تحدّد من عدد البلدان المعنية وتركّز على مصالحها الاستراتيجية، أن تكون أكثر استهدافاً ويمكن إبرامها بسهولة أكبر من

أجرت تحقيقاً في الآثار المترتبة عن اتفاقات التجارة الإقليمية على تجارة المنتجات الزراعية بالاستناد إلى أكثر من 60 اتفاقاً، إلى أن المبادلات التجارية بين البلدان الموقعة زادت في قطاع الزراعة أكثر منها في القطاعات غير الزراعية. وعزى المحللون السبب في ذلك إلى المكاسب الأكبر التي تحقق جراء تحرير التجارة نظراً إلى المستوى الأعلى من الحماية الموجود في الزراعة قبل دخول اتفاق التجارة الإقليمية حيّز التنفيذ. ولوحظ أن الآثار اختلفت أيضاً بين اتفاقات محددة وكانت متوقفة على طول الفترات المرحلية.²⁸⁴

ويتوقف تأثير اتفاقات التجارة الإقليمية على التجارة، على الأحكام التي ينص عليها الاتفاق وخصائص البلدان المعنية.²⁸⁵ ولم تُعد الاتفاقات التجارية الحديثة تشدد على الوصول إلى الأسواق بل باتت تركز على القضايا التنظيمية الداخلية، بما في ذلك تنسيق السياسات المحلية بالمعنى الأوسع.^{287، 286} ويسعى العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية إلى تحقيق تكامل أكبر من خلال تجاوز نطاق خطط تحرير التجارة السطحية التقليدية. وتتسم هذه الاتفاقات في الكثير من الأحيان بقدر أكبر من التعقيد ذلك أنها تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية وإضافة أحكام تستهدف النتائج الاجتماعية والمتعلقة بالاستدامة البيئية (انظر الجزء 3).^{288، 289}

وهناك أدلة متباينة على ما يترتب عن اتفاقات التجارة الإقليمية العميقة من آثار على التجارة. إذ تشير إحدى الدراسات إلى أنه يمكن للاتفاقات التجارية الأعمق أن تولّد مزيداً من المبادلات التجارية وهناك احتمال أقل أن تحوّل مسار التجارة مقارنة بالاتفاقات الإقليمية التقليدية وذلك بفضل التحسينات في السياسات المحلية مثل سياسات المنافسة والمؤسسات التي لها أهمية خاصة في سلاسل القيمة العالمية.²⁹⁰ ويشير تحليل للآثار الناجمة عن الاتفاقات التجارية الأعمق في مجموعة من 96 بلداً خلال الفترة 2002-2014 إلى أنه يمكن لتجارة البضائع بين البلدان الموقعة أن تزيد بنسبة تصل إلى 44 في المائة، وهذه نسبة أعلى بكثير من تلك التي تسجلها الاتفاقات التجارية السطحية التقليدية التي تستند إلى التعريفات التفضيلية فقط. ويلاحظ أنه يتم التعويض عما يترتب عن التعريفات التفضيلية من مفعول محوّل لمسار التجارة بفضل التغيرات في الأنظمة المعتمدة في البلدان الموقعة والتي تعزز المنافسة وتحسّن الإجراءات الجمركية، الأمر الذي يعود بالنفع على البلدان غير الموقعة أيضاً.^{291، 292} وفي حين أن الأحكام التجارية الواردة في اتفاقات التجارة الإقليمية والتي تشكل أيضاً جزءاً من ولاية منظمة التجارة العالمية والأحكام التي تحسّن الجودة المؤسسية هي عادة معززة للتجارة، قد لا تكون هذه الحال بالنسبة إلى الأحكام الأعمق التي تتجاوز نطاق منظمة التجارة العالمية.²⁹³ وهناك أيضاً مخاوف بشأن الآثار المترتبة على الرفاه والناجمة عن المصالح الخاصة ومجموعات الضغط التي تشارك في المفاوضات بشأن اتفاقات التجارة الإقليمية الأعمق (الإطار 4-2).

يتم التعامل تدريجياً مع الزراعة مثلما يتم التعامل مع القطاعات الأخرى مع أن اتفاقات عديدة لا تزال تستثني بعض المنتجات الزراعية من الأحكام الخاصة.²⁶⁹ وفي الزراعة، يمكن لاتفاقات التجارة الإقليمية أن تسهّل تعزيز التكامل من خلال مواءمة التدابير غير التعريفية، بما في ذلك المعايير الفنية والمتعلقة بسلامة الأغذية والأنظمة المحلية، في مجالات لم تحقق فيها المفاوضات المتعددة الأطراف تقدماً كبيراً بسبب تباين التفضيلات بشكل كبير بين البلدان.²⁷⁰ ولكن اتفاقات التجارة الإقليمية لا تعالج عادة الدعم المحلي (المشوّه ربما للتجارة) للزراعة.²⁷¹

وتتطوي اتفاقات التجارة الإقليمية بطبيعتها، على تنازلات بين البلدان الموقعة عليها فيما تستبعد بلداناً أخرى. ولقد أثار ذلك شواغل بشأن تآكل مبدأ عدم التمييز، وهو أحد المبادئ الأساسية لنظام التجارة المتعددة الأطراف التابع لمنظمة التجارة العالمية.^{272، 273} وتعطي اتفاقات التجارة الإقليمية الأفضلية للأعضاء، الأمر الذي يمكنه أن يولّد مبادلات تجارية بين البلدان الموقعة وأن يحوّل التجارة بعيداً عن البلدان غير الموقعة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نتائج غير كافية أو حتى إلى تجزئة التجارة العالمية ضمن كتل متنافسة، الأمر الذي يعيق التكامل العالمي.^{274، 275}

ولقد أسفر تزايد عدد اتفاقات التجارة الإقليمية وتداخل العديد منها (انظر الإطار 4-3 مثلاً) عن ظهور ادعاء بإمكانية أن تشكل هذه الاتفاقات «ركائز أساسية» لإصلاح التجارة المتعددة الأطراف. ولكنه يمكن لهذا التداخل بين اتفاقات التجارة الإقليمية أن يطرح تحديات كبيرة أمام الامتثال والشفافية بسبب كثرة القواعد المتعلقة بالتعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية وقواعد المنشأ،²⁷⁶ والتي يمكنها أن تختلف بين اتفاق وآخر وشريك تجاري وآخر ومنتج وآخر وأن تؤدي حتى إلى وجود معايير تنظيمية متضاربة بين مختلف الكتل التجارية، الأمر الذي يتسبب بارتفاع التكاليف التجارية.^{277، 278، 279} وإن التفاوض على اتفاقات التجارة الإقليمية وتنفيذها يتطلب موارد كثيرة قد تكون بعيدة عن متناول العديد من البلدان.²⁸¹

ووجدت الدراسات أدلة متباينة على تأثير اتفاقات التجارة الإقليمية على التجارة. وخلصت دراسة

ثالث يُسمح بإبرام اتفاقات التجارة الإقليمية بموجب المادة الرابعة والعشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة التي تتضمن استثناء خاصاً عن المبدأ الأساسي لمنظمة التجارة العالمية المتمثل في عدم التمييز. علاوة على ذلك، تسمح الفقرة 2 (ج) من القرار المتعلق بالمعاملة المتمايزة والأكثر تفضيلاً والمعاملة بالمثل والمشاركة الأوفى للبلدان النامية لعام 1979 - المعروفة أيضاً باسم «البند التمكيني» - بوضع ترتيبات تجارية تغطي التجارة في السلع بين البلدان النامية.

خ تشير قواعد المنشأ إلى المعايير التي تسمح بتحديد المكان الذي صنع فيه المنتج. وتكتسي هذه القواعد أهمية في تحديد ما إذا كانت السلع مؤهلة للمعاملة التفاضلية في اتفاق للتجارة الإقليمية لأنها تأتي من أحد البلدان الموقعة على الاتفاق وليست مجرد سلع يعاد تصديرها.

الإطار 2-4 اتفاقات التجارة العميقة

وتذهب هذه الاتفاقات إلى «داخل الحدود» وتعزز التعاون في مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك الاستثمار، وتيسير التجارة، والمعايير، وسياسة المنافسة، والقضايا البيئية، وحقوق العمال، وغيرها. وبهذه الطريقة، فإنها تزيد مجالات اختصاص منظمة التجارة العالمية أو توسع نطاقها إلى ما هو أبعد من مجموعة قواعد المنظمة. وتنشئ بعض الاتفاقات الحديثة مؤسسات من شأنها الإشراف على تنسيق الوكالات التنظيمية في البلدان الموقعة، مثل منتدى التعاون التنظيمي التابع للاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل بين الاتحاد الأوروبي وكندا (انظر الجزء 3 أيضاً). ولقد أثارت اتفاقات التجارة الأعمق في بعض الحالات معارضة شعبية قوية بسبب تأثيرها على السياسات المحلية، وتستكشف دراسة حديثة كيف ولدت الصدمات التي أحدثتها العولمة شعوراً مضاداً للتجارة³⁵⁴. ودفعت النخبين إلى معارضة انفتاح التجارة.

وليس هناك أدلة كثيرة على ما يترتب على اتفاقات التجارة الأعمق في قطاع الأغذية والزراعة من آثار على الرفاه في العالم. ومع ذلك، يصعب قياس الآثار التي تتركها اتفاقات التجارة العميقة على الرفاه. وقد تفتقر بلدان عديدة منخفضة الدخل إلى القدرة على المشاركة في مفاوضات معقدة وعلى إصلاح السياسات المحلية، وتطوير أدوات التنفيذ، واستيفاء المعايير التنظيمية الخاصة بالاقتصادات المتقدمة.

وتتسم عملية المفاوضات بشأن التدابير غير التعريفية، مثل المعايير، بالأهمية أيضاً. فتميل المفاوضات المتعلقة بالاتفاقات التجارية السطحية التي تركز على الوصول إلى الأسواق إلى تبديد تأثير المصالح الخاصة، ذلك أن مجموعات الضغط لصالح المصدّرين تعمل كقوة معاكسة لمجموعات الضغط المتنافسة على الواردات. ويمكن أن يسفر ذلك عن زيادة في الرفاه. أما في ما يتعلق باتفاقات التجارة الأعمق، فيستحق مدى تواؤم المصالح الخاصة بين البلدان الموقعة اهتماماً خاصاً. فعندما تعزز اتفاقات التجارة العميقة التقارب بين معايير المنتجات، تتوقف النتيجة على ما إذا كانت المصالح الخاصة في البلدان الموقعة متوائمة أو متعارضة. <<

سمح إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995 بخفض مستوى التعريفات الجمركية، وتعزيز التجارة، وتوفير مجموعة من القواعد التي حددت ملامح نظام التجارة الدولية. وسُجّلت زيادة ملحوظة في عدد اتفاقات التجارة الإقليمية إلى جانب العملية الرامية إلى تحرير التجارة، الأمر الذي أثار المخاوف بشأن مستقبل تعددية الأطراف (انظر الإطار 2-1 والشكل 12-1 في الجزء 1). وتسارع تحرير التجارة مع تركيز معظم اتفاقات التجارة الإقليمية على الوصول إلى الأسواق وخفض التعريفات الجمركية على الواردات بين البلدان الموقعة. وأنداك، تجاوز عدد قليل فقط من الاتفاقات، مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تم توقيعها في عام 1994، مسألة الوصول إلى الأسواق وشمل القضايا البيئية والمتعلقة بالعمالة. وتذهب الاتفاقات التجارية الحديثة إلى ما هو أبعد من الوصول إلى الأسواق وتهدف إلى تعزيز التكامل التجاري، مع التركيز على مواءمة التدابير غير التعريفية والأنظمة المحلية.

وإن الأسباب الكامنة وراء هذا التحول من الاتفاقات التجارية السطحية نسبياً إلى الاتفاقات الأعمق، متعددة الجوانب. فقد تعتقد البلدان أن المكاسب التي تحققها الاتفاقات التجارية التقليدية قد استنفدت بعد عقود من العولمة التدريجية. وعندما تتسم سلاسل القيمة العالمية بالأهمية، يمكن لاتفاقات التجارة الأعمق أن تخفض التكاليف التجارية المتعلقة بالامتثال لمعايير متعددة ومختلفة. ويتمثل اعتبار مهم آخر في تزايد مستوى وعي المستهلكين بما يترتب عن خياراتهم الشرائية من آثار على البلدان الأجنبية. ويؤدي تزايد المخاوف البيئية والاجتماعية إلى تطبيق معايير صارمة تتعلق بالبيئة والعمالة على المنتجات المحلية التي قد تواجه منافسة أجنبية من الواردات الآتية من بلدان تطبق معايير أدنى (انظر الجزء 3). وقد توفّق البلدان اتفاقات تجارة أعمق لتيسير الإصلاحات الاقتصادية المحلية.³⁵²

وتحوّل اتفاقات التجارة الأعمق الانتباه إلى التدابير غير التعريفية وتعزز بشكل عام مواءمة الممارسات والعمليات بين البلدان الموقعة بهدف خفض التكاليف التجارية.³⁵³

الاتفاقات ذلك أن الأحكام الواردة في هذه الأخيرة تستند عادة إلى سياسات منظمة التجارة العالمية القائمة. وبالفعل، يبدو أن الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لا يستخدمون اتفاقات التجارة الإقليمية لتقويض القواعد أو التحايل عليها، بل للبناء على السياسات المشجّعة للتجارة الراسخة في النظام المتعدد الأطراف.^{294, 295}

ويبدو أن مدى تفاوض الحكومات على الاتفاقات التجارية الشاملة والأعمق يرتبط بشكل إيجابي بمستوى تنميتها الاقتصادية - فكلما كان البلد أغنى، كلما كانت الاتفاقات التجارية التي يبرمها أعمق. وتكون اتفاقات التجارة الإقليمية أعمق أيضاً عندما يكون عدد أكبر من الأعضاء في منظمة التجارة العالمية منخرطين في هذه

الإطار 2-4 (يتبع)

الغذائية والزراعية الآتية من منتجين يطلب منهم استيفاء أنظمة أقل صرامة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتتعلق هذه المخاوف بتكاليف الإنتاج وجودة الأغذية وسلامتها. ومن جهتهم، يعتبر المنتجون الأمريكيون أن الأنظمة الإضافية تمثل عبئاً غير ضروري وغير مبرر على عمليات الإنتاج التي يضطلعون بها.³⁵⁹

وقبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كانت معظم احتياجاتها إلى استيراد لحم الخنزير والدواجن تلبى من جانب البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتشكل إمكانية التزود بالدواجن من الولايات المتحدة الأمريكية لسد فجوات الاستيراد مثلاً على مخاوف المنتجين والمستهلكين. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يُلزم المنتجون بمعالجة الدجاج بغسل مضاف للميكروبات، يعرف أيضاً بعلاج خفض العوامل الممرضة، من أجل القضاء على العوامل الممرضة الضارة المحتملة. وثمة مخاوف من أن هذه الممارسة لا تشجع على اعتماد معايير عالية على طول سلسلة الإمداد بما أن الغرض من الغسل في المرحلة النهائية هو ضمان سلامة الأغذية. ويمكن أن يؤدي ذلك، ومع وفورات الحجم، إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.³⁶⁰ وفي حين أنه يمكن أن تترتب عن واردات الدجاج من الولايات المتحدة الأمريكية آثار سلبية على مداخل المزارعين، سيستفيد المستهلكون البريطانيون من تدني أسعار الدجاج. ومع ذلك، يعتبر هؤلاء المستهلكون أن الدجاج المستورد من الولايات المتحدة الأمريكية ذو جودة متدنية ولديهم مخاوف بشأن استهلاك دجاج معالج بغسل مضاف للميكروبات. ويُعدّ الغسل بمضادات الميكروبات ممارسة آمنة غير أنه يمكن لضمان سلامة الأغذية من خلال نقطة رقابة واحدة في سلسلة القيمة أن يعرض المستهلكين لمخاطر تتعلق بسلامة الأغذية في حال لم تكن هذه الرقابة ناجحة.³⁶¹

وعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون مصالح القطاع الصناعي متوائمة بين البلدان ذلك أن الشركات تستفيد من وجود قدر أقل من التنظيم، ما قد يخلّف آثاراً سلبية على الرفاه.^{355, 356} ويشير المحللون إلى أن مشاركة المجموعات ذات المصالح الخاصة في المفاوضات بشأن شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (التي انتهت من دون التوصل إلى اتفاق)، اختلفت جدّاً عن مشاركتها في الاتفاقات التجارية التقليدية.³⁵⁷

ولا تزال الزراعة تعتبر قطاعاً مثيراً للخلاف عندما يتعلّق الأمر بالمفاوضات التجارية. وتساعد علاقتها المباشرة بالأمن الغذائي، وسلامة الأغذية، والصحة، والثقافة، والتراث، على تفسير السبب في ذلك. وبالإضافة إلى الآثار المترتبة على تكاليف الإنتاج، تثير الاختلافات في المعايير الخاصة بالأغذية والزراعة مخاوف بشأن جودة الأغذية وسلامتها في البلدان المستوردة.

وعلى سبيل المثال، يشير تحليل الملاحظات المقدمة إلى المشاورات مع الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية في سياق المفاوضات بشأن شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي إلى أن المفاوضات كادت تخلو من المعارضة من جانب مصالح القطاع الصناعي، ولم يظهر الخلاف سوى في ما يتعلّق بالزراعة حيث لم تكن مصالح الأعمال التجارية متوائمة.³⁵⁸

وتبرز النقاشات الجارية بشأن الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بعد خروج هذه الأخيرة من الاتحاد الأوروبي، تباين وجهات النظر بشأن المعايير المطبقة في قطاع الأغذية والزراعة. فقد أعرب المنتجون والمستهلكون البريطانيون عن قلقهم إزاء إمكانية السماح بالواردات

المكاسب المستمدة من التجارة: تحرير التجارة المتعددة الأطراف واتفاقات التجارة الإقليمية

تعاني المفاوضات المتعددة الأطراف من الجمود ويزداد عدد اتفاقات التجارة الإقليمية، إلا أنه يمكن لأثار هذه الأخيرة على الرفاه، أي على الأداء الاقتصادي للبلدان الموقعة عليها وعلى سائر بلدان العالم، أن تختلف كثيراً عن المكاسب العامة المستمدة من التجارة في سياق متعدد الأطراف.

ولا تؤدي الاتفاقات الأعمق إلى تحسين الوصول إلى الأسواق من خلال التعريفات التفضيلية فحسب، بل يمكنها أن تخفض أيضاً التكاليف التجارية من خلال تحقيق التقارب بين الأنظمة المحلية ومواءمة التدابير غير التعريفية. وفي عالم يتسم بتكامل أكبر ومبادلات تجارية خالية من الاحتكاك - بلا تعريفات جمركية وتكاليف تجارية - تتأثر التدفقات التجارية بالميزة النسبية المنبثقة عن الفوارق في توافر التكنولوجيا والموارد (انظر الجزئين 2 و 3). وتلبى المنتجات الغذائية والزراعية تفضيلات المستهلكين من حول العالم ويتم التزود بها من المنتجين الأكثر كفاءة في العالم. ومقارنة بالتكامل العميق على المستوى العالمي، تولّد اتفاقات التجارة الإقليمية حوافز للبلدان الموقعة عليها لتزيد المبادلات التجارية في ما بينها

أكثر منه مع سائر العالم - مفعول توليد التجارة. وبما أن المنتجات ستأتي من البلدان الموقعة على هذه الاتفاقات، قد يؤدي ذلك إلى تحويل التجارة بعيداً عن بلدان منتجة أخرى قد تكون أكثر كفاءة وموجودة في أماكن أخرى من العالم - مفعول تحويل التجارة.³⁰⁰

وعلى سبيل المثال، لوحظ أن تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي بين عامي 1985 و 2000 قد زادا تداول ستة منتجات غذائية وزراعية رئيسية داخل الاتحاد. ولكن بعض هذه الزيادة جاء على حساب بلدان واقعة خارج الاتحاد الأوروبي بسبب تخفيض مستوى واردات الاتحاد منها.²⁹⁶ ولما حظت دراسة نظرت في أنماط تجارة المنتجات الزراعية في 50 بلداً موقعاً على خمسة اتفاقات رئيسية للتجارة الإقليمية خلال الفترة 2005-2014، وجود مفعول توليد التجارة ومفعول تحويل التجارة على السواء ولكنها استنتجت أن المفعول الأول ساد في الزراعة ذلك أن زيادة التجارة بين البلدان الموقعة كانت أكبر من تراجع التجارة الذي شهدته البلدان غير المشاركة في الاتفاقات.²⁹⁷

وتوضح عمليات محاكاة تستخدم نموذجاً للاقتصاد العالمي، مفعول توليد التجارة ومفعول تحويل التجارة. وتم استخدام هذا النموذج لتحديد ما يمكن أن يترتب عن التكامل الأعمق الذي يتجلى في فرضية عدم وجود آثار لسياسات تجارية ولا لتكاليف تجارية: (1) على المستوى العالمي؛ (2) وعلى أفريقيا فقط، استناداً إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ (3) وعلى شرق وجنوب شرق آسيا وأوسيانا استناداً إلى الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة. وفي هذه السيناريوهات الثلاثة جميعها، أزيلت الحواجز أمام التجارة على النحو التي حددته الإجراءات الحدودية من قبيل التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية وتكاليف النقل والخدمات اللوجستية، من أجل عزل الآثار النسبية للتكامل التجاري الإقليمي والمتعدد الأطراف (انظر الإطار 3-4).²⁹⁸

وفي حين يتم خفض التعريفات الجمركية أو إزالتها في الكثير من الأحيان أثناء عملية تحرير التجارة على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي، يمكن أيضاً خفض تكاليف تجارية أخرى من خلال تيسير التجارة ومواءمة المعايير (انظر الإطار 2-4). وعلى المستوى المتعدد الأطراف، يهدف اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة إلى تسريع وتيرة الإجراءات الحدودية. وتُتقترح تدابير تيسير التجارة أيضاً كأولوية في مجال السياسات على المستوى الإقليمي، لا سيما في أفريقيا.²⁹⁹ وتظهر دراسة قائمة على بيانات الجمارك

في بيرو أنه يمكن لأحكام تيسير التجارة الواردة في اتفاقات التجارة الإقليمية أن تخفض التكاليف التجارية وتحسن القدرة التنافسية التصديرية لسلاسل القيمة في البلدان الموقعة على اتفاقات التجارة الإقليمية.³⁰⁰ ويمكن لتقليل الحواجز أمام التجارة أن يعزز سلاسل القيمة الإقليمية وأن يساهم في نمو قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية. ومن شأن خفض التعريفات الجمركية ومواءمة التدابير غير التعريفية أن يسهلا المشاركة في سلسلة القيمة العالمية والإقليمية وأن يعززا توليد القيمة المضافة بما أنهما يسهلان انتقال المنتجات عبر حدود متعددة.³⁰¹

ويمكن أيضاً خفض التكاليف التجارية من خلال مواءمة المعايير.^{302, 303, 304} فعلى المستوى المتعدد الأطراف، يشجع الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة اللذان وضعتهما منظمة التجارة العالمية، البلدان على جعل تدابيرها الوطنية تستند إلى المعايير الدولية كذلك التي توصي بها هيئة الدستور الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.^{305, 306} وعلى المستوى الإقليمي، ينص العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية على مواءمة المعايير أو الاعتراف المتبادل بالمعايير المحلية. وعلى سبيل المثال، تقترح اتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع جورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا أن تتوافق تدابير الصحة والصحة النباتية التي تتخذها البلدان الثلاثة مع تشريعات الاتحاد الأوروبي.^{307, 308, 309}

وفي السيناريو الافتراضي للتجارة العالمية الخالية من الاحتكاك، تزيد تجارة المنتجات الغذائية والزراعية بشكل ملحوظ في جميع الأقاليم (الشكل 4-1). وتزيد الأقاليم التي تتمتع بقدرة تنافسية أكبر نسبياً، مثل شرق وجنوب شرق آسيا وأوسيانا، صادراتها الغذائية والزراعية بنسبة تصل إلى 470 في المائة. ومن المتوقع أن تزيد الصادرات من أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بقدر أقل، ولكنها ستزداد مع ذلك بأكثر من الضعف. وتُعد بعض البلدان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بلداناً مصدرة قوية بالفعل، وبالتالي، قد تكون أقرب إلى تحقيق إمكاناتها التصديرية. وفي المتوسط، تتسم البلدان الأفريقية بتدني نصيب العامل الواحد من الإنتاجية وتتمتع بقدرة تنافسية أقل (انظر الجزء 2)، ولذلك قد تعجز عن زيادة صادراتها بالقدر نفسه مثل الأقاليم الأخرى حتى في ظل سيناريو التجارة العالمية من الاحتكاك. وفي غياب التعريفات الجمركية والتكاليف التجارية، يُتوقع أن تزيد الواردات الغذائية والزراعية إلى أفريقيا بنسبة 140 في المائة. ويُعد هذا التأثير أصغر مقارنة بأقاليم أخرى بسبب تدني القوة الشرائية للمستهلكين الأفريقيين. وبشكل عام، تؤدي الإزالة الافتراضية للتكاليف التجارية إلى زيادة الواردات إلى البلدان المنخفضة الدخل في الإقليم من أجل تلبية متطلبات الاستهلاك الغذائي (انظر الجزء 2).

ذ إضافة إلى ذلك، إذا كانت بلدان من خارج اتفاق التجارة الإقليمية تحظى بمعاملة تفضيلية من جانب بلد واحد أو أكثر قام حديثاً بإبرام اتفاق للتجارة الإقليمية (يكون من شأنه خفض التكاليف التجارية بين البلدان الموقعة عليه)، فإنه يمكن لهذه البلدان أن تفقد الميزة النسبية التي كانت لديها سابقاً - مفعول انحسار المعاملة التفضيلية الذي تنطوي عليه اتفاقات التجارة الإقليمية الجديدة.

الإطار 3-4 تحليل سيناريو التكامل الاقتصادي وسيناريو خفض التكاليف التجارية

وقد تم تطبيق عمليات المحاكاة على حزم السياسات هذه على المستوى العالمي وفي أقاليم مختارة ويتم تحديدها في الجدول 4-1. وبما أن النموذج هو تمثيل مبسط للاقتصادات المعنية ولا يمكنه استيعاب تفاصيل محددة بشأن نوع التكامل الأعمق، يجب إدًا تفسير النتائج بعناية: آليات الآثار وتوجهها أهم من حجم الآثار نفسها.

ويتم النظر في ثلاثة سيناريوهات: السيناريو الأول يشمل تحرير التجارة وتحقيق التكامل على المستوى العالمي، بحيث تزال تكاليف النقل والحواجز غير الجمركية وجميع الإجراءات الحدودية؛ ويُستوحى السيناريو الثاني من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبيّن الاتجاه الذي تسير فيه الآثار التي قد يتركها اتفاق كامل على الإقليم والعالم؛ ويعدّ السيناريو الثالث تصويرًا للتكامل الإقليمي الأعمق في آسيا وأوسيانا ويُستوحى من الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة.

يستخدم نموذج التوازن العام القابل للحوسبة - وهو نموذج للاقتصاد العالمي يشمل الزراعة وقطاع الأغذية - لمحاكاة الآثار الناجمة عن مختلف سيناريوهات تحرير التجارة وخفض التكاليف التجارية. وتنظر المحاكاة في سيناريو التحرير الكامل للتجارة والتكامل التجاري العميق الذي ينطوي على إزالة الإجراءات الحدودية كافة مثل التعريفات الجمركية والحواجز غير التعريفية وتكاليف النقل في جميع القطاعات، بما في ذلك الأغذية والزراعة.

وينطوي هذا السيناريو الافتراضي المتمثل في «التجارة الخالية من الاحتكاك» على حرية نقل السلع والخدمات والرساميل بين البلدان. وتزال فيه التعريفات الجمركية لتجسيد تحرير التجارة، وتزال التدابير غير الجمركية لبيان أن الأطر التنظيمية والقانونية قد أصبحت متقاربة في ما بينها، ويتم تطبيق القواعد نفسها في جميع أنحاء العالم أو الإقليم. وتتم إزالة تكاليف النقل أيضًا لإظهار التحسينات في البنية التحتية، وتبسيط الضوء على تأثير الميزة النسبية، وعزل آثار التكامل التجاري بالكامل.

الجدول 4-1 الفرضيات المتعلقة بالسيناريوهات

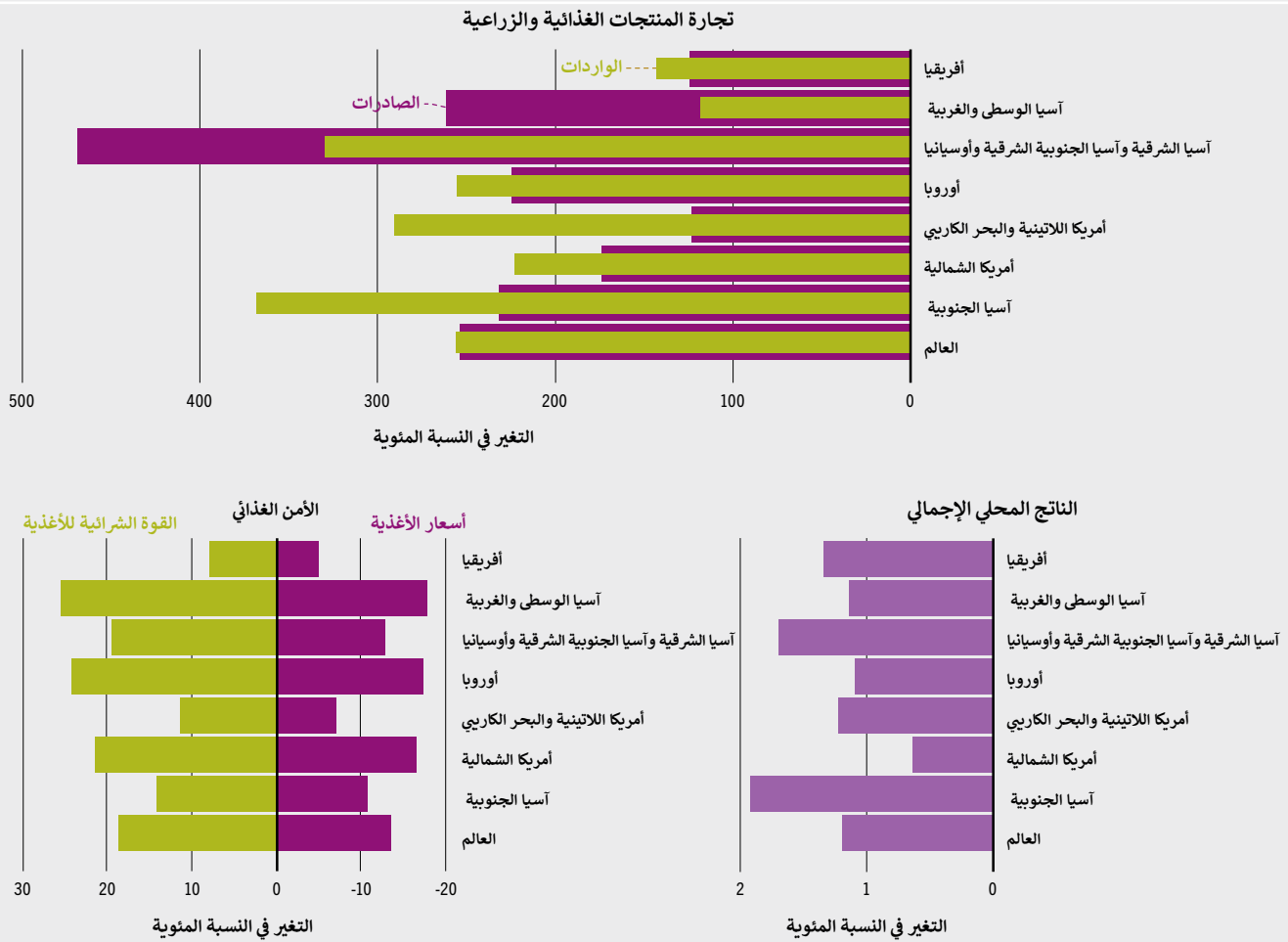
السيناريو الافتراضي	الوصف	إزالة التكاليف التجارية
التكامل العالمي	إزالة الإجراءات الحدودية والتكاليف التجارية كافة في العالم	الإجراءات الحدودية، الحواجز غير التعريفية، تكاليف النقل
التكامل الإقليمي في أفريقيا	إزالة الإجراءات الحدودية والتكاليف التجارية كافة في أفريقيا	الإجراءات الحدودية، الحواجز غير التعريفية، تكاليف النقل
التكامل الإقليمي في آسيا وأوسيانا	إزالة الإجراءات الحدودية والتكاليف التجارية كافة في شرق وجنوب شرق آسيا وأوسيانا	الإجراءات الحدودية، الحواجز غير التعريفية، تكاليف النقل

ملاحظة: يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن نموذج التوازن العام القابل للحوسبة الذي تم استخدامه بشأن عمليات المحاكاة في Laborde, D. & Piñeiro, V. 2022. The impact of changes in the fundamental drivers of trade – Productivity, trade costs and trade policies. Background paper for The State of Agricultural Commodity Markets 2022. Rome, FAO

ويجب فهم السيناريوهين المتعلقين بالتجارة الإقليمية والمستلهمين من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (انظر الإطارين 4-4 و 5-4) على أنها تصوير للآثار المحتملة في حال أزيلت جميع الإجراءات الحدودية وتكاليف النقل والحواجز غير التعريفية في أفريقيا أو شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وأوسيانا. وفي سيناريو التكامل في أفريقيا من جهة وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا وأوسيانا من جهة أخرى، ستطال الآثار الاقتصادية الإقليم المعني بشكل

ووفقًا لفرضية التجارة العالمية الخالية من الاحتكاك، يزيد الناتج المحلي الإجمالي في جميع الأقاليم (الشكل 4-1). ومع إعادة تشكل التدفقات التجارية بطريقة تسمح للبلدان باستيراد كل منتج من المنتجين الأكثر كفاءة، تنخفض أسعار الأغذية في جميع الأقاليم، ولكن بقدر أقل نسبيًا في أفريقيا حيث تعتبر إنتاجية العامل الواحد متدنية وتؤدي المداخل المتدنية نسبيًا إلى تقلص الواردات. ومن شأن ارتفاع الأجور وتدني أسعار الأغذية أن يحسن القوة الشرائية الغذائية، الأمر الذي يعزز الأمن الغذائي على المستوى العالمي.

الشكل 4-1 تحرير التجارة والتكامل المتعددي الأطراف: الآثار على الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي وتجارة المنتجات الغذائية والزراعية

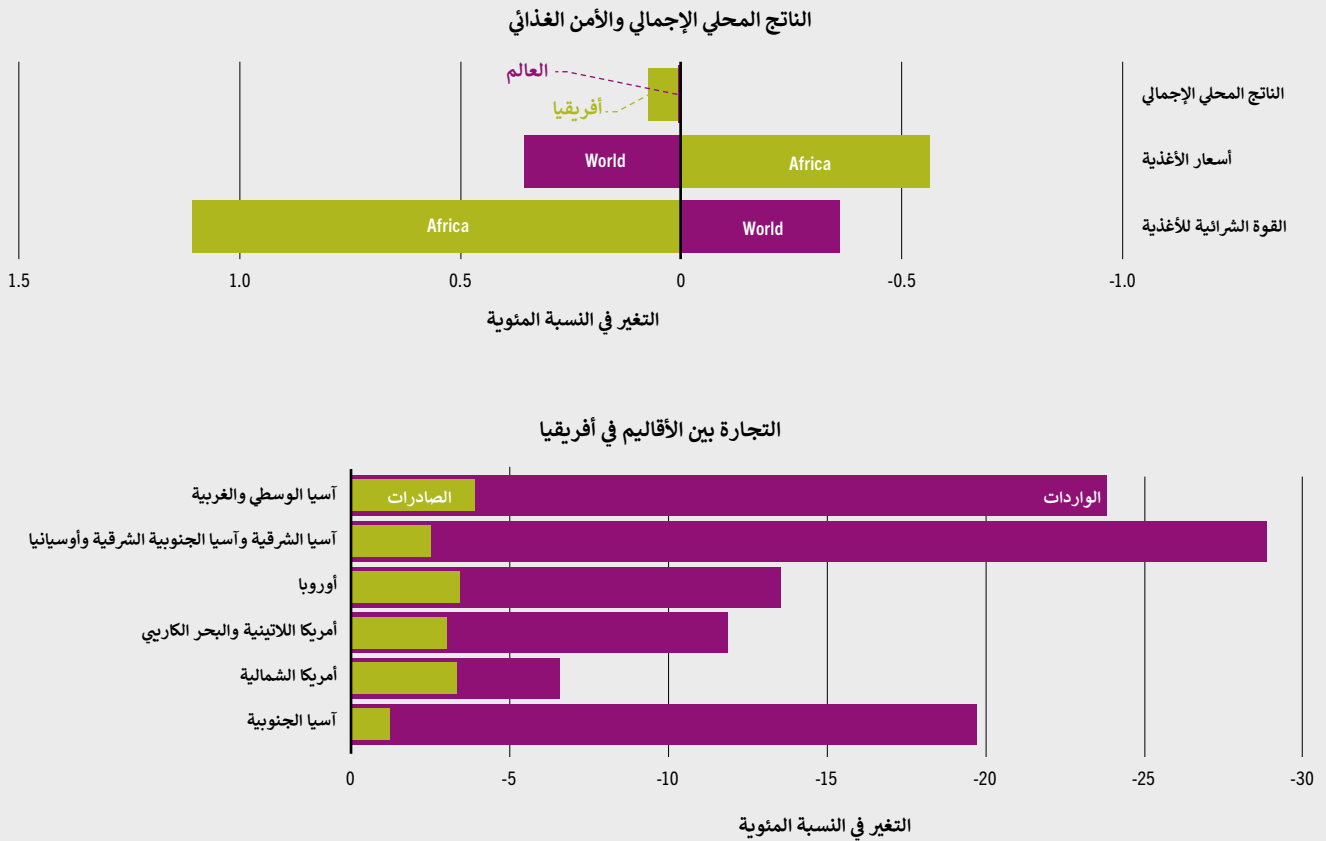


المصدر: Laborde, D. & Piñeiro, V. 2022. The impact of changes in the fundamental drivers of trade – Productivity, trade costs and trade policies. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

وفي سيناريو التكامل التجاري في أفريقيا، تزيد الصادرات والواردات الغذائية والزراعية للبلدان الأفريقية.³¹⁰ ومن خلال تحقيق تكامل أعمق ينطوي على إزالة التكاليف التجارية الكبرى، تزيد التجارة بين البلدان الأفريقية بشكل ملحوظ بنسبة تصل إلى

أساسي (الشكلين 2-4 و 3-4). ولأنه لا يمكن للتجارة أن تصبح خالية من الاحتكاك إلا في هذه الأسواق الإقليمية وليس في سائر العالم، الأمر الذي يحاكي أعمال اتفاقات التجارة الأعمق، ستبقى الآثار أقل من تلك المتوقعة في سيناريو التكامل التجاري العالمي في كل من أفريقيا وشرق وجنوب شرق آسيا وأوسيانيا وفي العالم ككل.

الشكل 4-2 تحرير التجارة وتحقيق التكامل في أفريقيا: الآثار على الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي وتجارة المنتجات الغذائية والزراعية



المصدر: Laborde, D. & Piñeiro, V. 2022. The impact of changes in the fundamental drivers of trade – Productivity, trade costs and trade policies. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

في أفريقيا فقط أن تولد في المتوسط مبادلات تجارية بين البلدان الأفريقية ولكنها تحول التجارة بعيداً عن البلدان الواقعة خارج الإقليم والتي لديها استعداد أكبر على الدفع (في حالة البلدان المستوردة للمنتجات الأفريقية) أو موردين أكثر كفاءة لبعض المنتجات (في حالة البلدان المصدرة إلى أفريقيا).

ومع ذلك، تؤدي إزالة جميع الحواجز التجارية داخل أفريقيا إلى انخفاض أسعار الأغذية في الإقليم، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وتحسن القوة الشرائية الغذائية. ولكن بما أن الميزة النسبية لن تكون مؤثرة على المستوى العالمي، فسوف تكون هذه التحسينات في أفريقيا أقل بكثير من

300 في المائة عرض فيما تتراجع التجارة مع أقاليم أخرى، ولا سيما الواردات الأفريقية من المنتجات الغذائية والزراعية الآتية من أقاليم أخرى (الشكل 4-2). وتشهد الصادرات إلى أقاليم أخرى تراجعاً أيضاً. بالتالي، يمكن لإزالة جميع الحواجز التجارية

ضد تشير دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة إلى أنه يمكن للتجارة في المنتجات الغذائية والزراعية بين البلدان الأفريقية أن تزيد بنسبة تتراوح بين 20 و30 في المائة نتيجة إزالة التعريفات الجمركية على السلع فقط. وتكون هذه الزيادة أكبر إذا ما تم أيضاً تحرير التجارة وإزالة الحواجز غير الجمركية والتكاليف التجارية الأخرى، على النحو المبين في هذا التقرير. انظر United Nations. Economic Commission for Africa. 2018. An empirical assessment of the African Continental Free Trade Area modalities on goods. Addis Ababa

الشكل 3-4 تحرير التجارة وتحقيق التكامل في آسيا وأوسيانيا: الآثار على الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي وتجارة المنتجات الغذائية والزراعية



المصدر: Laborde, D. & Piñeiro, V. 2022. The impact of changes in the fundamental drivers of trade – Productivity, trade costs and trade policies. لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

وفي سيناريو التكامل الإقليمي، يزيد الدخل، الذي يجري قياسه بواسطة الناتج المحلي الإجمالي، بقدر أقل مقارنة بسيناريو التجارة الخالية من الاحتكاك في جميع أنحاء العالم. ونظرًا إلى عدم قدرة الميزة النسبية أن تؤثر على التجارة على المستوى العالمي، يؤدي التكامل الإقليمي إحدًا إلى تحويل التجارة بعيدًا عن المنتجين الأكثر كفاءة الموجودين خارج الأقاليم المتكاملة. ويضاف ذلك إلى النتائج التي توصلت إليها دراسات أخرى والتي تفيد بأن الاتفاقات التجارية تميزية بطبيعتها - إذ أنها تولد المبادلات التجارية بين البلدان الموقعة ولكنها تحول التجارة بعيدًا عن سائر العالم - وأن التكامل التجاري المتعدد الأطراف يمثل السبيل الأكثر فعالية لتعزيز الوصول إلى الأسواق وتحقيق النمو الاقتصادي للجميع.^{311, 312}

التحسينات التي قد تطرأ في حالة تكون فيها التجارة خالية من الاحتكاك في جميع أنحاء العالم. وقد ترتفع أسعار الأغذية بشكل طفيف حتى على المستوى العالمي.

وفي سيناريو التكامل التجاري في شرق وجنوب شرق آسيا وأوسيانيا، ستزيد التجارة بين بلدان الإقليم بنسبة تصل إلى 700 في المائة مستفيدة من ميزة نسبية كبيرة نسبيًا ومن عدم وجود تكاليف تجارية. وستزيد الصادرات إلى أقاليم أخرى أيضًا، الأمر الذي سيؤدي إلى هبوط في أسعار الأغذية في سائر العالم. وقد تنخفض الواردات من أقاليم أخرى (الشكل 3-4).

الإطار 4-4 منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

وسوف تتداخل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع جماعات اقتصادية إقليمية عديدة قائمة بالفعل في أفريقيا، وتشمل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومجموعة دول شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء، واتحاد المغرب العربي. وهناك أيضًا اتحادات وجماعات عديدة أخرى ذات مستوى أعلى من التكامل الاقتصادي، مثل الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وتتمثل إحدى القضايا الهامة في الطريقة التي ستنسق فيها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع هذه الهياكل الإقليمية القائمة وستفيد منها.

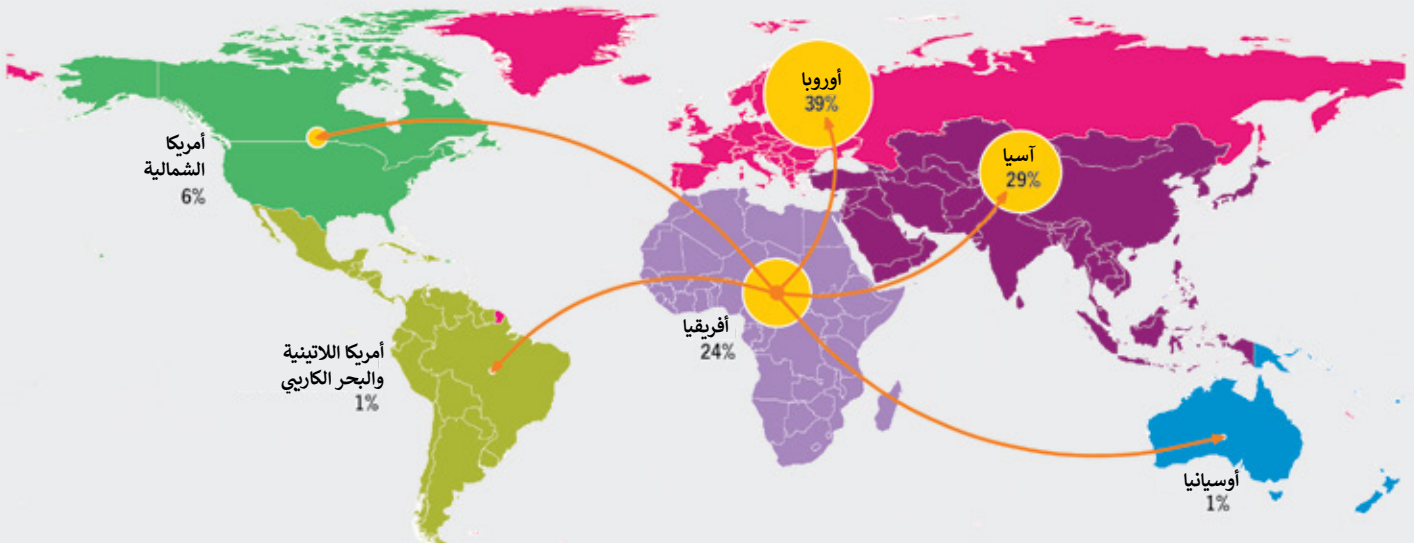
ولتقييم ما يترتب عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من تأثير محتمل مؤيد للتجارة، لا بد من فهم أنماط التجارة الحالية في البلدان الأفريقية. فنسبة 8 في المائة فقط من صادرات البضائع الأفريقية موجهة إلى أفريقيا، ما يشير إلى وجود قيود هامة (مثل التكاليف التجارية المرتفعة) أمام التجارة داخل الإقليم.³⁶⁸

وافقت الدورة العادية الثامنة عشرة لجمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير/كانون الثاني 2012 على قرار إنشاء منطقة للتجارة الحرة القارية الأفريقية. وتعد هذه المبادرة مشروعًا رئيسيًا من خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 - التي تجسّد رؤية أفريقيا للتنمية. ودخل اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ في 30 مايو/أيار 2019، شاملاً 54 من أصل 55 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي، منها 43 دولة صادقت على الاتفاق حتى الآن.^{363, 362}

وتهدف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات عن طريق جولات متتالية من المفاوضات من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي في القارة الأفريقية ووضع الأسس اللازمة لإنشاء اتحاد جمركي قاري في مرحلة لاحقة. وسيتم تحقيق ذلك من خلال الإزالة التدريجية للتعريفات الجمركية المفروضة على ما لا يقل عن 90 في المائة من الخطوط التعريفية التي يتجاوز عددها 5 000 خط. ويُنظر إلى خفض التعريفات الجمركية على أنه ينطوي على إمكانية كبيرة لزيادة التجارة داخل الإقليم.^{366, 365, 364} وينص الاتفاق على الاعتراف المتبادل بالمعايير والتراخيص ومواءمة شروط استيراد النباتات وتدابير الصحة والصحة النباتية من أجل تيسير التجارة.³⁶⁷

»

الشكل 4-4 الصادرات من المنتجات الزراعية والغذائية داخل أفريقيا والصادرات الأفريقية من هذه المنتجات إلى الأقاليم الأخرى، 2019



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الإطار 4-4 (يتبع)

وفي ما يتعلّق بالحبوب ولكنها كبيرة في ما يتعلّق ببعض أنواع الفواكه والخضروات، مثل الطماطم والحمضيات. وتبين الأدلة أن عدد الروابط التجارية بين البلدان الأفريقية نما بشكل ملحوظ بين عامي 2003 و2019 في ما يخص 10 منتجات زراعية رئيسية. ولكن، في حين يؤدي ارتفاع المداخيل إلى زيادة في الطلب على الأنماط الغذائية المتنوعة في الإقليم، تقتضي تلبية هذا الطلب بواسطة الواردات من داخل الإقليم بذل جهود كبيرة للتغلب على القيود القائمة من ناحية العرض، مثل تدني مستوى الإنتاجية الزراعية والثغرات في البنية التحتية.

وفي ما يتعلّق بالزراعة، يتم تصدير حوالي 40 في المائة من المنتجات الزراعية الأفريقية إلى أوروبا (انظر الشكل 4-4)، في حين أن التجارة في المنتجات الزراعية بين البلدان الأفريقية مركزة إقليمياً حيث أنها تتمحور بشكل أساسي حول جنوب أفريقيا التي تعتبر المصدر والمستهلك الرئيسي على السواء.³⁶⁹

ولكن هناك فوارق كبيرة بين المنتجات. فعلى سبيل المثال، يلاحظ مرصد التجارة الزراعية في أفريقيا³⁷⁰ لعام 2021 أن حصة الواردات داخل أفريقيا من مجموع الواردات الأفريقية متدنية

المصدر: بصرف من FAO. 2022. Agricultural trade in the Global South – An overview of trends in performance, vulnerabilities, and policy frameworks. Rome, FAO

ولكن آثار تغيّر المناخ ذات الصلة قد تظهر في مكان بعيد عن المكان الذي انبعثت منه غازات الدفيئة في الجو.^{313، 314} ويتسم مدى انحصار العوامل الخارجية البيئية في مكان معيّن أو انتشارها في جميع أنحاء العالم، بالأهمية في سياق السياسات التجارية.

وفي سياق السياسات التجارية، مثل نظام التجارة المتعددة الأطراف الذي تحدد شكله قواعد منظمة التجارة العالمية وأنظمتها، تتم معالجة العوامل الخارجية البيئية من خلال آلية حل النزاعات أو الأنظمة المحلية التي تؤدي إلى بروز عدد من التدابير غير التعريفية والمعايير التي يشملها اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة (انظر مثلاً الإطار 3-3 والمناقشة الواردة في الجزء 3). وبين عامي 2008 و2019، شهد عدد التدابير غير التعريفية المتعلقة بالبيئة التي تم الإبلاغ عنها بموجب اتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة، زيادة مطردة ومثل في المتوسط حوالي 15 في المائة من جميع الأنظمة والمعايير الفنية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق مجموعة متنوعة من أهداف السياسة العامة، بما في ذلك حماية الصحة أو السلامة أو البيئة. وتشمل الأهداف البيئية التي يتكرر ذكرها أكثر من غيرها، الحد من تلوث التربة والمياه أو الحفاظ على الطاقة أو صون النباتات والغابات.³¹⁵

ويسفر عدم تجانس الأنظمة والمعايير بين البلدان عن تكاليف امتثال كبيرة (انظر الجزء 2)، وتهدف اتفاقات التجارة الإقليمية الأعمق إلى تحقيق تقارب بين الأنظمة التي يعتمدها الشركاء التجاريون وإلى مواءمة المعايير من أجل الحد من

التجارة والعوامل الخارجية البيئية: الحلول السياسية الإقليمية والمتعددة الأطراف

تحظى القضايا المتعلقة بالعوامل الخارجية البيئية الناجمة عن تجارة المنتجات الغذائية والزراعية بالاهتمام من منظور التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف على السواء. وتؤدي التدابير غير التعريفية مثل حظر الواردات التي يترتب عنها أثر سلبي على البيئة، أو الأحكام والمعايير المتعلقة بالبيئة، دوراً رئيسياً في التصدي لتأثير التجارة على الموارد الطبيعية والتلوث والتنوع البيولوجي وتغيّر المناخ (انظر الجزء 3).

وتتوقف معظم الآثار البيئية الناجمة عن التجارة على الظروف المحلية، إذ أن التجارة تولّد في الكثير من الأحيان عوامل خارجية بيئية في السياقات غير المنظمة بشكل جيد. ويمكن أن تكون عوامل خارجية عديدة محلية أو إقليمية، مثل عمليات سحب المياه الجوفية بطريقة غير مستدامة أو تدهور الأراضي أو التلوث. ولكن العوامل الخارجية البيئية التي تطرح التحديات الأكبر، تنتشر على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، يمكن لفقدان التنوع البيولوجي أن يكون منحصراً في مكان معيّن إلا أن قيمة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية تُحتسب على المستوى العالمي. وتمثل انبعاثات غازات الدفيئة عاملاً خارجياً عالمياً بالفعل. وعلى سبيل المثال، يجري الإنتاج الزراعي أو إزالة الغابات في إقليم معيّن،

الإطار 4-5 الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة

بالقدر الأقل من التحرير في ظل بقاء الأعضاء في الشراكة غير ملتزمين بحوالي 18 في المائة من الخطوط التعريفية.³⁷² وبالفعل، فإن مستوى الحماية القائم بين الأعضاء في الشراكة أعلى في الزراعة من أي قطاع آخر.

وتهدف الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، من خلال الالتزامات الجديدة المتعلقة بالوصول إلى الأسواق والقواعد والضوابط الحديثة التي تيسر التجارة والاستثمار، إلى تقوية سلاسل الإمداد في الإقليم وتعزيز مشاركة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة ومراكز الإنتاج الإقليمية. وتتمثل المساهمة الأهم التي تقدمها الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في مواءمة قواعد المنشأ التي تترتب عنها انعكاسات إيجابية هامة على سلاسل القيمة في الإقليم.³⁷³ ولكن الاتفاق لا يتضمن أحكاماً تنص على مواءمة المعايير التنظيمية المتعلقة بالبيئة ولا يعالج أية مسألة تتعلق بالعمالة.³⁷⁴

تضم الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة 15 بلداً في آسيا وأوسيانيا، بما في ذلك البلدان العشرة الموقعة على رابطة أمم جنوب شرق آسيا وخمسة شركاء إقليميين هم: أستراليا، والصين، واليابان، ونيوزيلندا، وجمهورية كوريا. وتعتبر الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة التي تم التوقيع عليها في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني 2022، أكبر اتفاق للتجارة الإقليمية من حيث الناتج الاقتصادي في العالم. وتمثل البلدان المشاركة حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي وثلث سكان العالم.³⁷¹

وتتسم هذه الشراكة بالشمول من حيث التغطية وعمق الالتزامات؛ وتتضمن 20 فصلاً وتشمل مجالات عديدة لم تتم تغطيتها سابقاً. وتشمل التطورات الرئيسية المتوقعة من تنفيذ الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، مواصلة تحرير التجارة ومواءمة التدابير غير التعريفية وزيادة تيسير التجارة. وسيظل القطاع الغذائي والزراعي القطاع الذي يتسم

ملاحظة: انسحبت الهند من الاتفاق التجاري في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 معللة ذلك بمخاوف بشأن بعض الأحكام المقترحة فيه، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق، وقواعد المنشأ، وآليات فض النزاعات، وغير ذلك من القضايا الهامة. ويبقى باب الانضمام مجدداً إلى الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة مفتوحاً أمام الهند باعتبارها عضواً أصلياً في المفاوضات.^{375, 376}

من قبيل التلوث. فقد تفضّل الحكومات تنفيذ معايير غير صارمة لتعزيز الصادرات وتعظيم رفاه المزارعين لديها. وتنطوي المعايير الأقل صرامة على تدني تكاليف الامتثال، ولكنها لا تحد من التأثيرات غير المباشرة بشكل كاف ولا تأخذ في الحسبان التكاليف الاجتماعية المترتبة عن الآثار البيئية.³¹⁶

وبالمثل، يمكن «للمعاملة الوطنية» - أي عندما تحدد البلدان معاييرها المحلية بشكل أحادي ولكنها تعامل السلع المستوردة معاملة لا تقل شأناً عن معاملة السلع المحلية - أن تسفر أيضاً عن نتائج دون المستوى المطلوب. ففي هذه الحالة، قد تحدد الحكومات معايير صارمة جداً نسبة إلى التكاليف المترتبة عن العامل الخارجي. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى حظر الواردات التي لا تمثل لهذه المعايير وإلى خفض سعر الواردات التي تمثل للمعايير العليا في حالة كبار المستوردين الذين يتمتعون بقوة سوقية.^{317, 318}

وعلى المستوى العالمي، يمكن التصدي للعوامل الخارجية البيئية بزيادة من الفعالية فقط عندما يتم التفاوض على السياسات التجارية، وبخاصة المعايير، بين البلدان.³¹⁹ وتسفر المحاولات الرامية إلى التصدي للعوامل الخارجية البيئية من طرف واحد عن تنظيم

مثل هذه التكاليف ومعالجة القضايا البيئية في الوقت نفسه (انظر الجزء 3).

اختيار المعايير البيئية

يمثل التصدي بفعالية للآثار البيئية الناجمة عن تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، أمراً صعباً ذلك أنه قد لا يكون من الممكن معالجة العوامل الخارجية وتحقيق نتيجة فعالة على المستوى العالمي عندما تتمتع البلدان بالاستقلالية في اختيار التدابير غير التعريفية والمعايير البيئية. فتختلف البلدان في تقديرها للعوامل الخارجية وتختار معايير مختلفة، ويمكنها عند المشاركة في المبادلات التجارية أن تقرر الاعتراف بمعايير شركائها التجاريين أو التقيّد بمعاييرها المحلية الخاصة بها.

وعلى سبيل المثال، فإن أي اتفاق متعدد أطراف أو إقليمي يهدف إلى تعزيز التجارة وينص على «الاعتراف المتبادل» بالمعايير بين البلدان - حيث تحدّد المعايير المحلية بشكل أحادي من جانب البلدان ويعترف كل بلد بأن معايير شركائه التجاريين تحقق الأهداف نفسها - لا يؤدي إلى نتيجة فعالة في ظل التأثيرات غير المباشرة

دون المستوى المطلوب أو عن تنظيم مفرط مقارنة بما هو فعال من الناحية الاقتصادية. وفي الحالة الأولى، يفرط المستهلكون في استهلاك السلع التي تولد عوامل خارجية بيئية. أما في الحالة الثانية، فسوف تتم معالجة العامل الخارجي ولكن على حساب المصدّرين الذين يمثلون للمعايير. ويعني ذلك أنه بوجود عوامل خارجية بيئية في التجارة، يتسم التنسيق عن كثب بين البلدان في ما يتعلق بالسياسات التجارية وتقارب الأنظمة ومواءمة المعايير وصرامتها، بأهمية بالغة لتحقيق نتائج مثالية.

ويتمثل سؤال حاسم هنا في ما إذا كان من الممكن تحقيق هذا التكامل التجاري العميق من أجل التصدي للعوامل الخارجية البيئية، على المستوى المتعدد الأطراف أو الإقليمي أو على كلا المستويين معاً. وتشير إحدى الدراسات التي تحلل خيار المعايير في ظل وجود عامل خارجي ضمن إطار الميزة النسبية، إلى أن الفوارق في الإنتاجية النسبية تشكل سبباً ضرورياً ولكن غير كافٍ للتجارة عندما تقدّر البلدان العامل الخارجي البيئي بطريقة مختلفة، وعندما تختلف معاييرها بالتالي من حيث الصرامة.³²⁰ وفي هذا السياق، تلجأ البلدان إلى الاستيراد مستفيدة من ميزتها النسبية ومراعية المعايير المختلفة، فقط إذا عوّضت المكاسب المحققة من التجارة عن الاختلافات في تقدير العامل الخارجي. وفي هذه الحالة، يحقق الاتفاق توازناً بين المنافع الاقتصادية التي تعود بها التجارة والنتائج البيئية، ويكون من الممكن مواءمة المعايير البيئية من خلال تقديم تنازلات متبادلة في مجال الإجراءات الحدودية وصرامة المعايير.

ولكن بوجود عامل خارجي عالمي وعندما تختلف تقديرات العامل الخارجي البيئي اختلافاً كبيراً بين العديد من البلدان، يمكن أن يسفر اتفاق متعدد الأطراف بشأن مواءمة المعايير عن اعتماد معايير غير صارمة وتحقيق مكاسب بيئية ضئيلة. ومن المرجح أكثر أن يكون مثل هذا الاتفاق قابلاً للتنفيذ بالنسبة إلى عدد أصغر من البلدان ذات التوجّه المماثل وحيث تكون تقديرات العامل الخارجي البيئي أكثر تشابهاً في ما بينها. ومع أن مبدأ الميزة النسبية له تأثير أكبر على المستوى المتعدد الأطراف، إلا أنه يمكن لوجود عوامل خارجية واختيار المعايير للتصدي لها أن يفسّر ظهور الاتفاقات التجارية الأعمق التي تهدف إلى تحقيق التقارب التنظيمي ومواءمة المعايير.

وتتسم الاختلافات بين البلدان في تقدير عوامل عديدة يمكنها أن تؤثر على البيئة وعلى سلامة الأغذية أو الصحة أو رفاه الحيوان أو حقوق العمال، بالأهمية في سوق يتمحور التركيز فيها على التدابير غير التعريفية والتكامل التجاري العميق. وتميل اتفاقات التجارة الإقليمية العميقة إلى أن تكون موقّعة من جانب بلدان لديها تفضيلات متقاربة في ما يتعلق بقضايا مثل التلوّث أو رفاه العمال. ومع أن الشراكة

الاقتصادية الإقليمية الشاملة لا تغطي أية قضايا بيئية، يتضمن اتفاق شراكة المحيط الهادئ الشاملة والتدرجية فصلاً كاملاً مخصصاً للبيئة ولا يتم تحديده بشكل صارم من الناحية الجغرافية. وبهذه الطريقة، يصبح التعاون الإقليمي الذي يتوقف على الظروف الجغرافية، منفتحاً على بلدان أخرى ذات تفكير مماثل وقد تكون موجودة في أقاليم أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل كتل تجارية كبيرة بين الأقاليم ولكن لديها خصائص اجتماعية ومستويات إنمائية مماثلة أو متقاربة.

تغيّر المناخ: التصدي لعامل خارجي عالمي من خلال السياسات التجارية

تشير عمليات الاستشراف إلى أنه يجب على الإنتاج الغذائي والزراعي أن يزيد بنسبة 50 في المائة بين عامي 2012 و 2050 لتوفير الأغذية لعدد متنامٍ من السكان الذين يزدادون ثراءً بشكل تدريجي.³²¹ وقد تؤدي هذه الزيادة في الإنتاج إلى تزايد انبعاثات غازات الدفيئة العالمية ما لم تصبح النظم الزراعية والغذائية كفوءة من حيث الانبعاثات وتولد انبعاثات أقل لكل وحدة من الإنتاج. ويمكن لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية أن تؤدي دوراً هاماً في التأقلم مع آثار تغير المناخ (التكيف) وفي الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في الزراعة (التخفيف من الآثار).

التجارة بوصفها آلية للتكيف

من المتوقع أن يكون تأثير تغيّر المناخ على الزراعة متفاوتاً بين الأقاليم. فسوف تعاني مناطق خطوط العرض المنخفضة مثل الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، من التأثيرات السلبية لتغير المناخ في حين أنه من المتوقع أن تشهد مناطق خطوط العرض العليا مثل أمريكا الشمالية وأجزاء من أمريكا الجنوبية وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية آثاراً إيجابية إلى حد كبير على الإنتاج الزراعي.^{322, 323, 324} ويمكن النظر إلى التجارة على أنها استراتيجية للتكيف تهدف إلى الحد من آثار تغيّر المناخ على الأسواق الغذائية والزراعية العالمية، كما يمكنها أن تشكل سبباً مهماً لضمان الأمن الغذائي والتغذية. وسيلزم أن تأتي الواردات الغذائية إلى البلدان (النامية في غالب الأحيان) المتضررة بصورة أكبر نسبياً من البلدان (المتقدمة في غالب الأحيان) المتأثرة بصورة أقل نسبياً.

وبالفعل، تتوقع معظم الدراسات التي تشمل نماذج اقتصادية وبيولوجية فيزيائية دوراً أكبر للتجارة

كنتيجة لتغيّر المناخ على المستوى العالمي.^{325, 326} وفي حين أن جزءاً كبيراً من التكيف

مع تغيّر المناخ سيأتي من التعديلات في الإنتاج، إلا أن إمكانية تغيير أنماط التزوّد التي توفرها التجارة لا تقل أهمية عن التغيّرات في مزيج المحاصيل في

المجتمع الذي ينتجها إلى تحمّل كلفتها داخليًا.^{٣٣٢} غير أنه من الصعب على الحكومات الوطنية أن تفرض من طرف واحد ضريبة على الكربون بالنسبة إلى المنتجات الغذائية والزراعية. فإذا فرض بلد معيّن هذه الضريبة على المنتجات الغذائية والزراعية، سترتفع الأسعار المحلية ما يؤدي إلى إضعاف الطلب في غياب التجارة، وبالتالي إلى تراجع الإنتاج وانخفاض الانبعاثات. وعلى المدى الطويل، تشكل الضريبة حافزًا لكي يعتمد المزارعون التكنولوجيات والممارسات الزراعية الذكية مناخيًا التي تحد من البصمة الكربونية وتعزز التخفيف من آثار تغيّر المناخ.^{٣٣٣}

ومع التجارة، يمكن لاتخاذ إجراء من طرف واحد لفرض ضريبة على الكربون أن يضع البلد الذي يسعى إلى تخفيف الآثار في وضع تنافسي مجحف. وتجعل الضريبة على الكربون الصادرات الآتية من البلد الذي يسعى إلى تخفيف الآثار، أغلى ثمنًا في الأسواق العالمية. ويؤدي ذلك أيضًا إلى استبدال المنتجات المحلية ذات البصمة الكربونية الأدنى بالواردات الأرخص ثمنًا وذات البصمة الكربونية الأعلى والقادمة من بلدان لا تطبق تدابير مماثلة للحد من الانبعاثات. ومع زيادة الواردات ذات البصمة الكربونية الأعلى، ستسبّب الانبعاثات مجددًا إلى البلد الذي يسعى إلى تخفيف الآثار وستتوّض التجارة الدولية فعالية الضريبة على الكربون.^{٣٣٤}

ويمكن لسياسات تجارية محددة أن تساعد على معالجة تسبّب الانبعاثات. إذ يمكن أن تدخل البلدان تعديلات على الضريبة الحدودية إلى جانب اعتماد الضريبة على الكربون لكي يطبق معدل الضريبة نفسه على البصمة الكربونية للمنتجات المحلية وعلى المنتجات المستوردة. وفي هذه الحالة، قد تُفرض على موردي المنتجات المنخفضة الانبعاثات ضريبة متدنية، فيصبح هؤلاء الموردون قادرين على منافسة المنتجات المحلية. وفي المقابل، تفرض ضريبة أعلى على موردي المنتجات العالية الانبعاثات، وهو ما قد يجعلهم أقل قدرة على المنافسة. وبهذه الطريقة، لا تتأثر التجارة بالميزّة النسبية فقط، بل بالكفاءة النسبية للانبعاثات أيضًا.

غ غ تسمح خطط تبادل حقوق الانبعاثات أيضًا بحمّل التكاليف الاجتماعية للانبعاثات على المستوى الداخلي. وتعاقب هذه الخطط منتجي المنتجات والخدمات العالية الانبعاثات من خلال إرغامهم على دفع ثمن تراخيص إطلاق الانبعاثات، كما أنها توفر في الوقت نفسه الحوافز لاعتماد تكنولوجيات منخفضة الانبعاثات. ولزمن من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى منظمة الأغذية والزراعة. 2018. حالة أسواق السلع الزراعية 2018. تجارة المنتجات الزراعية وتغيّر المناخ والأمن الغذائي. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

ظ ظ تشير البصمة الكربونية للمنتجات الزراعية عمومًا إلى المكافئ التراكمي للكربون في الانبعاثات الناجمة عن جميع مراحل الإنتاج على طول سلسلة الإمداد (كمية مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل كيلوغرام من المنتجات). وبالمثل، تشير الضريبة على الكربون إلى ضريبة يتم فرضها على مكافئ الكربون في جميع انبعاثات غازات الدفيئة. أ أ لزمن من التفاصيل بشأن التعديلات على ضريبة الكربون الحدودية، يرجى الرجوع إلى منظمة الأغذية والزراعة. 2018. حالة أسواق السلع الزراعية 2018. تجارة المنتجات الزراعية وتغيّر المناخ والأمن الغذائي. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

تحديد قدرة بلد معيّن على التأقلم مع الآثار السلبية لارتفاع درجات الحرارة.^{٣٣٥} وبالفعل، يسمح تزايد الروابط التجارية بين البلدان بتنويع أنماط اختيار المصادر، الأمر الذي يجعل الأسواق العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية والآثار السلبية لارتفاع درجات الحرارة على الإنتاج الزراعي (انظر الجزء 1).

ولكن يمكن أن يكون دور التجارة في التكيف مع تغيّر المناخ وضمان الأمن الغذائي مقيّدًا بالسياسات والتكاليف التجارية. وتشير دراسات عديدة إلى أنه يمكن للتجارة الحرة أن تعوّض عن جزء من الخسائر في الرفاه الناجمة عن تغيّر المناخ.^{٣٣٦} ويمكن للأسواق المنفتحة أن تساهم أيضًا في تحقيق الأمن الغذائي، لا سيما في الأقاليم المتضررة التي تعاني بالفعل من ارتفاع معدل انتشار النقص التغذوي. ومن شأن خفض التكاليف التجارية المرتفعة جدًّا في البلدان المنخفضة الدخل حول العالم، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أن يعزز دور التجارة في التكيف مع تغيّر المناخ بشكل كبير (انظر الجزء 2).

وفي ما يتعلّق بالبلدان المنخفضة الدخل التي تلبّي جزءًا صغيرًا من احتياجات استهلاك الأغذية فيها عن طريق التجارة، سوف يؤثر تغيّر المناخ وارتفاع متوسط درجات الحرارة بشكل سلبي على الإنتاجية في الزراعة أكثر من قطاعات أخرى من الاقتصاد. ولن تسمح الواردات الغذائية بالمحافظة على الأمن الغذائي فحسب، بل ستيسّر أيضًا حدوث تحوّل هيكلي مع انتقال اليد العاملة إلى القطاعات غير الزراعية الأقل تأثرًا نسبيًا بتغيّر المناخ. ولكن، عندما يكون التكامل التجاري محدودًا، يمكن للاحتياجات إلى أغذية الكفاف في العديد من البلدان النامية أن تدفع التخصص باتجاه الزراعة وليس بعيدًا عنها، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الخسائر الناجمة عن تغيّر المناخ.^{٣٣٧}

دور التجارة في الحد من آثار تغيّر المناخ

يُعدّ تغيّر المناخ عاملاً خارجيًا بيئيًا عالميًا بحق. وتنتشر آثاره بطريقة غير قابلة للتجزئة على نطاق كوكب الأرض قاطبة؛ كما أنه يؤثر في أنشطة اقتصادية عديدة، بما في ذلك الزراعة المسؤولة عن نسبة تتراوح بين 21 و 37 في المائة من جميع انبعاثات غازات الدفيئة؛ ولا تأخذ الأسواق كلفتها في الحسبان؛ ولا يمكن تقسيم المنافع التي يعود بها التخفيف من آثاره ولا يمكن أن يطالب بها أي بلد بمفرده.^{٣٣٨}

ويمكن لمبادرات عدة في مجال السياسات أن تساعد على تحسين كفاءة الانبعاثات وخفض انبعاثات غازات الدفيئة لكل وحدة إنتاج. وعلى سبيل المثال، يشكل فرض ضريبة على انبعاثات غازات الدفيئة سبيلًا لدفع

نظام دولي متجانس وملزم للانبعاثات.^{٣٣٧} ويعتبر استقرار هذه النوادي المناخية من حيث العضوية والحجم أمرًا حاسمًا أيضًا، فيما تشير بعض الدراسات إلى أن هذه النوادي تميل إلى أن تكون صغيرة وهشة.^{٣٤٢} ومع أنه يتعين إجراء مزيد من البحوث بشأن الروابط بين السياسات الرامية إلى معالجة التأثيرات العالمية غير المباشرة والتجارة، ستكون الاتفاقات الدولية ضرورية لتقوم التجارة بتوسيع نطاق سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ. ■

التنمية المستدامة والتفاعل بين تعددية الأطراف والتعاون الإقليمي

تشكل التجارة أداة مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي، إلا أن التكامل التجاري لا يقتصر فقط على تعزيز تبادل السلع بين الشركاء التجاريين. إذ يمكن للانفتاح على تجارة المنتجات الغذائية والزراعية أن يساعد البلدان على ضمان الأمن الغذائي والتغذية الأفضل، وتحقيق أهدافها المتعلقة بالتحوّل الهيكلي لاقتصاداتها، وتعزيز زيادة المداخل وارتفاع معايير العيش في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل أفضل. ولا تُعدّ التجارة غاية بحد ذاتها، وليس هناك وصفة واحدة لكيفية الاستفادة من تجارة المنتجات الغذائية والزراعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ذلك أن البلدان تختلف اختلافاً كبيراً في ما بينها.

ولكن دمج الحوافز والمنافسة والأحكام القائمة على السوق في السياسات التجارية والزراعية من أجل المساعدة على حماية البيئة وحقوق العمال، أمر أساسي لوضع هذه السياسات في خدمة التنمية المستدامة. وتعتبر السياسات المتكاملة ضرورية أيضًا لمعالجة المقايضات المحتملة. وعلى سبيل المثال، يمكن للسياسات التي تسهّل وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى المدخلات الحديثة في البلدان النامية والتي تطوّر مهاراتهم، أن تحسّن إنتاجيتهم وقدرتهم التنافسية.

واليوم، يبدو أن طريق التكامل التجاري تؤدي إلى الاتفاقات التجارية الكبيرة التي ترم على المستوى الإقليمي مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أو التي تربط الأقاليم في ما بينها مثل الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة. ومن شأن اتفاقات التجارة الإقليمية الكبيرة هذه أن تخفّض التعريفات الجمركية. وبعض هذه الاتفاقات عميق من حيث تشجيع مواءمة التدابير غير التعريفية وتسهيل التجارة، مثل اتفاق شراكة المحيط الهادئ الشاملة والتدرجية، وبعضها الآخر من حيث مواءمة قواعد المنشأ التي تشكل عبئاً بيروقراطياً كبيراً بالنسبة إلى الشركات، مثل الشراكة الاقتصادية الإقليمية

وسيوواجه تصميم الضريبة الكربونية على المنتجات الغذائية والزراعية وتنفيذها، تحديات عديدة. فسوف يلزم إجراء تقييم كامل للتكاليف التي سيتكبدها المجتمع نتيجة انبعاث غازات الدفيئة أثناء إنتاج المنتجات الزراعية والغذائية - أي البصمة الكربونية. ويجب أن تحدّد البصمات الكربونية من الناحية الكمية وأن تشمل الانبعاثات الناجمة عن عمليات الإنتاج الزراعي والانبعاثات المرتبطة بنقل المنتجات وتخزينها وتوصيلها إلى المستهلكين.^{٣٣٩} ويشمل الإنتاج الزراعي مصادر عديدة مختلفة للانبعاثات التي يجب تغطيتها والتي غالباً ما تكون مبعثرة، ورصدها صعب، ومتباينة بحسب الموقع.^{٣٤٠} وعلى سبيل المثال، يُعدّ استخدام الأسمدة مصدراً رئيسياً لانبعاثات أكسيد النيتروز، إلا أن قياس هذه الانبعاثات الآتية من مساحة معينة من الأراضي يتوقف على عوامل أخرى غير كمية الأسمدة المستخدمة والتي يكون العديد منها خاصاً بالموقع (مثل ممارسات الإدارة، وأنواع التربة، والطقس).

وحتى لو تم التصدي لهذه التحديات الفنية، سوف يصعب عملياً التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع البلدان بشأن آلية خاصة بالضريبة على الكربون في قطاع الأغذية والزراعة (انظر القسم السابق). وستكون هناك حاجة إلى الاتفاق على آليات احتساب الكربون وعلى البصمة الكربونية لجميع المنتجات الغذائية والزراعية المنتجة حول العالم. وسيلزم أيضاً الاتفاق على سعر الكربون من أجل تحديد قيمة الضريبة وتجنّب النزاعات التجارية الدولية.

ولن يكون من الممكن أيضاً اعتماد آلية أصغر خاصة بالضريبة على الكربون في سياق اتفاقات التجارة الإقليمية المبرمة بين بلدان تجري تقديرات مماثلة لآثار تغير المناخ وتكون لديها تفضيلات متشابهة في ما يتعلّق باحتساب الكربون. ومع أن الواردات من البلدان غير الموقعة على هذه الاتفاقات إلى مثل هذه الكتلة التجارية المناخية ستكون خاضعة لضريبة الكربون، إلا أن الصادرات من البلدان الموقعة ستكون أغلى ثمناً في السوق العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى خسائر في الأرباح. ولقد حل عدد قليل من الدراسات إمكانية إبرام مثل هذه الاتفاقات الإقليمية بشأن آليات الضريبة على الكربون والتجارة بين بلدان من مختلف الأحجام وتتبع أنماطاً تجارية مختلفة وتعتمد مجموعة من الأدوات المتكاملة في مجال السياسات التجارية.^{٣٤١}

ويُنظر إلى النوادي المناخية على أنها نهج تدريجي من القاعدة إلى القمة لتوليد استجابة عالمية لتغير المناخ مقارنة بنهج من القمة إلى القاعدة من قبيل بروتوكول كيوتو الذي يحدد أهدافاً ملزمة لخفض الانبعاثات في عدد من البلدان المتقدمة والاقتصادات التي تمرّ بمرحلة انتقالية ولكن من دون أن ينجح في تشكيل

ببب انظر What is the Kyoto Protocol? United Nations Framework Convention on Climate Change https://unfccc.int/kyoto_protocol

والأحوال الجوية القسوى التي تؤثر على الحصاد وأسعار الأغذية، والحرب التي اندلعت مؤخرًا في أوكرانيا، إلى تعاون أطراف متعددة لضمان الأمن الغذائي والتغذية الأفضل للجميع. وفي عالم تعجز فيه الكتل التجارية الإقليمية عن التصدي بفعالية لمثل هذه التحديات، يمكن لتعددية الأطراف أن تؤدي دورًا كبيرًا. ■

الشاملة. وفي اتفاقات أخرى مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا يزال يتعين التفاوض على التفاصيل والبروتوكولات. وهناك تباين أيضًا في مدى تحرير قطاع الأغذية والزراعة في نطاق هذه الاتفاقات.

ولاستخدام التجارة كوسيلة لتحقيق النمو المستدام، يجب أن يتم التفاوض على اتفاقات التجارة الإقليمية هذه وإدارتها بطريقة شاملة. وإن التوصل إلى توافق في الآراء بين عدد قليل من البلدان ذات التوجه المماثل أسهل من التوصل إليه بين أطراف متعددة، ولكنه يمكن للاضطلاع بعملية مفتوحة وشاملة يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة المعنيون من البلدان المتفاوضة، بما في ذلك المدافعين عن البيئة والعمال، عند مناقشة أحكام ومعايير محددة، أن يجعل التجارة والاتفاقات التجارية تخدم التنمية المستدامة (انظر الجزء 3 أيضًا).

وفي الوقت نفسه، يؤدي تحرير التجارة المتعددة الأطراف ومواءمة قواعد التجارة في قطاع الأغذية والزراعة إلى زيادة المكاسب المستمدة من التجارة مقارنة بالتكامل التجاري الإقليمي. وتسمح المفاوضات المتعددة الأطراف أيضًا بزيادة الشفافية والشمول على المستوى العالمي. ولكن بما أنه لدى البلدان احتياجات مختلفة لتعزيز النمو الاقتصادي وتفضيلات مختلفة في ما يتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية، فقد يكون من الصعب التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن السياسات التجارية.

ومع أن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف متوقفة، تقدم منظمة التجارة العالمية نظامًا يشجع النقاش حول الإجراءات الحدودية، ويساهم في خفض التكاليف التجارية من خلال تيسير التجارة ومواءمة القواعد، ويعترف في الوقت نفسه بتنوع التفضيلات والمعايير بين البلدان، من جملة أمور أخرى. وتنهض منظمة التجارة العالمية بالشفافية وإمكانية التنبؤ وقابلية تنفيذ القواعد التجارية، وتتضمن آلية لتسوية الخلافات التجارية. ويجب إصلاح العديد من هذه الآليات للتمكن من مواجهة التحديات الراهنة وتقوية تعددية الأطراف^{٤٤} وتجري مناقشة قضايا مثل العلاقات بين الزراعة والبيئة بالفعل في سياق غير رسمي. وتوفر المناقشات المنظمة بشأن التجارة والاستدامة البيئية في منظمة التجارة العالمية منتدى لمناقشة كيف يمكن للتجارة والسياسات التجارية أن تساعد على تحقيق الأهداف البيئية والمناخية^{٤٥}.

وتشدد الحاجة إلى التعاون القوي على المستوى المتعدد الأطراف، جنبًا إلى جنب مع التكامل التجاري الإقليمي. وتحتاج الصدمات العالمية التي تهز أسواق المنتجات الغذائية والزراعية مثل جائحة كوفيد-19،

ججج انظر مثلًا المحاضرة التي ألقاها المدير العام لمنظمة التجارة العالمية في معهد ريو برانكو التابع للأكاديمية الدبلوماسية البرازيلية في برازيليا في 18 أبريل/نيسان 2022. انظر https://www.wto.org/english/news_e/spno_e/spno24_e.htm?utm_source=dlvr.it&utm_medium=twitter

ددد انظر https://www.wto.org/english/news_e/archive_e/tessd_arc_e.htm

المراجع

الفصل 1 - النص الرئيسي

12. Daugbjerg, C. & Swinbank, A. 2008. Curbing Agricultural Exceptionalism: The EU's Response to External Challenge. *The World Economy*, 31(5): 631–652.
13. منظمة الأغذية والزراعة. 2018. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2018. تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي. روما. منظمة الأغذية والزراعة.
14. Bordo, M.D. 2017. *The Second Era of Globalization is Not Yet Over: An Historical Perspective*. Working Paper 23786. National Bureau of Economic Research.
15. Irwin, D. 2020. The pandemic adds momentum to the deglobalisation trend. In: *VoxEU.org*. London. Cited 21 March 2022. <https://voxeu.org/article/pandemic-adds-momentum-deglobalisation-trend>
16. Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
17. Tombe, T. & Zhu, X. 2019. Trade, Migration, and Productivity: A Quantitative Analysis of China. *American Economic Review*, 109(5): 1843–1872.
18. Chen, L. & De Lombaerde, P. 2014. Testing the relationships between globalization, regionalization and the regional hubness of the BRICs. *Journal of Policy Modeling*, 36: S111–S131.
19. Iapadre, P.L. & Tajoli, L. 2014. Emerging countries and trade regionalization. A network analysis. *Journal of Policy Modeling*, 36: S89–S110.
20. Vidya, C.T., Prabheesh, K.P. & Sirowa, S. 2020. Is Trade Integration Leading to Regionalization? Evidence from Cross-Country Network Analysis. *Journal of Economic Integration*, 35(1): 10–38.
21. Sartori, M. & Schiavo, S. 2015. Connected we stand: A network perspective on trade and global food security. *Food Policy*, 57: 114–127.
22. منظمة الأغذية والزراعة. 2020. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
23. Aguiar, S., Teixeira, M., Garibaldi, L.A. & Jobbágy, E.G. 2020. Global changes in crop diversity: Trade rather than production enriches supply. *Global Food Security*, 26: 100385.
1. منظمة الأغذية والزراعة. 2020. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
2. Qiang, W., Niu, S., Liu, A., Kastner, T., Bie, Q., Wang, X. & Cheng, S. 2020. Trends in global virtual land trade in relation to agricultural products. *Land Use Policy*, 92: 104439.
3. Traverso, S. & Schiavo, S. 2020. Fair trade or trade fair? International food trade and cross-border macronutrient flows. *World Development*, 132: 104976.
4. Dalin, C., Wada, Y., Kastner, T. & Puma, M.J. 2017. Groundwater depletion embedded in international food trade. *Nature*, 543(7647): 700–704.
5. Rosa, L., Chiarelli, D.D., Tu, C., Rulli, M.C. & D'Odorico, P. 2019. Global Unsustainable virtual water flows in agricultural trade. *Environmental Research Letters* 14(2019): 114001.
6. Baylis, K., Heckelee, T. & Hertel, T.W. 2021. Agricultural Trade and Environmental Sustainability. *Annual Review of Resource Economics*, 13(1): 379–401.
7. Dorn, D. & Levell, P. 2022. Changing views on trade's impact on inequality in wealthy countries. In: *VoxEU.org*. London. Cited 14 February 2022. <https://voxeu.org/article/changing-views-trade-s-impact-inequality-wealthy-countries>
8. Vidya, C.T., Prabheesh, K.P. & Sirowa, S. 2020. Is Trade Integration Leading to Regionalization? Evidence from Cross-Country Network Analysis. *Journal of Economic Integration*, 35(1): 10–38.
9. Xu, K. 2015. Why Are Agricultural Goods Not Traded More Intensively: High Trade Costs or Low Productivity Variation? *The World Economy*, 38(11): 1722–1743.
10. Schmidhuber, J. & Qiao, B. 2021. Surging trade, record import bills and rising food prices: how the international food system kept a lid on a global health crisis. *Food Outlook - Biannual Report on Global Food Markets*. June 2021, pp. 67–80. Rome, FAO.
11. Dellink, R., Dervisholli, E. & Nenci, S. 2020. A quantitative analysis of trends in agricultural and food global value chains (GVCs). وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

38. منظمة الأغذية والزراعة. 2020. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
39. منظمة الأغذية والزراعة. 2021. التجارة الزراعية واستجابة السياسات إبان الموجة الأولى لجائحة كوفيد - 19 عام 2020. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
40. Schmidhuber, J. & Qiao, B. 2021. Surging trade, record import bills and rising food prices: how the international food system kept a lid on a global health crisis. *Food Outlook - Biannual Report on Global Food Markets*. June 2021, pp. 67–80. Rome, FAO.
41. Arita, S., Grant, J., Sydow, S. & Beckman, J. 2022. Has global agricultural trade been resilient under coronavirus (COVID-19)? Findings from an econometric assessment of 2020. *Food Policy*, 107: 102204.
42. Cottrell, R.S., Nash, K.L., Halpern, B.S., Remenyi, T.A., Corney, S.P., Fleming, A., Fulton, E.A. et al. 2019. Food production shocks across land and sea. *Nature Sustainability*, 2(2): 130–137.
43. Remans, R., Wood, S.A., Saha, N., Anderman, T.L. & DeFries, R.S. 2014. Measuring nutritional diversity of national food supplies. *Global Food Security*, 3(3): 174–182.
44. Sartori, M. & Schiavo, S. 2015. Connected we stand: A network perspective on trade and global food security. *Food Policy*, 57: 114–127.
45. Allouche, J. 2011. The sustainability and resilience of global water and food systems: Political analysis of the interplay between security, resource scarcity, political systems and global trade. *Food Policy*, 36: S3–S8.
46. منظمة الأغذية والزراعة. 2016. حالة أسواق السلع الزراعية لعامي 2015-2016. التجارة والأمن الغذائي: تحقيق أوازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
47. منظمة الأغذية والزراعة. 2018. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2018. تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
48. Torreggiani, S., Mangioni, G., Puma, M.J. & Fagiolo, G. 2018. Identifying the community structure of the food-trade international multi-network. *Environmental Research Letters*, 13(5): 054026.
24. Remans, R., Wood, S.A., Saha, N., Anderman, T.L. & DeFries, R.S. 2014. Measuring nutritional diversity of national food supplies. *Global Food Security*, 3(3–4): 174–182.
25. Wood, S., Smith, M., Fanzo, J., Remans, R. & DeFries, R. 2018. Trade and the equitability of global food nutrient distribution. *Nature Sustainability*, 1: 34–37.
26. Geyik, O., Hadjikakou, M., Karapinar, B. & Bryan, B.A. 2021. Does global food trade close the dietary nutrient gap for the world's poorest nations? *Global Food Security*, 28: 100490.
27. منظمة الأغذية والزراعة. 2018. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2018. تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
28. Anderson, J.E. & van Wincoop, E. 2004. Trade Costs. *Journal of Economic Literature*, 42(3): 691–751.
29. Pomfret, R. & Sourdian, P. 2010. Why do trade costs vary? *Review of World Economics*, 146(4): 709–730.
30. Anderson, J.E. 2011. The Gravity Model. *Annual Review of Economics*, 3(1): 133–160.
31. Bergstrand, J.H. 1989. The Generalized Gravity Equation, Monopolistic Competition, and the Factor-Proportions Theory in International Trade. *Review of Economics and Statistics*, 71(1): 143–153.
32. Irwin, D.A. 2019. Does trade reform promote economic growth? A review of recent evidence. Working Paper 25927. National Bureau of Economic Research.
33. Staiger, R.W. 2021. A world trading system for the twenty-first century. Working Paper 28947. National Bureau of Economic Research.
34. منظمة التجارة العالمية. 2022. قاعدة بيانات اتفاقات التجارة العالمية. [ورد ذكره في 13 فبراير/شباط 2022]. متاح في منظمة التجارة العالمية، جنيف، وعلى الرابط التالي: <https://rtais.wto.org/UI/PublicMaintainRTAHome.aspx>
35. Hallak, J.C. 2006. Product quality and the direction of trade. *Journal of international Economics*, 68(1): 238–265.
36. Bouët, A., Tadesse, G. & Zaki, C., eds. 2021. *Africa Agriculture Trade Monitor 2021*. Kigali and Washington, DC, AKADEMIYA2063 and International Food Policy Research Institute.
37. Besedeš, T. & Prusa, T.J. 2011. The role of extensive and intensive margins and export growth. *Journal of Development Economics*, 96(2): 371–379.

- Gutiérrez-Moya, E., Adenso-Díaz, B. & Lozano, S. 2021. .61
Analysis and vulnerability of the international wheat trade
.network. *Food Security*, 13(1): 113–128
- Torreggiani, S., Mangioni, G., Puma, M.J. & Fagiolo, G. .62
2018. Identifying the community structure of the food-trade
international multi-network. *Environmental Research Letters*,
.13(5): 054026
- Campi, M., Dueñas, M. & Fagiolo, G. 2021. Specialization .63
in food production affects global food security and food
systems sustainability. *World Development*, 141: 105411
- Distefano, T., Laio, F., Ridolfi, L. & Schiavo, S. 2018. .64
Shock transmission in the International Food Trade Network.
.PLOS ONE, 13(8): e0200639
- Chiesi, A.M. 2001. Network Analysis. In: N.J. Smelser .65
& P.B. Baltes, eds. *International Encyclopedia of the Social &
.Behavioral Sciences*, pp. 10499–10502. Oxford, Pergamon
- Marsden, P.V. 2015. Network Centrality, Measures of. .66
In: J.D. Wright, ed. *International Encyclopedia of the Social
& Behavioral Sciences* (2nd Edition), pp. 532–539. Oxford,
.Elsevier
- منظمة التجارة العالمية. 2022. قاعدة
بيانات اتفاقات التجارة العالمية. [ورد ذكره في 13 فبراير/شباط 2022]. متاح في
[https://rtais.wto.org/UI/](https://rtais.wto.org/UI/https://rtais.wto.org/UI/PublicMaintainRTAHome.aspx)
PublicMaintainRTAHome.aspx
- WTO. 2006. WTO General Council, Transparency .68
Mechanism for Regional Trade Agreements, Decision of
.14 December 2006
- منظمة الأغذية والزراعة. 2016. آخر
المعلومات عن المفاوضات الزراعية في منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة
الإقليمية. الدورة الحادية والسبعون للجنة مشكلات السلع، 4-6 أكتوبر/ تشرين
الأول 2016. الوثيقة CCP 16/INF/6. روما، منظمة الأغذية والزراعة. متاح
على الرابط التالي: <https://www.fao.org/3/mr112e/mr112e.pdf>
- UNCTAD. 2014. Regional Trade Agreements: Coverage of .70
Trade in Agricultural Goods. Trade and Development Board.
Sixty-first Session, 15–26 September 2014. TD/B/61/CRP.2.
Geneva, UNCTAD. [https://unctad.org/system/files/official-
document/tdb61crp2_en.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/tdb61crp2_en.pdf)
- Bhagwati, J. 1991. *The world trading system at risk*. .71
.Princeton, Princeton University Press. 156 pp
- Bhagwati, J. 1993. Regionalism and multilateralism: An .72
overview. In: J. de Melo & A. Panagariya, eds. *New dimensions
in regional integration*, pp. 22–51. Cambridge University Press
- Puma, M.J., Bose, S., Chon, S.Y. & Cook, B.I. 2015. .49
Assessing the evolving fragility of the global food system.
.Environmental Research Letters, 10(2): 024007
- FAO, IFAD, IMF, OECD, UNCTAD, WFP, World Bank, .50
WTO, IFPRI & UN HLT. 2011. *Price Volatility in Food and
.Agricultural Markets: Policy Responses*. Rome, FAO
- Kummu, M., Kinnunen, P., Lehtikainen, E., Porkka, M., .51
Queiroz, C., Röös, E., Troell, M. et al. 2020. Interplay of trade
and food system resilience: Gains on supply diversity over time
at the cost of trade independency. *Global Food Security*, 24:
.100360
- UNCTAD. 2019. Trade and vulnerability. Note by the .52
.UNCTAD Secretariat. TD/B/C.I/48
- Acemoglu, D., Carvalho, V.M., Ozdaglar, A. & Tahbaz- .53
Salehi, A. 2012. The Network Origins of Aggregate
.Fluctuations. *Econometrica*, 80(5): 1977–2016
- Acemoglu, D., Ozdaglar, A. & Tahbaz-Salehi, A. 2015. .54
Networks, shocks, and systemic risk. Working Paper 20931.
.National Bureau of Economic Research
- Lucas, R.E. 1977. Understanding business cycles. .55
Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, 5:
7–29
- Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The .56
evolution of the global structure of food and agricultural trade:
Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة
أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
- Torreggiani, S., Mangioni, G., Puma, M.J. & Fagiolo, G. .57
2018. Identifying the community structure of the food-trade
international multi-network. *Environmental Research Letters*,
.13(5): 054026
- Fajgelbaum, P. & Khandelwal, A. 2021. The economic .58
impacts of the US-China trade war. Working Paper Series
29315. National Bureau of Economic Research.
- الفصل 1 – الإطار
- Vidya, C.T., Prabheesh, K.P. & Sirowa, S. 2020. Is Trade .59
Integration Leading to Regionalization? Evidence from Cross-
Country Network Analysis. *Journal of Economic Integration*,
35(1): 10–38
- Chung, M.G., Kapsar, K., Frank, K.A. & Liu, J. 2020. The .60
spatial and temporal dynamics of global meat trade networks.
.Scientific Reports, 10(1): 16657

- Deardorff, A.V.** 1979. Weak Links in the Chain of .85 Comparative Advantage. *Journal of International Economics*, 9(2): 197–209
- Beghin, J., Disdier, A.C., Marette, S. & Van Tongeren, F.** 2012. Welfare costs and benefits of non-tariff measures in trade: A conceptual framework and application. *World Trade Review*, 11(3): 356–375
- Porteous, O.** 2019. High trade costs and their .87 consequences: An estimated dynamic model of African agricultural storage and trade. *American Economic Journal: Applied Economics*, 11(4): 327–366
- Martin, W.** 2018. A research agenda for international .88 agricultural trade. *Applied Economic Perspectives and Policy*, 40(1): 155–173
- Fuglie, K.** 2015. Accounting for Growth in Global .89 Agriculture. *Bio-based and Applied Economics* 4(3): 221–254
- Restuccia, D., Yang, D.T. & Zhu, X.** 2008. Agriculture and .90 aggregate productivity: A quantitative cross-country analysis. *Journal of Monetary Economics*, 55(2): 234–250
- Barrett, C.B.** 2008. Smallholder market participation: .91 Concepts and evidence from eastern and southern Africa. *Food Policy*, 33(4): 299–317
- Just, R.E. & Zilberman, D.** 1983. Stochastic structure, .92 farm size and technology adoption in developing agriculture. *Oxford Economic Papers*, 35(2): 307–328
- Adamopoulos, T. & Restuccia, D.** 2014. The size .93 distribution of farms and international productivity differences. *American Economic Review*, 104(6): 1667–1697
- Barrett, C.B.** 2008. Smallholder market participation: .94 Concepts and evidence from eastern and southern Africa. *Food Policy*, 33(4): 299–317
- Donovan, K.** 2021. The equilibrium impact of agricultural .95 risk on intermediate inputs and aggregate productivity. *Review of Economic Studies*, 88(5): 2275–2307
96. منظمة الأغذية والزراعة. 2020. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
- Gollin, D., Parente, S. & Rogerson, R.** 2002. The role of .97 agriculture in development. *American Economic Review*, 92(2): 160–164
- Sheldon, I.M., Chow, D.C.K. & McGuire, W.** 2018. Trade .73 liberalization and constraints on moves to protectionism: Multilateralism vs. regionalism. *American Journal of Agricultural Economics*, 100(5): 1375–1390
- Grant, J.H.** 2013. Is the growth of regionalism as .74 significant as the headlines suggest? Lessons from agricultural trade. *Agricultural Economics*, 44(1): 93–109
- Karakoc, D.B. & Konar, M.** 2021. A complex network .75 framework for the efficiency and resilience trade-off in global food trade. *Environmental Research Letters*, 16(10): 105003
- Karakoc, D.B. & Konar, M.** 2021. A complex network .76 framework for the efficiency and resilience trade-off in global food trade. *Environmental Research Letters*, 16(10): 105003
- Puma, M.J., Bose, S., Chon, S.Y. & Cook, B.I.** 2015. .77 Assessing the evolving fragility of the global food system. *Environmental Research Letters*, 10(2): 024007
- Soffiantini, G.** 2020. Food insecurity and political .78 instability during the Arab Spring. *Global Food Security*, 26: 100400
- Gutiérrez-Moya, E., Adenso-Díaz, B. & Lozano, S.** 2021. .79 Analysis and vulnerability of the international wheat trade network. *Food Security*, 13(1): 113–128
80. **d'Amour, C.B., Wenz, L., Kalkuhl, M., Steckel, J.C. & Creutzig, F.** 2016. Teleconnected food supply shocks. *Environmental Research Letters*, 11(3): 035007.
- ## الفصل 2 – النص الرئيسي
- Smith, O., Momber, G., Bates, R., Garwood, P., Fitch, S., Pallen, M., Gaffney, V. & Allaby R.G.** 2015. Sedimentary DNA from a submerged site reveals wheat in the British Isles 8,000 years ago. *Science*, 347(6225): 998–1001-1001
- Costinot, A., Donaldson, D. & Komunjer, I.** 2012. What .82 Goods Do Countries Trade? A Quantitative Exploration of Ricardo's Ideas. *Review of Economic Studies*, 79(2): 581–608
- Fukase, E. & Martin W.** 2016. Who Will Feed China in the .83 21st Century? Income Growth and Food Demand and Supply in China. *Journal of Agricultural Economics* 67(1): 3–23
84. منظمة الأغذية والزراعة. 2020. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

- Kozłowska, M.K., Rapsomanikis, G. & Zimmermann, A. .112
2022. Comparative advantage and trade costs in a Ricardian
model of global food and agricultural trade . وثيقة معلومات أساسية
لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
- Faye, M.L., McArthur, J.W., Sachs, J.D. & Snow, T. .113
2004. The challenges facing landlocked developing countries.
. *Journal of Human Development*, 5(1): 31–68
- Cairncross, F. 2001. *The death of distance: How the .114
communications revolution will change our lives*. Harvard
.Business School Press
- Lendle, A., Olarreaga, M., Schropp, S. & Vézina, P.-L. .115
2016. There Goes Gravity: eBay and the Death of Distance.
. *The Economic Journal*, 126(591): 406–441
- Tombe, T. 2015. The missing food problem: Trade, .116
agriculture, and international productivity differences.
. *American Economic Journal: Macroeconomics*, 7(3): 226–258
- Sotelo, S. 2020. Domestic trade frictions and agriculture. .117
. *Journal of Political Economy*, 128(7): 2690–2738
- Rivera-Padilla, A. 2020. Crop choice, trade costs, and .118
agricultural productivity. *Journal of Development Economics*
146: 102517
- الفصل 2 – الإطار**
- Dithmer, J. & Abdulai, A. 2017. Does trade openness.119
contribute to food security? A dynamic panel analysis. *Food*
. *Policy*, 69: 218–230
- .120 منظمة الأغذية والزراعة. 2016. حالة
أسواق السلع الزراعية لعامي 2015-2016. روما، منظمة الأغذية
والزراعة.
- Remans, R., Wood, S.A., Saha, N., Anderman, T.L. & .121
DeFries, R.S. 2014. Measuring nutritional diversity of national
.food supplies. *Global Food Security*, 3(3): 174–182
- .122 منظمة الأغذية والزراعة. 2016. حالة
أسواق السلع الزراعية لعامي 2015-2016. روما، منظمة الأغذية
والزراعة.
- FAO. 2018. Trade and nutrition technical note. Trade .123
.policy technical note No. 21. Rome, FAO
- FAO. 2018. Trade and nutrition technical note. Trade .124
.policy technical note No. 21. Rome, FAO
- Gollin, D., Parente, S.L. & Rogerson, R. 2007. The food .98
problem and the evolution of international income levels.
. *Journal of Monetary Economics*, 54(4): 1230–1255
- Bureau, J.C., Guimbard, H. & Jean, S. 2019. Agricultural .99
trade liberalisation in the 21st century: Has it done the
.business?. *Journal of Agricultural Economics*, 70(1): 3–25
- WTO, ITC & UNCTAD. 2021. *World Tariff Profiles 2021*. .100
Geneva, WTO
- UNCTAD & World Bank. 2018. *The unseen impact of .101
non-tariff measures: Insights from a new database*, UNCTAD/
DITC/TAB/2018/2
- Von Lampe, M., Deconinck, K. & Bastien, V. 2016. .102
Trade-related international regulatory cooperation: A
theoretical framework. OECD Trade Policy Papers, No. 195,
.Paris, OECD
- Gourdon, J., Stone, S. & van Tongeren, F. 2020. Non- .103
tariff measures in agriculture. OECD Food, Agriculture and
.Fisheries Papers, No. 147. Paris, OECD
- Lamy, Pascal. 2015. The new world of trade: The .104
third Jan Tumlir Lecture. [https://www.econstor.eu/
bitstream/10419/174861/1/ecipe-jtpe-2015-01.pdf](https://www.econstor.eu/bitstream/10419/174861/1/ecipe-jtpe-2015-01.pdf)
- Lamy, Pascal. 2016. The Changing landscape of .105
international trade, The Frank D. Graham Lecture. [https://
pascallamy.eu.files.wordpress.com/2017/02/2016-04-07-
lamy-princeton-graham-lecture-final.pdf](https://pascallamy.eu.files.wordpress.com/2017/02/2016-04-07-lamy-princeton-graham-lecture-final.pdf)
- UNCTAD & World Bank. 2018. The unseen impact of .106
non-tariff measures: Insights from a new database, UNCTAD/
DITC/TAB/2018/2
- Cadot, O. & Gourdon, J. 2016. Non-tariff measures, .107
preferential trade agreements and prices: New evidence.
. *Review of World Economics*, 152: 227–249
- Anderson, J.E. & Van Wincoop, E. 2004. Trade costs. .108
. *Journal of Economic literature*, 42(3): 691–751
- Disdier, A.C. & Head, K. 2008. The puzzling persistence .109
of the distance effect on bilateral trade. *Review of Economics
.and Statistics*, 90(1): 37–48
- Hummels, D.L. & Schaur, G. 2013. Time as a trade .110
barrier. *American Economic Review*, 103(7): 2935–2959
- Tombe, T. 2015. The missing food problem: Trade, .111
agriculture, and international productivity differences.
. *American Economic Journal: Macroeconomics*, 7(3): 226–258

- Novy, D.** 2013. Gravity redux: Measuring international trade costs with panel data. *Economic inquiry*, 51(1): 101–121. ESCAP-World Bank Trade Cost Database. <https://www.unescap.org/resources/escap-world-bank-trade-cost-database#>
- Jacks, D.S., Meissner, C.M. & Novy, D.** 2008. Trade Costs, 1870-2000. *American Economic Review*, 98(2): 529–534
- Tinbergen, J.** 1962. *Shaping the World Economy; Suggestions for an International Economic Policy*. The Twentieth Century Fund, New York
- Irwin, D.A.** 2019. Does Trade Reform Promote Economic Growth? A Review of Recent Evidence. National Bureau of Economic Research
- Martin, W.** 2018. A Research Agenda for International Agricultural Trade. *Applied Economic Perspectives and Policy*, 40(1): 155–173
143. منظمة الأغذية والزراعة. 2018. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2018. تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي. روما. منظمة الأغذية والزراعة.
- Gutierrez, L.** 2002. Why is agricultural labour productivity higher in some countries than others? *Agricultural Economics Review*, 3(1): 58–72
- Hart, J., Miljkovic, D. & Shaik, S.** 2015. The impact of trade openness on technical efficiency in the agricultural sector of the European Union. *Applied Economics*, 47(12): 1230–1247
- Fleming, D.A. & Abler, D.G.** 2013. Does agricultural trade affect productivity? Evidence from Chilean farms. *Food Policy*, 41: 11–17
- Olper, A., Curzi, D. & Raimondi, V.** 2017. Imported Intermediate Inputs and Firms' Productivity Growth: Evidence from the Food Industry. *Journal of Agricultural Economics*, 68(1): 280–300
148. منظمة الأغذية والزراعة. 2020. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية. روما. منظمة الأغذية والزراعة.
- Mary, S.** 2019. Hungry for free trade? Food trade and extreme hunger in developing countries. *Food Security*, 11(2): 461–477
- Dithmer, J. & Abdulai, A.** 2017. Does trade openness contribute to food security? A dynamic panel analysis. *Food Policy*, 69: 218–230
127. منظمة الأغذية والزراعة. 2016. حالة أسواق السلع الزراعية لعامي 2015-2016. روما. منظمة الأغذية والزراعة.
- Mary, S.** 2019. Hungry for free trade? Food trade and extreme hunger in developing countries. *Food Security*, 11(2): 461–477
- Tadesse, G., Algieri, B., Kalkuhl, M. & von Braun, J.** 2014. Drivers and triggers of international food price spikes and volatility. *Food Policy*, 47: 117–128
- Anderson, K. & Nelgen, S.** 2012. Trade Barrier Volatility and Agricultural Price Stabilization. *World Development*, 40(1): 36–48
- Anderson, K., Rausser, G. & Swinnen, J.** 2013. Political Economy of Public Policies: Insights from Distortions to Agricultural and Food Markets. *Journal of Economic Literature*, 51(2): 423–477
- Rude, J. & An, H.** 2015. Explaining grain and oilseed price volatility: The role of export restrictions. *Food Policy*, 57: 83–92
- Aguiar, S., Texeira, M., Garibaldi, L.A. & Jobbágy, E.G.** 2020. Global changes in crop diversity: Trade rather than production enriches supply. *Global Food Security*, 26: 100385
- Remans, R., Wood, S.A., Saha, N., Anderman, T.L. & DeFries, R.S.** 2014. Measuring nutritional diversity of national food supplies. *Global Food Security*, 3(3): 174–182
- Wood, S., Smith, M., Fanzo, J., Remans, R. & DeFries, R.** 2018. Trade and the equitability of global food nutrient distribution. *Nature Sustainability*, 1
- Geyik, O., Hadjikakou, M., Karapinar, B. & Bryan, B.A.** 2021. Does global food trade close the dietary nutrient gap for the world's poorest nations? *Global Food Security*, 28: 100490
- Anderson, J.E. & Van Wincoop, E.** 2004. Trade costs. *Journal of Economic Literature*, 42(3): 691–751

- Schiavo, S.** 2022. International (Food) Trade and Natural Resources. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة .159
- Delbourg, E. & Dinar, S.** 2020. The globalization of virtual water flows: Explaining trade patterns of a scarce resource. *World Development*, 131: 104917 .160
- Qiang, W., Niu, S., Liu, A., Kastner, T., Bie, Q., Wang, X. & Cheng, S.** 2020. Trends in global virtual land trade in relation to agricultural products. *Land Use Policy*, 92: 104439 .161
- Fader, M., Gerten, D., Thammer, M., Heinke, J., Lotze-Campen, H., Lucht, W. & Cramer, W.** 2011. Internal and external green-blue agricultural water footprints of nations, and related water and land savings through trade. *Hydrology and Earth System Sciences*, 15: 1641–1660 .162
- Schiavo, S.** 2022. International (Food) Trade and Natural Resources. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة .163
- FAO.** 2018. *The future of food and agriculture – Alternative pathways to 2050*. Rome, FAO .164
- 165.** منظمة الأغذية والزراعة. 2011. حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة - إدارة النظم المعرضة للخطر. روما، منظمة الأغذية والزراعة وEarthscan، لندن
- Graham, N.T., Hejazi, M.I., Kim, S.H., Davies, E.G., Edmonds, J.A. & Miralles-Wilhelm, F.** 2020. Future changes in the trading of virtual water. *Nature Communications*, 11(1): 1–7 .166
- Tunietti, M., Ridolfi, L. & Laio, F.** 2020. Charting out the future agricultural trade and its impact on water resources. *Science of the Total Environment* 714: 136626 .167
- Tunietti, M., Ridolfi, L. & Laio, F.** 2020. Charting out the future agricultural trade and its impact on water resources. *Science of the Total Environment*, 714: 136626 .168
- Kagohashi, K., Tsurumi, T. & Managi, S.** 2015. The effects of international trade on water use. *PLoS ONE* 10(7): e0132133 .169
- Tunietti, M., Ridolfi, L. & Laio, F.** 2020. Charting out the future agricultural trade and its impact on water resources. *Science of the Total Environment*, 714: 136626 .170
- Montalbano, P. & Nenci, S.** 2020. The effects of global value chain (GVC) participation on the economic growth of the agricultural and food sectors. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020. روما، منظمة الأغذية والزراعة. .149
- Farrokhi, F. & Pellegrina, H.S.** 2020. Global Trade and Margins of Productivity in Agriculture. National Bureau of Economic Research .150
- Artuc, E., Porto, G. & Rijkers, B.** 2019. Household impacts of tariffs: Data and results from agricultural trade protection. Policy Research Working Papers. Washington, DC, World Bank .151
- Aguayo-Téllez, E.** 2011. The impact of trade liberalization policies and FDI on gender inequality: A literature review. معلومات أساسية للتقرير عن التنمية في العالم لعام 2012. .152
- Giovannetti, G., Sanfilippo, M. & Vivoli, A.** 2021. Trade liberalization, employment, and gender in Ethiopia, WIDER Working Paper, No. 2021/59, The United Nations University World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER), Helsinki .153
- 154.** منظمة الأغذية والزراعة. 2020. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية. روما، منظمة الأغذية والزراعة..
- ## الفصل 3 – النص الرئيسي
- Allan, T.** 1997. 'Virtual water': A long term solution for water short Middle Eastern countries? Paper presented at the 1997 British Association Festival of Science, Roger Stevens Lecture Theatre, University of Leeds, Water and Development Session - TUE.51, 14.45, 9 September 1997 .155
- Davis, D.R. & Weinstein, D.E.** 2001. The Factor Content of Trade, NBER Working Paper No. 8637 .156
- Chen, B., Han, M., Peng, K., Zhou, S., Shao, L., Wu, X., Wei, W., et al.** 2018. Global land-water nexus: Agricultural land and freshwater use embodied in worldwide supply chains. *Science of the Total Environment*, 613–614: 931–943 .157
- Fracasso, A.** 2014. A gravity model of virtual water trade. *Ecological Economics*, 108: 215–228 .158

- O'Bannon, C., Carr, J., Seekell, D.A. & D'Odorico, P. 182
2014. Globalization of agricultural pollution due to international trade. *Hydrology and Earth Systems Sciences*, 18: 503–510.
183. منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2020. حالة الغابات في العالم 2020. الغابات والتنوع البيولوجي والسكان. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
- Chaudhary, A. & Brooks, T.M. 2019. National Consumption and Global Trade Impacts on Biodiversity. *World Development*, 121: 178–187.
185. منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2020. حالة الغابات في العالم 2020. الغابات والتنوع البيولوجي والسكان. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
- Green, J.M.H., Crofta, S.A., Durán, A.P., Balmford, A.P., Burgess, N.D., Fick, S., Gardner, T.A., et al. 2019. Linking global drivers of agricultural trade to on-the-ground impacts on biodiversity. *Proceedings of the National Academy of Sciences*, 116(46): 23202–23208.
187. منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2020. حالة الغابات في العالم 2020. الغابات والتنوع البيولوجي والسكان. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
- Gardner, T.A., Benzie, M., Börner, J., Dawkins, E., Fick, S., Garrett, R., Godar, J., et al. 2019. Transparency and sustainability in global commodity supply chains. *World Development*, 121: 163–177.
189. منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2020. حالة الغابات في العالم 2020. الغابات والتنوع البيولوجي والسكان. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
- Leblois, A., Damette, O. & Wolfersberger, J. 2017. What has driven deforestation in developing countries since the 2000s? Evidence from new remote-sensing data. *World Development*, 92: 82–102.
- Franco-Solis, A. & Montania, C.V. 2021. Dynamics of deforestation worldwide: A structural decomposition analysis of agricultural land use in South America. *Land Use Policy*, 109: 105619.
- Dalin, C. & Rodríguez-Iturbe, I. 2016. Environmental impacts of food trade via resource use and greenhouse gas emissions. *Environmental Research Letters*, 11(3): 035012.
- Zhang, J, Zhao, N., Liu, X. & Liu, Y. 2016. Global virtual-land flow and saving through international cereal trade. *Journal of Geographical Sciences*, 26(5): 619–639.
- Zhang, J, Zhao, N., Liu, X. & Liu, Y. 2016. Global virtual-land flow and saving through international cereal trade. *Journal of Geographical Sciences*, 26(5): 619–639.
- Fader, M., Gerten, D., Thammer, M., Heinke, J., Lotze-Campen, H., Lucht, W. & Cramer, W. 2011. Internal and external green-blue agricultural water footprints of nations, and related water and land savings through trade. *Hydrology and Earth System Sciences*, 15: 1641–1660.
- Fader, M., Gerten, D., Thammer, M., Heinke, J., Lotze-Campen, H., Lucht, W. & Cramer, W. 2011. Internal and external green-blue agricultural water footprints of nations, and related water and land savings through trade. *Hydrology and Earth System Sciences*, 15: 1641–1660.
176. منظمة الأغذية والزراعة. 2020. حالة الأغذية والزراعة 2020. التغلب على تحديات المياه في الزراعة. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
177. منظمة الأغذية والزراعة. 2021. حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة: نظم على حافة الانهيار. تقرير تجميعي 2021. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
178. منظمة الأغذية والزراعة. 2021. حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة: نظم على حافة الانهيار. تقرير تجميعي 2021. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
- Dalin, C., Wada, Y., Kastner, T. & Puma, M.J. 2017. Groundwater depletion embedded in international food trade. *Nature*, 543(7647): 700–704.
- Rosa, L., Chiarelli, D.D., Tu, C., Rulli, M.C. & D'Odorico, P. 2019. Global unsustainable virtual water flows in agricultural trade. *Environmental Research Letters*, 14(11): 114001.
- Rodríguez-Eugenio, N., McLaughlin, M. & Pennock, D. 2018. Soil Pollution: A hidden reality. Rome, FAO.

- Yamaguchi, S.** 2020. Greening regional trade .203 agreements: Subsidies related to energy and environmental goods. OECD Trade and Environment Working Papers, No. 2020/01, Paris, OECD
- Mattoo, A., Nadia R. & Michele, R.** 2020. *Handbook of Deep Trade Agreements*. Washington, DC, World Bank
- Monteiro, J.A.** 2016. Typology of environment-related .205 provisions in regional trade agreements. WTO Working Paper .ERSD-2016- 13, Geneva, WTO
- Morin, J., Blümer, D., Brandi, C. & Berger, A.** 2019. .206 Kick-starting diffusion: Explaining the varying frequency of preferential trade agreements' environmental provisions by their initial conditions. *The World Economy*, 42(9): 2602–2628
- Mattoo, A., Nadia R. & Michele, R.** 2020. *Handbook of Deep Trade Agreements*. Washington, DC, World Bank
- Monteiro, J. & Trachtman, J.** 2020. Environmental Laws. .208 In: A. Mattoo, M. Rocha & N. Ruta, eds. *Handbook of Deep Trade Agreements*. Washington, DC, World Bank
- Brandi, C., Schwab, J., Berger, A. & Morin, J.** 2020. Do .209 environmental provisions in trade agreements make exports from developing countries greener? *World Development*, 129: 104899
- Mattoo, A., Nadia R. & Michele, R.** 2020. *Handbook of Deep Trade Agreements*. Washington, DC, World Bank
- Yanai, A.** 2014. Environmental provisions in Japanese .211 regional trade agreements with developing countries. IDE Discussion Paper No. 467
- .212 برنامج الأمم المتحدة للبيئة
والمعهد الدولي للتنمية المستدامة.
A Sustainability Toolkit for Trade Negotiators: Trade and Investment as Vehicles for Achieving the 2030 Sustainable Development Agenda. In: International Institute for Sustainable Development .[ورد ذكره في 8 فبراير/شباط 2022]. متاح على الرابط التالي: <https://www.iisd.org/toolkits/sustainability-toolkit-for-trade-negotiators>
- Monteiro, J.A.** 2016. Typology of environment-related .213 provisions in regional trade agreements. WTO Working Paper .ERSD-2016- 13, Geneva, WTO
- FAO.** 2021. *The share of agri-food systems in total greenhouse gas emissions: Global, regional and country trends 1990–2019*. FAOSTAT Analytical Brief 31. Rome, FAO
- Pendrill, F., Persson, U.M., Godar, J., Kastner, T., Moran, D., Schmidt, S. & Wood, R.** 2019. Agricultural and forestry trade drives large share of tropical deforestation emissions. *Global Environmental Change*, 56: 1–10
- Karsenty, A., Blanco, C. & Dufour, T.** 2003. *Forest and climate change: Instruments related to the United Nations Framework Convention on Climate Change and their potential for sustainable forest management in Africa*. Rome, FAO
- Tirole, J.** 2017. *Economics for the Common Good*. .195 Princeton University Press
- .196 منظمة الأغذية والزراعة. 2020.
حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
- Gibbs, H.K., Rausch, L., Munger, J., Schelly, I., Morton, D.C., Noojipady, P., Soares-Filho, B., et al.** 2015. Brazil's Soy .197 Moratorium. *Science*, 347(6220): 377–378
- Seymour, F. & Harrys, N.L.** 2019. Reducing tropical .198 deforestation: The interventions required to reduce deforestation vary widely across the tropics. *Science Magazine*, 365(6455), 756–757
- Bellmann, C., & van der Ven, C.** 2020. Greening regional .199 trade agreements on non-tariff measures through technical barriers to trade and regulatory co-operation. OECD Trade and Environment Working Papers, No. 2020/04. Paris, OECD
- Howse, R.** 2016. The World Trade Organization 20 .200 years on: Global governance by judiciary. *European Journal of International Law*, 27(1): 9–77
- The General Agreement on Tariffs and Trade (GATT).** .201 1947. GATT Article I and III. https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/gatt47_01_e.htm#art1
- WTO.** Article XX General Exceptions. In: WTO. Geneva .202 [ورد ذكره في 9 يونيو/حزيران 2022]. https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/gatt_ai_e/art20_e.pdf

Heyl, K., Ekardt, F., Roos, P., Stubenrauch, J. & Garske, B. .227

2021. Free trade, environment, agriculture, and plurilateral treaties: The ambivalent example of Mercosur, CETA, and the EU–Vietnam Free Trade Agreement. *Sustainability*. 13(6):3153

Abman, R., Lundberg, C. & Ruta, M. 2021. The effectiveness of environmental provisions in Regional Trade Agreements. Policy Research Working Paper 9601. Washington, DC, World Bank

Dent, C.M. 2021. Trade, climate and energy: A new study on climate action through free trade agreements. *Energies*, 14(14): 4363

.230 منظمة الأغذية والزراعة. 2020. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

.231 منظمة الأغذية والزراعة. 2020. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

.232 منظمة الأغذية والزراعة. 2020. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

Von Hagen, O. & Alvarez, G. 2011. *The interplay of public and private standards: Literature review series on the impacts of private standards, Part III*. Geneva, International Trade Centre

Foley, P. & Havice, E. 2016. The rise of territorial eco-certifications: New politics of transnational sustainability governance in the fishery sector. *Geoforum*, 69: 24–33

.235 منظمة الأغذية والزراعة. 2020. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

UNEP. 2007. *Trade-Related Measures and Multilateral Environmental Agreements*. Nairobi, UNEP

Mattoo, A., Nadia R. & Michele, R. 2020. *Handbook of Deep Trade Agreements*. Washington, DC, World Bank

Mattoo, A., Nadia R. & Michele, R. 2020. *Handbook of Deep Trade Agreements*. Washington, DC, World Bank

Monteiro, J.A. 2016. Typology of environment-related provisions in regional trade agreements. WTO Working Paper .ERSD-2016- 13, Geneva, WTO

UNEP. 2019. *Guidelines for Conducting Integrated Environmental Assessments*. Nairobi, UNEP

Moisé, E. & Rubínová, S. 2021. Sustainability impact assessments of free trade agreements: A critical review. OECD Trade Policy Papers, No. 255. Paris, OECD

Yong, B. & Qiang, B. 2014. Chapter 17 - Environmental Impact Assessment. Subsea Pipeline Integrity and Risk Management. *Gulf Professional Publishing*, pp. 363–376

Marceddu, M. 2018. Implementing transparency and public participation in FTA negotiations: Are the times a-Changin'? *Journal of International Economic Law*, 21(3): 681–702

Brandi, C., Schwab, J., Berger, A. & Morin, J. 2020. Do environmental provisions in trade agreements make exports from developing countries greener? *World Development*, 129: 104899

Baghdadi, L., Martinez-Zarzoso, I. & Zitouna, H. 2013. Are RTA agreements with environmental provisions reducing emissions? *Journal of International Economics*, 90(2): 378–390

Abman, R., Lundberg, C. & Ruta, M. 2021. *The effectiveness of environmental provisions in regional trade agreements*. Washington, DC, World Bank.

Schiavo, S. 2022. International (Food) Trade and Natural Resources. Background paper for *The State of Agricultural Commodity Markets 2022*. Rome, FAO

Brandi, C., Schwab, J., Berger, A. & Morin, J. 2020. Do environmental provisions in trade agreements make exports from developing countries greener? *World Development*, 129: 104899

246. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / منظمة الأغذية والزراعة. 2016. توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة. منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس
- WTO. 1998. "India etc. versus US: 'shrimp-turtle'." 247 https://www.wto.org/english/tratop_e/envir_e/edis08_e.htm; United States — Import Prohibition of Certain Shrimp and Shrimp Products. https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/cases_e/ds58_e.htm
- WTO. 2009. Brazil — Measures Affecting Imports. 248 of Retreaded Tyres: Status Report by Brazil. Geneva, WTO. <https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=q:/WT/DS/332-19A6.pdf&Open=True>
- ICTSD. 2010. Litigating environmental protection. 249 and public health at the WTO: The Brazil-Retreaded Tyres case. ICTSD Project on WTO Jurisprudence and Sustainable Development. ICTSD Information Note No. 1. Geneva.
- ### الفصل 4 – النص الرئيسي
- Kim, S. & Shin, E.-H. 2002. A longitudinal analysis of. 250 globalization and regionalization in international trade: A social network approach. *Social Forces*, 81(2): 445–468
- De Benedictis, L. & Tajoli, L. 2011. The world trade. 251 network. *The World Economy*, 34(8): 1417–1454
- Irwin, D.A. 1995. The GATT in historical perspective. 252 *American Economic Review*, 85(2): 323–328
- Josling, T., Tangermann, S. & Warley, K. 1996. 253 *Agriculture in the GATT*. Springer
- Bown, C.P. 2017. Mega-regional trade agreements and. 254 the future of the WTO. *Global Policy*, 8(1): 107–112
- Grant, J.H. & Boys, K.A. 2012. Agricultural trade. 255 and the GATT/WTO: Does membership make a difference? *American Journal of Agricultural Economics*, 94(1): 1–24
- WTO. 2022. منظمة التجارة العالمية. 256 Understanding the WTO Basics. Geneva [ورد ذكره في 6 أبريل/ نيسان 2022]. متاح على الرابط التالي: https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/fact2_e.htm
- Maggi, G. & Ossa, R. 2021. The political economy of deep. 257 integration. *Annual Review of Economics*, 13(1): 19–38

- Saswattecha, K., Kroeze, C., Jawjit, W. & Hein, L. 236 2015. Assessing the environmental impact of palm oil produced in Thailand. *Journal of Cleaner Production*, 100: 150–169
- Takahashi, R. & Todo, Y. 2017. Coffee certification and. 237 forest quality: Evidence from a wild coffee forest in Ethiopia. *World Development*, 92: 158–166
- Marx, A. 2017. The public-private distinction in global. 238 governance: How relevant is it in the case of voluntary sustainability standards? *The Chinese Journal of Global Governance*, 3(1): 1–26
- UNFSS. 2020. *Scaling up voluntary sustainability. 239 standards through sustainable public procurement and trade policy*. 4th Flagship Report of the United Nations Forum on Sustainability Standards. Geneva, UNFSS
- 240 منظمة الأغذية والزراعة. 2020. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
- O'Connor, H. 2021. Joint statement: Agreement on. 241 Climate Change, Trade and Sustainability (ACCTS) Trade Ministers' meeting. <https://www.beehive.govt.nz/release/joint-statement-agreement-climate-change-trade-and-sustainability-accts-trade-ministers>

الفصل 3 – الإطار

- Taylor, S. 2011. Buffalo hunt: International trade and. 242 the virtual extinction of the North American Bison. *American Economic Review*, 101: 3162–3195
- Eisenbarth, S. 2018. *Do exports of renewable resources. 243 lead to resource depletion? Evidence from fisheries*. University of Oxford
- European Commission. 2021. Regulation of the European. 244 Parliament and of the Council: Proposal for a Regulation on deforestation-free products
- European Commission. 2022. Regulation of the. 245 European Parliament and of the Council: Proposal for a Directive on Corporate Sustainability Due Diligence

Thompson-Lipponen, C. & Greenville, J. 2019. The .271 evolution of the treatment of agriculture in preferential trade agreements. Paris, OECD

Crawford, J.-A. & Laird, S. 2001. Regional trade .272 agreements and the WTO. *The North American Journal of Economics and Finance*, 12(2): 193–211

FAO. 2022. *Agricultural trade in the Global South – An overview of trends in performance, vulnerabilities, and policy frameworks*. Rome, FAO

Viner, J. 1950. *The Customs Union Issue*. Oxford .274 .University Press

Bown, C.P. 2017. Mega-regional trade agreements and .275 the future of the WTO. *Global Policy*, 8(1): 107–112

FAO. 2022. *Agricultural trade in the Global South – An overview of trends in performance, vulnerabilities, and policy frameworks*. Rome, FAO

Bhagwati, J. 1991. *The world trading system at risk*. .277 .Princeton, Princeton University Press. 156 pp

Bhagwati, J. 1993. *Regionalism and multilateralism: An overview*. In: J. de Melo & A. Panagariya, eds. *New dimensions ..in regional integration*. Cambridge University Press

Pomfret, R. 2021. 'Regionalism' and the global trade .279 system. *The World Economy*, 44(9): 2496–2514

Thompson-Lipponen, C. & Greenville, J. 2019. *The evolution of the treatment of agriculture in Preferential Trade Agreements*. Paris, OECD

Crawford, J.-A. & Laird, S. 2001. Regional trade .281 agreements and the WTO. *The North American Journal of Economics and Finance*, 12(2): 193–211

Grant, J.H. & Lambert, D.M. 2008. Do regional trade .282 agreements increase members' agricultural trade? *American Journal of Agricultural Economics*, 90(3): 765–782

Sarker, R. & Jayasinghe, S. 2007. Regional trade .283 agreements and trade in agri-food products: evidence for the European Union from gravity modeling using disaggregated data. *Agricultural Economics*, 37(1): 93–104

Grant, J.H. & Lambert, D.M. 2008. Do regional trade .284 agreements increase members' agricultural trade? *American Journal of Agricultural Economics*, 90(3): 765–782

.258 منظمة التجارة العالمية ومنظمة

التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي. 2019. *Facilitating trade through regulatory cooperation. The case of the WTO's TBT/SPS Agreements and Committees*. جنيف، منظمة التجارة العالمية وباريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

Maggi, G. & Ossa, R. 2021. The political economy of .259 deep integration. *Annual Review of Economics*, 13(1): 19–38

Kerr, W.A. 2021. Agriculture after a year with COVID-19: .260 Any long-term implications for international trade policy? *Canadian Journal of Agricultural Economics/Revue canadienne d'agroéconomie*, 69(2): 261–267

Beghin, J. & O'Donnell, J. 2021. Trade agreements in .261 the last 20 Years: Retrospect and prospect for agriculture. *EuroChoices*, 20(3): 63–68

FAO. 2017. *World Trade Organization (WTO) Agreement on Agriculture: Export competition after the Nairobi Ministerial Conference*. Trade Policy Briefs No. 21. Rome, FAO

Beghin, J. & O'Donnell, J. 2021. Trade agreements in .263 the last 20 Years: Retrospect and prospect for agriculture. *EuroChoices*, 20(3): 63–68

Ahcar, J. & Siroën, J.-M. 2017. Deep integration: .264 Considering the heterogeneity of Free Trade Agreements. *Journal of Economic Integration*, 32(3): 615–659

Crawford, J.-A. & Laird, S. 2001. Regional trade .265 agreements and the WTO. *The North American Journal of Economics and Finance*, 12(2): 193–211

Hofmann, C., Osnago, A. & Ruta, M. 2019. The content .266 of preferential trade agreements. *World Trade Review*, 18(3): 365–398

.267 منظمة التجارة العالمية. 2022. قاعدة

بيانات اتفاقات التجارة العالمية. [ورد ذكره في 13 فبراير/شباط 2022]. متاح في منظمة التجارة العالمية، جنيف، وعلى الرابط التالي: <https://rtais.wto.org/UI/PublicMaintainRTAHome.aspx>

Hofmann, C., Osnago, A. & Ruta, M. 2019. The content .268 of preferential trade agreements. *World Trade Review*, 18(3): 365–398

Thompson-Lipponen, C. & Greenville, J. 2019. The .269 evolution of the treatment of agriculture in preferential trade agreements. Paris, OECD

Grant, J.H. & Lambert, D.M. 2008. Do regional trade .270 agreements increase members' agricultural trade? *American Journal of Agricultural Economics*, 90(3): 765–782

- Laborde, D. & Piñeiro, V.** 2022. The impact of changes .298 in the fundamental drivers of trade – Productivity, trade costs and trade policies. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
- Valensisi, G., Lisinge, R. & Karingi, S.** 2016. The trade .299 facilitation agreement and Africa's regional integration. *Canadian Journal of Development Studies / Revue canadienne d'études du développement*, 37(2): 239–259
- Lee, W., Rocha, N. & Ruta, M.** 2021. *Trade Facilitation .300 Provisions in Preferential Trade Agreements: Impact on Peru's Exporters*. Washington, DC, World Bank
301. منظمة الأغذية والزراعة. 2020. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020. الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة: سلاسل القيمة العالمية والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
- Xiong, B. & Beghin, J.** 2014. Disentangling demand- .302 enhancing and trade-cost effects of maximum residue regulations. *Economic Inquiry*, 52(3): 1190–1203
- Santeramo, F.G. & Lamonaca, E.** 2019. The effects .303 of non-tariff measures on agri-food trade: A review and meta-analysis of empirical evidence. *Journal of Agricultural Economics*, 70(3): 595–617
- Fiankor, D.-D.D., Haase, O.-K. & Brümmer, B.** 2021. The .304 heterogeneous effects of standards on agricultural trade flows. *Journal of Agricultural Economics*, 72(1): 25–46
305. منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية. 2018. الدستور الغذائي: فهم الدستور الغذائي. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
306. منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية. 2017. التجارة والمعايير الغذائية. روما، منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة التجارة العالمية.
- Van der Loo, G.** 2017. *The EU's Association Agreements .307 and DCFTAs with Ukraine, Moldova and Georgia: A Comparative Study*. Brussels, Centre for European Policy Studies
- Van der Loo, G. & Akhmediani, T.** 2020. *Catch me if you .308 can: Updating the Eastern Partnership Association Agreements and DCFTAs*. Brussels, Centre for European Policy Studies
- Movchan, V.** 2015. *Improving Market Access for Food: .309 Main Provisions of the EU's Deep and Comprehensive Free Trade Agreements with Ukraine, Moldova and Georgia*. Policy Studies on Rural Transition No. 2015-3. FAO Regional Office for Europe and Central Asia, FAO-3. FAO Regional Office for Europe and Central Asia, FAO
- Mujahid, I. & Kalkuhl, M.** 2016. Do trade agreements .285 increase food trade? *The World Economy*, 39(11): 1812–1833
- Maggi, G. & Ossa, R.** 2021. The political economy of .286 deep integration. *Annual Review of Economics*, 13(1): 19–38
- Bown, C.P.** 2017. Mega-regional trade agreements and .287 the future of the WTO. *Global Policy*, 8(1): 107–112
- Rodrik, D.** 2018. What do trade agreements really do? .288 *Journal of Economic Perspectives*, 32(2): 73–90
- Maggi, G. & Ossa, R.** 2021. The political economy of .289 deep integration. *Annual Review of Economics*, 13(1): 19–38
- Ruta, M.** 2017. Preferential trade agreements and .290 global value chains: Theory, evidence, and open questions. In: World Bank Group, IDE-JETRO, OECD, UIBE & World Trade Organization. 2017. *World Development Report 2017: Measuring and Analyzing the Impact of GVCs on Economic Development*. Washington, DC, World Bank
- Mattoo, A., Mulabdic, A. & Ruta, M.** 2017. Trade .291 creation and trade diversion in deep agreements. ID 3044150. Rochester, NY, Social Science Research Network
- Ahcar, J. & Siroën, J.-M.** 2017. Deep integration: .292 Considering the heterogeneity of free trade agreements. *Journal of Economic Integration*, 32(3): 615–659
- Kohl, T., Brakman, S. & Garretsen, H.** 2016. Do trade .293 agreements stimulate international trade differently? Evidence from 296 trade agreements. *The World Economy*, 39(1): 97–131
- Kohl, T., Brakman, S. & Garretsen, H.** 2016. Do trade .294 agreements stimulate international trade differently? Evidence from 296 trade agreements. *The World Economy*, 39(1): 97–131
- Thompson-Lipponen, C. & Greenville, J.** 2019. The .295 Evolution of the Treatment of Agriculture in Preferential Trade Agreements. Paris, OECD
- Sarker, R. & Jayasinghe, S.** 2007. Regional trade .296 agreements and trade in agri-food products: evidence for the European Union from gravity modeling using disaggregated data. *Agricultural Economics*, 37(1): 93–104
- Jagdambe, S. & Kannan, E.** 2020. Effects of ASEAN- .297 India Free Trade Agreement on agricultural trade: The gravity model approach. *World Development Perspectives*, 19: 100212

- Reilly, J. 1995. Climate change and global agriculture: Recent findings and issues. *American Journal of Agricultural Economics*, 77(3): 727–733 .323
- Wheeler, T. & von Braun, J. 2013. Climate Change Impacts on Global Food Security. *Science*, 341(6145): 508–513 .324
- Ahammad, H., Heyhoe, E., Nelson, G., Sands, R., Fujimori, S., Hasegawa, T., van der Mensbrugghe, D., et al. 2015. The role of international trade under a changing climate: Insights from global economic modelling. In: A. Elbehri, ed. *Climate change and food systems: global assessments and implications for food security and trade*. Rome, FAO .325
- Baldos, U.L.C. & Hertel, T.W. 2015. The role of international trade in managing food security risks from climate change. *Food Security*, 7(2): 275–290 .326
- منظمة الأغذية والزراعة. 2018. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2018. تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي. روما. منظمة الأغذية والزراعة. .327
- Havlík, P., Valin, H., Gusti, M., Schmid, E., Leclère, D., Forsell, N., Herrero, M., et al. 2015. Climate Change Impacts and Mitigation in the Developing World. Policy Research Working Paper. World Bank .328
- Janssens, C., Havlík, P., Krisztin, T., Baker, J., Frank, S., Hasegawa, T., Leclère, D., et al. 2020. Global hunger and climate change adaptation through international trade. *Nature Climate Change*, 10(9): 829–835 .329
- Von Lampe, M., Willenbockel, D., Ahammad, H., Blanc, E., Cai, Y., Calvin, K., Fujimori, S., et al. 2014. Why do global long-term scenarios for agriculture differ? An overview of the AgMIP Global Economic Model Intercomparison. *Agricultural Economics*, 45(1): 3–20 .330
- Nelson, G.C., Valin, H., Sands, R.D., Havlík, P., Ahammad, H., Deryng, D., Elliott, J., et al. 2014. Climate change effects on agriculture: Economic responses to biophysical shocks. *Proceedings of the National Academy of Sciences*, 111(9): 3274–3279 .331
- Gouel, C. & Laborde, D. 2021. The crucial role of domestic and international market-mediated adaptation to climate change. *Journal of Environmental Economics and Management*, 106: 102408 .332
- Laborde, D. & Piñeiro, V. 2022. The impact of changes in the fundamental drivers of trade – Productivity, trade costs and trade policies. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة .310
- Bagwell, K. Staiger, R.W. & Yurukoglu, A. 2018. Quantitative analysis of multi-party tariff negotiations. NBER Working Paper No. 24273 .311
- Bagwell, K. & Staiger, R. W. 2004. Multilateral trade negotiations, bilateral opportunism and the rules of GATT/WTO. *Journal of International Economics*, 63(1): 1–29 .312
- Libecap, G.D. 2014. Addressing global environmental externalities: Transaction costs considerations. *Journal of Economic Literature*, 52(2), 424–79 .313
- Schiavo, S. 2022. International (Food) Trade and Natural Resources. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة .314
- Bellmann, C. & van der Ven, C. 2020. Greening regional trade agreements on non-tariff measures through technical barriers to trade and regulatory co-operation. OECD Trade and Environment Working Papers, No. 2020/04, Paris, OECD/04, Paris, OECD .315
- Costinot, A. 2008. A comparative institutional analysis of agreements on product standards. *Journal of International Economics*, 75(1), 197–213 .316
- Staiger, R.W. & Sykes, A.O. 2011. International trade, national treatment, and domestic regulation. *Journal of Legal Studies*, 40(1), 149–203 .317
- Costinot, A. 2008. A comparative institutional analysis of agreements on product standards. *Journal of International Economics*, 75(1), 197–213 .318
- Grossman, G.M., McCalman, P. & Staiger, R.W. 2021. The “new” economics of trade agreements: From trade liberalization to regulatory convergence? *Econometrica*, 89(1), 215–249 .319
- Parenti, M. & Vannoorenberghe, G. 2021. A simple theory of deep trade integration. Working Paper, Université Catholique de Louvain .320
- FAO. 2018. *The future of food and agriculture - Alternative pathways to 2050*. Rome, FAO .321
- منظمة الأغذية والزراعة. 2018. حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2018. تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي. روما. منظمة الأغذية والزراعة. .322

الفصل 4 - الإطار

- FAO, IFAD, IOM & WFP.** 2018. *The linkages between migration, agriculture, food security and rural development*. Rome, FAO. 343
- Teignier, M.** 2018. The role of trade in structural transformation. *Journal of Development Economics*, 130: 45–65. 344
- Timmer, C.P. & Akkus, S.** 2008. The structural transformation as a pathway out of poverty: analytics, empirics and politics. Center for Global Development Working Paper, 150. 345
- Gardner, B.L.** 2002. *American agriculture in the twentieth Century: How it flourished and what it cost*. Cambridge, MA, Harvard University Press. 346
- Nakuja, T.** 2018. Do WTO commitments restrict the policy space of countries wishing to provide food security through stockholding programs? *Journal of World Trade*, 52(6). 347
- Thow, A.M., Sharma, S.K. & Rachmi, C.N.** 2019. An analysis of Indonesia's shrinking food security policy space under the WTO. *Food Security*, 11(6): 1275–1287. 348
- 349 منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2021. فرصة تساوي مليارات الدولارات - إعادة تحديد غايات الدعم الزراعي لتحويل النظم الغذائية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
- 350 منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2022. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.
- Zimmermann A. & Rapsomanikis, G.** 2021. Trade and Sustainable Food Systems. Food Systems Summit Brief prepared by the Research Partners of the Scientific Group for the United Nations Food Systems Summit. 351
- Chauffour, J.P. & Maur, J.C.** 2011. Beyond market access. In Chauffour, J. P., & Maur, J. C. eds. *Preferential trade agreement policies for development: A handbook*. Washington, DC, World Bank. 352
- Costinot, A., Donaldson, D. & Smith, C.** 2016. Evolving comparative advantage and the impact of climate change in agricultural markets: Evidence from 1.7 million fields around the world. *Journal of Political Economy*, 124(1): 205–248. 333
- Stevanović, M., Popp, A., Lotze-Campen, H., Dietrich, J.P., Müller, C., Bonsch, M., Schmitz, C., et al.** 2016. The impact of high-end climate change on agricultural welfare. *Science Advances*, 2(8): e1501452. 334
- Wiebe, K., Lotze-Campen, H., Sands, R., Tabeau, A., Mensbrugghe, D. van der, Anne Biewald, Bodirsky, B., et al.** 2015. Climate change impacts on agriculture in 2050 under a range of plausible socioeconomic and emissions scenarios. *Environmental Research Letters*, 10(8): 085010. 335
- Nath, I.B.** 2020. The food problem and the aggregate productivity consequences of climate change. Working Paper 27297. National Bureau of Economic Research. 336
- IPCC.** 2021. *Climate Change 2021: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change*. (Masson-Delmotte, V., P. Zhai, A. Pirani, S.L. Connors, C. Péan, S. Berger, N. Caud, Y. Chen, L. Goldfarb, M.I. Gomis, M. Huang, K. Leitzell, E. Lonnoy, J.B.R. Matthews, T.K. Maycock, T. Waterfield, O. Yelekçi, R. Yu & B. Zhou, eds.). Cambridge University Press. 337
- Nordhaus, W.** 2019. Climate change: The ultimate challenge for economics. *American Economic Review*, 109(6), 1991–2014. 338
- Rosenzweig, C., Mbow, C., Barioni, L.G., Benton, T.G., Herrero, M., Krishnapillai, M., Liwenga, E.T., et al.** 2020. Climate change responses benefit from a global food system approach. *Nature Food*, 1(2): 94–97. 339
- Escobar, N., Tizado, E.J., zu Ermgassen, E.K.H.J., Löfgren, P., Börner, J. & Godar, J.** 2020. Spatially-explicit footprints of agricultural commodities: Mapping carbon emissions embodied in Brazil's soy exports. *Global Environmental Change*, 62: 102067. 340
- Kortum, S.S. & Weisbach, D.A.** 2021. Optimal unilateral carbon policy. Cowles Foundation Discussion Paper No. 2659. 341
- Nordhaus, W.** 2015. Climate clubs: Overcoming free-riding in international climate policy. *American Economic Review*, 105(4), 1339–1370.. 342

- UNECA.** 2018. An empirical assessment of AfCFTA .365 modalities on goods. Addis Ababa, UNECA
- UNECA & TradeMark East Africa.** 2020. *Creating a unified regional market. Towards the implementation of the African Continental Free Trade Area in East Africa.* UNECA
- FAO & AUC.** 2021. *Framework for boosting intra-African trade in agricultural commodities and services.* Addis Ababa, FAO and AUC
- World Bank.** 2020. *The African Continental Free Trade Area: Economic and Distributional Effects.* Washington, DC, World Bank
- Viljoen, W.** 2018. Intra-Africa agricultural trade: an overview. Trade Law Centre Annual Conference 2018. AfCFTA: Africa's opportunity
- Bouët, A., Tadesse, G. & Zaki, C., eds.** 2021. *Africa Agriculture Trade Monitor 2021.* AKADEMIYA2063 and International Food Policy Research Institute. Kigali and Washington, DC
- Asian Development Bank.** 2020. Regional Comprehensive Economic Partnership: Overview and economic impact. ADB Briefs. No. 164
- UNCTAD.** 2021. A new centre of gravity: Regional Comprehensive Economic Partnership and its trade effects. Geneva, UNCTAD
- Flach, L., Hildenbrand, H.-M. & Teti, F.** 2021. The Regional Comprehensive Economic Partnership Agreement and its expected effects on world trade. *Intereconomics*, 56(2): 92–98
- Liu, Y., Chen, X. & Tian, Y.** 2022. Modelling the impact of RCEP agreement on the economic and trade environment of Beijing. *Discrete Dynamics in Nature and Society*, 2022: e9237940
- Gupta, S. & Ganguly, S.** 2020. Why India refused to join the world's biggest trading bloc. In: *Foreign Policy*. Cited 25 April 2022. https://foreignpolicy.com/2020/11/23/why-india-refused-to-join-rcep-worlds-biggest-trading-bloc/?gclid=CjwKCAjwZmTBhB4EiwAynRmD7k8oXCmKFKBrZNSUGAxWpdj3jEUqICejQcYN05M_FtkimaQf1y8aBoCzysQAvD_BwE
- Mishra, R.** 2019. Why India pulled out of the RCEP free trade deal. In: *Deutsche Welle*. [ورد ذكره في 25 أبريل/نيسان 2022] <https://www.dw.com/en/why-india-pulled-out-of-the-rcep-free-trade-deal/a-51137128>
- Maggi, G. & Ossa, R.** 2020. Are trade agreements good for you? Working Paper 27252. National Bureau of Economic Research
- Rodrik, D.** 2021. Why does globalization fuel populism? Economics, culture and the rise of right-wing populism. *Annual Review of Economics*, 13: 133–170
- Maggi, G. & Ossa, R.** 2020. Are trade agreements good for you? Working Paper 27252. National Bureau of Economic Research
- Rodrik, D.** 2021. Why does globalization fuel populism? Economics, culture and the rise of right-wing populism. *Annual Review of Economics*, 13: 133–170
- Young, A.R.** 2016. Not your parents' trade politics: the Transatlantic Trade and Investment Partnership negotiations. *Review of International Political Economy*, 23(3): 345–378
- Young, A.R.** 2016. Not your parents' trade politics: the Transatlantic Trade and Investment Partnership negotiations. *Review of International Political Economy*, 23(3): 345–378
- Treat, S.A.** 2020. Standards at stake: US-UK trade deal risks lower food standards. Institute for Agriculture and Trade Policy. In: *Institute for Agriculture & Trade Policy* [ورد ذكره في 22 مارس/آذار 2022]. <https://www.iatp.org/blog/202003/standards-stake-us-uk-trade-deal-risks-lower-food-standards>
- Poppy, G.M., Baverstock, J. & Baverstock-Poppy, J.** 2019. Meeting the demand for meat – Analysing meat flows to and from the UK pre- and post-Brexit. Commentary. *Trends in Food Science & Technology*, 86: 569–578
- Maggi, G. & Ossa, R.** 2020. Are trade agreements good for you? Working Paper 27252. National Bureau of Economic Research
- 362.. منظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. 2021. إطار تعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية. أديس أبابا، منظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.
- Trade Law Centre.** 2022. *Status of AfCFTA Ratification*. In: *TRALAC Infographics* [ورد ذكره في 20 أبريل/نيسان 2022] <https://www.tralac.org/resources/infographic/13795-status-of-afcfta-ratification.html>
- IMF.** 2019. Is the African Continental Free Trade Area a game changer for the continent? Chapter 3 in IMF. *Regional economic outlook. Sub-Saharan Africa: recovery amid elevated uncertainty*. Washington, DC, IMF

2022 حالة أسواق السلع الزراعية

جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية نهج السياسات من أجل التمهية المستدامة

يناقش تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022 كيف يمكن للسياسات التجارية القائمة على النهج الإقليمية والمتعددة الأطراف على حد سواء مواجهة تحديات يومنا هذا من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويجب على السياسات التجارية في مجال الأغذية والزراعة أن تسعى إلى حماية الأمن الغذائي العالمي، والمساهمة في معالجة المقايضات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، وتعزيز قدرة النظام الزراعي والغذائي العالمي على الصمود في وجه الصدمات، مثل النزاعات والجوائح والظواهر المناخية المتطرفة. ويناقش التقرير جغرافيا التجارة، من خلال تحليل تجارة المنتجات الغذائية والزراعية وأنماطها عبر البلدان والأقاليم، والدوافع الكامنة وراءها وبيئة السياسات التجارية. وتحدد الميزة النسبية والسياسات التجارية وتكاليف التجارة معالم أنماط تجارة المنتجات الغذائية والزراعية. وعند الاستفادة من الميزة النسبية في الأسواق العالمية، فإن التجارة تعود بالفائدة على جميع البلدان. وبإمكان خفض الحواجز الجمركية وخفض تكاليف التجارة أن يعززا التجارة والنمو الاقتصادي. ويمكن لاتفاقات التجارة المتعددة الأطراف والاتفاقات الإقليمية على حد سواء أن تسهل عملية جعل التجارة سبيلا يفضي إلى النمو، غير أن مكاسب التجارة ليست موزعة بشكل متساوٍ. وعند النظر في التأثيرات البيئية العالمية، مثل تغير المناخ، يمكن أن يساعد اتباع نهج متعدد الأطراف للتجارة في توسيع نطاق تدابير التخفيف من التأثيرات.



ISBN 978-92-5-136458-1 ISSN 2663-8681



9 789251 364581
CC0471AR/1/09.22